



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية  
قسم العقيدة والفكر الإسلامي - الدراسات العليا

**حاشية العلامة الصعدي علي شرم شيخ الإسلام**

**(زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح**

**علي بن أحمد بن مكرم الله الصعدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ)**

**من البداية إلى أول من صنّف في الصحيح**

(دراسة وتحقيق)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العقيدة والفكر الإسلامي تخصص (الحديث النبوي الشريف)

من الطالب

**ليث محمد حسن العيساوي**

**بإشراف الأستاذ الدكتور**

**عبد الرحمن مركب عواد العيساوي**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا  
مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ  
وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ  
لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾

(سورة آل عمران: الآية ١٦٤)

# الإهداء

- إلى والدتي الحنونة حفظها الله وبارك في عمرها...
  - إلى والدي الحبيب حفظه الله وبارك في عمره...
  - إلى من قاسمتني الجهد والعناء وشاركتني في تحمُّل الأعباء، وتحملت معي الصعاب زوجتي الفاضلة جزاها الله عني خيرًا.
  - إلى أساتذتي ومشايخي الأفاضل...
- إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع..

# شكر وعرفان

- الشكر لله أَوَّلًا وآخرًا، فهو صاحب الفضل والمنَّة، ولولا رعايته وتوفيقه ما خرج هذا العمل المتواضع إلى النور.
- كما أتوجه بالشكر والثناء الخالص لأستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور عبد الرحمن مركب العيساوي، فكم قدَّم لي من أقواله السديدة وتوجيهاته الرشيدة من أجل إتمام هذا التحقيق.
- وأتوجه بالشكر والثناء الجميل إلى عمادة كلية العلوم الإسلامية، ورئاسة قسم العقيدة والفكر الإسلامي، والأساتذة الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية.
- وأعمُّ بشكري وامتناني أعضاء لجنة المناقشة الذين تجشّموا عناء قراءة الرسالة، ولما سيبدونه من ملاحظات تُقوِّم هذه الرسالة.
- ولا يفوتني أن أشكر الأساتذة الفضلاء منهم: ندى عبد الله خليل وإدريس إبراهيم ويونس الكبيسي وصالح الجميلي وثائر إبراهيم وأحمد رشيد وحامد كاظم ونصار مالك ومحمد قاسم وعبد الرحمن شهاب وحسنين.
- وفي النهاية أشكر كلَّ من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

والله الهادي إلى سواء السبيل..

## المحتويات

الصفحة	الموضوعات
أ	الآية
ب	الإهداء
ت	شكر وعرفان
ث-ج	المحتويات
٦-١	المقدمة
٦٧-٧	القسم الأول: القسم الدراسي
١٧-٧	المبحث الأول: التعريف بالناظم (الحافظ العراقي).
٨-٧	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.
١٢-٨	المطلب الثاني: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.
١٧-١٢	المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته.
١٧	المطلب الرابع: وفاة المؤلف.
٢٧-١٨	المبحث الثاني: التعريف بالشارح (الشيخ زكريا الأنصاري).
١٩-١٨	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.
٢٢-٢٠	المطلب الثاني: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.
٢٦-٢٣	المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته.
٢٧	المطلب الرابع: وفاة المؤلف.
٤١-٢٨	المبحث الثالث: التعريف بصاحب المخطوط الشيخ علي العدوي.
٢٩-٢٨	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته.
٣١-٢٩	المطلب الثاني: سجاياه.
٣٣-٣١	المطلب الثالث: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.
٤٠-٣٣	المطلب الرابع: شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته.

٤١	المطلب الخامس: وفاته.
٦٧-٤٢	المبحث الرابع: دراسة كتاب "حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح".
٤٣-٤٢	المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.
٤٦-٤٤	المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.
٤٨-٤٧	المطلب الثالث: مصادره التي اعتمد عليها.
٥٣-٤٩	المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.
٦٧-٥٤	المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية التي استعملتها في التحقيق مع نماذج من نسخ المخطوط.
٢٤٩-٦٨	القسم الثاني: النص المحقق

الصفحة	الفهارس
٢٥١-٢٥٠	فهرس الآيات القرآنية
٢٥٢-٢٥١	فهرس الأحاديث والآثار
٢٦٠-٢٥٣	فهرس الأعلام
٢٦٠	فهرس البلدان والأماكن
٣٠٥-٢٦١	المصادر والمراجع

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ  
أَنْفُسَنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ  
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَفِيهِ مِنْ خَلْقِهِ  
وَخَلِيلِهِ، صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَلَا يَخْفَى عَلَيْنَا مَا لِلْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ مِنْ مَكَانَةٍ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذْ هُوَ  
الْمَصْدَرُ الثَّانِي لِلتَّشْرِيعِ، وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ الْمَبِينُ لِمَا أُجْمِلَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ،  
وَالْمُقَيَّدُ لِمَا أُطْلِقَ، وَالْمَخْصِصُ لِمَا عُمِّمَ، فَهُمَا مُتَوَافِقَانِ مُتَطَابِقَانِ لَا يَفْتَرِقَانِ، وَقَدْ قَرَّنَ  
اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَقَرَّنَ طَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ بِطَاعَتِهِ تَعَالَى، فَقَالَ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ (٨٠).

فَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ هُوَ الْأَصْلُ الثَّانِي الَّذِي قَامَتْ بِهِ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؛  
وَبِهِ يُعْرَفُ الْحَالُ وَالْحَرَامُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ، وَقَدْ أَدْرَكَ الْمُسْلِمُونَ - مُنْذُ  
الْصَدْرِ الْأَوَّلِ، وَحَتَّى يَوْمِنَا هَذَا - أَهْمِيَّةَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ فَحَفِظُوا الْأَحَادِيثَ فِي  
الْصُدُورِ، وَدَوَّنُوهَا فِي الدُّوَاوِينِ؛ فَظَهَرَتِ الْمَصْنُفَاتُ وَالْجَوَامِعُ وَالسَّنَنُ وَغَيْرُهَا، فَكَانَ لَابَدَّ  
مِنْ ظُهُورِ مَوْلاَفَاتٍ تُبَيِّنُ مُصْطَلَحَاتِ الْمُحَدِّثِينَ فِي كُتُبِهِمْ وَدُرُوسِهِمْ، تَكْشِفُ عَمَّا يَرِيدُونَ  
مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ؛ فَظَهَرَ عِدَدٌ مِنْ مَوْلاَفَاتِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَمِنْهَا هَذَا السَّفَرُ الْعَظِيمُ  
الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنَ الْجَدِيرِ بِهَذَا الْمَخْطُوطِ "حَاشِيَةَ الْعَلَامَةِ الصَّعِيدِيِّ عَلَى شَرْحِ شَيْخِ  
الْإِسْلَامِ (زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ) عَلَى أَلْفِيَةِ الْمَصْطَلَحِ" لِمَا احْتَوَاهُ مِنَ الْعِلْمِ الْغَزِيرِ، وَالْفَوَائِدِ  
الْجَلِيلَةِ، وَخِدْمَةِ لِسُنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَإِحْيَاءِ لَجَهْدِ سَلَفِنَا الصَّالِحِ؛ أَنْ أَقُومَ بِتَحْقِيقِهِ عَلَى وَفْقِ

---

(١) سورة النساء: الآية (٨٠).

القواعد العلميّة المتّبعة في التحقيق، مُستضيئاً بهدي مَنْ تقدّمني من المحقّقين الأفاضل في هذا المجال، وقد استشرت ذوي الخبرة من أساتذتي فشجّعوني على التحقيق. هذا وقد كنت مُتردّداً بين خيارين: هل أقوم بتحقيق أحد كُتب الحديث المخطوطة، أم أبحث في أحد الموضوعات الحديثية؟ وبعد التأمّني والاستشارة والاستخارة رأيت الخيار الأوّل هو الأنسب؛ للأسباب الآتية:

**أوّلاً:** إنّ كثيراً من الكُتب المخطوطة لم تَرَ النور بعد، ونحن بلا شكّ بحاجةٍ إلى إخراج هذه الكنوز الدفينة، والكشف عن هذه الذخيرة الهائلة، والرصيد الضخم من هذا التراث الذي لا يزال حبيس المكتبات.

**ثانياً:** إنّ الاشتغال بتحقيق الكُتب المخطوطة يُساعد على تنمية قدرات المُحقّق العلميّة، وتعوّده على ضبط عبارات العلماء، وفهمها، ويربطه بكثير من العلوم. **ثالثاً:** إنّ إخراج تلك الكُتب مُحقّقةً هو شيءٌ من الوفاء لأصحابها العلماء الذين بذلوا غاية الوسع، واستفرغوا الطاقة في تدوينها وتأليفها، وقبل ذلك في طلب وتحقيق ما فيها من العلوم والفنون في زمانٍ عصيبٍ، وظروفٍ قاسيةٍ، فمن حقّهم على مَنْ بعدهم من طُلّاب العلم أن يُحقّقوا كُتبهم، ويُخرجوا ما اندرس من آثارهم، ليحيا ذكرهم، ويمتدّ نفعهم.

**رابعاً:** إنّ سهولة وسائل الطبع الحديثة، ورواج تجارة الكُتب، جرّأت الكثير من الناس على الإساءة إلى بعض تلك الكُتب، وإخراجها بطريقةٍ سقيمةٍ، غير علميةٍ ولا مُستقيمةٍ، فأخرجت تلك الكُتب على غير ما أراد مؤلفوها، والواقع في ذلك يُمرض النفس، ويحزن القلب، ولا سبيل لقطع الطريق على أولئك، وحفظ تراث أئمّتنا إلا بتحقيق تلك الكُتب على وفق الطرق العلميّة الصحيحة.

**خامساً:** إنّ تحقيق كتاب من كُتب علوم الحديث يجعل الباحث يمرُّ على كثير من أبواب الفقه وأصول الفقه، والحديث.



سادساً: لم يسبق لي العمل في التحقيق، فكنتُ أكتب البحوث، وإن كان على نطاقٍ ضيقٍ في البكالوريوس والسَّنة التحضيرية الأولى؛ فأحببتُ أن أجمع بين الطريقتين بحثاً وتحقيقاً.

وبعد اطمئناني إلى مسلك التحقيق، اجتهدت باحثاً عن الكتاب المناسب فوجدت كتاب: "حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح" للشيخ علي الصعيدي - رحمه الله -، وكان ممّا دفعني لاختيار هذا المخطوط دون غيره عدّة أسبابٍ أهمّها ما يأتي:

**أولاً:** أهميّة الكتاب وقيّمته العلميّة في علوم الحديث.

**ثانياً:** اختيار المؤلّف للألفاظ السهلة مع ذكره للمصادر التي استقى منها هذه المعلومات، وحُسن عرضه لمادّة كتابه، وإيضاحه بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ مع الغوص في معانٍ دقيقة، وأمانةٍ علميّةٍ فائقة.

**ثالثاً:** كثرة المؤلّفات التي أحال إليها المؤلّف، ونقله عن علماء أجلاء لا تزال مؤلّفاتهم مخطوطة.

هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى التّقدم بطلبي لتحقيق القسم الأوّل منه إلى مبحث أوّل من صنّف في الصحيح، ولقد حاولت وبذلت فُصاريّ جهدي، وما وسعت طاقتي، في إخراج هذا الجزء الذي كُلفت بتحقيقه سليماً قوياً؛ وقسّمت الرسالة على قسمين:

**القسم الأوّل: القسم الدراسي: وفيه أربعة مباحث:**

**القسم الدراسي:** سأقدّم فكرة موجزة عن حياة الناظم الحافظ العراقي - رحمه الله - والشارح زكريا الأنصاري - رحمه الله -، بينما ذكرت حياة (المُحشّي) الشيخ علي العدوي - رحمه الله - وعصره ومنهجه في كتابه بالتفصيل إتماماً للبحث. وذلك في أربعة مباحث:

**المبحث الأوّل: التعريف بالناظم (الحافظ العراقي).**

**المطلب الأوّل:** اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.

**المطلب الثاني:** نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

**المطلب الثالث:** شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلّفاتهِ.

المطلب الرابع: وفاة المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالشارح (الشيخ زكريا الأنصاري).

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب الرابع: وفاة المؤلف.

المبحث الثالث: التعريف بصاحب المخطوط الشيخ علي العدوي - رحمه الله - .

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته.

المطلب الثاني: سجاياه.

المطلب الثالث: نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الرابع: دراسة كتاب "حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام

(زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح".

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الثالث: مصادره التي اعتمد عليها.

المطلب الرابع: منهجي في التحقيق.

المطلب الخامس: وصف النسخ الخطية التي استعملتها في التحقيق مع نماذج

من نسخ المخطوط.

القسم الثاني: النص المحقق.

## أَمَّا الصَّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجِهْتَنِي فَهِيَ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا:

١. ظروف البلاد الصعبة.
٢. إِنِّي لِأَوَّلَ مَرَّةٍ أَخُوْضُ غَمَارَ التَّحْقِيقِ؛ وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الصَّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجِهْتَنِي فَلَيْسَتْ لَدَيَّ دَرَجَةٌ مِنْ قَبْلِ فِي التَّحْقِيقِ.
٣. صَغُرَ حِجْمُ الْكَلِمَةِ، وَرَسَمَ بَعْضُ حُرُوفِهَا غَيْرَ الْمَعْتَادِ عَلَيْهَا فِي سَنَوَاتِ دِرَاسَتِي السَّابِقَةِ، الَّتِي أَخَرْتَنِي فِي عَمَلِيَّةِ نَسْخِ الْمَخْطُوطِ إِلَى الطَّبَاعَةِ الْحَدِيثَةِ.
٤. قَلَّةُ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَمَتْ لِحَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالشَّخْصِيَّةِ.
٥. عَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَى بَعْضِ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَأْلِيفِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ؛ إِمَّا كَوْنَهَا مَخْطُوطَةً أَوْ مَفْقُودَةً.
٦. وَمِنْ الْمَصَاعِبِ الَّتِي وَاجِهْتَنِي، أَنَّ صَاحِبَ الْمَخْطُوطِ عِنْدَمَا يَنْقُلُ مِنَ الْكُتُبِ أحيانًا يَنْقُلُ بِالْمَعْنَى، وَبِهَذَا يَصْعَبُ الرَّجُوعُ إِلَى الْمَصَادِرِ وَسَائِبِهَا ذَلِكَ فِي مَنْهَجِهِ.

وختامًا أقول: إِنَّ التَّحْقِيقَ لَيْسَ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ وَالْهَيِّنِ، كَمَا يَظُنُّ بَعْضُ الدَّارِسِينَ، وَكَمَا كُنْتُ أَظُنُّهُ مِنْ قَبْلِ، فَهُوَ عَمَلٌ مِلْؤُهُ التَّعَبُ وَالتَّصَبُّبُ، يَعْرِفُهُ مَنْ خَاضَ غَمَارَهُ وَسَبَرَ<sup>(١)</sup> أَغْوَارَهُ، وَحَاقَلَتْ جَاهِدًا أَنْ أَظْهَرَ الرِّسَالَةَ بِأَبْهَى مَنْظَرٍ وَأُحَقِّقَهَا بِأَسْلُوبٍ دَقِيقٍ وَبَطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ رَصِينَةٍ.

---

(١) السبر: استخراج كنه الأمر، وسبر الشيء سبرًا: حرّره وخبره، واسبر لي ما عنده، أي: أعلمه.

ينظر: تهذيب اللغة، للهروي: ٢٨٤/١٢، لسان العرب، لابن منظور: ٣٤٠/٤.

ولستُ أدّعي هذا رفْعاً لشأن عملي ولكن لبيان الحقيقة، وبعد هذا كلّه فلا أدّعي  
لنفسِي الكمال والعصمة من الأخطاء، فما كان فيه من صوابٍ فمن الله وحده، وما كان  
فيه من خطأ أو سهوٍ أو نسيانٍ فمنيّ؛ وأستغفر الله تعالى منه.

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

**الباحث**

## المبحث الأول: التعريف بالنّاظم (الحافظ العراقي)

**المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته:**

**اسمه:** عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين<sup>(١)</sup>.

**نسبته:**

**الكردي:** بضمّ الكاف وسكون الراء والذال المهملتين، هذه النسبة إلى طائفة بالعراق، يُقال لهم: الأكراد، خصوصاً في جبال حلوان، والنسبة إليهم: الكردي<sup>(٢)</sup>.

**الرازياني:** نسبة إلى رازيان: قرية من قرى أربل<sup>(٣)</sup>، (أربيل: محافظة في شمال العراق في إقليم كردستان).

**العراقي الأصل:** قال ولده: انتساباً لعراق العرب وهو القطر الأعظم<sup>(٤)</sup>.

**المهراني:** نسبة إلى مدينة منشأة المهراني: موضع على شاطئ النيل بين مصر والقاهرة، حيث ولد هناك<sup>(٥)</sup>.

**المصري المولد، الشافعي المذهب<sup>(٦)</sup>.**

**كنيته ولقبه:** أبو الفضل، ويُلقب بزین الدين<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة: ٢٩/٤، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن

السابع، للشوكاني: ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٧٩/١١.

(٣) طبقات الحفاظ، للسيوطي: ٥٤٣.

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي: ١٧١/٤.

(٥) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧١/٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٣٥٤/١.

(٧) طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

**ولادته:** ولد في اليوم الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثاني

### نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

#### أولاً: نشأته العلمية:

ولد الحافظ العراقي في مصر، وحمله والده صغيراً إلى الشيخ تقي الدين القناوي؛ ليباركه، إذ كان الشيخ هو البشير بولادة الحافظ، وهو الذي سمّاه أيضاً<sup>(٢)</sup>؛ ولكنَّ الوالد لم يَقم طويلاً مع ولده، إذ إنَّ يد المنون تخطفته والطفل لم يزل بعد طريّ العود، لم يكمل الثالثة من عمره<sup>(٣)</sup>.

وحفظ الإمام أبو الفضل القرآن الكريم و"التنبيه" وأكثر "الهاوي" مع بلوغه الثامنة من عمره<sup>(٤)</sup>، واشتغل في بدء طلبه بدرس وتحصيل علم القراءات، ولم يثن عزمه عنه إلا نصيحة شيخه العز ابن جماعة<sup>(٥)</sup>، إذ قال له: إنَّه علم كثير التعب قليل الجدوى، وأنت متوقِّد الذهن فاصرف همَّتك إلى الحديث<sup>(٦)</sup>.

---

(١) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٢٩/٤، لحظ الأُلحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد: ١٤٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٢) ينظر: لحظ الأُلحاظ بذيل طبقات الحفاظ: ١٤٤، طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ١٤٤.

(٥) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدِّين أبو عمر، قاضي القضاة، وولي القضاء بالدار المصرية، (ت: ٧٦٧هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: ٨٠/١٠، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي: ٣٥٩/١.

(٦) ينظر: لحظ الأُلحاظ: ١٤٤-١٤٥، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧٢/٤.

وكان قد سبق له أن حضر دروس الفقه على ابن عدلان<sup>(١)</sup>، ولازم العماد محمد ابن إسحاق البلبيسي<sup>(٢)</sup>، والجمال الإسنوي أخذ عنه الأصول؛ وكان الأخير كثير الثناء على فهمه<sup>(٣)</sup>.

ثم ابتدأ الطلب بنفسه، وكان قد سمع على عبد الرحيم بن شاهد الجيش<sup>(٤)</sup> "صحيح صحيح البخاري"، وصرف همته إلى التخريج وكان كثير اللهج بتخريج أحاديث "الإحياء" وله من العمر آنذاك عشرون سنة<sup>(٥)</sup>، وأدرك أبا الفتح الميذومي فأكثر عنه، وهو من أعلى مشايخه إسنادًا<sup>(٦)</sup>، وسمع بمصر محمد بن علي بن عبد العزيز القطرواني<sup>(٧)</sup>،

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكناني، شمس الدين، المصري الشافعي المعروف بابن عدلان، كان إمامًا يضرب به المثل في الفقه، (ت: ٧٤٩هـ). ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤٢٨/١، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١٠٩/٢.

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد بن المرتضى، عماد الدين، الشافعي المشهور بالبلبيسي، كان من حفاظ المذهب، (ت: ٧٤٩هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٢٨/٩، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤٢٨/١.

(٣) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧٢/٤.

(٤) عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف الأنصاري، جمال الدين، أبو علي المصري، يعرف بابن شاهد الجيش، (ت: ٧٤٦هـ). ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، للفاسي: ١٠٩/٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٩٥/١.

(٥) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧٣/٤.

(٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد: ٨٧/٩.

(٧) محمد بن علي بن عبد العزيز بن مصطفى بن القطرواني، سمع صحيح البخاري على العز عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني، (ت: ٧٦٠هـ). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ١٨٢/١.

وببيت المقدس العلّائي<sup>(١)</sup>، وبدمشق ابن الخباز<sup>(٢)</sup>، وبحلب سليمان بن إبراهيم ابن المطوع<sup>(٣)</sup>، في آخرين بهذه البلاد وغيرها كالإسكندرية، وبلبك، وحماة، وحمص، وصفد، وطرابلس، وغزة، ونابلس، وتمام ستة وثلاثين مدينة<sup>(٤)</sup>.  
وهكذا أصبح الحديث ديدنه وأقبل عليه بكلّيته، وتضلّع فيه رواية<sup>(٥)</sup> ودراية<sup>(٦)</sup> وصار المَعُول عليه في إيضاح مُشكلاته وحلّ مُعضلاته، واستقامت له الرئاسة فيه، والتفرد بفنونه، حتّى إنّ كثيراً من مشايخه كانوا يرجعون إليه، وينقلون عنه<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) خليل بن كيكلي بن عبد الله العلّائي الدمشقيّ، أبو سعيد، صلاح الدين: كَانَ حَافِظًا ثَبَاتًا ثِقَةً غَارِفًا بِأَسْمَاءِ الرِّجَالِ وَالْعُلَلِ وَالْمَتُونِ فَقِيهًا مُتَكَلِّمًا، (ت: ٧٦١هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٥/١٠-٣٦، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٥٢٥/١.
- (٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن سعد بن عبيد الله الأنصاري، أبو عبد الله الدمشقي، المعروف بابن الخباز، سمع على القاسم بن أبي بكر بن غنيمه الاربلي صحيح مسلم، (ت: ٧٥٦هـ). ينظر: معجم الشيوخ، للسبكي: ٣٦٩، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٩٨/١.
- (٣) سليمان بن إبراهيم بن سليمان بن سالم بن المطوع، أبو محمد وأبو الربيع المنعوت بالعلم، سمع من الفخر بن البخاري، (ت: ٧٥٥هـ). ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٧/٢.
- (٤) ينظر: الضوء اللامع: ١٧٢/٤.
- (٥) علم الحديث رواية: هو نقل السُنَّة ونحوها، وإسناد ذلك إلى مَنْ عَزَى إليه بتحديث، أو إخبار، إخبار، أو غير ذلك. النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي: ٦٤/١.
- (٦) علم الحديث دراية: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي. النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢٢٥/١، وقال السيوطي في "تدريب الراوي"، ٢٦/١: وقال الشيخ عز الدين بن جماعة: علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن، وموضوعه: السند والمتن، وغايته: معرفة الصحيح من غيره.
- (٧) ينظر: لحظ الألفاظ: ١٤٨.



## ثانيًا: مكانته وثناء العلماء عليه:

١. قال التقي الفاسي (ت: ٨٣٢ هـ): الحافظ المعتمد، كان حافظًا، مُتَقَنًا، عارفًا، بفنون الحديث، وبالفقه، والعربية وغير ذلك، وكان كثير الفضائل والمحاسن<sup>(١)</sup>.
٢. قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ): حافظ الديار المصرية ومُحَدِّثُها وشيخها<sup>(٢)</sup>.
٣. قال ابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢ هـ): الشيخ الإمام العلامة الأُوحد، شيخ العصر، حافظ الوقت، شيخ المُحَدِّثين، علم الناقلين، عمدة المخرجين<sup>(٣)</sup>.
٤. قال ابن قاضي شُهبة (ت: ٨٥١ هـ): الحافظ الكبير المفيد المتقن المحرر الناقد، مُحَدِّثُ الديار المصريَّةِ ذو التصانيف المفيدة<sup>(٤)</sup>.
٥. قال ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ): حافظ العصر<sup>(٥)</sup>.
٦. قال العز بن جماعة (ت: ٧٦٧ هـ): كُلُّ مَنْ يَدَّعي الحديث بالديار المصريَّةِ سواه فهو مُدَّعٍ<sup>(٦)</sup>.
٧. قال ابن فهد (ت: ٨٧١ هـ): الإمام الأُوحد، العلامة الحجة الحبر الناقد، عمدة الأَنام حافظ الإسلام، فريد دهره، ووحيد عصره، مَنْ فاق بالحفظ والإِتقان في زمانه، وشهد له بالتفرد في فنِّه أُنمَّةٌ عصره وأوانه<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: ذيل التقييد في رِوَاةِ السنن والأسانيد: ١٠٦/٢ - ١٠٨.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء: ٣٨٢/١.

(٣) الرد الوافر، لابن ناصر الدين: ١٠٧.

(٤) طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهبة: ٢٩/٤.

(٥) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر: ٢٧٥/٢.

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧٣/٤.

(٧) لحظ الأُلحَاط: ١٤٣.

٨. قال الحافظ تقي الدين بن رافع (ت: ٧٧٤ هـ): ما في القاهرة مُحَدَّث إِلَّا هذا، والقاضي عز الدين بن جماعة، فلمَّا بلغه وفاة القاضي عز الدين قال: ما بقي الآن بالقاهرة مُحَدَّث إِلَّا الشيخ زين الدين العراقي<sup>(١)</sup>.
٩. قال ابن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ): الشافعي الحافظ، كان شيخ الحديث بالديار المصريَّة، وانتهت إليه رئاسة علم الحديث في زمانه<sup>(٢)</sup>.
١٠. قال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): الحافظ الإمام الكبير الشهير، حافظ عصره<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث

#### شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته

##### أولاً: شيوخه:

عرفنا فيما مضى أنَّ الحافظ العراقي مُنذ أن أكبَّ على علم الحديث؛ كان حريصاً على التلقِّي من مشايخه، وقد وفَّرت له رحلاته المتواصلة سواء إلى الحجِّ أو إلى بلاد الشام فرصة التنويع في فنون مشايخه والإكثار منهم. والباحث في ترجمته وترجمة شيوخه يجد نفسه أمام حقيقة لا مناص عنها، وهي أنَّ سمة الحديث كانت الطابع المميز لأولئك المشايخ، إضافة إلى العلوم والمعارف الأخرى، ممَّا أدَّى بالنتيجة إلى تنوع معارف الحافظ العراقي وتضلُّعه في فنون علوم الحديث، فمنهم مَنْ كان ضليعاً بأسماء الرجال، ومنهم مَنْ كان التخريج صناعته، ومنهم مَنْ كان عارفاً بوفيات الرواة، ومنهم مَنْ كانت في لغة الحديث براعته وهكذا.

---

(١) المصدر السابق: ١٤٨.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي: ٣٤/١٣.

(٣) ينظر: طبقات الحفاظ: ٥٤٣.

وهذا شيء نلمسه جلياً في شرحه هذا بجميع مباحثه، وذلك من خلال استدراكاته وتعليقاته وإيضاحاته والفوائد التي كان يطالعنا بها على مرّ صفحات شرحه الحافل<sup>(١)</sup>، وسأقتصر على ذكر خمسة من أبرز مشايخه، مع التزامي بعدم إطالة تراجمهم:

١. الإمام الجليل، المعلّم الأوّل للحافظ العراقي، محمد بن جعفر بن محمد ابن الشيخ عبد الرحيم بن أحمد بن حجون، القناوي، الشافعي، المهراني، الشيخ الشريف تقي الدين، شيخ خانقاه رسلان، (ت: ٧٢٧هـ)<sup>(٢)</sup>.
٢. الإمام الحافظ قاضي القضاة علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، المشهور بابن التركماني الحنفي، مولده سنة (٦٨٣هـ)، له من التأليف: "الجواهر النقي في الرد على البيهقي"، (ت: ٧٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
٣. الشيخ المُسنَد المعمر صدر الدين محمد بن محمد بن إبراهيم الميديمي، المصري، أبو الفتح: ولد سنة (٦٦٤هـ)، وهو آخر من روى عن النجيب الحراني، وابن العلق، وابن عزون، (ت: ٧٥٤هـ)<sup>(٤)</sup>.
٤. الإمام الحافظ العلامة علاء الدين مغلطي بن قُليج بن عبد الله البكجري الحكري الحنفي، أبو عبد الله: مولده سنة (٦٨٩هـ)، وقيل غيرها، برع في فنون الحديث، (ت: ٧٦٢هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لذكريا الأنصاري: ١٥/١-١٦.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني: ١٥٤/٥، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧١/٤.

(٣) ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: ٢٠٢/٢، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١٠٠/٤.

(٤) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٢٩١/١٠، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٤١٩/٥.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة: ١١٤/٦، طبقات الحفاظ: ٥٣٨.

٥. الإمام العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي،  
أبو محمد: شيخ الشافعية، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، له من التصانيف: "طبقات  
الشافعية"، (ت: ٧٧٢ هـ)<sup>(١)</sup>.

### ثانيًا: تلاميذه:

تبيّن ممّا تقدّم أنّ الحافظ العراقي بعد أن تبوّأ مكان الصدارة في الحديث وعلومه،  
وأصبح المعوّل عليه في فنونه، بدأت أفواج طلاب الحديث تتقاطر نحوه، ووفود  
الناهلين من معينه تتجّه صوبه، لاسيّما وقد أقرّ له الجميع بالتفرد بالمعرفة في هذا  
الباب، لذا كانت فرصة التتلمذ له شيئاً يعدّه الناس من المفخر، والطلبة من الحسنات  
التي لا تجود بها الأيام دومًا<sup>(٢)</sup>، وقد أخذ عنه الأكابر فقهاً وأصولاً، وغير ذلك؛  
وسأقتصر على ذكر خمسة من أبرز تلامذته:

١. الإمام برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي، أبو إسحاق:  
مولده سنة (٧٢٥ هـ)، وهو من أقران العراقي، برع في الفقه، وله مشاركة  
في باقي الفنون، (ت: ٨٠٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

٢. الإمام الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيتمي القاهري،  
أبو الحسن: ولد سنة (٧٣٥ هـ)، وهو في عداد أقرانه أيضًا، ولكنه اختصّ  
به وسمع معه، وتخرّج به، وهو الذي كان يُعلّمه كيفية التخريج، ويقترح  
عليه مواضيعها، وصاهره فتزوج ابنة الحافظ العراقي، (ت: ٨٠٧ هـ)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن: ٤١٠، البدر الطالع بمحاسن

من بعد القرن السابع: ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ١٧/١.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه: ٥/٤، إنباء الغمر بأبناء العمر: ١١٢/٢.

(٤) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر: ٣٠٩/٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:

٣٦٢/١.

٣. ولده: الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأصل المصري الشافعي، أبو زرعة: ولد سنة (٧٦٢ هـ)، وبكر به والده بالسماع فأدرك العوالي، وانتفع بأبيه غاية الانتفاع، ودرّس في حياته، (ت: ٨٢٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

٤. الإمام الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، أبو الوفاء: المشهور بسبط ابن العجمي، مولده سنة (٧٥٣ هـ)، رجل وطلب وحصل، وله كلام لطيف على الرجال، (ت: ٨٤١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥. الإمام العلامة الحافظ الأوحد شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل: المعروف بابن حجر، ولد سنة (٧٧٣ هـ)، طلب ورحل، وألقى إليه الحديث والعلم بمقاليد، والتفرد بفنونه، (ت: ٨٥٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٨٠/٤-٨٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٦٣/١.

(٢) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٣٨/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٤٦/٩.

(٣) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٣٦/٢، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٣٦٣/١-٣٦٤.

### ثالثاً: آثاره العلمية:

وفق الله سبحانه وتعالى الإمام الحافظ العراقي - رحمه الله - في استثمار أوقاته في السماع والتصنيف؛ حتى جعل لهذه الأمة من الخير الكثير، وأثرى مكاتبها من العلم المفيد، وكثرت مؤلفاته، تنوعت طبيعة هذه المؤلفات ما بين الفقه وأصوله وعلوم القرآن، غير أن أغلبها كان ذا طابع فقهي، يمتاز الحافظ فيه بالتحقيق، وبروز شخصيته مدافعاً مُرجحاً مُوازنًا بين الآراء؛ على أن الأمر الذي نأسف عليه هو أن أكثر مُصنّفاته فُقدت، ولسنا نعلم سبب ذلك، وقد حفظ لنا مَنْ ترجم له بعض أسماء كتبه، تُعين الباحث على امتلاك رؤية أكثر وضوحاً لشخص هذا الحافظ الجليل، وإماماً بجوانب ثقافته المتنوعة المواضيع<sup>(١)</sup>، لذلك سوف نُقسّمها على قسمين: قسم خاص بمؤلفاته التي تتعلّق بالحديث وعلومه، وقسم يتضمن مؤلفاته في العلوم الأخرى.

#### القسم الأول: ذكر بعض مؤلفاته في الحديث وعلومه.

١. الباعث على الخلاص من حوادث القصاص<sup>(٢)</sup>.

٢. التبصرة والتذكرة<sup>(٣)</sup>.

٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح<sup>(٤)</sup>.

٤. شرح التبصرة والتذكرة<sup>(٥)</sup>.

٥. طرح التشريب في شرح التقریب<sup>(٦)</sup>.

---

(١) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: ١٩/١ - ٢٠.

(٢) مطبوع، حققه: محمد لطفي الصباغ.

(٣) مطبوع، حققه: ماهر ياسين فحل، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.

(٤) مطبوع، حققه: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

(٥) مطبوع، حققه: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٦) مطبوع، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي.

القسم الثاني: ذكر بعض مؤلفاته في باقي العلوم.

١. التحرير في أصول الفقه<sup>(١)</sup>.
٢. القرب في محبة العرب<sup>(٢)</sup>.
٣. قرة العين بالمسرة بوفاء الدين<sup>(٣)</sup>.
٤. المورد الهني في المولد السني<sup>(٤)</sup>.
٥. النكت على منهاج البيضاوي<sup>(٥)</sup>.

## المطلب الرابع وفاته

اتفقت المصادر التي بين أيدينا أنَّ الحافظ العراقي تُوفِّي في يوم الأربعاء الثامن من شعبان سنة (٨٠٦هـ) فاضت روحه عن عمر ناهز الإحدى وثمانين سنة، وكانت جنازته مشهودة، صَلَّى عليه الشيخ شهاب الدين الذهبي ودفن خارج القاهرة - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الأعلام، للزركلي: ٣/٣٤٤.

(٢) مطبوع، حققه: عبد العزيز بن عبد الله بن إبراهيم الزير، دار العاصمة.

(٣) مطبوع، حققه: قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث.

(٤) ذكره صاحب لحظ الأُلُحَاط بذيّل طبقات الحفاظ: ١٥٠.

(٥) ذكره صاحب الأعلام: ٣/٣٤٤.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٣٨٢، لحظ الأُلُحَاط بذيّل طبقات الحفاظ: ١٥٢،

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/٣٥٦.

## المبحث الثاني: التعريف بالشارح (الشيخ زكريا الأنصاري)

**المطلب الأوّل: اسمه، ونسبه، وكنيته ولقبه، وولادته:**

**اسمه:** زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السنيكي، ثمّ القاهري الأزهري الشافعي<sup>(١)</sup>.

**نسبته:**

الأنصاري: نسبة إلى الأنصار، وهم أهل المدينة من الأوس والخزرج<sup>(٢)</sup>.

والخزرجي: نسبة إلى الخزرج، أحد شطري الأنصار، وهم بطون عدّة<sup>(٣)</sup>.

والسنيكي: نسبة إلى "سُنَيْكة" - بضم السين المهملة، وفتح النون، وإسكان الياء المثناة من تحت، وآخرها تاء التأنيث<sup>(٤)</sup>، وهي قرية بمصر من أعمال الشرقية، بين بلبس والعبّاسة<sup>(٥)</sup>.

والقاهري: نسبة إلى مدينة القاهرة.

والأزهري: نسبة إلى الجامع الأزهر.

والشافعي: نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي.

**كنيته:** أبو يحيى، ويلقب بزَيْن الدين<sup>(٦)</sup>.

---

(١) نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي: ١١٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر،

للعيذروس: ١١١-١١٢، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للغزي: ١٩٨/١.

(٢) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٣٦٨/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩-١٢١.

(٤) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٩٨/١.

(٥) معجم البلدان، لياقوت الحموي: ٢٧٠/٣، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن شمائل: ٧٤٩/٢.

(٦) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١١.



## ولادته:

لم تكن ولادة القاضي زكريا محلَّ اتفاق بين المؤرخين، وإنَّما تطرق إليها الخلاف كما تطرق لغيرها، فالسيوطي - عصريه وصديقه - يؤرخ ولادته في سنة (٨٢٤ هـ)، على سبيل الظنِّ والتقريب، فقال: ولد سنة أربع وعشرين تقريباً<sup>(١)</sup>.

وأما السخاوي والعيدروسي فيجزمان أنَّ ولادته كانت في سنة (٨٢٦ هـ)<sup>(٢)</sup>، في حين أنَّ الغزي يتردَّد في تحديد ولادته بين سنة (٨٢٣ هـ) وسنة (٨٢٤ هـ)، وإن كان صَدَّرَ كلامه بالأولى ونقله من خطِّ والده الذي كان أحد تلامذة القاضي زكريا<sup>(٣)</sup>، وتقرَّد الزركلي بالجزم بأنَّها كانت سنة (٨٢٣ هـ)<sup>(٤)</sup>.

وهكذا نجد أنَّ ولادة القاضي زكريا الأنصاري - في أقوال المؤرخين - كانت بين أعوام ثلاثة - وهي (٨٢٣ هـ) و (٨٢٤ هـ) و (٨٢٦ هـ)، ولا مُرَجِّح عندنا لأحدها نجزم به أو نُرَجِّحه، والله أعلم بالصواب.

---

(١) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢٣٤/٣، النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١٢.

(٣) الكواكب السائرة: ١٩٨/١.

(٤) الأعلام: ٤٦/٣.

## المطلب الثاني

### نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

أولاً: نشأته العلمية:

كان مولد الشيخ زكريا الأنصاري بـ"سُنَيْكِه" من الشرقيّة ونشأ بها وحفظ القرآن، و"عمدة الأحكام" وبعض "مختصر التبريزي" في الفقه<sup>(١)</sup>، وما كاد يدخل النصف الثاني من عقد عمره الثاني حتّى شدّ رحاله نحو عاصمة العلم والعلماء التي كانت تعجّ بمظاهره: القاهرة<sup>(٢)</sup>، ثمّ قطن الأزهر، وهناك أكمل حفظ "المختصر" المذكور، بل حفظ أيضاً "المنهاج" الفرعي و"ألفية النحو"<sup>(٣)</sup>، و"الشاطبية" و"الرأية" وبعض "المنهاج" الأصلي ونحو النصف من "ألفية الحديث" و"التسهيل" إلى باب كاد، وأقام بالقاهرة يسيراً ثمّ رجع إلى بلده وداوم الاشتغال وجدّ فيه<sup>(٤)</sup>، وبعد مُدّة رجع إلى القاهرة فلم ينفك عن الاشتغال والجدّ<sup>(٥)</sup>، يروم استخراج العِلْم من معادنه، فدرّس في الفقه: "شرح البهجة" وغيرها<sup>(٦)</sup>.

كمّا أخذ اللغة، والتفسير، وعلم الهيئة، والهندسة، والميقات، والفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والطب، والعروض، وعلم الحروف، والتصوف، وتلا بالسبع والثلاثة الزائدة عليها، وقرأ مُصنّفات ابن الجزري كـ"النشر" و"التقريب" و"الطبية"، وأخذ رسوم الخط، وآداب البحث، والحديث<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١١٢.

(٢) ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٢٥٢/١.

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٢٣٤/٣.

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٨٧/١٠.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٧/١٠.

(٦) ينظر: النور السافر: ١١٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢-١١٣.

وهكذا دأب وانهمك في الطلب والتحصيل، وأجازه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفساً<sup>(١)</sup>، ومنهم الحافظ ابن حجر العسقلاني إذ كَتَبَ له في بعض إجازاته: وأذنت له أن يُقرئ القرآن على الوجه الذي تلقَّاه، ويقرر الفقه على النمط الذي نصَّ عليه الإمام وارتضاه، والله المسؤول أن يجعلني وإياه، ممَّن يرجوه ويخشاه إلى أن نلقاه<sup>(٢)</sup>.

### ثانيًا: مكانته وثناء العلماء عليه:

١. قال السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ): له تهجد وتوجه وصبر واحتمال، وترك القيل والقال، وله أورد واعتقاد وتواضع وعدم تنازع، وعمله في التوُّدُّ يزيد عن الحدِّ، ورويته أحسن من بديته وكتابه أمتن من عبارته، وعدم مسارعته إلى الفتاوي قيل: ممَّا يعدُّ في حسناته<sup>(٣)</sup>.
٢. قال السيوطي (ت: ٩١١ هـ): لزم الجدَّ والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبل على نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفاً، مع الدِّين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت<sup>(٤)</sup>.
٣. قال ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤ هـ): وقدمت شيخنا زكريا؛ لأنَّه أجلُّ مَنْ وقع عليه بصري من العلماء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى مَنْ عنه رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فهو عمدة العلماء الأعلام، وحبَّة الله على الأنام، حامل لواء مذهب الشافعي على كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مشافهة أو بواسطة أو بوسائط مُتعدِّدة، بل وقع لبعضهم أنَّه أخذ عنه مشافهة تارة،

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ٢٠٠/١.

(٢) الضوء اللامع: ٢٣٦/٣.

(٣) الضوء اللامع: ٢٣٦/٣-٢٣٧.

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١١٣.

وعن غيره ممَّن بينه وبينه نحو سبع وسائل تارة أخرى، وهذا لا نظير له في أحد من عصره، فنعم هذا التميز الذي هو عند الأئمة أولى وأحرى؛ لأنَّه حاز به سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عنه ودوام الانتفاع<sup>(١)</sup>.

٤. قال العيدروسي (ت: ١٠٣٨ هـ): الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة<sup>(٢)</sup>.

٥. وقال أيضًا: ويقرب عندي أنَّه المجدد على رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع به وبتصانيفه<sup>(٣)</sup>.

٦. قال الغزي (ت: ١٠٦١ هـ): الشيخ الإمام، شيخ مشايخ الإسلام، علامة المحقِّقين، وفهامة المدقِّقين، ولسان المتكلمين، وسيد الفقهاء والمحدِّثين، الحافظ المخصوص بعلو الإسناد، والملحق للأحفاد بالأجداد، العالم العامل، والولي الكامل<sup>(٤)</sup>.

٧. قال ابن العماد (ت: ١٠٨٩ هـ): شيخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين الحافظ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) النور السافر: ١١٥.

(٢) المصدر نفسه: ١١١.

(٣) المصدر السابق: ١١٥.

(٤) الكواكب السائرة: ١٩٨/١.

(٥) شذرات الذهب: ١٨٦/١٠.

### المطلب الثالث

شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته

أولاً: شيوخه:

بلغ شيوخ القاضي زكريا الأنصاري كثرة كاثرة، ومرّ بنا أنّهم زادوا على المائة والخمسين شيخاً<sup>(١)</sup>، لذا سأقتصر على ذكر خمسة من أبرز مشايخه، مع التزامي بعدم إطالة تراجمهم:

١. عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الزركشي القاهري الحنبلي، أبو ذر: زين الدين، المتفرد برواية " صحيح مسلم " بعلو، (ت: ٨٤٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

٢. محمد بن علي بن يعقوب القاياتي، قاضي القضاة، شمس الدين، الشافعي، العلامة النحوي المفنن، (ت: ٨٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>.

٣. أحمد بن رجب بن طيبغا الشافعي شهاب الدين، المعروف بابن المجدي، اشتغل بالعلوم فبرع في كثير منها، وصار رأس الناس في الفرائض والحساب بأنواعه، (ت: ٨٥٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

٤. عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن علي بن الحسن القاهري الحنفي، عز الدين، المعروف بابن الفُرات، كان عالماً فاضلاً، (ت: ٨٥١هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ٢٠٠/١.

(٢) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر: ٢٠٤/٤، الضوء اللامع: ١٣٦/٤.

(٣) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤٤٠/١، سلم الوصول إلى طبقات لحاجي خليفة: ٢٠٢/٣.

(٤) ينظر: الضوء اللامع: ٣٠٠/١، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٤٤٠/١.

(٥) ينظر: شذرات الذهب: ١٢٧، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٧٣/٢.

٥. محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي القرشي المخزومي المكي،  
جلال الدين أبو السعادات: برع في الفقه حتى صار عالم الحجاز،  
(ت: ٨٦١هـ)<sup>(١)</sup>.

#### ثانيًا: تلاميذه:

كان للشيخ تلاميذ كثر حتّى قال الغزي: فأقبلت عليه الطلبة للاشتغال عليه،  
وعُمِّر حتّى رأى تلاميذه وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرّت عينه بهم في محافل  
العلم، ومجالس الأحكام، فُصِدَ بالرحلة إليه من الحجاز والشام<sup>(٢)</sup>.  
لذا ساقّصر على ذكر خمسة من أبرز تلامذته:

١. حمزة بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي بكر الناشري، اليمني، الشافعي،  
الفقيه الفاضل الأديب البارع، (ت: ٩٢٦هـ)<sup>(٣)</sup>.
٢. محمد بن عبد الرحمن الكفرسوسي الشافعي، شمس الدّين، أبو عبد الله: الفقيه  
المفتي العلّامة، (ت: ٩٣٢هـ)<sup>(٤)</sup>.
٣. عثمان الشيخ الإمام العلامة القاضي فخر الدين السنباطي الشافعي، كان  
من العلماء العاملين، قليل الكلام، (ت: ٩٣٧هـ)<sup>(٥)</sup>.
٤. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الأنطاكي الحلبي الحنفي، الشيخ  
الإمام العلامة الورع، المعروف بابن حمادة، (ت: ٩٥٣هـ)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: الضوء اللامع: ٩ / ٢١٤، نظم العقيان في أعيان الأعيان: ١٦٧.

(٢) الكواكب السائرة: ١ / ٢٠٠.

(٣) ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر: ١٢٠-١٢١، شذرات الذهب: ١٠ / ١٩٧.

(٤) ينظر: الكواكب السائرة: ١ / ٥٤، شذرات الذهب: ١٠ / ٢٦١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٨٩، المصدر نفسه: ١٠ / ٣١٠.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٢ / ٩٩، المصدر السابق: ١٠ / ٤٢٣.

٥. بدر الدين حسن بن يحيى بن المزلق الدمشقي الشافعي، الشيخ العالم الواعظ، كان فاضلاً، مُحِبّاً عند الخاص والعام، (ت: ٩٦٦هـ)<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: آثاره العلمية:

وُظِفَ القاضي زكريا الأنصاري معرفته العلمية في التأليف إلى جانب التدريس، وخلال المائة سنة التي عاشها استطاع أن يترك لنا جملة كبيرة من المصنّفات، الأمر الذي دفع الشوكاني للقول بأنّ: له شرح ومختصرات في كلّ فنٍّ من الفنون<sup>(٢)</sup>.

وقد عنى الشوكاني بكلمته هذه، أنّ القاضي خاض غمار فنون العلوم على اختلاف ماهياتها فمن اللغة إلى المنطق، ومن الكلام إلى الحديث، ومن الفقه إلى القراءات، ومن التصوف إلى التفسير، ومن أصول الفقه إلى الفرائض، وهكذا تنوعت طبيعة مؤلفاته<sup>(٣)</sup>. لذا ساقُتصر على ذكر بعضٍ منها:

### رابعاً: مؤلفاته:

١. أسنى المطالب في شرح روض الطالب<sup>(٤)</sup>.
٢. الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة<sup>(٥)</sup>.
٣. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية<sup>(٦)</sup>.
٤. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي<sup>(٧)</sup>.
٥. فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة: ١٣٥/٢، شذرات الذهب: ٥٠٥/١٠.

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٢٥٢/١.

(٣) فتح الباقي: ٥٧/١.

(٤) مطبوع، بدار الكتاب الإسلامي.

(٥) مطبوع، حققه: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر - بيروت.

(٦) مطبوع، بالمطبعة الميمنية.

(٧) مطبوع، حققه: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية.

(٨) مطبوع، حققه: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - لبنان.

٦. فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام<sup>(١)</sup>.
٧. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب<sup>(٢)</sup>.
٨. منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمّى " تحفة الباري " <sup>(٣)</sup>.
٩. المنفرجتان<sup>(٤)</sup>.
١٠. منهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مطبوع، حققه: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٢) مطبوع، بدار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) مطبوع، حققه: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.

(٤) مطبوع، حققه: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة - القاهرة.

(٥) مطبوع، حققه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت.



## المطلب الرابع وفاته

بعد عمر بلغ أو جاز بقليل المائة عام، كانت مملوءة بالعلم والتعليم، والتربية والإرشاد، وقد حصل خلاف بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته، فالجمهور على أنَّ وفاته كانت سنة (٩٢٦هـ)<sup>(١)</sup>، في حين ذهب العيدروسي<sup>(٢)</sup>، وتابعه ابن العماد الحنبلي<sup>(٣)</sup>، إلى أنَّها كانت سنة (٩٢٥ هـ).  
فبذلك أفل نجم علم من أعلام علماء المسلمين - رحمه الله رحمةً واسعة - وأسكنه فسيح جنَّاته، وجزاه عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

---

(١) الكواكب السائرة: ٢٠٧/١، البدر الطالع: ٢٥٣/١، الأعلام: ٤٦/٣، معجم المؤلفين، لعمر كحالة: ١٨٢/٤.

(٢) النور السافر: ١١١.

(٣) شذرات الذهب: ١٨٩/١٠.

### المبحث الثالث

التعريف بصاحب المخطوط الشيخ علي العدوي - رحمه الله -

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته:

اسمه: علي بن أحمد بن مكرم الله، أبو الحسن المنسفي العدوي المالكي الأزهري الشهير بالصعيد<sup>(١)</sup>.

نسبه:

المنسفي: نسبة لمنسفي قرية بمصر من أعمال الأشمونين وكان اسمها منية إسفس<sup>(٢)</sup>.

والعدوي: نسبة لبني عدي بالقرب من منفلوط، حيث وُلِدَ<sup>(٣)</sup>.

والمالكي: نسبة إلى مذهب الإمام المالكي، حيث أن مذهب مالكي، وهذا ما توضح من مؤلفاته، وكلام المؤلفين عنه، وتراجمه.

والأزهري: هذه النسبة في المتقدمين تكون لجد المنتسب إليه<sup>(٤)</sup>، وفي المتأخرين في الغالب أنها تكون نسبة لجامع الأزهر المشهور في القاهرة بمصر، وإليه ينتسب كثير من أهل العلم والصلاح وعلى من درس فيه إلى يومنا هذا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد خليل: ٢٠٦/٣، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي: ٤٧٦-٤٧٧، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف: ٤٩٢-٤٩٣، فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني: ٧١٢/٢، الأعلام: ٢٦٠/٤، معجم المؤلفين: ٢٩/٧.

(٢) مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، لعباس بن محمد: ٥٩.

(٣) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٤) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ١٨٩/١.

(٥) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي: ١١، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، للأنصاري: ٦٦.

والصعيدي: نسبة إلى الصعيد، وهي ناحية بمصر معروفة<sup>(١)</sup>.  
كنيته: أبو الحسن<sup>(٢)</sup>.

ولادته: ولد ببني عدي سنة (١١١٢هـ)<sup>(٣)</sup>، وهذا التاريخ مُتَّفَق عليه بين جميع مَنْ ترجم له، ولم أَجدَ أحد ذكر غير ذلك.

## المطلب الثاني

### سجاياه

كان الشيخ علي الصعيدي العدوي - رحمه الله تعالى - شديد الشكيمة<sup>(٤)</sup> في الدِّين، يصدع بالحقِّ ويأمر بالمعروف وإقامة الشريعة، ويحبُّ الاجتهاد في طلب العلم، ويكره سفاسف الأمور، وينهى عن شرب الدخان، ويمنع من شُرْبِه بحضرته وبحضرة أهل العلم تعظيماً لهم<sup>(٥)</sup>.

وكان - رحمه الله تعالى - على قدم السلف في الاشتغال بما يعني والقناعة وشرف النفس، وعدم التصنُّع مع التقوى، ولم يزل مواظباً على الإقراء والإفادة حتَّى تُوفِّي<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الأنساب، للسمعاني: ٣٠٩/٨-٣١٠، الباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري: ٢٤٢/٢.

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٢/١، فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٣) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٦/١، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:

٤٩٣/١، فهرس الفهارس: ٧١٣/٢، الأعلام: ٢٦٠/٤، معجم المؤلفين: ٢٩/٧.

(٤) الشكيمة: جمع الشكيمة: الشكائم والشكم، يقال: فلان شديد الشكيمة إذا كان ذا عارضة وجدّ،

وقال ابن الأعرابي: الشكيمة: قوّة القلب، وقال ابن السكيت: إنّه لشديد الشكيمة إذا كان شديد

النفس أنفاً ألبياً. ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢/١٠، الصحاح، للجوهري: ١٩٦١/٥، لسان العرب:

٣٢٤/١٢.

(٥) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١.

(٦) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

وقد بارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وكان يحكي عن نفسه أنه طالما يبيت بالجوع في مبدأ اشتغاله بالعلم، وكان لا يقدر على ثمن الورق، ومع ذلك إن وجد شيئاً تصدَّق به<sup>(١)</sup>.

وكان - رحمه الله تعالى - حريصاً على السنَّة والعمل بها مع شدَّة اعتنائه بالعلم والبحث عليه، وعلى إفادته، وبارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وعمرَ حتَّى انحصر أهل الأزهر ما بين تلامذته وتلاميذ تلامذته<sup>(٢)</sup>.

وكان - رحمه الله تعالى - إذا دخل منزل من منازل الأمراء ورأى من يشرب الدخان شَنَّع عليه وكسر آله ولو كانت في يد كبير الأمراء، وشاع عنه ذلك وعُرف في جميع الخاص والعام وتركوه بحضرته؛ فكانوا عندما يرونه مُقبلاً من بعيد نَبَّه بعضهم بعضاً، ورفعوا شبكاتهم وأقصابهم وأخفوها عنه؛ ولأن رأى شيئاً منها أنكر عليهم ووبَّخهم وعَنَّفهم وزجرهم.

وكان أمير مصر يُجلُّ من شأنه ويحبُّه ولا يردُّ شفاعته في شيء أبداً، وكلُّ مَنْ تعرَّسَ عليه قضاء حاجة ذهب إلى الشيخ وأنهى إليه قصَّته؛ فيكتبها مع غيرها في قائمة حتَّى تمتلئ الورقة، ثمَّ يذهب إلى الأمير بعد يومين أو ثلاثة، فعندما يستقرُّ في الجلوس يُخرج القائمة من جيبه ويقصُّ ما فيها من القصص والدعاوى، واحدة بعد واحدة، ويأمره بقضاء كلِّ منها والأمير لا يخالفه ولا ينقبض خاطره في شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

(٢) فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٣) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٨/١ - ٤٧٩.

وَأَمَّا الإِقرَاء والتدريس والتصنيف، فكان - رحمه الله تعالى - له وظائف كثيرة كالتدريس في الأزهر والبرديكية، وكان يقرأ بمسجد الغريب عند باب البرقية، وكذلك وظيفة بعد الجمعة بجامع مرزه ببولاق<sup>(١)(٢)</sup>.

### المطلب الثالث

#### نشأته العلمية ومكانته وثناء العلماء عليه

##### أولاً: نشأته العلمية:

أخذ الشيخ العدوي - رحمه الله - العلوم الدينية عن جمع من العلماء الأعلام من شيوخ الأزهر وغيرهم من أكابر الشيوخ، منهم: سالم النفراوي، وشلبي البرلسي، ومحمد بن زكري، ومحمد السجيني، وعيد النمرسي، وأحمد الدَّيربي، ومصطفى العزيزي، وأحمد الأسقاطي، وأحمد البقري، ومحمد الدفري، ومحمد بن عبد السلام اللبناني الفاسي، والسيد محمد السلموني المالكي تلميذ الخرشي<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم بن موسى الفيومي، والشهاب أحمد الملوي، ومحمد العشماوي، وأجاز له الشمس محمد بن أحمد عقيلة المكي في مسلسلاته<sup>(٤)</sup>،

---

(١) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٩/١.

(٢) بولاق: ومن محاسن مصر بولاق وما أدراك ما بولاق!!! ساحل ساح له السواح، وسخَّ له سحاب الغدوّ والرواح، ودارت أفلاكه بالداري، وجرت فُلكه بخزائن الأرض في ذلك البحر الجاري، وغنى في رياضه الشحرور والهزار، وترنم الشادي في محاسنه ببديع الأشعار:

إذا احتجبت عنا بفاضل برده ... رأيت لها ذيلًا على دمية القصر

أعاذل في أهواء بولاق إن تكن ... محبتها ذنبي فإنَّ الهوى عذري

رحلة الشتاء والصيف، للكبريت: ٩٠/١.

(٣) محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله: أول من تولَّى مشيخة الأزهر، الفقيه العلامة، شيخ المالكية، إليه انتهت الرئاسة بمصر، (ت: ١١٠١هـ). ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٥٩/١، الأعلام: ٢٤٠/٦-٢٤١.

(٤) الحديث المسلسل: وهو من صفات الإسناد، وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردتهم فيه، واحدا بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة، وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ومثال ما يكون صفة للرواية والتحمل: ما يتسلسل

ولبس الخرقة الأحمدية من الشيخ الصالح علي بن أحمد الشناوي وغيرهم، وصار أحد صدور الأزهر<sup>(١)</sup>.

وكان يحكي عن نفسه أنه طالما يبيت بالجوع في مبدأ اشتغاله بالعلم، وكان لا يقدر على ثمن الورق، ومع ذلك إن وجد شيئاً تصدَّق به<sup>(٢)</sup>.  
ثانياً: مكانته وثناء العلماء عليه:

١. قال محمد خليل أبو الفضل (ت: ١٢٠٦ هـ): أحد الأئمة الشيوخ الأعلام،

العلامة المحقق المدقق، التحرير<sup>(٣)</sup>، المتكلم<sup>(٤)</sup>.

٢. حلَّاه تلميذه الشيخ محمد الأمير الكبير (ت: ١٢٣٢ هـ) بقوله: خالفة السادة

الأول، وخاتمة من جمع بين العلم والعمل، شمس بدور سماء العلوم، إنسان عين التحقيق والمفهوم<sup>(٥)</sup>.

٣. قال الجبرتي (ت: ١٢٣٧ هـ): الإمام الهمام، شيخ مشايخ الإسلام، عالم

العلماء الأعلام، إمام المحققين وعمدة المدققين<sup>(٦)</sup>.

---

ب(سمعت فلانا قال: سمعت فلانا) إلى آخر الإسناد، أو يتسلسل ب(حدثنا) أو (أخبرنا) إلى

آخره، ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة وأقوالهم ونحوها: حديث التشبيك باليد، وحديث العدّ

في اليد. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح: ٣٧٨-٣٧٩.

(١) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٠٦/٣.

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

(٣) التحرير: هو الفطن البصير بكلِّ شيء، الماهر المجرب، العالم بالشيء بمعنى أنه ينحر

العلم نحرًا. ينظر: المخصص، لابن سيده المرسى: ٢٥٥/١، غريب الحديث، لابن الجوزي:

٣٩٦/٢، لسان العرب: ١٩٧/٥.

(٤) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٠٦/٣.

(٥) فهرس الفهارس، ٧١٢/٢.

(٦) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٦/١.

٤. قال محمد مخلوف (ت: ١٣٦٠ هـ): الإمام الهمام، شيخ مشايخ الإسلام، وعلم العلماء الأعلام، إمام المحققين وعمدة المدققين، صاحب التأليف العديدة، والأنفاس العالية السعيدة<sup>(١)</sup>.

٥. قال عبد الحي الكتاني (ت: ١٣٨٢ هـ): أحد أعلام الشيوخ<sup>(٢)</sup>.

٦. قال خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ): كان شيخ الشيوخ في عصره<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الرابع

شيوخه، وتلامذته، وآثاره العلمية، ومؤلفاته

أولاً: شيوخه:

تلقَّى الشيخ علي العدوي - رحمه الله - العلم على عددٍ من الشيوخ وتربَّى على أيديهم ونهل من علمهم، ونلاحظ أنَّ شيوخه منهم المالكي ومنهم الشافعي؛ لكن هو على المذهب المالكي، ولعلَّ من أبرزهم:

١. إبراهيم بن موسى الفيومي، أبو إسحاق: الفقيه الثقة الفاضل الإمام العمدة العالم الكامل، شيخ الجامع الأزهر، من المالكية، (ت: ١١٣٧ هـ)<sup>(٤)</sup>.

٢. عيد بن علي القاهري الشافعي الشهير بالنمرسي، الشيخ العالم العلامة الحبر البحر النحرير المحقق الفهامة الفقيه الأثري الأوحد المفنن، (ت: ١١٤٠ هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٢/١.

(٢) فهرس الفهارس: ٧١٢/٢.

(٣) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٤) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٦٠/١، الأعلام: ٧٦/١.

(٥) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٧٣/٣، فهرس الفهارس: ٨٠٥/٢.

٣. علي بن أحمد الشناوي، أبو الصفا: فاضل، من آثاره: الفوائد السنية في ذكر الصلاة على خير البرية، فرغ من تأليفها في ٢٩ رجب سنة (١١٤٢هـ)<sup>(١)</sup>.

٤. محمد بن عبد الرحمن بن زكري، أبو عبد الله: فقيه مالكي، من أهل فاس، الإمام العلامة الفقيه النبيه الفهامة المتقن في العلوم الحامل لواء المنثور والمنظوم، (ت: ١١٤٤هـ)<sup>(٢)</sup>.

٥. محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، أبو عبد الله شمس الدين: المعروف كوالده بعقيلة، مؤرخ، من المشتغلين بالحديث، من أهل مكة، مولده ووفاته فيها، (ت: ١١٥٠هـ)<sup>(٣)</sup>.

٦. أحمد بن عمر الديري، الغنيمي الخزرجي الأنصاري، أبو العباس: مصري فاضل، له تجارب في الطب، تعلّم بالأزهر، (١١٥١هـ)<sup>(٤)</sup>.

٧. محمّد صلاح الدين البرلسي، أبو عبد الله: الشهير بشلبي، الإمام العلامة العمدة الفهامة النبيه المتبحر المتقن، (ت: ١١٥٤هـ)<sup>(٥)</sup>.

٨. مصطفى بن أحمد المصري الشافعي، الشهير بالعيزي، أبو الصفاء: صفي الدين، الشيخ الإمام العالم المحقق المدقق الفقيه الأوحد، (ت: ١١٥٤هـ وقيل: ١١٦٠هـ)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) معجم المؤلفين: ١٠٨/٧.

(٢) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٨٤/١، الأعلام: ١٩٧/٦.

(٣) ينظر: سلك الدرر: ٣٠/٤، المصدر نفسه: ١٣/٦.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٤١١/١، المصدر السابق: ١٨٨/١.

(٥) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٨٦/١-٤٨٧.

(٦) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٧٨/٤، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٤١/١.



٩. محمد السجيني الشافعي الضرير، الأستاذ العلامة شيخ المشايخ، كان إمامًا عظيمًا فقيهاً نحوياً أصولياً منطقياً، أخذ عنه كثير من فضلاء الوقت وعلمائهم، (ت: ١١٥٨هـ) <sup>(١)</sup>.

١٠. أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، الحنفي المصري: الشهير بالأسقاطي، الشيخ العالم الفقيه المفسن، نحوي فقيه، عارف بالتجويد، من أهل القاهرة (ت: ١١٥٩هـ) <sup>(٢)</sup>.

١١. محمد بن محمد، شمس الدين الدفري: فقيه مصري شافعي، العلامة الثبت المحقق المحرر المدقق، من المشتغلين بالحديث، (ت: ١١٦١هـ) <sup>(٣)</sup>.

١٢. محمد بن عبد السلام البناني الفاسي، أبو عبد الله: من العلماء بالحديث، من أهل فاس، شيخ المشايخ مسند فاس والمغرب في وقته، (ت: ١١٦٣هـ) <sup>(٤)</sup>.

١٣. محمد بن أحمد بن حجازي الأزهري الشافعي، الشهير بالعشماوي، أبو الفضل شمس الدين: الشيخ الإمام الفقيه المُحدِّث المحقِّق المدقِّق النَحِير الفهامة، (ت: ١١٦٧هـ) <sup>(٥)</sup>.

١٤. سالم بن محمد النفراوي، أبو النجا: فقيه مالكي ضرير مصري، فقيه، مُحدِّث، تعلَّم بالأزهر، (١١٦٨هـ) <sup>(٦)</sup>.

---

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٣٤/١.

(٢) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ١٤٩/١، الأعلام: ١٨٨/١.

(٣) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٢٤٧/١، المصدر نفسه: ٦٧/٧.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٢٢٤/١، المصدر السابق: ٢٠٥/٦.

(٥) ينظر: سلك الدرر: ٣٢/٤.

(٦) الأعلام: ٧٢/٣، معجم المؤلفين: ٢٠٢/٤.

١٥. أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر المجيري، أبو العباس شهاب الدين، الشهير بالملوي، الشافعي الأزهري: شيخ الشيوخ في عصره. مولده ووفاته بالقاهرة، (ت: ١١٨١هـ)<sup>(١)</sup>.

١٦. أحمد بن رجب بن محمد البكري الشافعي، المقرئ، النحوي، المصري، (ت: ١١٨٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

١٧. محمد بن عبد الرحيم بن محمد السلموني، الأزهري، المالكي، أبو عبد الله: الفقيه الإمام النبيه الكامل الزكي الفاضل، أخذ عن الخرشي وغيره<sup>(٣)</sup>.

#### ثانيًا: تلاميذه:

كان للشيخ - رحمه الله - تلاميذ كثير، وهذا يدل على سعة علمه وتمكّنه من العلوم، وشهرته بين الناس، وقد بارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة، وعمر حتى انحصر أهل الأزهر ما بين تلامذته وتلاميذ تلامذته<sup>(٤)</sup>، ولعل من أبرزهم:

١. محمد بن عبادة بن بري العدوي المالكي: مصري فاضل، فقيه، أصولي، مُحَدِّث، نحوي، صوفي، تُوِّفِي بالقاهرة، (ت: ١١٩٣هـ)<sup>(٥)</sup>.
٢. يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي المالكي الأزهري: فقيه مصري أديب، (ت: بعد ١١٩٣هـ)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: سلك الدرر: ١/١١٦، الأعلام: ١/١٥٢.

(٢) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١/٤٧٩، المصدر نفسه: ١/١٢٥.

(٣) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/٤٦١، معجم المؤلفين: ١٠/١٦٠.

(٤) فهرس الفهارس: ٢/٧١٢.

(٥) الأعلام: ٦/١٨٢، معجم المؤلفين: ١٠/١١٨.

(٦) المصدر نفسه: ٨/٢٣٢، المصدر نفسه: ١٣/٢٧٤-٢٧٥.

٣. عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي، أبو زيد: الإمام العلامة العمدة الفهامة المحقق المؤلف المدقق، قدم مصر وجاور بالجامع الأزهر ودرس على أعلام كالصعيدي ويوسف الحفني، (ت: ١١٩٨هـ)<sup>(١)</sup>.
٤. أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي الغربي: أوجد الفضلاء وأعلم النبلاء، العلامة المحقق الفهامة المدقق الفقيه النبيه الأصولي المعقولي المنطقي، (ت: ١١٩٩هـ)<sup>(٢)</sup>.
٥. محمّد بن موسى الجناحي، أبو عبد الله: المعروف بالشافعي، وهو مالكي المذهب، تلقى العلوم عن مشايخ عصره ولزم الشيخ الصعيدي ملازمة كلية وانتفع به، (ت: ١٢٠٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
٦. أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهرى، أبو البركات الشهير بالدريدر: فاضل، من فقهاء المالكية، (١٢٠١هـ)<sup>(٤)</sup>.
٧. محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنّفين، أصله من واسط في العراق، ومولده بالهند في بلجرام، ومنشأه في زبيد باليمن، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، (ت: ١٢٠٥هـ)<sup>(٥)</sup>.
٨. أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد البيلي العدوي المالكي الأزهرى، أبو العباس: الإمام العمدة الفقيه، والهمام الصفوة النبيه، المتقن العلامة،

---

(١) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٤/١، الأعلام: ٣٠٢/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٤٩٤/١-٤٩٥، معجم المؤلفين: ٢٦٧/٣.

(٣) المصدر السابق: ٤٩٥/١-٤٩٦، المصدر نفسه: ٦٢/١٢.

(٤) ينظر: فهرس الفهارس: ٣٩٣/١، الأعلام: ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ١٠٣/٢-١٠٤، المصدر نفسه: ٧٠/٧.

المتقن الفهامة، عين أعيان الفضلاء، ونخبة أفراد العلماء،  
(ت: ١٢١٣هـ) <sup>(١)</sup>.

٩. صالح بن محمد بن صالح السباعي، أبو الفلاح: فاضل مصري، ولد ببني  
عدي، وتعلّم في الأزهر، (ت: ١٢٢١هـ) <sup>(٢)</sup>.

١٠. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأزهرى، شمس الدين أبو عبد الله: من  
علماء العربية، من أهل دسوق بمصر، كان من المدرسين في الأزهر،  
(ت: ١٢٣٠هـ) <sup>(٣)</sup>.

١١. محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهرى،  
المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية، اشتهر بالأمير؛ لأنَّ  
جدّه أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب،  
(ت: ١٢٣٢هـ) <sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: آثاره العلمية:

كما تبين أنَّ الشيخ علي العدوي - رحمه الله تعالى - اشتغل طول حياته في  
التدريس، حتّى صار أحد صدور الأزهر، وكان قبل ظهوره لم تكن المالكية تعرف  
الحواشي على شروح كتبهم الفقهية؛ فهو أوّل من خدم تلك الكتب بها <sup>(٥)</sup>.

---

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق البيطار: ١٧٨، شجرة النور الزكية في  
طبقات المالكية: ٥١٨/١.

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٥١٩/١، الأعلام: ١٩٥/٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٠/١، المصدر نفسه: ١٧/٦.

(٤) الأعلام: ٧١/٧.

(٥) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٦/١.

#### رابعاً: مؤلفاته:

ألف الشيخ علي العدوي - رحمه الله تعالى - الكثير من الكتب والمؤلفات في علوم مُتعدِّدة، وهذا سردٌ لما عرفته منها:

١. تقريرات على شرح السنوسية للمصنّف في علم الكلام<sup>(١)</sup>.
٢. حاشية العدوي على شرح ابن تركي المسمّى " الجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية " في الفقه المالكي<sup>(٢)</sup>.
٣. حاشية العدوي على شرح الزرقاني على العزية في الفقه المالكي<sup>(٣)</sup>.
٤. حاشية العدوي على شرح الزرقاني على مختصر خليل في الفقه المالكي<sup>(٤)</sup>.
٥. حاشية العدوي على شرح السلم للأخضري في علم المنطق<sup>(٥)</sup>.
٦. حاشية العدوي على شرح الهددي على الصغرى في علم الكلام<sup>(٦)</sup>.
٧. حاشية العدوي على شرح زكريا الأنصاري على ألفية العراقي في المصطلح<sup>(٧)</sup>، وهذا الذي نحن بصدد تحقيقه، وهو موضوع بحثنا.
٨. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني في الفقه المالكي<sup>(٨)</sup>.
٩. حاشية العدوي على شرح مختصر خليل للخرشي في الفقه المالكي<sup>(٩)</sup>.

---

(١) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٢) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٣) مطبوع، حققه: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار ابن حزم.

(٤) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٧٧/١، الأعلام: ٢٦٠/٤، المصدر نفسه: ٧٦٩/١.

(٦) المصدر السابق: ٤٧٧/١، المصدر السابق: ٧٦٩/١.

(٧) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ٢١٥، المصدر السابق: ٧٦٩/١.

(٨) مطبوع، حققه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت.

(٩) مطبوع، بدار الفكر للطباعة - بيروت.

١٠. حاشية على شرح ابن عبد الحق لبسمة شيخ الاسلام زكريا الأنصاري في تفسير القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.
١١. حاشيتان للعدوي على شرح عبد السلام اللقاني على جوهرة التوحيد كبرى وصغرى<sup>(٢)</sup>.
١٢. الدرة الفريدة على الكلمات التوحيدية في علم الكلام<sup>(٣)</sup>.
١٣. رسالة فيما تفعله فرقة المطاوعة من المتصوفة، من البدع، كالطبل والرقص<sup>(٤)</sup>.
١٤. شرح حديث الوارد في بناء المساجد<sup>(٥)</sup>.
١٥. شرح خطبة إمداد الفتاح على نور الإيضاح في فروع الحنفية<sup>(٦)</sup>.

---

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٧٧/١، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١، المصدر نفسه: ٧٦٩/١.

(٣) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف بن إيلان: ١٣١٥/٢.

(٤) الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٥) معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): ١٩٩٥/٣.

(٦) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١، هدية العارفين: ٧٦٩/١.

## المطلب الخامس

### وفاته

بعد هذه الرحلة الطويلة من التأليف والتدريس وخدمة دين الله تعالى، مَرَضَ - رحمه الله - بخراج في ظهره أيامًا قليلة وتُوَفِّي في عاشر رجب سنة تسع وثمانين ومائة وألف (١١٨٩هـ - ١٧٧٥م)، وصُلِّيَ عليه بالأزهر بمشهدٍ عظيمٍ ودُفِنَ بالبستان بالقرافة الكبرى - رحمه الله - ولم يخلف بعده مثله<sup>(١)</sup>، وهذا التاريخ مُتَّفَقٌ عليه بين جميع مَنْ ترجم له، ولم أجد أحدًا ذكر غير ذلك.

فبذلك أَفَلَ نَجْمٌ من نجوم الأُمَّة الإسلامية، وعَلِمَ من أعلامها، فرحمهُ الله تعالى رحمةً واسعةً، وجعل مرتبته مع النبيين والشهداء والصالحين وحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.

---

(١) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٩/١. وينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٠٦/٣، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١، فهرس الفهارس: ٧١٣/٢، الأعلام: ٢٦٠/٤، معجم المؤلفين: ٢٩/٧.

## المبحث الرابع

دراسة كتاب " حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام

(زكريا الأنصاري) على ألفية المصطلح "

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه:

اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب مُصرَّحًا به على غلاف المخطوط بعنوان: " حاشية العلامة الصعيدي على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على ألفية المصطلح "، وكذلك جاء في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتِبَ السُّنَّة المشرفة بعنوان: " حاشية العدوي على فتح الباقي بشرح ألفية العراقي"<sup>(١)</sup>، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين بعنوان: " حاشية العدوي على شرح ألفية العراقي لشيخ الإسلام "<sup>(٢)</sup>، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات بعنوان: " حاشية العدوي على شرح ألفية المصطلح "<sup>(٣)</sup>، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) بعنوان: " حاشية العدوي على فتح الباقي بشرح ألفية العراقي "<sup>(٤)</sup>.

نسبته لمؤلفه:

جاء في مُقدِّمة المخطوط التصريح بنسبة الكتاب لمؤلفه - رحمه الله - فقال ما نصُّه: فيقول الفقير إلى الله تعالى علي الصعيدي العدوي المالكي: لَمَّا تَفَضَّلَ المولى الكريم، بحضور هذا الكتاب، من أوَّله إلى آخره، وأخذَه عن المشايخ الثِّقَات، واجازتهم

---

(١) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ٢١٥.

(٢) ينظر: هدية العارفين: ١/٧٦٩.

(٣) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات: ١٨٦/٥١.

(٤) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات):

١٩٩٥/٣.



به وبمطالعتة مع الإخوان، وظهر شيءٌ ممَّا يتعلَّق بحلِّ الشارح، أحببت أن أضعه مع ما أضَمَّه إليه، من كُتُب هذا الفن<sup>(١)</sup>.

وكذلك جاء التصريح في نهاية المخطوط: قال مؤلفه: نجزه جامعہ الفقير علي الصعيدي المالكي، يوم الثلاثاء سادس عشر شوال الذي هو من شهور سنة ألف ومائة وسبعة وستين من الهجرة النبوية.

وكذلك نسبه: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للشيخ علي العدوي<sup>(٢)</sup>، و الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتُب السنَّة المشرفة<sup>(٣)</sup>، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية<sup>(٤)</sup>، والأعلام<sup>(٥)</sup>، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين<sup>(٦)</sup>، و معجم المؤلفين<sup>(٧)</sup>، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات<sup>(٨)</sup>، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)<sup>(٩)</sup>.

---

(١) اللوحة: ١/أ.

(٢) ينظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ٤٧٧/١.

(٣) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: ٢١٥.

(٤) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٤٩٣/١.

(٥) ينظر: الأعلام: ٢٦٠/٤.

(٦) ينظر: هدية العارفين: ٧٦٩/١.

(٧) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٩/٧-٣٠.

(٨) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات: ١٨٦/٥١.

(٩) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات):

١٩٩٥/٣.

## المطلب الثاني

### منهج المؤلف في الكتاب

لم أقف على كتاب من كُتُب الفهارس، أو التراجم قد أوضح منهجية الشيخ علي العدوي - رحمه الله - في حاشيته، وكذلك لم يُشر العدوي - رحمه الله - إشارة لما نهجه في كتابه، ولم يتطرق إلى منهجيته في تأليفه. ومن خلال تحقيقي للجزء الذي كُلفُ بتحقيقه يُمكنني استخلاص منهجه في ما يأتي:

١. المنهج العام الذي سار عليه في كتابه، هو المنهج المؤلف المتَّبَع لدى

أصحاب الحواشي لا يخرج عن طريقين:

الأوّل: أن يكتفي بانتقاء بعض الكلمات أو العبارات لشرحها أو التعليق عليها.

الثاني: أن يُعلّق على جميع الكلمات والعبارات الواردة في المتن.

والطريقة التي سار عليها في الغالب هي الأولى، أي: أنه يذكر الكلمة أو العبارة

أو طرفاً منها ثم يُعلّق بما يراه من التوضيح أو الاعتراض أو التكملة.

٢. اهتَمَّ - رحمه الله - بالمسائل النحوية والصرفية والبلاغية، وذلك واضح في كتابه.

٣. إنّه يشرع أحياناً في توضيح كلام العراقي - رحمه الله - مباشرة دون

الرجوع إلى كلام الأنصاري - رحمه الله -، مثال ذلك: قوله: ((ضَابِطُ

الْفُؤَادِ)) يمكن أن يكون الفؤاد قيداً يدخل من لم يكن لسانه ضابطاً،

وقوله: ((مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوْذِ الْخِ)) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ. ينظر: النص

المحقق من الرسالة: ص ٢٠٨-٢١٠.

٤. كان - رحمه الله - على نهج الأوائل من المصنّفين بأن يختم النصوص

التي يقتبسها بعبارة (انتهى). ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٨٤ -

٨٧.

٥. التعليق على بعض المسائل، ويُبيّن رأيه فيها.

٦. الاستدلال بالآيات القرآنية: غالبًا ما يستدل بالآيات الكريمة ولا يذكر الآية كاملة، بل يقتصر على مواطن الشاهد منها، ومثال ذلك: قوله: فَإِنَّ اللَّهَ يَصِلُهُ بِالَّذِينَ، أي: يزيده منه، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ كُرْهُهُ﴾، وقوله: على ما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٧٩ - ٨٦.

٧. الاستدلال بالأحاديث: فمن ناحية السند كان - رحمه الله - يذكر الحديث دون ذكر روايته، وهو الغالب، وقد يُورد السند، وهو قليل، ومن ناحية متن الحديث كان - رحمه الله - يُورد جزء من الحديث الذي يستدل به، وهو الغالب. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٣ - ٢٠٥.

٨. استشهاد بالنقل من أقوال العلماء في علوم مختلفة، فمنها ما ينقله بالنص، ومنها ما ينقله بالمعنى وهو الغالب.

٩. كان - رحمه الله - منهجه واحد في صيغة الصلاة على النبي ﷺ، وهي ﷺ.

١٠. كان - رحمه الله - يستعمل الرموز والاختصارات: حيث يُعبر عن العراقي - رحمه الله - بـ(المص)، بمعنى: المصنّف، وقد يُشير أحيانًا بـ(الناظم)، أو بـ(المصنّف)، ويُعبر عن الأنصاري - رحمه الله - بـ(الش)، بمعنى: الشارح، وقد يُشير أحيانًا بـ(الشارح)، أو بـ(الشيخ)، وحرف (ح)، بمعنى: حينئذ، والطوخي بـ(طخ)، وانتهى (شرح سم)، أي: شرح ابن قاسم على أبي شجاع.

١١. استخدام للمصادر، ويمكن تقسيم هذه المصادر على أربعة أقسام:

القسم الأول: الذي صرّح فيه باسم المؤلف والكتاب، من شواهد:

- قوله: ويوافق ذلك قول ابن عبد الحق في "شرح متن بسملة الشارح". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١١٦.
- وقوله: وقول ابن حجر في "شرح النخبة". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٦٤.

القسم الثاني: الذي صرّح فيه باسم الكتاب فقط، من شواهد:

- قوله: قال في " المصباح ". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٩.
- وقوله: قال في " القاموس ". ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٠٦.

القسم الثالث: الذي صرّح فيه باسم المؤلف فقط، من شواهد:

- قوله: قال السيد عيسى: قوله: (مشتقّ من السُّمُو). ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١١٦.

- وقوله: قال الإمام القرطبي: من قال: أنَّ الاسم مشتقّ من السُّمُو. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١١٨.

القسم الرابع: الذي أغفل فيه ذكر مصادره:

- قوله: فقل: المحبّة أرفع، وقيل: الخلّة أرفع. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ٩٢.

- وقوله: قال بعضهم: أنَّ مَنْ رَجِمَ شخصًا أراد به التفضّل. ينظر: النص المحقق من الرسالة: ص ١٢٦.

## المطلب الثالث

### مصادره التي اعتمد عليها

اعتمد العدوي - رحمه الله - في هذه الحاشية على مصادر كثيرة سأذكرها مرتبة حسب الحروف الهجائية منها بعد القرآن الكريم:

١. أساس البلاغة للزمخشري.
٢. ألفية السيوطي في علم الحديث.
٣. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي.
٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي.
٥. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني.
٦. التنقيح في مسألة التصحيح للسيوطي.
٧. حاشية السالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني.
٨. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي.
٩. حاشية على تفسير الفاتحة للبيضاوي للسيد عيسى الصفوي.
١٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم.
١١. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي.
١٢. سنن ابن ماجه.
١٣. سنن أبي داود.
١٤. سنن الترمذي.
١٥. سنن النسائي.
١٦. شرح البسمله والحمدلة لابن عبد الحق.
١٧. شرح الشمائل.
١٨. شرح كتاب سيويه للسيرافي.
١٩. صحيح البخاري.
٢٠. صحيح مسلم.
٢١. فتح الإله في شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي.

٢٢. الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي.
٢٣. القاموس المحيط للفيروزآبادي.
٢٤. لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي.
٢٥. محاسن الاصطلاح للبلقيني.
٢٦. مُسْنَدُ أَحْمَد.
٢٧. مُسْنَدُ الشافعي.
٢٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد الفيومي.
٢٩. المعارف لابن قتيبة.
٣٠. معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح".
٣١. مقالات الأسانيد لعيسى المغربي.
٣٢. منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي.
٣٣. الموطأ.
٣٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
٣٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي.

## المطلب الرابع

### منهجي في التحقيق

من المعروف أنَّ الغاية من التحقيق هي إخراج النَّصِّ خاليًا من العيوب التي طرأت على المخطوط، وإخراجه كما وضعه المؤلف، أو قريبًا منه، ويمكن وصف عملي في التحقيق بالخطوات الآتية:

١. عمدت إلى نسخة (أ) التي وقع الاختيار عليها أصلًا ونقلتها منها النَّصِّ؛ لكونها الأكثر ضبطًا وإتقانًا.

٢. قابلت بين نسخة (أ) مع نسخة (ب) و (ج)؛ وفي بعض الأحيان أعدل عن النسخة (أ) إلى النسخة (ب) أو (ج) عندما تكون عبارتها أكثر استقامة مع سياق الكلام، أو أكثر إيضاحًا للمعنى؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٣. استعملت علامات الترقيم في مواضعها الصحيحة، بما يقتضيه منهج التحقيق العلمي كالفارزة، والاستفهام، وغيرها.

٤. إذا كان هناك تصحيف، أو تحريف، أو خطأ، واتفقت النسخ على ذلك فإنِّي أثبتُّ الصواب في متن الكتاب، وأذكر ذلك في الهامش، أمَّا إن كان التصحيف، أو التحريف في النسخة (أ) فإنِّي أثبتُّ الصواب من نسخة (ب) أو (ج) في متن الكتاب، وأشيرُ لذلك في الهامش.

٥. رَقَّمْتُ الآيات القرآنية الموجودة في الكتاب؛ وثبتُّ مواضعها في المصحف الشريف، ذاكرًا اسم السورة ورقم الآية وجعلتها بين قوسين مزهرين ﴿﴾ تميزًا لها.

٦. ضبطتُ الأحاديث النبوية الشريفة التي رُويت باللفظ وتخريجها من مظانِّها، مع ذكر الكتاب، والباب، والجزء والصفحة، ورقم الحديث، فما كان في الصحيحين وغيرهما، اكتفيت بتوثيقه من الصحيحين أو أحدهما، وما كان من غيرهما فإنِّي وثَّقته وتتبعْتُ أقوال العلماء - رحمهم الله تعالى - في الحكم عليه، مُلتزمًا في ذلك كُتُبُ التخريج المعتمدة.

٧. لم أشر إلى ما وقع من الاختلاف بين النسخ في قوله: (عز وجل) وقوله: (تعالى)، أو قوله: ﷺ وقوله: \_ عليه السلام \_، أو اختصار مثل قوله: (انتهى) وقوله: (اه)، أو قوله: (الظاهر) وقوله: (الظ)، بل أثبت ما ورد في نسخة الأصل دون الإشارة إلى ذلك.
٨. إذا كان الكلام في المخطوط مأخوذاً نصاً من أحد المصادر بدون تصرف به أشير له بالهامش بذكر المصدر مباشرة بدون كلمة (ينظر)، وإذا كان الكلام بتصرف، أو ذكره صاحب المخطوط بالمعنى أكتب في الهامش (ينظر).
٩. أقدم المصدر الذي يحيل إليه صاحب المخطوط وأجعله أولاً، ثم بقيّة المصادر على حسب القَدَم في الوفاة.
١٠. وضعت ترجمةً مُختصرةً للأعلام الواردة أسمائهم في نصّ المخطوط عند ذكر العلم أوّل مرّة، ثمّ أتبعه بذكر المصادر التي ترجمت لذلك العلم، إلاّ الخلفاء الراشدين وأمّهات المؤمنين - رضي الله عنهم - والأعلام المشهورين ومن لهم كُتُب اشتهروا بها فلم أترجم لهم.
١١. وضعت ترجمة للبلدان والأماكن الواردة في الكتاب.
١٢. عزوت الشعر إلى قائله؛ وإن كان شطراً، أتممت الشطر الثاني في الهامش، وذلك بالرجوع إلى مصادر الشعر، ودواوينه.
١٣. أشرت إلى نهاية كلّ صفحة من نسخة المخطوطة الأصل من وضع رقم صفحة المخطوطة الأصل بين قوسين معقوفين هكذا [١/أ] نهاية الوجه الأوّل من اللوحة، و[١/ب] نهاية الوجه الثاني من اللوحة.
١٤. علّقت على بعض المسائل التي رأيت في التعليق عليها زيادة فائدة.
١٥. قمتُ بالتعريف بالكُتُب التي ذُكرت في متن النص المحقق مُستعيناً بفهارس الكُتُب والأدلة، والمصادر نفسها.



١٦. وَرَدَ نسبة بعض الأقوال من دون عزو كقوله: (قيل) أو (قال بعضهم) أو (قال بعض)، وحاولت التعريف بهم، بالرجوع إلى الكتب الأصلية، فما وجدته أثبتته، وإن كان الغالب هو عدم ذكرهم في المصادر الأصلية نفسها.
١٧. ذكرتُ متن فتح الباقي أحياناً، عند شروع المؤلف بشرح بعض الألفاظ وترك بعض، تحاشياً للإيهام والإبهام في ترابط النص؛ لأنَّ المؤلف - رحمه الله - لم يأت في الشرح كاملاً، بل كان يكتفي بانتقاء الكلمات، أو العبارات لشرحها، أو التعليق عليها.
١٨. أضفتُ بعض الجمل إلى المخطوط والتي أرى من الواجب إضافتها إن لم توجد مثل جملة: ﷺ - بعد ذكر لفظة محمد أو الرسول أو النبي، وجملة - رضي الله عنه - أو - رضي الله عنهما - أو - رضي الله عنهم - بعد كلمة الصحابة أو الصحابي، وأعدت الاختصارات إلى أصلها مثل: (طخ) إلى الطوخي، و (المص) إلى المصنّف، و (الش) إلى الشارح، و (ح) إلى حينئذ.
١٩. قسّمتُ النص إلى فقرات، ووضعتُ أبيات الألفية بين القوسين المعقوفين [ ] بلون أسود غامق كعنوانات فرعية على رؤوس المواضع، تحاشياً لتداخل النصوص ولتيسير الرجوع إليها؛ لأنَّ المؤلف لم يعمل الفصول والأبواب.
٢٠. شرحتُ الألفاظ الغريبة في النص، وضبطت بالحركات ما يحتاج إلى ضبط.
٢١. اقتصررت على ذكر المصدر واسم مؤلفه عند ذكر المصدر أوّل مرّة، ولم أسر على المنهجية من ذكر بطاقة الكتاب عند أوّل مرّة؛ وذلك للتخلّص من إثقال الهوامش، وذكرى لذلك في فهرست المصادر، أمّا إذا تكرر ذكر المصدر مرّة ثانية فأقتصر على ذكر اسم المصدر والجزء والصفحة.

٢٢. اعتمدتُ رسم الكلمات على ما هو عليه اليوم مثل: مسيلة، وفضايل، وقايل، ومسايل، وعلي، ووسطي، والأعلا؛ المراد بها: مسألة، وفضائل، وقائل، ومسائل، وعلي، ووسطى، والأعلى، وهكذا كثير من الكلمات ولم أشر إلى ذلك في الهامش اكتفاء بذكرها في المنهجية هاهنا.

٢٣. ميزتُ كلام الشارح باللون الأسود الغامق وجعلته بين قوسين ( )، وكذلك كلام الناظم وجعلته بين قوسين هلاليين كبيرين (( )), وكلام الحاشي باللون الأسود العادي.

٢٤. إذا وجدتُ المصدر الذي يحيل إليه صاحب المخطوط فأرجع إليه وأدون منه مباشرة، أمّا إذا لم أتمكن من الحصول عليه فأقوم بتدوينه من مصادر أخرى ذُكرَ فيها هذا الكلام، وإذا لم أجد فأشير في الهامش بعدم الحصول عليه.

٢٥. عملتُ فهرس علمية للكتاب تساعد على الإفادة منه، مثل: فهرس للآيات القرآنية، وللأحاديث والآثار، وأسماء الأعلام، وأسماء البلدان والأماكن، وكذلك المصادر التي اعتمدت عليها في التحقيق.

٢٦. وضعت صوراً لنسخ المخطوط، صورة اللوحة الأولى والأخيرة من كلّ نسخة، واللوحة الأولى والأخيرة من عملي.

٢٧. أتمّ طرف الحديث الذي ذكره الحاشي في متن شرحه، وذلك في الهامش.

٢٨. لم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم على سبيل التمثيل في القسم الدراسي، اكتفاء بتخريجها في النص المحقّق.

٢٩. الرموز التي استعملتها في التحقيق:

أ- ﴿﴾ لحصر الآيات الكريمة التي وردت في النصّ.

ب- « » لحصر الأحاديث النبوية الشريفة.

ت- " " لحصر أسماء الكتب التي وردت في النصّ.

ث- (( )) لحصر ألفاظ ألفية العراقي - رحمه الله -.

- ج- ( ) لحصر ألفاظ الشارح زكريا الأنصاري - رحمه الله - .
- ح- [ ] لما يُضاف إلى الأصل من النسخ (ب) و (ج)؛ مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

## المطلب الخامس

### وصف النسخ الخطية التي استخدمتها في التحقيق مع نماذج من نسخ المخطوط

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ؛ استعنتُ للحصول عليها بعون الله تعالى وقوّته ثمَّ إرشاد الأساتذة الأفاضل؛ وهي على النحو الآتي:

أولاً: النسخة الأولى الأصل، ورمزتُ لها: (أ) وقد جعلتها أصلاً اعتمدُ عليه.

١. عائدة المخطوط: دار الكُتب القومية/ الخزنة التيمورية مصطلح الحديث.

٢. رقم الحفظ: (٧١).

٣. عدد الأسطر: (٢١) سطرًا.

٤. عدد الكلمات: (١٣) كلمة في كلّ سطر تقريبًا.

٥. عدد اللوحات: (٤٢١).

٦. الحجم: لا يوجد.

٧. اسم الناسخ: لا يوجد.

٨. تاريخ النسخ: لا يوجد.

أمّا أسباب اعتمادها أصلاً فهي:

أ- خلوها من التصحيف والتحريف إلا ما ندر.

ب- قلة السقط أو الزيادات في الجمل أو الكلمات.

ت- وضوحها وسهولة قراءتها وجودة خطّها.

ثانيًا: النسخة الثانية ورمزتُ لها بالرمز (ب).

١. عائدة المخطوط: المكتبة الأزهرية القاهرة مصر.

٢. رقم الحفظ: (٥١٠) صعايدة ٣٨٩٨٩.

٣. عدد الأسطر: (٢٣).

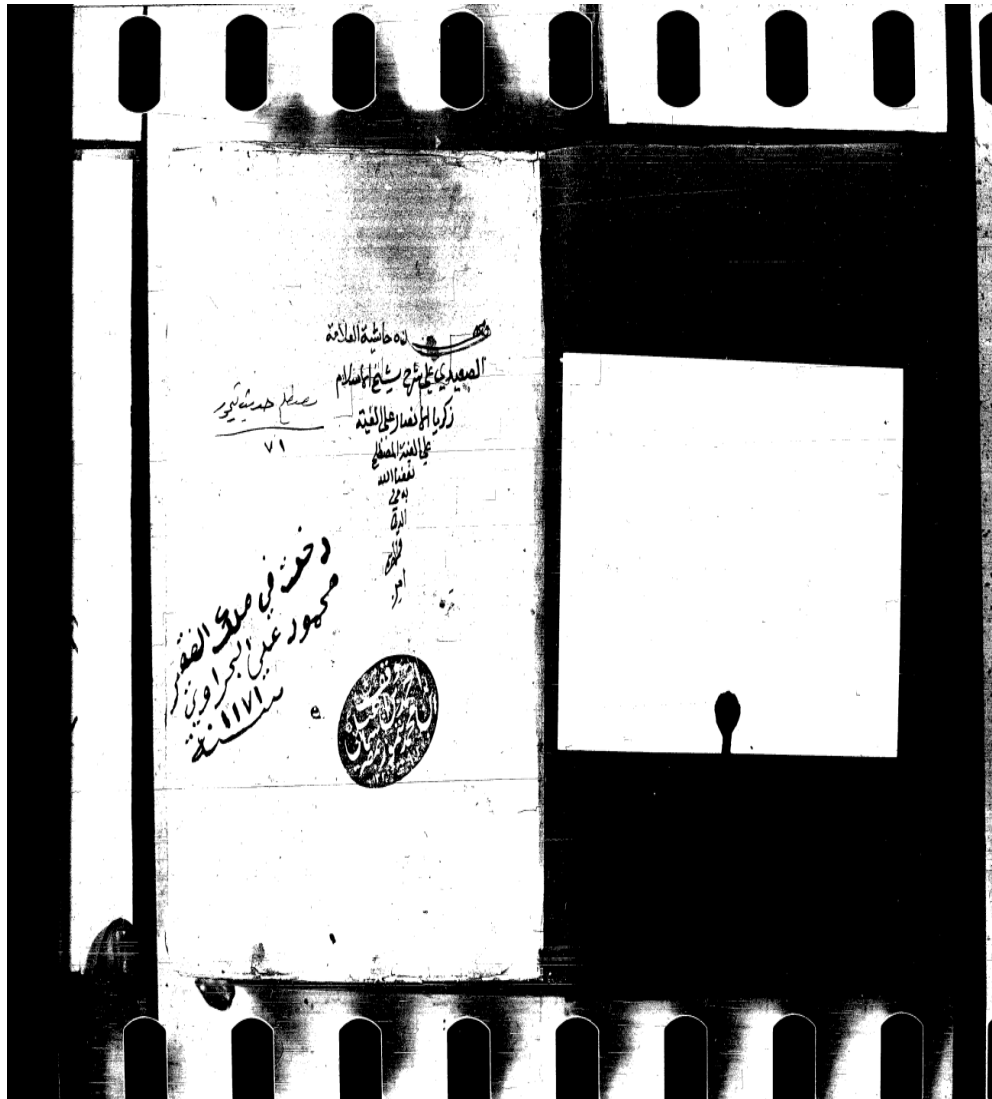
٤. عدد الكلمات: (١١) كلمة في كلّ سطر تقريبًا.

٥. عدد اللوحات: (٣٩٥).

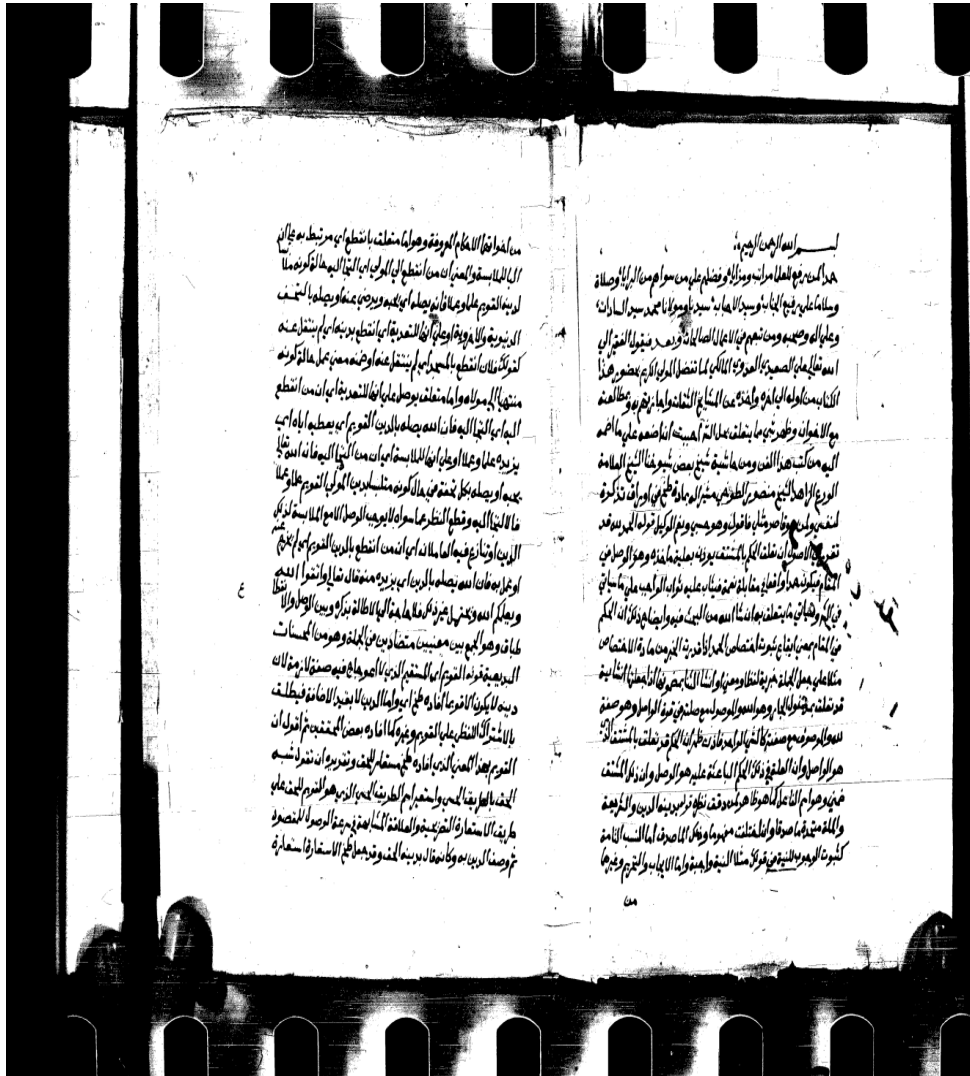
٦. الحجم: لا يوجد.

٧. اسم النسخ: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي.
٨. تاريخ النسخ: وَرَدَ في بداية المخطوط بقوله: وكتبه عجلًا الفقير إلى الله محمد مرتضى الحسيني الزبيدي عفى عنه مولاه بكرمه في ١٣/رجب/١١٨٠ هـ .
- ثالثًا: النسخة الثالثة ورمزت لها بالرمز (ج).
١. عائدة المخطوط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/عمادة شؤون المكتبات - المكتبة المركزية/قسم المخطوطات.
  ٢. رقم الحفظ: (٧٥٩٩).
  ٣. عدد الأسطر: (٢٥).
  ٤. عدد الكلمات: (١٠) كلمة في كل سطر تقريبًا.
  ٥. عدد اللوحات: (٣٧٣).
  ٦. الحجم: ١٦×٥/٢٢ سم.
  ٧. اسم النسخ: لا يوجد.
  ٨. تاريخ النسخ: لا يوجد.

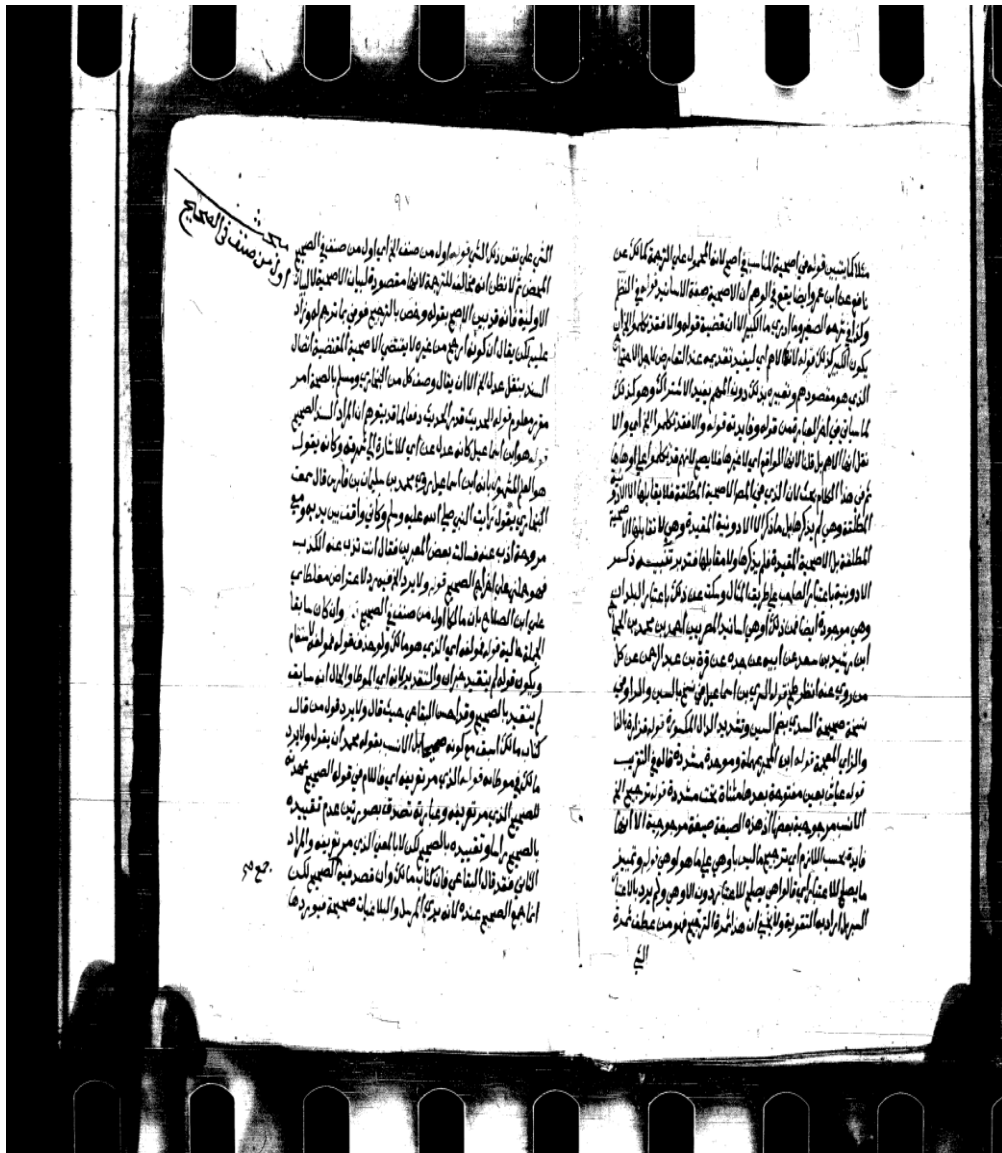
نماذج من صور المخطوط:  
صورة اللوحة الأولى من النسخة: (أ)، ومُثَبَّت عليها اسم الكتاب.



صورة اللوحة الثانية من النسخة: (أ).

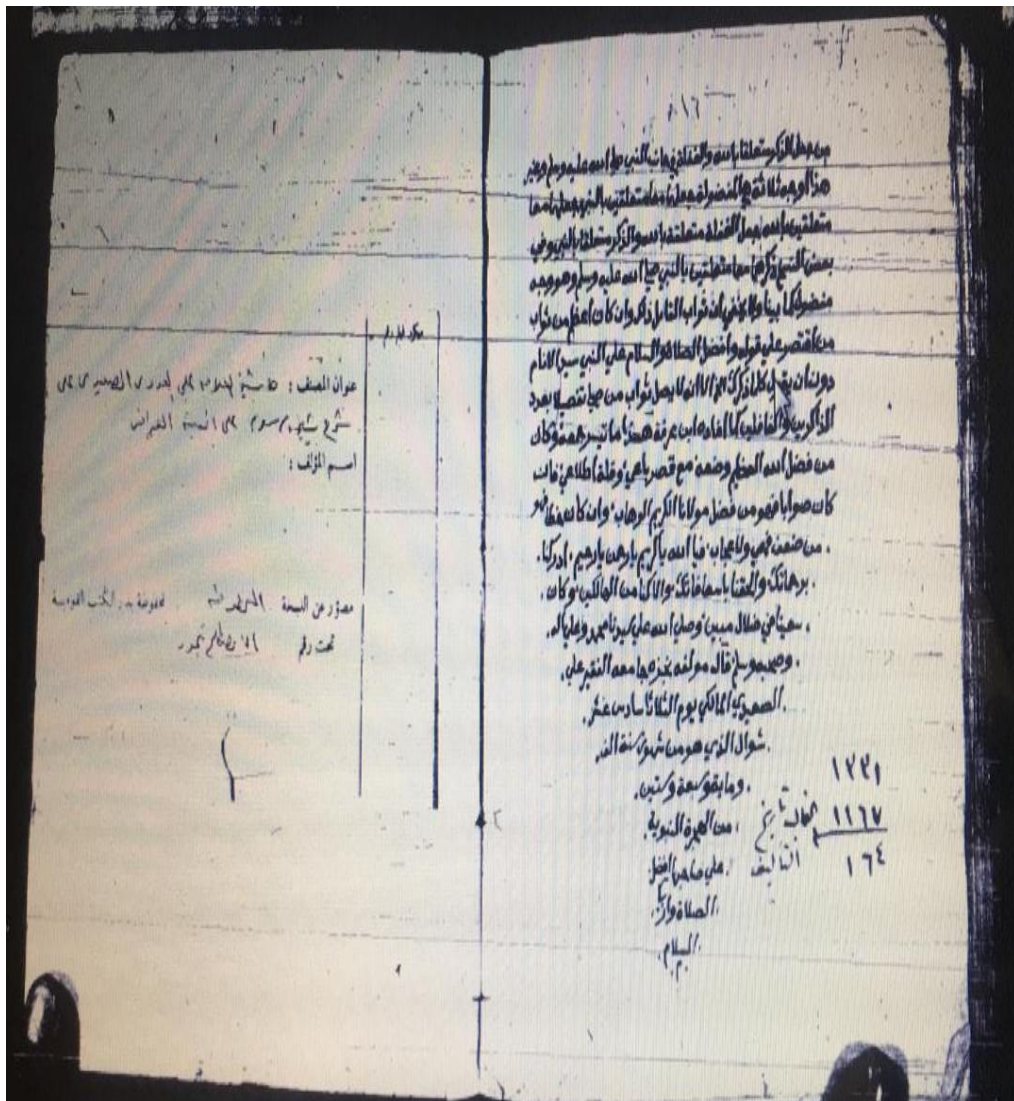


صورة نهاية عملي من المخطوط، النسخة: (أ).





صورة نهاية المخطوط من النسخة: (أ).



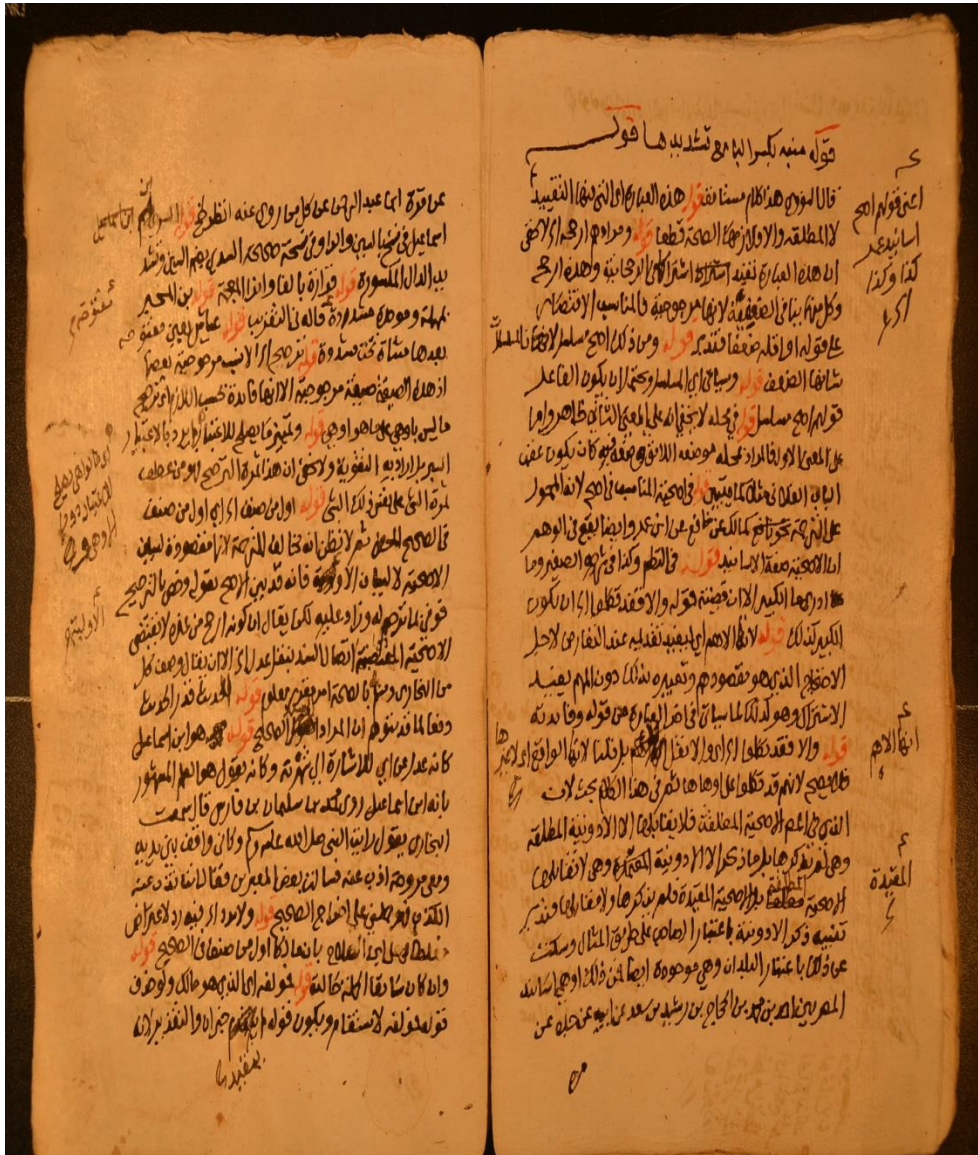




صورة اللوحة الثانية من النسخة: (ب).



صورة نهاية عملي من المخطوط، النسخة: (ب).





صورة نهاية المخطوط من النسخة: (ب).



صورة اللوحة الأولى من النسخة: (ج).





صورة اللوحة الثانية من النسخة: (ج).



صورة نهاية عملي من المخطوط، النسخة: (ج).





صورة نهاية المخطوط من النسخة: (ج).



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمداً لمن رفع للعلماء مراتب ومزايا، وفَضَّلهم على مَنْ سواهم من البرايا، وصلاةً وسلاماً على رفيع الجنب، وسَيِّدِ الأَحباب، سَيِّدنا ومولانا محمد سَيِّدِ السادات، وعلى آله وصحبه ومَنْ تبعهم في الأعمال الصالحات، وبعد:

فيقول الفقير إلى الله تعالى علي الصعيدي العدوي المالكي: لَمَّا تَفَضَّلَ المولى الكريم، بحضور هذا الكتاب<sup>(١)</sup>، من أَوَّلِهِ إلى آخِرِهِ، وَأَخَذَهُ عن المشايخ الثِّقَات، واجازتهم به<sup>(٢)</sup> وبمطالعتهم مع الإخوان، وظهر شيءٌ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِحِلِّ الشارح، أَحَبَبْتُ أَنْ أَنْ أَضْعَهُ مع<sup>(٣)</sup> ما أَضَمَّهُ إِلَيْهِ، مِنْ كُتُبِ هذا الفَنِّ، وَمِنْ حَاشِيَةِ شيخ بعض شيوخنا، الشيخ العلامة الورع الزاهد الشيخ منصور الطوخي<sup>(٤)</sup>، مشيراً له بمادة (طخ) في أوراق تذكرة لنفسي، ولَمَنْ هُوَ قَاصِرٌ مِثْلِي، فَأَقُولُ وهو حسبي ونعم الوكيل:-

---

(١) الكتاب هو: " فتح الباقي بشرح ألفية العراقي " لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (المتوفى: ٩٢٦هـ).

(٢) في (ب) و (ج) " له".

(٣) في (أ) " على" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي، فقيه أزهرى مصرى شافعى، كان إمام الجامع الأزهر، وقام بالتدريس فيه طول حياته، (ت: ١٠٩٠هـ). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للحموي: ٤/٤٢٣، الأعلام: ٧/٣٠٠.

## [ مُقَدِّمَةُ الشَّارِح ]

قوله: (الحمدُ لله) قد تقرر في الأصول أنَّ تعلق الحكم<sup>(١)</sup> بالمشتقِّ يُؤذن بعليَّة مأخذه<sup>(٢)</sup>، وهو الوصل في المقام، فيكون حمداً واقعاً في مقابلة نعمة، فيُثاب عليه ثواب الواجب<sup>(٣)</sup> على ما سيأتي في الشارح، وسيأتي ما يتعلَّق به إن شاء الله من البحث فيه، وإيضاح ذلك أنَّ الحكم في المقام بمعنى إيقاع ثبوت اختصاص الحمد إذا قدَّرت الخبر من مادة الاختصاص مثلاً: على جعل الجملة خبرية لفظاً ومعنى، أو إنشاء الثناء بمضمونها، إذا جعلتها إنشائية، قد تعلق بمدخول الجار، وهو الله، والموصول مع صلته في قوَّة الواصل، وهو صفة لله، والموصوف مع صفته كالشيء الواحد، فإذن ظهر أنَّ الحكم قد تعلق بالمشتقِّ الذي هو الواصل، وأنَّ العلة<sup>(٤)</sup> في ذلك الحكم الباعثة عليه هو الوصل، وأنَّ ذلك المشتقَّ ضماني، وهو اسم الفاعل كما هو ظاهر لمن دقَّق<sup>(٥)</sup> نظره.

---

(١) الحكم: إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، وأمَّا الحكم الشرعي: عبارة عن حكم الله تعالى المتعلِّق بأفعال المكلفين. ينظر: التعريفات، للجرجاني: ٩٢.

(٢) ينظر: غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد مكي: ٢٠٢/٢.

(٣) الواجب: ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه. الورقات، للجويني: ٨.

(٤) العلة: لغة: المرض، فيقال: اعتلَّ، أي: مرض، فهو عليل. ينظر: الصحاح: ١٧٧٣/٥، واصطلاحاً: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه. ينظر: التعريفات: ١٥٤.

(٥) في (ج) "دقَّ".

قوله: (بدينه) الدين<sup>(١)</sup> والشرعة<sup>(٢)</sup> والملة<sup>(٣)</sup> مُتَّحِدَةٌ ما صدقا وإن اختلفت مفهوماً وذلك الماصِّدَق<sup>(٤)</sup>، أمَّا النسب التامَّة كَثُبوت الوجوب للنيَّة في قولك مثلاً: النية واجبة، وأمَّا الإيجاب والتَّحريم<sup>(٥)</sup> وغيرهما [أ/١] من أخواتهما الأحكام المعروفة<sup>(٦)</sup>، وهو إمَّا مُتعلِّق بـ(انقطع)، أي: مُرتبط به، على أنَّ الباء للملابسة<sup>(٧)</sup> والمعنى أنَّ مَنْ انقطع إلى المولى، أي: التَّجَّأ إليه حالة كونه ملابساً لدينه القويم علماً وعملاً، فإنَّه يصله، أي: يحبه ويرضى عنه، أو يصله بالتَّحَف الدنيويَّة والأخرويَّة، أو على أنَّها للتَّعدية<sup>(٨)</sup>، أي:

(١) الدِّين: وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند رسول الله ﷺ. التعريفات: ١٠٥.

(٢) الشريعة: وهو ما شرع الله لعباده من الدِّين، أي: سنَّه لهم وافترضه عليهم. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٤٦٠/٢.

(٣) الملة: وهي اسم لما شرع الله تعالى لعباده على لسان الأنبياء ليتوصلوا به إلى جوار الله، والفرق بينها وبين الدِّين أنَّ الملة لا تضاف إلا إلى النبي ﷺ الذي تسند إليه نحو: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ سورة آل عمران: من الآية (٩٥). المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني: ٧٧٣.

(٤) الماصِّدَق: أي: الأفراد التي يتحقَّق فيها الكلِّي، ويقابله: المفهوم. ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار: ٢٠٦٢/٣.

(٥) الحرام أو المحظور: ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله. الورقات: ٨.

(٦) أي: الأحكام الخمسة وهي: (الواجب - المندوب - المباح - المحظور - المكروه).

(٧) كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ سورة الحجر: من الآية (٩٨)، الباء هَاهُنَا لِلتَّيَّاس والمخالطة، وَمَعْنَاهُ اجْعَلْ تَسْبِيحَ اللَّهِ مُخْتَطِطاً وَمُلْتَبِساً بِحَمْدِهِ، وكقوله تعالى: ﴿تَنَبَّأَ بِالدُّهْنِ﴾ سورة المؤمنون: من الآية (٢٠)، أي: مُخْتَطِطَةً وَمُلْتَبِساً بِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧٦/١.

(٨) باء التَّعدية: وتُسَمَّى بَاء النُّقْل أَيْضاً وَهِيَ المعاقبة للهزمة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبته ومنه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ سورة البقرة: من الآية (١٧). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: ٤١٧/٢.

أي: انقطع بدينه، أي: لم ينتقل عنه، كقولك: فلان انقطع بالمسجد، أي: لم ينتقل عنه، أو ضمّنه معنى عمل حالة كونه منتهياً إلى مولاه، وأمّا مُتعلّق يُوصل على إنّها للتعدية، أي: أنّ من انقطع إليه، أي: التجأ إليه<sup>(١)</sup>، فإنّ الله يصله بالدين القويم، أي: يعطيه إياه، أي: يزيده علماً وعملاً، أو على إنّها للملابسة، أي: أنّ من التجأ إليه فإنّ الله تعالى<sup>(٢)</sup> يُحبّه، أو يصله بكلّ تحفة في حال كونه مُتلبساً بدين المولى القويم علماً وعملاً، فالالتجاء إليه وقطع النظر عمّا سواه لا يُوجب الوصل إلا مع الملابسة لذلك الدّين، أو تنازع فيه العاملان، أي: أنّ من انقطع بالدين القويم، أي: لم يخرج عنه، أو عمل به فإنّ الله يصله بالدين، أي: يزيده منه، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويحتمل غير ذلك فلا حاجة إلى الإطالة بذكره، وبين الوصل والانقطاع طباق: وهو الجمع بين معنيين مُتضادين في الجملة، وهو من المحسنات البديعية<sup>(٤)</sup>.

قوله: (القويم) أي: المستقيم الذي لا اعوجاج فيه<sup>(٥)</sup>، صفة لازمة؛ لأنّ دينه لا يكون إلا قويمًا أفاده الطوخي<sup>(٦)</sup>، أي: وأمّا الدّين لا بقيد الإضافة فيُطلق بالاشتراك اللفظي<sup>(٧)</sup> على القويم وغيره، كما أفاده بعض المحقّقين.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، دراسة وتحقيق: رويدا عبد الوهاب: ٨٠ - ٨١.

(٢) "تعالى" لم ترد في (ب) و (ج).

(٣) سورة البقرة: من الآية (٢٨٢).

(٤) ينظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي: ١٠١، دستور العلماء، لأحمد نكري: ١٩٨/٢.

(٥) ينظر: الفروق اللغوية، للعسكري: ١٥٦، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري: ٥٦٧٢/٧، التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي: ٥٠، معجم متن اللغة، لأحمد رضا: ٦٨٤/٤.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

(٧) الاشتراك اللفظي: هو أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين أو لمعان بأوضاع مُتعدّدة كلفظ العين العين للباصرة والجارية والذهب وغير ذلك. ينظر: دستور العلماء: ٨٣/١.

ثم أقول: إنَّ القويم بهذا المعنى الذي أفاده الطوخي مستعار للحقِّ وتقريره أن تقول: شَبَّهَ الحقَّ بالطريق الحسي، واستعير<sup>(١)</sup> اسم الطريق الحسي الذي هو القويم للحقِّ على طريق الاستعارة التصريحية<sup>(٢)</sup>، والعلاقة المشابهة في سرعة الوصول للمقصود، ثم وصف الدِّين به وكأنَّه قال: بدينه الحقِّ، وقد جعل الطوخي الاستعارة استعارة [١/ب] بالكناية<sup>(٣)(٤)</sup> ولم يظهر لي وجهه.

قوله: (أَسَدٌ أَمْرَةٌ) أي: فَوَّضَ أمره إليه، والأمر: واحد الأمور، بمعنى الشأن، لا واحد الأوامر، بمعنى ضد النهي<sup>(٥)</sup>، وهو مُفرد مُضاف فيعمُّ أحواله كلّها<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الاستعارة: هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه. ينظر: البيان والتبيين، للجاحظ: ١٤٢/١.

(٢) الاستعارة التصريحية: هي أن تشبّه شيئاً بشيء، ثم تنقل لفظ المشبّه به وتطلق على المشبّه لأجله هذا التشبيه إطلاقاً كأنَّه وضع له من غير تصريح بالتشبيه لا بالمشبّه به على وجه يشعر بالتشبيه، كلفظ الأسد الذي تنقله من السبع الموضوع هو له أوَّلاً إلى الرجل الشبيه به في الجرأة. ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي: ٢٢/١.

(٣) الاستعارة بالكناية: وهي أن لا يصرّح بذكر المستعار بل بذكر بعض لوازمه تنبيهاً به عليه، كقولهم: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه الناس، وكقول أبي ذؤيب: وإذا المنية أنشبت أظفارها ... ألفت كل تميمة لا تنفع تنبيهاً على أنَّ الشجاع أسد، والمنية سبع، والعالم بحر. نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري: ٥٥/٧.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٢٧/٤.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨١.

وقوله: (باتباع) يجوز ارتباطه بـ(أسند) على أَنَّ الباء للملابسة، أو للتعدية مُتعلِّقة بـ(أسند)، أي: أسند أمره بالاتباع حالة كونه منتهياً إليه حالاً مؤكدة، ومعنى رفعه: علو مرتبته وهو مجاز<sup>(١)</sup> كما يُفیده " الأساس"<sup>(٢)(٣)</sup>، ويجوز تعلُّقه بـ(رفع) على أنَّها للملابسة، أو التعدية، أو للسببية<sup>(٤)</sup>، ولا يَرِدُ عليه أَنَّ العلة الإسناد؛ لأنَّ تعلُّق الحكم بمشتقٍّ يُؤْذِنُ بالعِلَّة؛ لأنَّا نقول: هذا إشارة إلى أَنَّ الإسناد إليه الحقيقي إِتِّباع لسُنَّة النبي ﷺ، وبين الانقطاع والإسناد اتِّحاد، فالجمع بينهما تفنُّن، والخطب محلُّ إطناب<sup>(٥)</sup>، وبين الوصل والرفع تلازم<sup>(٦)</sup>.

تنبيه: قال الطوخي: فيه، أي: في قوله: (وَصَلَ مِنْ أَنْقَطَعَ إِلَيْهِ) وفي قوله بعد: (رفع من أسند أمره إليه) براعة استهلال، وهي تدلُّ على حسن الابتداء؛ بأن يأتي الشخص في أوَّل كلامه تأليفاً كان أو غيره بما يشير إلى ما هو شارع فيه انتهى<sup>(٧)</sup>.

---

(١) المجاز: اسم لما أُريد به غير ما وضع له المناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أسداً. التعريفات: ٢٠٢.

(٢) الأساس هو: "أساس البلاغة" للزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ).

(٣) ينظر: أساس البلاغة: ٣٦٨/١ - ٣٦٩.

(٤) باء السببية: هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب والجوع. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤١٨/٢.

(٥) الإطناب: هو أداء المقصود من الكلام بأكثر من عباراته. الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني: ١٧١/٣.

(٦) التلازم: هو عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبين. ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتاھوني: ١٣٨٠/٢.

(٧) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٠، وينظر: التعريفات: ٤٥.

قوله: (سُنَّةُ نَبِيِّهِ) أي: طريقة، أو أقوال وأفعال وتقريرات نبيِّه ﷺ<sup>(١)</sup>، ثمَّ إنَّ أريد المعنى الثاني وهو الأقوال والأفعال والتقريرات، فبين السُّنة<sup>(٢)</sup> والدين تباين؛ لأنَّ الدين اسم للأحكام التي هي النسب التامة على ما تقدّم ومباينتها للسُّنة بالمعنى المذكور ظاهر، وإنَّ أريد الأوّل وهو الطريقة فكذلك إنَّ حُمِلت الطريقة على ما ذكر من الأقوال إلخ، وإنَّ حُمِلت على الأحكام كان بينهما اتّحاد ويحتمل غير ذلك.

واعلم أنَّ الإضافة تأتي لما تأتي له اللام من كونها للجنس<sup>(٣)</sup>، أو الاستغراق<sup>(٤)</sup>، أو العهد الخارجي<sup>(٥)</sup>، أو الذهني<sup>(٦)</sup>، فالإضافة في نبيِّه ﷺ إمّا للعهد الخارجي العلمي؛ فقوله: (الكريم) وصف لازم، أو للجنس، فالوصف للتقييد بجعل ال في الكريم للكمال فتدبّر.

- 
- (١) ينظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي: ٦١.
- (٢) السُّنة: لغة: الطريقة، وهي في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها. ينظر: المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي: ٢٣٦، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للسباعي: ٧٤.
- (٣) نحو: الرجل خير من المرأة، فالأداة في هذا لتعريف الجنس. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني: ١٦٧/١.
- (٤) لام الاستغراق: هي التي يشار بها إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ سورة العصر: آية (٢)، فالأداة فيها لاستغراق أفراد الجنس. ينظر: المصدر نفسه: ١٦٨/١.
- (٥) نحو: القرطاس لمن فوق سهماء، فالأداة لتعريف العهد الخارجي، ومدخولها في معنى علم الشخص. المصدر السابق: ١٦٧/١.
- (٦) وهي التي يشار بها إلى حصة غير معينة في الخارج، بل في الذهن، نحو قولك: ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج، ومنه: ﴿وَلَا خَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ﴾ سورة يوسف: من الآية (١٣)، والأداة فيها لتعريف العهد الذهني. ينظر: المصدر السابق: ١٦٧-١٦٨/١



قوله: (وهدى مَنْ وفقهُ إلخ)<sup>(١)</sup>، التوفيق على ما فيه من الخلاف<sup>(٢)</sup>، خلق القدرة على الطاعة<sup>(٣)</sup>، أو خلق الطاعة<sup>(٤)</sup> [أ/٢] ورَجَّح؛ لأنَّ التوفيق ما به الوفاق<sup>(٥)</sup>، والوفاق بخلق الطاعة لا بخلق القدرة، وإن كان مقارنًا لخلق الطاعة؛ لأنها عبارة عن العرض المقارن كما تقرّر في محلّه<sup>(٦)</sup>، والهداية<sup>(٧)</sup>: إمّا الدلالة مُطلقًا<sup>(٨)</sup>، أو الموصلة<sup>(٩)</sup>، أو خلق الاهتداء<sup>(١٠)</sup>، ولا يصحُّ إرادة الأخير؛ لأنّه يرجع للتوفيق، وأيضًا هي لهذا المعنى لا تتعدّى بحرف الجر اللام، أو إلى، ولا الأوّل لوجودها في الكافر فيتعيّن الثاني، وهي الدلالة الموصلة، والصراط: الدّين الحق<sup>(١١)</sup>، أو الطاعة على طريق الاستعارة

---

(١) وتمام عبارة الشارح: وهدى مَنْ وفقهُ إلى طريقٍ مستقيمٍ. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٢) اختلف في تعريف التوفيق على أقوال: فقال أبو الحسن الأشعري: التوفيق: خلق القدرة على الطاعة، وعند بعض أصحابه: تيسير أسباب الخير هو التوفيق. وقالت القُدْرِيَّةُ والجَبْرِيَّةُ التوفيق: بأنّه خلق الطاعة. وعرفه ابن القيم بتعريف جامع مانع فقال: وقد أجمع العارفون بالله أنّ التوفيق هو أن لا يكلك الله إلى نفسك، وأنّ الخذلان هو أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبيد متقلبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، وهو المحمود على هذا وهذا، فمتى شهد العبد هذا المشهد وأعطاه حقه، علم شدة ضرورته وحاجته إلى التوفيق في كل نفس وكل لحظة وطرفة عين. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني: ١٠٢/١، مدارج السالكين، لابن قيم: ٤١٥/١.

(٣) الملل والنحل: ١٠٢/١.

(٤) مدارج السالكين: ٤١٦/١.

(٥) الوفاق: المُوافَقَةُ. الصحاح: ١٥٦٧/٤.

(٦) ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٦٨/١.

(٧) الهداية: الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، وقد يُقال: هي سلوك طريق يوصل إلى المطلوب. التعريفات: ٢٥٦.

(٨) ينظر: الفروق اللغوية: ٦٣، مختار الصحاح، للرازي: ٣٢٥.

(٩) ينظر: دستور العلماء: ٣٢٧/٣.

(١٠) ينظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الأسفراييني: ٣٢٩.

(١١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري: ١٧٥/١.

المصرّحة<sup>(١)</sup>، والمعنى أَنَّ مَنْ خلق فيه الطاعة فقد دلّه على الدّين الحقّ، أو الطاعة دلالة موصلة، فإن قلت: أمّا الوجه الأوّل فظاهر، وأمّا الوجه الثاني فلا، قلت: هو ظاهر أيضًا من حيث العنوان عنها بأنّها طريق مستقيم لا اعوجاج فيها<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أَحْمَدُ) قال الطوخي: جمع بين الحمدين بالاسميّة والفعليّة؛ لحديث: « إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ »<sup>(٣)</sup> انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقدّم الاسميّة لابتداء الكتاب العزيز بها، ووجهه يُطلب من محلّه، وجعل الأولى مُتعلّقة بصفة الفعل، والثانية بالآلاء: التي هي النعم<sup>(٥)</sup>؛ لأنّ صفة الفعل قد قيل بقدّمها، فهي ثابتة دائمة، فناسب تعلّق ما دلّ على الدوام وهي الجملة الاسميّة بها، والنعم تتجدد شيئاً بعد شيء، فناسب تعلّق الجملة الفعليّة بها؛ لأنّها تدلّ على التجدد، هذا إن أُريد بالنعم المنعم به، وأمّا إن أُريد به الإنعام فقد اتّحد مُتعلّقهما من حيث أنّ كلّاً صفة فعل فتكون مغايرة التعبير للتقنن، وترك العاطف المفيد للتبعيّة إشارة لاستقلال الحمد بالجملة الفعليّة، وأنّه ليس تابعاً للحمد بالجملة الاسميّة، أي: أصفه بصفاته الجميلة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) الاستعارة المصرّحة: هي أن يذكر المُشبه ويحذف المُشبه به مع ذكر القرينة مثل رأيت أسداً

يرمي وأنت تريد الرجل الشجاع. دستور العلماء: ٧٤/١.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية: ١٥٦، التوقيف على مهمات التعاريف: ٥٠.

(٣) جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، ٥٩٣/٢ رقم [٨٦٨].

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٧.

(٥) الجراثيم، لابن قتيبة: ٣٠٩/٢.

(٦) أمّا قوله: ووجهه يُطلب من محلّه، أي: أنّ وجهه يُطلب من كُتُب اللغة والمعاجم، وتفسير اللغة، وخير من تكلم عن ذلك ابن عادل في تفسيره "اللباب في علوم الكتاب"، ١/١٧٠-

وكذا يُقال في: وأشكرُهُ فهما متساويان من حيث الالتفات للمتعلق بفتح اللام، والآلاء: هي النعم، وسيأتي بيان مفرد الآلاء، فغاير التعبير دفعًا للثقل، ولا نكتة في تعلق الحمد بالنعم من حيث التعبير عنها بـ(الآلاء)، والشكر بها من حيث التعبير عنها بلفظ [ب/٢] النعم؛ إذ لو عكس لصحَّ، والنعماء: جمع نعمة، بمعنى منعم به، أو بمعنى إنعام<sup>(١)</sup>، والثاني أمكن كما هو معروف.

قوله: (وأشهدُ) أي: أعلمُ وأُذعنُ فلا بد منهما؛ إذ إيمان المقلد الذي لا علم عنده وقع فيه اختلاف، وإن كان الراجح أنه مؤمن إلا أنه عاصٍ مع القدرة على النظر<sup>(٢)</sup>، ووجود العلم بدون إذعان لا يُعتدُّ به كما وقع لكثير من أهل الكتاب<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أن لا إله إلخ)<sup>(٤)</sup> أي: لا معبود بحقٍ موجود إلا الله تعالى<sup>(٥)</sup>، وتفسيرها بلا مستغني إلخ تفسير باللائم<sup>(٦)</sup>.

قوله: (الواحدُ) أي: في ذاته وصفاته وأفعاله فلا تقبل ذاته الانقسام، ولا ذات مثل ذاته، ولا تعدد لصفاته، بحيث يكون له قدرتان مثلًا<sup>(٧)</sup>، ولا أحد له صفات مثل مولانا فالأقسام خمسة<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: الكليات، للحنفي: ٩١٢.

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني: ٢٧٤/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٨.

(٤) وتمام عبارة الشارح: إلا الله الواحدُ القهارُ، الكريمُ الحليمُ السَّتَّارُ. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٥) ينظر: معنى لا إله إلا الله، للزركشي: ٧٤.

(٦) التفسير باللائم: المراد به أنَّ المعنى المستفاد لم يدل عليه اللفظ مباشرة، ولكن يلزم منه هذا

المعنى المستفاد عقلاً أو عرفاً؛ كالكتابة تستلزم كاتباً، وهو أحد أجزاء التفسير بالمعنى. ينظر:

فصول في أصول التفسير، د مساعد الطيار: ١٠٨.

(٧) ينظر: حز الغلاصم في إفحام المخاصم، للقناوي: ٦٩.

(٨) الأقسام الخمسة: أي: الكموم الخمسة وهي:

(١) الكم المتصل في الذات.

(٢) الكم المنفصل في الذات.

قوله: (القَهَّارُ) القَهَّار: الغالب الذي لا يُغلب، والقوي الذي لا يَضْعُف<sup>(١)</sup>، ثم لا يخفى أَنَّ الثلاثة الأخيرة من صفات الجمال<sup>(٢)</sup>، والثانية من صفات الجلال<sup>(٣)</sup>، وأمَّا الأولى التي هي الواحدُ فقد يُقال: إِنَّها ترجع لصفة الجلال أيضًا؛ لأنَّ الوحدة تُوجب القهر للغير، أو<sup>(٤)</sup> لا يجد الغير مسلًا آخر يلتجئ إليه من ذلك الواحد، أو يُقال: إِنَّها صفة جمال من حيث أَنه يلزم على الوحدة الراحة وعلى الاثنينية المشقة والتعب على ما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٥)</sup> وعليه فتوسط صفة الجلال الإشارة إلى سبق نعمه وتأخرها، وإنَّ ما يحدث من المشقات<sup>(٦)</sup> لعبده المؤمن متوسط، والكافر كالعدم، وحينئذ فوجه التكثير من صفات الجمال، آخرًا إفادة كثرة نعمه الأخرويَّة ودوامها التي منها النِّعمة العظمى وهي النَّظر لوجهه الكريم.

قوله: (الكريمُ) الذي لا تنقطع نعمه العظمى عمَّن التجأ إليه في مهمَّاته التي من جملتها تيسير مثل هذا الشرح؛ بل ولا عمَّن أَعرض عن طاعته وشكره<sup>(٧)</sup>.

قوله: (الحليمُ) أي: الذي لا يُؤاخذ بالجنابة<sup>(٨)</sup>.

(٣) الكمُّ المتصل في الصفات.

(٤) الكمُّ المنفصل في الصفات.

(٥) الكمُّ المنفصل في الأفعال.

وهذه الكموم يجب أن تنفى عن الله تعالى، للاطلاع على تفصيلها وأدلة نفيها. ينظر: العقيدة الإسلامية ومذاهبها، د. قحطان الدوري: ٣٦٦-٣٧٠.

(١) الفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي: ٥٢.

(٢) ويقصد هنا الأسماء الثلاثة وهي: (الكريم - الحليم - السَّارُّ).

(٣) يقصد اسم (القَهَّار).

(٤) في (ج) "إِذْ".

(٥) سورة الأنبياء: من الآية (٢٢).

(٦) في (أ) "المشتقات" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٢.

(٨) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري: ٩١/١.

قوله: (الستار) أي: كثير الستر لذنوب عباده ولو الكفار، أي: ذنوب غير الكفر يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾<sup>(١)</sup> فدخل في [٣/أ] دون الشرك ذنوب الكافر غير الشرك، ورتَّب على ذلك بعضهم جواز الدعاء للكافر بغفران ذنوب غير الشرك، أو عباده المؤمنين خاصَّة<sup>(٢)</sup>، وهو ما ارتضاه الشهاب عميرة<sup>(٣)(٤)</sup>.  
قال الطوخي: والستار المعرَّف لا يجوز إطلاقه على غير الله كما في لفظ الرب ولفظ الرحمن على ما فيه، ولفظ الحمد المعرَّف أيضاً، كما نقل الأخير الغنيمي<sup>(٥)(٦)</sup> في "شرح الشعراوية"<sup>(٧)</sup>، والأوَّل صاحب "الإشارات"<sup>(٨)</sup> انتهى<sup>(٩)</sup>.

---

(١) سورة النساء: من الآية (٤٨).

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٩.

(٣) أحمد البرلسي المصري الشافعي، شهاب الدين الملقب بعميرة: فقيه، كان من أهل الزهد والورع، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب الشافعي، (ت: ٩٥٧هـ). ينظر: الكواكب السائرة: ١٢٠/٢، الأعلام: ١٠٣/١.

(٤) ينظر: حاشيتا قليوبي وعميرة، لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة: ٧/١.

(٥) في (أ) "العقيمي" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٦) أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي الحنفي: فقيه باحث من أهل مصر، نسبته إلى غنيم وهو أحد جدوده، (ت: ١٠٤٤هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣١١/١، الأعلام: ٢٣٧/١.

(٧) شرح الشعراوية هو: "شرح الغنيمي على كتاب الشعرانية" في النحو وقد عرفت باسم: "المقدمة" المقدمة النحوية في علم العربية" للشيخ: عبد الوهاب الشعراني، (المتوفى: ٩٧٣هـ)، وقد شرحها: أحمد الغنيمي الحنفي، (المتوفى: ١٠٤٤هـ) شرحاً ممزوجاً، وأتمه في محرم، سنة (١٠٤٢هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٨٠٤/٢.

(٨) لم أقف على هذا الاسم في الكتب التي بين يدي.

(٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٨٩-٩٠.

قوله: (عَبْدُهُ) قَدَّمَهُ امْتِثَالًا لما في الحديث الصحيح « وَلَكِنْ قُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ »<sup>(١)</sup>؛ وَلَئِنَّهُ أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَرْفَعُهَا إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ثَمَّ وَصَفَهُ اللَّهُ بِهِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ<sup>(٣)</sup> قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي﴾<sup>(٤)</sup> إلخ، وللإشارة إِلَى أَنَّ الرَّقِيَّ إِلَى الدَّرَجَاتِ، وَالْفَوْزَ بِالسِّيَادَاتِ نَاشِئٌ عَنِ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ، يَشِيرُ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ « مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ »<sup>(٥)</sup>.

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: أحاديث الأنبياء - صلوات الله عليهم -، باب: قول الله: ﴿وَأَذْكُرِي الْكِتَابَ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، ١٦٧/٤ رقم [٣٤٤٥]، عن ابن عباس، سمع عمر - رضي الله عنه -، يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تُظْرُونِي، كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ».

(٢) يتبين من هذا الحديث أَنَّ أَشْرَفَ مَقَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ - مقام العبودية والرسالة. فمنزلة العبودية العبودية لله هي أرقى درجات الكمال البشري؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِبَادَتِهِ، وَأَكْمَلَ الْخَلْقَ قِيَامًا بِهَذَا الْأَمْرِ أَتَمَّهُمْ عِبُودِيَّةً لَهُ، وَلَا يَصْدُقُ هَذَا فِي الْمَقَامِ الْأَوَّلِ إِلَّا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَأَكْمَلَهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ الَّذِي أَكْمَلَ اللَّهُ لَهُ مَقَامَ الْعِبُودِيَّةِ، فَلَمْ يَخْتَرْ عَلَيْهِ مَا سِوَاهُ لَعَلَّمَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ رَبِّهِ، فَقَامَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحَقِّ هَذِهِ الْعِبُودِيَّةِ أَتَمَّ قِيَامًا، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ وَإِفْرَادِهِ بِالْعِبَادَةِ، وَأَخْرَجَهُمْ مِنَ الْعِبُودِيَّةِ لِأَهْوَائِهِمْ وَشَهَوَاتِهِمْ إِلَى الْعِبُودِيَّةِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، كَمَا صَانَ مَقَامَ عِبُودِيَّتِهِ لِرَبِّهِ مِنْ كُلِّ مَا يَفْسِدُهُ أَوْ يَضَعُفُهُ. الصَّوَابُ الْمُرْسَلَةُ الشَّهَابِيَّةُ عَلَى الشَّيْبَةِ الدَّاحِضَةِ الشَّامِيَّةِ، لِسُلَيْمَانَ بْنِ سَحْمَانَ: ٣٠، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، لعبد الرؤوف محمد عثمان: ١٩.

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٠-٩١.

(٤) سورة الإسراء: من الآية (١).

(٥) جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة في مُصَنَّفِهِ، كتاب: الزهد، باب: كلام سلمان، ١٢٠/٧ رقم [٣٤٦٦٣]، وأحمد في مسنده، ١٨/ ٢٥٠ رقم [١١٧٢٤]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: الحظر والإباحة، باب: ذكر الإخبار عن وضع الله جل وعلا من تكبر على عباده، ١٢/ ٤٩١ رقم [٥٦٧٨]، وأبو نعيم في الحلية، باب: سفيان الثوري، ١٢٩/٧، وأخرجه في ٨/ ٤٦، والشهاب القضاعي في مسنده، باب: من تواضع لله رفعه الله، ٢١٩/١، رقم [٣٣٥]، والبيهقي في شعب الإيمان، كتاب: حسن الخلق، باب: فصل في التواضع، وترك

قال ابن حجر: وسبب أشرفية هذا الوصف أَنَّ السيادة إِنَّمَا هي بالحقيقة لله تعالى لا غير، والعبودية لمن دونه، ففي الوصف به إشارة إلى غاية كماله تعالى، واحتياج غيره إليه في سائر أحواله<sup>(١)</sup>.

قوله: (ورسولُهُ) أثر ذكر الرسول إشارة إلى رَدِّ ما عليه ابن عبد السلام من تفضيل النبوة لتعلقها بالحق على الرسالة؛ لتعلقها بالخلق<sup>(٢)</sup>، ووجه رَدِّه أَنَّ الرسالة فيها التعلقان كما هو ظاهر، والكلام في نبوة الرسول مع رسالته، وإلا فالرسول أفضل من النبي قطعاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وصفيُّه) أي: الحبيب الذي خلصت محبته، فلم تُشَبَّ بِكَدَرٍ<sup>(٤)</sup>، ويظهر من كلام " القاموس"<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ فعيل بمعنى فاعل، فَإِذْنِ النبي ﷺ مُحِبٌّ والله سبحانه وتعالى محبوب<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وحبيُّبه) فعيل إمَّا بمعنى فاعل<sup>(٧)</sup>، أو بمعنى مفعول<sup>(٨)</sup>، ومحبَّة الله للعبد على حسب محبَّة العبد له، ومحبَّة العبد له معرفته إيَّاه، وأكمل العالم في ذلك نبينا محمد ﷺ ويُؤيد ذلك ما نُقِلَ عن مولانا داود \_ عليه الصلاة والسلام \_ فَإِنَّهُ قال: « يا رب

---

الزهو، ١٠/٤٥٥، رقم [٧٧٩٠]. حكمه: قال الهيثمي في مجمع الزوائد، ٨/٨٢: رواه أحمد والبزار ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح.

(١) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩١.

(٢) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لابن عبد السلام: ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٣) الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٤.

(٤) ينظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ١٣٠٣.

(٥) القاموس هو: " القاموس المحيط" لمجد الدين الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، وهو من أشهر معاجم اللغة.

(٦) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٤/١٣٨.

(٧) عبارة "إمَّا بمعنى فاعل" لم ترد في (ج).

(٨) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٤/١٣٨.

كن لابني سليمان فأجابه الله سبحانه وتعالى [ب/٣] بقوله<sup>(١)</sup>: يكون لي أكون له «<sup>(٢)</sup>، فإذا علمت ذلك فليُجعل فعيل بمعنى مفعول، أي: محبوب، وإن صحَّ أن يُجعل بمعنى<sup>(٣)</sup> فاعل، ولا يرد أن الوصف بالعام<sup>(٤)</sup> بعد الخاص<sup>(٥)</sup> لا فائدة فيه؛ لأننا نقول: ذكره بعد الخاص إشارة إلى [أنَّ]<sup>(٦)</sup> العام بالنسبة لذلك الموصوف كأنَّه منحصر فيه، بحيث إذا أُطلق الحبيب لا ينصرف إلا لذلك الموصوف الذي هو سيِّدنا محمد ﷺ<sup>(٧)</sup> تسليماً كثيراً.

قوله: (وخليُّه) فعيل بمعنى فاعل من الخلَّة بالفتح وهي: الحاجة<sup>(٨)</sup>، وبالضمِّ وهي: صفاء المودَّة<sup>(٩)</sup>، فالمعنى على الأوَّل الذي اشتدَّ توجُّهه وافتقاره إليه لشدَّة معرفته معرفته به فلم يطرق بساحة قلبه غيره، والمعنى على الثاني الحبيب المصافي فيرجع لقوله: (وصفيُّه)، فالأنسب جمعهما لتأكيد ذلك متأخرين عن الوصف بحبيبه أو متقدِّمين على ما قلنا، ويُمكن الجواب بأنَّ نكتة الفصل الإشارة إلى أنَّ ذلك العام من

---

(١) في (ج) "فقوله".

(٢) ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر: ١٠٧/٥٥، رقم [١١٦٣٣]، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي: ١٨١/١، قال وروينا في حلية الأولياء، وبحثت عنه ولم أجده في الكتاب ولا في غيره، وهو حديث مقطوع من حديث سفيان.

(٣) في (ج) "المعنى".

(٤) العام: لفظ وضع وضعاً واحداً لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له. التعريفات: ١٤٥.

(٥) الخاص: هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد المراد بالمعنى الذي وضع له اللفظ عيناً كان أو عرضاً، وبانفراد اختصاص اللفظ بذلك المعنى، وإنما قيده بالانفراد لتمييز عن المشترك. التعريفات: ٩٥.

(٦) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٧) كلمة "وسلم" مكررة في (أ) و (ب).

(٨) ينظر: كتاب العين، للفراهيدي: ١٤١/٤.

(٩) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض: ٢٣٦/١، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض: ٢١٣/١.



حيث توسطه بين المترادفين كأنه مرادف لهما فيكون مفيد الزيادة المبالغة في اتصافه بشدة محبته لربه، وهذا كله إذا جعل حبيب بمعنى مُحب، وأمّا إذا جعل بمعنى محبوب فنكتة التوسط، وإن كان الأنسب تأخيره عنهما لما قلناه سابقاً، الإشارة إلى كمال شكر النبي ﷺ لمولاه، حيث شكره بزيادة محبته له على محبة المولى له فيكون إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

تنبيه: اختلف في مقام المحبة والخلة، فقيل: المحبة أرفع<sup>(٢)</sup>، وقيل: الخلة أرفع ورجحه الزركشي<sup>(٣)(٤)</sup>.

فخلة كل من سيدنا محمد ﷺ وسيدنا إبراهيم أفضل من محبته، وخُصت الخلة بهما لتوفر معناها السابق فيهما أكثر من بقية الأنبياء، ولكون هذا التوفير في حق نبينا ﷺ أكثر منه في إبراهيم كانت خلته أرفع من خلة إبراهيم<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سورة إبراهيم: من الآية (٧).

(٢) ذهب إلى تفضيل مقام المحبة على الخلة أبو بكر بن فورك (ت: ٤٠٦هـ)، كما حكاه القاضي القاضى عياض في كتابه الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٢١٣/١.

(٣) ذهب إلى هذا الترجيح ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) في كتابيه الجواب الكافي: ١٩١، و روضة المحبين ونزهة المشتاقين: ٤٩، والبدر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في شرحه لبردة البوصيري. ينظر: القسطلاني في المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٦٤٧/٢.

(٤) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: تركي الأصل، مصري المولد، وعني الزركشي بالفقه والأصول والحديث، (ت: ٧٩٤هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ١٣٣/٥، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١٤٣٧.

(٥) ينظر: الفتح المبين بشرح الأربعين: ٨٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: العراقي: ٩٣.

قال<sup>(١)</sup> الطوخي: وانظر محبة سيّدنا محمد ﷺ مع محبة إبراهيم \_ عليه الصلاة والسلام \_ انتهى<sup>(٢)</sup>.

والظاهر [أ/٤] أَنَّ محبة سيّدنا محمد ﷺ \_ أرفع، وَأَنَّ حُلة إبراهيم على حسب ما قلناه سابقًا تكون مساوية لمحبة نبيّنا ﷺ \_ وحرره.

قوله: (صَلَّى اللهُ الْخ) <sup>(٣)</sup> جملة خبرية لفظًا، إنشائية معنى <sup>(٤)</sup>، ونكتة العدول عن الأصل الذي هو (اللَّهُمَّ صَلِّ): الإشارة إلى قوّة الرجاء بحصول المطلوب حتّى كأنّه حصل خارجًا، والقصد الإخبار عنه.

قوله: (وعلى إخوانه النبيّين) فصل بـ(على) تنبيهًا على أَنَّ الفرد من الصلاة المتعلّق بنبيّنا ﷺ \_ أرفع من الفرد المتعلّق بغيره من الأنبياء.

قال الطوخي: فيه تغليب؛ لأنّ فيهم من هو أبوه، أو المراد إخوة الإيمان والوحي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وعلى آلِ كلِّ) فيه ما تقدّم وردّا على من يروي حديثًا غير صحيح أنّه لا يفصل بينه وبين آله بـ(على)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في (ج) "قاله".

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٣.

(٣) وتما عبارة الشارح: صَلَّى اللهُ وَسَلَّم عَلَيْهِ، وعلى إخوانه النبيّين، وعلى آلِ كلِّ، وسائر الصالحين. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٤) حاشية القليوبي على شرح الأزهرية: ٨٧/١.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٣.

(٦) في (أ) "الكل" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) إشارة إلى حديث موضوع لفظه: « من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي ». كشف الخفاء، للعجلوني: ٢٦٨/٢.

قوله: (وسائر الصالحين) أي: وباقي الصالحين؛ يُطلق الصالح على المؤمن النقي، وعلى مُطلق المؤمن، ومنه قوله في الحديث: «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»<sup>(١)</sup> فَإِنَّ المراد منه<sup>(٢)</sup> مُطلق المؤمن، والأولى حمله على الثاني لما تقرر أَنَّ الأولى في مقام الدعاء تفسير الآل<sup>(٣)</sup> بمُطلق الأتباع<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وبعد) الكلام في وبعد شهير فلا نُطيل بذكره، غير أَنَّ الأولى وُعيد ليفيد تقريب ما يأتي دون [ما]<sup>(٥)</sup> بعد لإفادتها التباعد كما أفاده "المصباح"<sup>(٦)(٧)</sup>، إِلَّا إِنَّهَا صارت حقيقة عرفية في الآتي مُطلقاً فتدبر.

---

(١) جزء من حديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ١٢٥٥/٣، رقم [١٦٣١]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

(٢) في (ج) "به".

(٣) ينظر تفسير الآل وَمَنْ هم في شرح النووي على مسلم: ١٢٤/٤، ولسان العرب: ٣٧/١١ - ٣٩.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٩/١، و حاشية الباجوري على على شرح الغزي على متن أبي شجاع: ٧٤٥/٢.

(٥) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٦) المصباح هو: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم ثم الحموي (المتوفى: ٧٧٠هـ).

(٧) ينظر: المصباح المنير: ٥٣/١.

قوله: (فَإِنَّ أَلْفِيَّةً) نسبةً إلى ألف أو ألفين بناءً على إنها من مشطور الرجز أو كامله<sup>(١)(٢)</sup>.

اعلم أنه قد<sup>(٣)</sup> تقرر أنَّ مدلول أسماء الكُتُب الألفاظ باعتبار دلالتها على المعنى على المشهور<sup>(٤)</sup>، وإنَّ العلم الذي علم الحديث دراية من جزئياته، أمَّا القواعد أو الملكات أو الإدراكات مُطلقًا، أو التصديقيَّة، وحينئذٍ فالإضافة إمَّا على معنى في، على ما قيل: إِنَّ المعاني قوالب للألفاظ<sup>(٥)</sup>، وإمَّا على معنى اللام، أي: الألفيَّة المنسوبة<sup>(٦)</sup> لعلم الحديث من نسبة الدال للمدلول، على أنَّ المراد بالعلم القواعد، أو من نسبة الشيء إلى مُتعلِّق مدلوله بناءً على أنَّ المراد [ب/٤] بالعلم الملكات، أو الإدراكات، إذ هما متعلِّقان بالقواعد التي هي مدلولة للألفاظ المخصوصة، وإضافة العلم للحديث من إضافة العام للخاص، فهي للبيان لا بيانية<sup>(٧)</sup>.

---

(١) كامل الرجز أو تامّه: وهو بحر الرجز أصل تفاعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن ... مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وهو يستعمل تامًّا؛ فتبقى له تفاعيله الست، ومجزوءًا، فيبقى على أربع، ومشطورًا فيبقى على ثلاث. ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل، د. محمود مصطفى: ٤٨، وقد نظم الحافظ العراقي ألفيته على بحر الرجز.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٤.

(٣) "قد" لم ترد في (ب).

(٤) ينظر: المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: ٢١.

(٥) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني: ١٢٧/١.

(٦) في (ج) "منسوبة".

(٧) ينظر: المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: ٢١.

قوله: (المسمّاة) بالنصب نعت لاسم إنّ الذي هو أَلْفِيَّةٌ، وفيه أنّ قول المصنّف: نَظَمْتُهَا إلخ<sup>(١)</sup>، لا يقتضي تسميتها بذلك، إلا أن يُقال: ثبت عند الشارح أنّ المصنّف سمّاها بذلك، وعليه فإن كان الاسم تبصرة وتذكرة فالأمر واضح، وإن كان تبصرة للمبتدئ وتذكرة للمنتهي فهو من قبيل التصرف في العلم وفيه خلاف.

وقوله: (والتذكرة) معطوف على التبصرة فالمجموع العلم فالعطف إذن قبل التسمية.

قوله: (للشيخ الإمام) حال من ضمير المسمّاة، أو ضمير اشتملت، أي: المسمّاة في حال كونها للشيخ الإمام، أو اشتملت في حال كونها للشيخ الإمام، وأصل الشيخ من طعن في السنّ، ثم صار حقيقة عرفية فيمن تحلّى بالعلوم والمعارف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الإمام) المقتدى به<sup>(٣)</sup> خصوصًا في فنّ الحديث.

---

(١) وتام عبارة المصنّف: نَظَمْتُهَا تَبْصِرَةً لِلْمُبْتَدِئِ ... تَذَكُّرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٦٩، لسان العرب: ١٢٧/٥، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي: ٥٩.

(٣) ينظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، لمحمد بن بطال الركبي: ١٠٠/١.

- قوله: (الحافظ) قال المناوي<sup>(١)</sup>: - بضم الميم نسبة إلى منية ابن خصيب<sup>(٢)</sup>  
الكائنة بالصعيد كذا ضبطه الحافظ السيوطي<sup>(٣)</sup>، فإن قلت: الحافظ مُتَقَدِّم؟ قلت<sup>(٤)</sup>:  
للمناوي المذكور جد سابق سُمِّي يحيى المناوي<sup>(٥)</sup> - لأهل الحديث مراتب:
- أولها الطالب: وهو المبتدئ.
  - ثم المحدث: وهو من تحمَّل<sup>(٦)</sup> الحديث ورواه واعتنى به روايةً ودرايةً.
  - ثم الحافظ: وهو من حفظ مائة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بطرق مُتَعَدِّدة  
وأسانيد، أو من<sup>(٧)</sup> روى ووعى ما يحتاج إليه.
  - ثم الحجّة: وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث.
  - ثم الحاكم: وهو من أحاط بجميع الأحاديث<sup>(٨)</sup>.

---

(١) محمد عبد الرؤف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الملقب زين الدين الحدادي ثم  
المناوي القاهري الشافعي، من كبار العلماء بالدين والفنون، (ت: ١٠٣١هـ). ينظر: خلاصة  
الأثر: ٤١٢/٢، الأعلام: ٢٠٤/٦.

(٢) منية ابن خصيب: وهي مدينة كبيرة الساحة متسعة المساحة مبنية على شاطئ النيل وحق  
حقيق لها على بلاد الصعيد التفضيل بها المدارس والمشاهد والزوايا والمساجد وكانت في  
القدم منية عامل مصر الخصيب. رحلة ابن بطوطة: ٣٤/١.

(٣) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب: ٢٥٣.

(٤) أي: العدوي.

(٥) يحيى بن محمد بن محمد بن محمد ابن أحمد، أبو زكريا، شرف الدين ابن سعد الدين الحدادي  
المناوي: فقيه شافعي، من أهل القاهرة، لازم الشيخ ولي الدين العراقي، وسمع الحديث عليه،  
وهو جد المُحَقِّقِ المناوي (محمد عبد الرؤوف)، (ت: ٨٧١هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن  
التاسع: ٢٥٤/١٠، حسن المحاضرة: ٤٤٥/١.

(٦) في (ج) "يحمل".

(٧) في (أ) و (ج) "ممن" وما أثبتته من (ب).

(٨) جمع الوسائل في شرح الشمائل وبهامشه شرح المناوي: ٦/١، حاشية الطوخي على فتح  
الباقى شرح ألفية العراقي: ٩٥.

قوله: (شيخ الإسلام) أي: جماعة الإسلام وأهله أو لا، ويكون على جهة المبالغة الطوخي<sup>(١)</sup>.

قوله: (أبي الفضل) كنيته، وعبد الرحيم اسمه، وزين الدين لقبه، كان الشيخ - رحمه الله تعالى - شافعي المذهب وثوقي - رحمه الله - ثامن من<sup>(٢)</sup> شهر شعبان المكرم سنة ست وثمانمائة، وولد في جمادي الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة [٥/أ] بمصر، ونشأ بها، فحفظ القرآن العظيم وهو ابن ثمان سنين و"التنبية"<sup>(٣)</sup> و"التنبية"<sup>(٣)</sup> و"الإمام"<sup>(٤)</sup> وأكثر "الحاوي"<sup>(٥)</sup> وكان يحفظ في كل يوم أربعمئة سطر انظر الطوخي<sup>(٦)</sup>.

وأما شارح هذا الكتاب فقد توفي في ذي الحجة الحرام ختام سنة نيّف وعشرين وتسعمائة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٩٥.

(٢) "من" لم ترد (ب).

(٣) وهو كتاب: "التنبية" في فروع الشافعية للشيخ أبي إسحاق: إبراهيم بن علي الفقيه، الشيرازي، الشافعي، (ت: ٤٧٦هـ)، وهو: أحد الكتب الخمس المشهورة المتداولة، بين الشافعية، وأكثرها تداولاً كما صرح به النووي في "تهذيبه" وهو مطبوع. ينظر: كشف الظنون: ٤٨٩/١.

(٤) وهو كتاب: "الإمام بأحاديث الأحكام" للشيخ، تقي الدين: محمد بن علي، المعروف: بابن دقيق دقيق العيد الشافعي، (ت: ٧٠٢هـ)، جمع فيه: متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه، وبرع فيه وهو مطبوع. ينظر: المصدر نفسه، ١٥٨/١.

(٥) وهو كتاب: "الحاوي الصغير" للشيخ نجم الدين: عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني، الشافعي، (ت: ٦٦٥هـ)، وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية، قالوا: هو كتاب، وجيز اللفظ، بسيط المعاني، محرر المقاصد، مهذب المباني، حسن التأليف والترتيب، جيد التفصيل والتبويب؛ ولذلك عكفوا عليه بالشرح والنظم وهو مطبوع. ينظر: المصدر السابق، ٦٢٦/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، ٩٦. وترجمته مفصلة في قسم الدراسة: ٧.

(٧) وهو الشيخ زكريا الأنصاري - رحمه الله - ينظر ترجمته مفصلة في قسم الدراسة: ١٨.

قوله: (زَيْنِ الدِّينِ) أي: مُزَيْن الدين، أي: أهله، أو هو زين مبالغة.

قوله: (العراقي) نعت إبراهيم وسرى على عقبه، فقد قال السخاوي: يُعرف بالعراقي لكون جدّه كان يكتبها بخطّه انتساباً لعراق<sup>(١)</sup> العرب؛ وهو القطر الأعظم<sup>(٢)</sup> كما قاله ابنه<sup>(٣)(٤)</sup>.

تنبيه: إذا اجتمع الكنية والاسم واللقب فيُجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما، ويمتنع تقديم اللقب عليه، خلافاً للمؤرخين في جواز تقديمه، فالشارح قدّم الاسم على اللقب فجاء على القاعدة<sup>(٥)</sup>.

قوله: (لَمَّا) بمعنى: حين المراد به الزمان، وزمان الاشتمال صادق بزمان سؤال الشارح فلا يُقال أنّ حين الاشتمال هو وقت التأليف، والسؤال للشارح لم يقع في ذلك الوقت قاله الطوخي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (اشتملت على نقول) جمع نقلٍ بمعنى منقول، وهل هو اسم للألفاظ الدالة على المعاني وهو ما يفيد الطوخي حيث قال: أي: [لها]<sup>(٧)</sup> مزية على غيرها لصحة نقلها ونسبتها لقائلها ولما دلّت عليه من المعاني انتهى<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في (أ) و (ب) "بالعراق" وما أثبتته من (ج).

(٢) ينقسم العراق في ذلك العصر على قسمين: عراق العرب؛ وهو القطر الأعظم المعروف، وهو ما غرب دجلة والشط، ويقابله، عراق العجم؛ وهو ما شرق دجلة والشط. ينظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، للحربي: ٢٠٢.

(٣) قاله ابنه: أي: ابن العراقي.

(٤) فتح المغيث: ١٧/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٣٩١/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٠.

(٧) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠١.



أو اسم للمعاني وهو الظاهر، وعلى الأول: فالاشتغال من قبيل اشتغال<sup>(١)</sup> الشيء على أجزائه؛ بأن يُلاحظ المشمول مُفَصَّلًا، وعلى الثاني: فهو من اشتغال الدال على المدلول، وينبغي عليه أن يُراد بها ما يشمل المسائل والحدود، فعطف المسائل والحدود من عطف العام على الخاص لصدقها بالمسائل والحدود المبتكرة.

وقوله: (عجيبه) قال في "المصباح": وهي شيء عجيب، أي: يُعجب منه انتهى<sup>(٢)</sup>.

أي: نقول<sup>(٣)</sup> يُتَعَجَّب منها لما بها من المزية على غيرها، أي: تُستعظم في النفوس؛ لذلك فإنَّ التعجُّب استعظام فعل فاعل ظاهر المزية<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مسائل) جمع مسألة وهي في اللغة: ما يُطلب [٥/ب] ويُسأل عنه<sup>(٥)</sup>، وفي الاصطلاح: مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم<sup>(٦)</sup>، قال بعضهم<sup>(٧)</sup>: ما لم تكن بيّنة قاله الطوخي<sup>(٨)</sup>.

والظاهر أنَّه لا حاجة لذلك القيد، وأنَّ ما ذكر من لوازم المسألة تُطلق على القضية وعلى نسبتها، وهي بالتحقيق بالمعنى الثاني؛ لأنَّ الذي يُبرهن عليه إنّما هو النسبة، ويتبادر من قولهم تُطلق على كذا وكذا إنّهُ بطريق الاشتراك اللفظي.

(١) "اشتغال" لم ترد في (ج).

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٣٩٣/٢.

(٣) في (ج) "تقول".

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠١.

(٥) ينظر: الصحاح: ١٧٢٣/٥.

(٦) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي: ٢٠/١.

(٧) في نسخ المخطوط "بعض" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي.

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠١.

قوله: (غريبة) ليس المراد بالغرابة هنا معناها الأصلي، وهو كون الكلمة وحشيّة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال، وإنّما المراد بغيرابتها عزّتها وقلة وجودها قاله الطوخي<sup>(١)</sup>، وقال: وانظر التفاوت بين العجيبة والغريبة والمتبادر التلازم<sup>(٢)</sup>.

(وحدود<sup>(٣)</sup>) جمع حد<sup>(٤)(٥)</sup>، بمعنى تعريف فيشمل الرسم<sup>(٦)</sup>.

قوله: (منيعّة) أي: قويّة متينة بكونها جامعة مانعة، لا أنّ المراد مانعة من دخول الغير فيخلّ بإفادتها كونها جامعة كما يفيد الطوخي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وموضوعات) قال الطوخي: لعلّ المراد به جمع موضوع بمعنى وضع وتأليف بقرينة قوله: (بديعة) أي: لم تسبق بها<sup>(٨)</sup> على هذا الوجه؛ لأنّ البديع: هو المنشأ من غير سبق مثال<sup>(٩)</sup> انتهى<sup>(١٠)</sup>.

أقول: ويجوز أن يبقى موضوع على حاله بلا تأويل، ويكون القصد بذلك الإشارة إلى المسائل المبتكرة له.

(١) المصدر السابق: ١٠٢.

(٢) المصدر السابق: ١٠١. ويعني بالتلازم أنّهما يؤدیان معنى واحد.

(٣) في نسخ المخطوط "والحدود" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) التعريفات: ٨٣.

(٥) الحد لغة: المنع، وفي اصطلاح المناطقة هو: تعريف الماهية بالجنس القريب والفصل

القريب مع تقديم الجنس على الفصل وإلا كان حدّاً ناقصاً، مثاله: الإنسان حيوان ناطق.

ينظر: جمهرة اللغة، ٩٥/١، شرح القويسني على السلم المنورق، لأحمد بن مساعد: ٤/٦.

(٦) الرسم: يعرف الرسم عند المناطقة بالجنس القريب والخاصة مثل: الإنسان حيوان ضاحك.

ينظر: المصدر نفسه: ٦/٦.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٢.

(٨) في (أ) "لها" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٩) ينظر: الفروق اللغوية: ٩٤.

(١٠) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٢.

قوله: (مَعَ كَثْرَةٍ) حال من فاعل اشتملت، أو من الاشتمال المفهوم من اشتملت، وأراد بعلمها المعلوم منها ممّا دلّت عليه، ففي الكلام إظهار في موضع الإضمار<sup>(١)</sup>، والأصل مع كثرتها، ونكتته الإشارة إلى أنّ ما ذكر يُسمّى علماً.

قوله: (ووجازة نَظْمِها) أي: اختصار منظومها، أي: منظوم هو هي، فهو من إضافة العام للخاص، فتكون للبيان، لا بيانية؛ لأنّ شرطها عند المحقّقين أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه<sup>(٢)</sup>، ولمّا كان يُتوهم من قوله: (كثرة علمها) أنّها محتوية على إطناب وليس فيها اختصار، والواقع ليس كذلك، دفع ذلك بقوله [أ/٦]: (ووجازة نَظْمِها).

قوله: (طلب مني) جواب لمّا، وهو وجوابه خبر إنّ أَلْفِيَّةً، وهذا بناءٌ على أنّ لمّا مُشَدَّدة الميم، وأمّا على إنّها مُخَفَّفَتها فطلب خبر إنّ كما هو ظاهر قاله الطوخي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بعض الأعزّة عليّ) الأعزّة جمع عزيز، أفاده "المصباح"<sup>(٤)</sup>، وحاصل ما قيل في العزيز، فقيل: الذي لا يغلبه شيء<sup>(٥)</sup>، وقيل: الذي لا يوجد مثله<sup>(٦)</sup>.

وقال في "المصباح": عزّ عليّ أن تفعل كذا يعزّ من باب ضرب، أي: اشتدّ كناية عن الأنفة منه انتهى<sup>(٧)</sup>.

إذا تقرّر ذلك تعلم أنّ صحّة الكلام تتوقّف على إضمار، أي: بعض الأعزّة فقدهم مثلاً تدبّر قوله: (من الفضلاء) بيان لبعض الأعزّة، مشوب بتبويض ذكره تقوية للباعث، فإنّ شأن الشيوخ عدم المخالفة لمن تردّد عليهم خصوصاً إذا كانوا فضلاء.

---

(١) الإضمار: وهو التغيب والاختفاء، ومنه أضمر في قلبه شيئاً. المغرب في ترتيب المعرب: ٢٨٥.

(٢) ينظر: رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين: ٨٢/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٤) ينظر: المصباح المنير: ٤٠٧/٢.

(٥) ينظر: المخصص: ٢٢٩/٥.

(٦) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ٢١٣/١.

(٧) المصباح المنير: ٤٠٧/٢.

وفي قوله: (الْمُتَرَدِّدِينَ إِلَيَّ) تحدّث بالنعمة امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (أَنْ أَضَع) أي: أجعل.

قوله: (عَلَيْهَا شَرْحًا) شَبَّهَهَا بِسَطْحٍ مَثَلًا، والشرح بمستعلي عليه تشبيهًا مُضْمَرًا في النفس، واستعار اسم المشبّه به للمشبّه، وعلى تخيل، أو شَبَّهَ الملابسة بين الشرح والمتن، أي: مُطْلَقٌ شرح ومُطْلَقٌ متن بالملابسة بين المستعلي والمستعلي عليه، أعني الاستعلاء المطلق، ثم سرى التشبيه إلى الملابستين الجزئيتين، إحداهما الملابسة بين المستعلي والمستعلي عليه الجزئيتين<sup>(٢)</sup>، أعني الاستعلاء الخاص، وثانيهما الملابسة بين خصوص هذا الشرح وخصوص هذا المتن، واستعير لفظ على الموضوعه للملابسة الجزئية الأولى، للملابسة الجزئية الثانية، ولا يُشترط وجود لفظ يدلُّ على الملابسة الجزئية الثانية كما قرّره شيخنا الملوي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (يَحُلُّ أَلْفَاظَهَا) أي: ببيان الفاعل والمفعول مثلاً، وبيان الألفاظ باعتبار المدلول الإفرادي والتركيبى، ثم فيه استعارة بالكناية تقريرها شُبِّهَتْ أَلْفَاظُهَا بِشَيْءٍ معقود<sup>[٦/ب]</sup> على طريق الاستعارة المكنية، وإثبات يَحُلُّ تخييل، أو مجاز عقلي<sup>(٤)</sup> في النسبة الإيقاعية، من حيث إنّ حقّ الحلّ أن يقع على شيء معقود، ويحتمل غير ذلك، وإضافة الألفاظ إمّا للبيان على ما تقدّم، أو من إضافة الجزء للكلِّ بملاحظة التفصيل في المضاف<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سورة الضحى: آية (١١).

(٢) في (ج) "الجزئيين".

(٣) لم أقف عليه في الكُتُب التي بين يدي.

(٤) المجاز العقلي: الكلام المحكوم فيه بخلاف ما عند المتكلم بالتأويل. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: ٩٨.

(٥) ينظر: الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع، لابن قاسم العبادي: ٩/١.

قوله: (وَيُبَرِّزُ دَقَائِقَهَا) أي: يُظهر، وفي الإسناد تَجَوُّزٌ، والحقيقة الإسناد للمؤلف، والدقائق: جمع دقيقة<sup>(١)</sup>، وهي النكتة المستخرجة بجودة الفكر<sup>(٢)</sup>، وإضافة الدقائق لها من إضافة المدلول للدال.

قوله: (وَيُحَقِّقُ<sup>(٣)</sup> مَسَائِلَهَا) فيه ما تقدّم من المجاز العقلي، والتحقيق: يُطلق<sup>(٤)</sup> على إثبات الشيء بدليله وبذكره<sup>(٥)</sup> على الوجه الحق<sup>(٦)</sup>، والظاهر إرادتهما معاً؛ فهو من استعمال المشترك في معنياه.

قوله: (وَيُحَرِّرُ دَلَائِلَهَا) أي: يُخْلِصُهَا عَمَّا يَخِلُّ بِوَجْهِ الدلالة، فشبه التخليص عَمَّا يَخِلُّ بوجه الدلالة بالتحريك؛ الذي هو التخليص من الرق<sup>(٧)</sup>، وجعل الشخص خُرّاً<sup>(٨)</sup>، واستُعير اسم المشبه به للمشبه، واشتُقَّ من التحرير يُحرِّر، بمعنى يُخْلِص.

---

(١) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ١٩٩٧/٤، دستور العلماء: ٧٥/٢.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣، حاشية السجاعي على قطر الندى لابن هشام: ٦/١.

(٣) في (ج) "وتحقق".

(٤) "يطلق" لم ترد في (ج).

(٥) في (ج) "ويذكره".

(٦) ينظر: التعريفات: ٥٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٧) ينظر: دستور العلماء: ١٨٩/١.

(٨) ينظر: المفردات: ٢٢٤.

قوله: (دلالتها) جمع دلالة، بمعنى دليل<sup>(١)</sup>، فقد ذكر الشارح عند قول المحلي<sup>(٢)</sup>: والدليل ما يمكن إلخ، عن إمام الحرمين<sup>(٣)</sup>: أَنَّ الدليل يُسَمَّى دَلَالَةً، وفعالة تجمع<sup>(٤)</sup> على فعائل قياساً انتهى<sup>(٥)</sup>، أي<sup>(٦)</sup>: وجمع فعيل على فعائل غير مقيس، والدليل على طريق الأصوليين مفرد كالعالم، ووجه الدلالة منه حدوثه، أو إمكانه كما [هو]<sup>(٧)</sup> معلوم، وعلى طريق المنطقيين مركب من مُقَدِّمَتَيْنِ كقولك: العالم حادث، أو ممكن، وكلّ من كان كذلك فله صانع، ينتج العالم له صانع<sup>(٨)</sup>.

قوله: (فأجبتُه إلى ذلك) المشار إليه وضع شرح موصوف بتلك الصفات، فهو مُتَقَدِّمٌ معنى على حدّ قوله تعالى: ﴿أَعِدُّوا لَهُمْ أَقْرَبَ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>(٩)</sup> ثم الإجابة المذكورة إمّا إمّا بالوعد والوضع بالفعل على تقدير تأخر الخطبة على التأليف، أو بالوضع فقط، على ذلك بأن يكون حين سألوه سكت، أو بالوعد والشرع [أ/٧] على تقدير تقدّم<sup>(١٠)</sup>

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ١١٤/١.

(٢) محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، جلال الدين المحلي، ولد بمصر، واشتغل وبرع في فنون؛ فقهًا وكلامًا وأصولًا ونحوًا ومنطقًا وغيرها، (ت: ٨٦٤هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٣٩/٧، حسن المحاضرة: ٤٤٤/١.

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، الفقيه الشافعي الملقب بإمام الحرمين؛ أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، (ت: ٤٧٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٦٨/٣، سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤٦٨ / ١٨.

(٤) في (ج) "يجمع".

(٥) ينظر: حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: ٢٧٧/١، التلخيص في أصول الفقه، للجويني: ١١٦/١.

(٦) "أي" لم ترد في (ج).

(٧) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتها من (ب).

(٨) ينظر: حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: ٢٧٧/١.

(٩) سورة المائدة: من الآية (٨).

(١٠) في (ج) "تقديم".

الخطبة على التأليف، أو بالشروع فقط على تقدير أنه سكت ثم شرع بعد ذلك، أو بالوعد قاطعاً النظر عن الإجابة بالوضع، أو بالوضع قاطعاً النظر عن الإجابة<sup>(١)</sup> بالوعد فتدبر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بعون) هو اسم مصدر لأعان<sup>(٣)</sup>، أي: بإعانة القادر، والباء للاستعانة، وتعلق الحكم بمشتق يدل على علية مأخذه، أي: إنما استعنت بإعانة القادر لقدرته. وقوله: (المالك) أتى به لتصحيح الإعانة؛ إذ هي من غير المالك يعقبها اللوم، وأخره عن القادر لشدة مناسبة القادر للإعانة، أو ليحصل السجع. وقوله: (ضاماً إليه) حال من فاعل أجبته، أو الضمير في مستعينا المقدّر، فهي مترادفة أو متداخلة، والتقدير فأجبته إلى ذلك في حال كوني مستعينا إلى آخره في حال كوني ضاماً، مقارنة إن كانت الإجابة بالوضع وتأخر الخطبة، ومقدرة إن كانت الإجابة بالوعد، أو أن ضاماً بمعنى مريداً الضم، فتكون مقارنة، ويكون قوله: (ضاماً) مجاز.

قوله: (إليه) أي: إلى وضع الشرح، المسؤول والمضموم إليه في الحقيقة الشرح لا الوضع، وحاصله أجبتهم إلى وضع الشرح المذكور، وزدت على الشرح المذكور بحيث صار المجموع من المزيد، والمزيد عليه هو الشرح المنتفع به فتأمل. وقوله: (من الفوائد) بيان لما مقدّم عليها، وهي للتبعيض إن جعلت ال في الفوائد للجنس، وللبيان فقط إن جعلت للعهد الخارجي العلمي، أو الذهني، على ما تقدّم من تقدّم الخطبة وتأخرها، وتدبر المقام خوفاً من تطويل الكلام، والفوائد: جمع فائدة<sup>(٤)</sup>، وهي المصلحة المترتبة على الفعل، سواء كان الفعل لأجلها أم لا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) عبارة "بالوضع أو بالوضع قاطعاً النظر عن الإجابة" لم ترد في (ج).

(٢) في (ج) "تدبر".

(٣) ينظر: المخصص: ٣٧٢/٣.

(٤) ينظر: كتاب العين: ٧٩/٨، تهذيب اللغة: ١٣٨/١٤، لسان العرب: ٣٤٠/٣.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

وقوله: (المُسْتَجَادَاتِ) قال في " القاموس": استجاده وجده أو طلبه جيدًا انتهى<sup>(١)</sup>، فالمعنى هنا الفوائد الجيدة على التجريد، وبدونه بمعنى [٧/ب] التي طُلبت جيدة، أو وُجدت جيدة، غير مراد له فيما يظهر، وفَسَّرَهَا الطوخي بالمستحسنات<sup>(٢)</sup> وهو تفسير باللائم على ما أفاده المذكور عن " القاموس".

قوله: (ما تَقَرُّ) معمول ضامًا من باب ضرب، أو تعب، يُقال: قَرَّتْ الْعَيْنُ قُرَّةً بِالضَّمِّ وَقُرُورًا بَرَدَتْ سُرُورًا، أفاده "المصباح"<sup>(٣)</sup> فإنَّ يكون المعنى ما تسرَّ على التجريد وبدونه غير مراد له فيما يظهر.

قوله: (أَعَيْنُ) أي: [على]<sup>(٤)</sup> التجوُّز، ونكتته أنَّ آثار السرور تظهر فيها؛ غير أنَّه لا يصحَّ أن يكون من مقابلة الجمع بالجمع<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّه يقتضي أنَّ لكلِّ واحد عينًا واحدة ولا خلافها بأن يُراد الأعين التي لكلِّ واحد من أولي الرغبات لاقتضائه أنَّ لكلِّ واحد جمعًا من الأعين، ولا يصحُّ إلا بجعله ما فوق الواحد فتدبَّر.

قوله: (أولي) أي: أصحاب.

قوله: (الرغبات) جمع رغبة، وهي الإرادة كما يفيد " المصباح"<sup>(٦)</sup> فيكون حاصل المعنى ما تسرَّ به أصحاب الإرادات<sup>(٧)</sup> لذلك الشيء؛ إذ غير المرید لا يُسرُّ به، أو أنَّ أنَّ مراد الشارح بالرغبة هنا شدة الشوق.

---

(١) القاموس المحيط: ٢٧٥.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٣.

(٣) المصباح المنير: ٤٩٦/٢.

(٤) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٥) مقابلة الجمع بالجمع: تارة تقتضي مقابلة كلِّ فرد من هذا كلِّ فرد من هذا، وتارة تقتضي ثبوت الجمع لكلِّ فرد من أفراد المحكوم عليه، وتارة يحتمل الأمرين فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما. ينظر: الكليات: ٣٣٦.

(٦) ينظر: المصباح المنير: ٢٣١/١.

(٧) في (ب) "الإرادة".



قوله: (راجيًا) حال متداخلة، إن كان حالاً من الضمير في ضامًا، ومترادفة إن كان حالاً من التاء في أجبتُهُ، والرجاء لغة: الأمل<sup>(١)</sup>، وعرفًا: أي: عرف السادة الصوفيّة تعلّق القلب بمرغوب في حصوله مع الأخذ في السبب، وبه يمتاز عن الطمع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (جزيل الأجر والثواب) أي: عظيم ما ذكر، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف<sup>(٣)</sup>، قيل: الأجر ثواب العمل دنيويًا أو أخرويًا<sup>(٤)</sup>، وقيل: يختص بالأخروي<sup>(٥)</sup> بالأخروي<sup>(٥)</sup> وهو المراد للشارح - رحمه الله<sup>(٦)</sup> -، وأمّا إرادة الدنيوي فلا تليق بالشيخ، والثواب ما يرجع للإنسان من جزاء أعماله على ما أفاده "المصباح"<sup>(٧)</sup>، والظاهر أنّه أراد دنيويًا وأخرويًا، والمناسب للمقام الفرد الأخروي، وخلاصته إنّ عطف الثواب على الأجر<sup>(٨)</sup> عطف تفسير<sup>(٩)</sup>.

تنبيه: المراتب ثلاث؛ لأنّ العامل إمّا أن يعمل لوجه الله الكريم لا لقصد ثواب دنيوي أو أخروي، أو يعمل لقصد الثواب الأخروي، أو يعمل لأجل الدنيوي، والأولى [أ/٨] مرتبة الكمّل، والشيخ جعل نفسه من الوسطى التي هي الثانية هضمًا لنفسه<sup>(١٠)</sup>، والثالثة مرتبة الخاسرين، نسأل الله أن لا يجعلنا منها أجمعين.

---

(١) ينظر: كتاب العين: ٣٤٧/٨، تهذيب اللغة: ٢٨٤/١٥، الصحاح: ١٦٢٧/٤، مقاييس اللغة، للرازي: ٤٩٤/٢.

(٢) ينظر: التعريفات: ١٠٩، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٤.

(٣) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: ٢١/٦.

(٤) ينظر: المفردات: ٦٤.

(٥) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ١٣١/٢.

(٦) عبارة "رحمه الله" لم ترد في (ج).

(٧) ينظر: المصباح المنير: ٨٧/١.

(٨) في (ب) "الأمر".

(٩) ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٥١٨/٢.

(١٠) في (ب) "لنفس".

قوله: (من فَيْضِ إلخ)<sup>(١)</sup> الفيض لغةً: سيلان الماء وكثرة الشيء<sup>(٢)</sup>، والمراد به هنا هنا إمّا إعطاء المولى النعم الجليلة، فمن للابتداء، وإمّا النعم المعطاة، فمن للتبعية، والمولى الناصر، والكريم والوهاب معانها ظاهراً، ومناسباتهما للمقام لا تخفى، وأمّا مناسبة المولى فوجهها أنّ شأن من كان منه النصرة الكرم والإعطاء، ووجه تقدّمه على غيره الإشارة إلى قوّة الرجاء منه، وإنّ عنون عنه بلفظ غير مُصرّح بجزيل الإعطاء، وفي قوله: (الكريم الوهاب) ترقّ، إذ صيغة وهاب أبلغ.

قوله: (وسميّه) الواو للاستئناف، أو عطف على قوله: (فأجبتّه)، والضمير عائد على الشرح المسؤول مع ما انضم إليه من الفوائد الزائدة.

وقوله: بـ(فتح الباقي) عنون عن المولى العظيم بـ(الباقي)، مع أنّ المناسب الفتح لمناسبة قوله: (ألفيّة العراقي) أو إشارة إلى بقاء النفع بشرحه.

قوله: (بشرح) أي: تفسير وتبيين وإيضاح، وهو متعلّق بـ(فتح)، والعلم المجموع، فإذن التعلّق قبل العلمية.

قوله: (والله) مفعول أوّل لأسأل قدّم عليه لإفادة الحصر. وقوله: (أنّ ينفع به) مفعول ثانٍ، وعدل عن المصدر مع أخصريّته لكونه مقام تضرّع لمولانا رفيع الشأن، فينبغي البسط<sup>(٣)</sup> فيه، وحذف مفعوله للعموم.

وقوله: (به) الباء للتعدية. وقوله: (ويجعلّه خالصاً لوجهه) ظاهره أنّه من أهل المرتبة العليا، فبين كلامه تنافٍ، ويُجاب: بأنّ قصده لا لغرض دنيويٍّ، والأوّل أن يُقدّم قوله: وأنّ (يجعلّه خالصاً) على قوله: (أنّ ينفع به)؛ لأنّ الثانية منشأ للأوّل، وقد يُقال: قدّمه إشارةً إلى قوّة الرجاء في هذا المولى العظيم<sup>(٤)</sup> الكريم، وأنّ ينفع به مع العصيان والمخالفات.

---

(١) وتمام عبارة الشارح: من فَيْضِ مولانا الكريم الوهاب. فتح الباقي: ٨٥/١.

(٢) ينظر: مختار الصحاح: ٢٤٥.

(٣) في (ج) "ببسط".

(٤) "العظيم" لم ترد في (ب) و (ج).

قوله: (وأرويهما إلخ)<sup>(١)</sup> شروع في بيان سنده في هذا الكتاب، لما قيل: أنَّ الإسناد من الدين<sup>(٢)</sup>، والرواية: نقل السنَّة ونحوها، وإسناد ذلك إلى مَنْ عَزَى إليه لتحديث [٨/ب]، أو إخبار، أو غير ذلك، كما قال بعض<sup>(٣)(٤)</sup>.

فمعنى أرويهما أنقلها وأسندها مع شرحها، ولمَّا كان ذلك شاملاً لنقل الألفاظ وحدها أو مع فهم المعنى، والأوَّل هو الرواية، والثاني هو الدراية، كان مع تحديث أو إخبار، وشاملاً للإجازة<sup>(٥)</sup> والوجادة<sup>(٦)</sup>، بيَّن أنَّ المراد النوعان العظيمان، وهما الأوَّلان بقوله: (درايةً وروايةً) فهو مبين للنوع، أي: جنس النوع؛ لأنَّهما<sup>(٧)</sup> نوعان لا نوع واحد، واحد، لكن يُقال: أنَّه لا يُعقل الجمع بينهما لما فيه من التناقض كما هو بيِّن،

---

(١) وتام عبارة الشارح: وأرويهما وشرحها درايةً وروايةً عَنْ مشايخ الإسلام. فتح الباقي: ٨٦/١.

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، باب: بيان أنَّ الإسناد من الدين، ١٤/١.

(٣) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٤/١، تدريب الراوي: ٢٥/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٥.

(٤) المقصود بقوله: (قال بعض) هو ابن الأَكْفَانِي كما نقل ذلك عنه البقاعي في النكت الوفية: ٦٣/١، والسيوطي في تدريب الراوي: ٢٥/١، والطوخي في حاشيته على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٥.

(٥) الإجازة: إما مشافهة أو إدْنًا باللفظ مع المغيب أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه، والحكم في جميعها واحد إلا أنَّه يحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط. الإلماع، للقاضي عياض: ٨٨/١. وهي من طرق التحمل وترتيبها الثالث.

(٦) الوجادة: هي ما أُخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، ومثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها. ينظر: المصدر نفسه: ١١٧/١، معرفة أنواع علوم الحديث: ١٧٨. وهي من طرق التحمل وترتيبها الثامن.

(٧) في (ج) "لأنَّهما".

ويُمكن الجواب بأن<sup>(١)</sup> يُقال: أَنَّهُ تَلَقَّاهُما على الوجهين في وقتين أو في وقت واحد؛ كأن يسرد<sup>(٢)</sup> الشيخ مثلاً: أَلْفَظُهَا؛ ثُمَّ بعد ذلك يذكر كلَّ لفظة على حَدِّثِهَا<sup>(٣)</sup> مُفسِّراً لمعناها<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وشرحها) الواو للعطف، أو بمعنى مع، والمراد المصاحبة في الرواية، وإن كانت رواية المتن حصلت مُنفردة عن الشرح، أو المصاحبة في الزمن بمعنى لا تخلل، وأنت خبير بأن لها شرحين للمصنّف<sup>(٥)</sup> فهل الإضافة للاستغراق أو للعهد الخارجي العلمي؟ على أن يكون أحد الشرحين هو المتعارف بينهم قراءةً وأخذاً، والظاهر الثاني وإنه الشرح الصغير<sup>(٦)</sup>؛ فإن قلت: مقتضى الظاهر روايتها وشرحها؛ لأن ذلك ماضٍ، قلت: إنّما عدل عنه إشارة إلى عظم تلك الرواية واستغرابها فاستحضرها كالواقعة في الحال؛ فلذلك عبّر عنها بما يفيد ذلك وهو المضارع.

قوله: و(الشَّهاب إلخ)<sup>(٧)</sup> فإن قلت: لم عبّر في جانب ابن حجر بالشهاب الذي هو هو النجم، وفي جانب القاياتي بالشمس مع أعظميّتها ومقتضى الظاهر العكس؟

---

(١) في (ج) "بأنّه".

(٢) في (ج) "يرد".

(٣) في (أ) و (ج) "حدثه" وما أثبتته من (ب).

(٤) في (ج) "لمعناهما".

(٥) الشرح الأوّل وهو ما يسمّى بـ"الشرح الكبير" الذي لم يكمله، قال البقاعي في شرحه على الألفية: قوله: (رأيتُه كبير الحجم)، أي: ظننت أَنَّهُ إذا كمل يكون كبيراً، وإلا فهو لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعيف. النكت الوفية: ٥٦/١، والثاني هو "شرح التبصرة والتذكرة".

(٦) أي: "شرح التبصرة والتذكرة".

(٧) وتام عبارة الشارح: الشهاب أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، والشمس مُحَمَّد بن عليّ القاياتيّ الشافعيّين، والكمال مُحَمَّد بن الهمام الحنفيّ. فتح الباقي: ٨٦/١.

قلت: راعى اصطلاح مَنْ تقدّم من أنّ كان اسمه أحمد يُلقَّب بالشهاب، ومَنْ اسمه محمد يُلقَّب بشمس الدين كما أفاده بعض الشيوخ<sup>(١)</sup>، ويمكن أن يكون لاحظ الإشارة إلى قوّة عارضته وغوصه في العلوم على ما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعَهُ﴾ شهابٌ ثاقبٌ ﴿١٠﴾<sup>(٢)</sup> (٣).

قوله: (الشافعيّين) إن قلت: ذكرهما في ذلك الفنّ لكونهما محدّثين لا لكونهما شافعيّين فلا فائدة في الوصف به، قلت: الإشارة إلى عظم هذا المذهب وإنّ منه هؤلاء السادة الأجلاء وكذا يُقال فيما بعد<sup>(٤)</sup>.

قوله: (برواية الأوّل<sup>(٥)</sup>) أي: حالة كون روايتهما عن مشايخ الإسلام مُلتبسة برواية الأوّل لهما عن مؤلّفهما، وال في الأوّل نائبة عن الضمير، أي: برواية [٩/أ] أوّلهم لهما، أي: للمتن والشرح فتكون حالاً من الرواية المستفادة من أرويهما.

---

(١) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ٣٠٨/١.

(٢) سورة الصافات: من الآية (١٠).

(٣) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصّه: وبعد كتبي هذا رأيت الشيخ الغنيمي ذكر في رسالته ما نصّه: وقد وضعوا، أي: الناس لمن اسمه محمد جميع الألقاب ، فإن كان من المعمّمين لُقّب بشمس الدين وبدر الدين ونور الدين وشرف الدين ونحو ذلك، وإن كان من الجند فبناهر الدين وما أشبه ذلك، وقد يقع في الجند من يُلقَّب شمس الدين ونحوه، ولكن ما ذكر هو الأغلب، ووضعوا لمن اسمه أحمد من المتعممين شراب الدين ومحي الدين، وشارك في ذلك الجند أيضاً إلى آخر ما ذكر رحمه الله. لم أقف على رسالة الغنيمي في الكُتب التي بين يدي. ينظر: جواهر العقود، للأسيوطي: ٤٦٧/٢.

(٤) في (ج) "بعده".

(٥) في (أ) و (ب) "الأولى" وما أثبتته من (ج).

قوله: (شيخ الإسلام أبي زُرْعَة<sup>(١)</sup>) هو الحافظ أبو زرعة أحمد قاضي القضاة، ولد سحر ليلة الاثنين ثالث ذي الحجة، سنة اثنين وستين وسبعمائة بالقاهرة<sup>(٢)</sup>، ناب في الحكم عن قضاء الشافعية نحوًا من عشرين سنة متوالية، ثم تولى القضاء فباشِر بعقبة ونزاهة وصرامة وشهامة، وكان الغالب عليه الخير والتواضع وسلامة الباطن، ثم عزله بعض<sup>(٣)</sup> تلامذته فحصل له تغيير مزاج، فكان<sup>(٤)</sup> يقول: لو عُزِلْتُ بغير فلان ما صعب عليّ<sup>(٥)</sup>، ومرض بقرب العزل مدة شهر إلى أن مات مبطونًا، آخر يوم الخميس السابع والعشرين من شعبان، سنة ست وعشرين وثمانمائة<sup>(٦)</sup>، ودُفن بجنب أبيه صبيحة يوم الجمعة، ذكر ذلك صاحب "مقاليد الأسانيد"<sup>(٧)(٨)</sup>، وشيخ الإسلام وصف تعظيم له، أو أو لكونه تولى مشيخة الإسلام فيكون ذلك إشارة له<sup>(٩)</sup>.

قوله: (ولي الدين) فعيل بمعنى فاعل، أي: مُتَوَلَّى أمر أهل الدين، أو نفس الدين، فالدين بدونه عدم.

(١) في (أ) و (ج) "أبو" وما أثبتته من (ب).

(٢) القاهرة: مدينة عظيمة مبنية على ضفة النيل الشرقية، فيها القصور الشاهقة والديار العظيمة والمنازل الرحبية، والأسواق الممتدة، والمدارس والخوانق، والربط والزوايا، والجميع على اتساع رقعة البناء، وفسحة الشوارع مزدحمة بالخلق سكنا وممشى، قد حشرت إليها الأمم، واختلفت إليها أنواع الطوائف، وتعدُّ أكبر مدينة عربية من حيث تعداد السكان. ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري: ٤٨٥/٣-٤٨٩.

(٣) في (ب) "عزل ببعض".

(٤) في (ب) "وكان".

(٥) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٣٤٠/١.

(٦) في نسخ المخطوط "ست وثمانمائة" وهو خطأ من النساخ والله أعلم.

(٧) كتاب "مقاليد الأسانيد" لمؤلفه عيسى المغربي (المتوفى: ١٠٨٠هـ)، وهو مخطوط.

(٨) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ٨٠/٤-٨٢، لحظ الأُلَحاظ: ١٨٤.

(٩) عبارة "وشيخ الإسلام وصف تعظيم له أو لكونه تولى مشيخة الإسلام فيكون ذلك إشارة له" لم لم ترد في (ب) و (ج).

قوله: (قارئ الهداية) الظاهر أنه وصف اشتهر به، ولعلّه لكثرة ممارسته لها فليُحرَّر<sup>(١)</sup>.

قوله: (وحيثُ أُلْقِيتُ شيخنا) هذا المفهوم معتبر [فقد]<sup>(٢)</sup> وقع له التقييد في غيره كما يتبيّن.

### [شرح مُقدِّمة المُصنِّف]

قوله: (أي: أُؤَلِّفُ) قدّره فعلاً مُؤخراً خاصّاً<sup>(٣)</sup> كما هو أولى، أمّا أولويّة كونه فعلاً؛ فعلاً؛ فلأنّ الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وكونه خاصّاً؛ لأنّه أنسب بالمقام وأوفى بتأدية المرام؛ ولأنّه يدلُّ على التبرك في جميع ذلك الشيء، بخلاف العام؛ فإنّه لا يدلُّ على ذلك إلا في ابتدائه، وكونه مؤخراً ليفيد تقديم معموله الاختصاص، وإفادة ذلك بالفحوى وحكم الذوق، ومعنى الاختصاص جعل الفعل المبدوء بالبسملة كالتأليف مقصوراً على التبرك باسمه تعالى، لا يتجاوزهُ إلى غيره من الأسماء، وهو قصر إفراد<sup>(٤)</sup>؛ فإنّ المشركين كانوا يبتدئون في أفعالهم بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات، اللات، باسم العزّى، فوجب على الموحّد أن يقصد بعبادته قطع شركة الأصنام لنّلا يُتوهم تجويز الابتداء بأسمائها، فيكون قصر إفراد كما في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾<sup>(٥)(٦)</sup>.

---

(١) قارئ الهداية: هو سراج الدين، عمر بن عليّ بن فارس المصري، أبو حفص، (ت: ٨٢٩هـ).

٨٢٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٢٧٦/٩، الأعلام: ٥٧/٥.

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٣) في (ج) "خاصّاً مؤخراً".

(٤) قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو: إنّما الله إله واحد رداً على من اعتقد أنّ الله ثالث ثلاثة. جواهر البلاغة، للهاشمي: ١٧٣.

(٥) سورة الفاتحة: من الآية (٥).

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٦-١٠٧.

ويصحُّ أن يكون قصر قلب<sup>(١)</sup>، إذ قد وُجدت طائفة تُنكر وجود الله سبحانه وتقول<sup>(٢)</sup>: السموات مثلاً هي الموجدة لنفسها قاله الشيخ أحمد الزرقاني<sup>(٣)(٤)</sup>.  
 قوله: (مشتقٌّ من السُّمُو) أي: مأخوذ؛ لأنَّه ليس بوصف حتَّى يكون مُشتقًّا بالمعنى المصطلح عليه، وتوضيح المقام أن تقول أصل اسم سمو - بضمِّ أوَّله وكسره مع سكون الميم فيهما - وليس فيه<sup>(٥)</sup> فتح السين، وإلا لجمع على أسمو؛ كفلس وأفلس ولم يسمع قاله السخاوي<sup>(٦)(٧)</sup>، والمراد بالأصل هنا الأصل الإعلالي، كما يُقال: أصل أصل قام قوم، لا المشتقُّ منه، كقولهم: المصدر أصل للفعل فإنَّ ظهر الفرق بينه وبين قولهم: مشتقٌّ من السُّمُو.

- 
- (١) قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته نحو: ما سافر إلا عليّ ردًّا على من اعتقد أنَّ المسافر خليل لا عليّ فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده. جواهر البلاغة: ١٧٣.  
 (٢) في (أ) "يقول" وما أثبتته من (ب) و (ج).  
 (٣) عبد الباقي بن يوسف بن أحمد شهاب الدين بن محمد بن علوان الزرقاني: فقيه مالكي، ولد ومات بمصر، (ت: ١٠٩٩هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٢/٢٨٧، الأعلام: ٣/٢٧٢.  
 (٤) الفوائد المسجلة في شرح البسمة والحمدلة، للمحجب: ١٤٣.  
 (٥) "فيه" لم ترد في (ج).  
 (٦) في (ج) "النووي".  
 (٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة، لابن عبد الحق: لوحة ١١/و. (مخطوط).



قال السيد عيسى<sup>(١)</sup>: قوله: (مشتق من السُمُو) - بتشديد الواو [٩/ب] - فالاشتقاق هنا لمجرد التخفيف، - وإسكان الميم وكسر السين - إن كان من مكسور الفاء [انتهى]<sup>(٢)(٣)</sup>، وهو يُفيد أنَّ المشتقَّ من السُمُو أصل اسم الذي هو سُمُو لا نفس اسم.

وقوله: إن كان من مكسور الفاء، أي: وأمَّا إن كان من مضمومها فهو مجرد التخفيف بإسكان الميم فقط، كما قاله شيخ الإسلام علي الأجهوري المالكي<sup>(٤)</sup>. وبأنَّ بما تقرَّر أنَّ الضمَّ والكسر في الأصل الإعلالي لا في المشتقِّ منه، ويُوافق ذلك قول ابن عبد الحق<sup>(٥)</sup> في "شرح متن بسملة الشارح"<sup>(٦)</sup> بعد قول المتن (وهو: العلُو) ما نصُّه: معنى ووزناً<sup>(٧)</sup>.

---

(١) عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، قطب الدين الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي: فاضل، متصوف، من الشافعية، هندي الموطن، (ت: ٩٥٣هـ). ينظر: شذرات

الذهب: ٤٢٧/١٠، الأعلام: ١٠٨/٥.

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٣) لم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

(٤) علي بن محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو الإرشاد، نور الدين الأجهوري: فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، مولده ووفاته بمصر، (ت: ١٠٦٦هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ١٥٧/٣، الأعلام: ١٣/٥.

(٥) أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، الشيخ الإمام العلامة المحقق، المحرر، شهاب الدين الدين الشافعي: فاضل مصري، من أهل سنباط، (ت: ٩٩٥هـ). ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي: ١٦٨/١، الكواكب السائرة: ١٠٦/٣.

(٦) "شرح البسملة والحمدلة" لابن عبد الحق السنباطي (المتوفى: ٩٩٥هـ)، وهو مخطوط.

(٧) شرح البسملة والحمدلة: لوحة ١١/و. (مخطوط).

فإذن ففي عبارة الشارح نظر، ثم نرجع لقولنا أصل اسم سمو - بكسر السين وضمها - فنقول: حذفت لامه وهي الواو لكثرة الاستعمال، وخُصَّ العجز بالحذف؛ لأنَّه محلُّ التغير، وحذفت حركة أوله وبُنِيَ على السكون، أي: ألزم أوله السكون تخفيفاً؛ لأجل الإتيان بهمزة الوصل ليكون<sup>(١)</sup> عوضاً عن المحذوف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهو: العلو) أي: لتوافقهما في التركيب، وتتاسب المعنى؛ لأنَّ الاسم رفعة للمسمَّى، وهذا القول أي: الاشتقاق من السُمِّ قول البصريين، وقول الكوفيين هو ما أشار إليه بقوله: (وقيل: إلخ)<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

قوله: (من الوسم) قال ابن عبد الحقي: أولى منه قول غيره من السِّمة، وإن كان الوسم أصل السِّمة لسلامته ممَّا يلزمه من اتحاد لفظ المشتقِّ منه الشيء<sup>(٥)</sup>، وأصله المخالف للغالب، وإن كان غير مضرٍ اكتفاءً بتغايرهما اعتباراً؛ فإنَّ أصله عندهم ذلك، ثمَّ عمل فيه كما عمل في أخواته العشر عندهم، فحذف أوله تخفيفاً ثمَّ عوّض عنه همزة الوصل عند الابتداء، توطئاً للنطق بالساكن فصار وزنه أعلّ انتهى كلامه<sup>(٦)</sup>.

وقوله: وإن كان الوسم أصل السِّمة حاصله أنَّه بكسر الواو ثمَّ نُقلت حركة الواو إلى السين فحذفت وعوّض عنها تاء التأنيث، وقيل: سمة كعدّة<sup>(٧)</sup>، وخلاصته أنَّ الأصل والمشتقَّ منه كلاهما بكسر الواو، وهناك قول للسيد عيسى في "حاشية البيضاوي"<sup>(٨)</sup>: أنَّ الأصل وسم بفتح الواو [أ/١٠] والمشتقَّ منه وسم بكسرها.

(١) في (ب) "لتكون".

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٧.

(٣) وتمام عبارة الشارح: وقيل: من الوسم وهو: العلامة. فتح الباقي: ٨٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: ٨/١.

(٥) "الشيء" لم ترد في (ج).

(٦) شرح البسطة والحمدلة: لوحة ١١ / ظ. (مخطوط).

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٨.

(٨) "حاشية على تفسير الفاتحة للبيضاوي" للسيد عيسى الصفوي، وهو مخطوط، ولم أقف عليه في الكتب التي بين يدي.

أقول: وحينئذ فهما متغايران حقيقةً، وهذا والذي قبله يقبله قول شارحنا من الوسم بكسر الواو وهو العلامة انتهى<sup>(١)</sup>.

ثم إنَّ الطوخي أورد هنا سؤالاً ونصّه: فإن قلت: الراجح عند الكوفيّين اشتقاق المصدر والصفات من الفعل، فكيف قال المصنّف: أنَّ الاسم مشتقٌّ من الوسم؟ قلت: يمكن الجواب بتقدير مضاف، أي: من فعل الوسم، فإن قلت: هل لهذا الخلاف ثمرة؟

قلت: قال الإمام القرطبي<sup>(٢)</sup>: من قال: أنَّ الاسم مشتقٌّ من السُمِّ وَهُوَ: العلوّ، يقول: لم يزل الله موصوفاً قبل وجود الخلق، وبعد وجودهم، وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه وصفاته، وهذا قول أهل السنّة، ومن قال: الاسم مشتقٌّ من السِّمَةِ، يقول: كان الله في الأزَل بلا اسم ولا صفة، فلمّا خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فلمّا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة [وهو قول المعتزلة<sup>(٣)</sup>].

---

(١) "انتهى" لم ترد في (ج).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، الإمام العلامة أبو عبد الله، الله، القرطبي إمام متقن متبحر في العلم، (ت: ٦٧١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي: ٢٢٩/١٥، الوافي بالوفيات، للصفدي: ٨٧/٢.

(٣) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء الغزال تلميذ الحسن البصري، وكان اعتزل الحسن البصري بسبب قوله في مرتكب الكبيرة، وذلك أنّه جاء رجل إلى حلقة الحسن البصري فقال: يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر وجماعة يرجئونهم فلا تضر مع الإيمان عندهم كبيرة، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن ولا كافر؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، ثمّ قام واعتزل إلى أسطوانة المسجد يقرر ما أجاب عن هذه المسألة، فقال الحسن البصري: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة. ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، للعمراني: ٦٨/١-٦٩.

قال العلامة<sup>(١)</sup> السمين<sup>(٢)</sup>[<sup>(٣)</sup>]: وهذا القول أشدُّ خطأً من القول بخلق القرآن انتهى<sup>(٤)</sup>. والمقام يحتاج لتحقيق ليس هذا محلّه.

قوله: (وهو العلامة) أي: لأنَّ الاسم، أي: ما صدقه علامة على مسمّاه فتدبّر<sup>(٥)</sup>.  
قوله: ((الله)) أي: لفظ الله.

قوله: (عَلَمٌ) أي: شخصي، أي: مدلوله مُشخَّص، أي: مُعيَّن في الخارج، أي: وضعه مُسمّاه تعالى على الراجح، أو غيره بعد تعقُّله بصفاته الكافي ذلك التعقُّل في الوضع على خلافه لا اسم غير علم ولا صفة، وعدل عن قول غيره اسم إلى قوله: (عَلَمٌ) مع أنَّ الاسم المراد من العلم لا غير الاسم من أقسام العلم للتصريح بالعلمية المرادة له لاحتمال التعبير باسم؛ لأنَّ يُراد<sup>(٦)</sup> به ما قابل الصفة وليس مراداً، وإنَّما المراد أنَّه اسمٌ عَلَمٌ أشار له ابن عبد الحق<sup>(٧)</sup>.

---

(١) سقطت من (ج) وما أثبتته من (ب).

(٢) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين المعروف بابن السمين، (المتوفى: ٧٥٦هـ). ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ١/٤٤١، حسن المحاضرة: ١/٥٣٦.

(٣) ما بين المعكوفتين سقط من (أ) وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٠٨-١٠٩، الجامع لأحكام القرآن: ١/١٠١، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين: ١/٢٠.

(٥) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١١/ظ. (مخطوط).

(٦) في (ج) "تراد".

(٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٣/ظ. (مخطوط).

قوله: (على الذات) المراد الهوية الخارجية لا الحقيقة، ولا مقابل الصفة، والذات تستعمل استعمال النفس فتَوَنَّتْ، واستعمال الشيء فتذَكَّرَ<sup>(١)</sup>.  
 قال ابن برهان<sup>(٢)</sup>: استعمال لفظ الذات في الله خطأ؛ لأنها مؤنثة، ولا يجوز استعمال لفظ التأنيث في الله تعالى<sup>(٣)</sup>؛ ألا ترى أنه لا<sup>(٤)</sup> يُقال: الله تعالى علامة، ويُقال: ويُقال: عالم، وإن كان علامة أبلغ منه، والمانع منه [١٠/ب] التأنيث، لكن أطبق المتكلمون على استعماله، إلى أن قال ما معناه: والوجه أن التاء في ذات ليست للتأنيث، ألا ترى أنهم جَوَّزُوا إطلاقه على الله تعالى، وقالوا: ذات الله وصفاته، وذات قديمة مع تحاشيهم عن إطلاق نحو علامة عليه سبحانه، ولهذا إذا نسبوا إليه مع التاء قالوا: الصفات الذاتية، فكأن التاء أصلية، لا علامة جمع، نقله الطوخي عن الشنواني<sup>(٥)(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: لوحة ١٣/ظ (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠.

(٢) عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان، أبو القاسم، الأسدي، العكبري، النحوي، صاحب العربية، واللغة، والتواريخ، وأيام العرب، (ت: ٤٥٦هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقطبي: ٢/٢١٣، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: ١٢٠/١.

(٣) ينظر: المصباح المنير: ١/٢١١، فتح الباري، لابن حجر: ١٣/٣٨٢.

(٤) "لا" لم ترد في (ج).

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠، الطوالع المنيرة، للشنواني: للشنواني: لوحة ٩٠ و ٩١. (مخطوط).

(٦) الشَّنَوَانِي: أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، نحوي، تونسي الأصل، ولد في شنوان (بالمنوفية - بمصر) وتعلَّم في القاهرة، وبها وفاته، (ت: ١٠١٩هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ١/٧٩، الأعلام: ٢/٦٢.

قوله: **(الواجب الوجود)** أي: الذي وجوده واجب، أي: لا يقبل الانتفاء، وبعبارة أخرى: ومعنى وجوب الوجود، أي: الذي ذاته اقتضت وجوده<sup>(١)</sup>، فإن قلت: هذا يقتضي أنَّ الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الأشعري من أنَّ وجود الشيء عينه<sup>(٢)</sup>، أجاب ابن السبكي في "منع الموانع"<sup>(٣)</sup> بأنَّ المراد بذاته ذاته المتصورة في الذهن، أي: بالآيات الدالة عليها بكونها موجودة في الخارج وهذا أيضًا<sup>(٤)</sup>، وبوجوده ذاته الخارجية، أي: التي في الواقع، أي: أنَّ ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصوُّرها في الحكم بكونها خارجية، أي: أنَّ ذاته من حيث تصوُّرها في الذهن بالآيات الدالة عليها تكفي في وجود الحكم عليها بكونها موجودة في الخارج، وهذا أيضًا ردُّ لما يُقال: إذا كانت الذات سببًا للوجود لزم تقديمها عليه، والغرض أنَّها عينه انتهى<sup>(٥)</sup>. والمقام مقتضى للكلام لكن من التطويل كلتُ الهمم.

قوله: **(المستحق)** أي: في الحقيقة ونفس الأمر فلا ينافي استحقاق العبد الشكر من حيث جريان النعمة على يده.

قوله: **(لجميع المحامد)** جمع<sup>(٦)</sup> محمداً بمعنى: الحمد<sup>(٧)</sup>، ثمَّ اعلم أنَّ الغرض من هذين القيدَين بيان الذات المسمَّى؛ لا اعتبارها في المسمَّى، وإلا كان المسمَّى مجموع الذات والصفة، وإنَّه ليس كذلك؛ بل المسمَّى الذات وحدها قاله ابن قاسم<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>، أي:

(١) ينظر: مختصر السنوسي المنهج السديد، لأحمد بن تركي المنشلي: ٨٤.

(٢) ينظر: الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، لشهاب الدين الكوراني: ١٨٠/٤.

(٣) "منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه" لابن السبكي (المتوفى: ٧٧١).

(٤) عبارة "بكونها موجودة في الخارج وهذا أيضًا" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) ينظر: منع الموانع، لابن السبكي: ٣٨٠.

(٦) في (أ) "جميع" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٥١/٤.

(٨) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٦/١.

(٩) أحمد بن قاسم الصبَّاح العبَّادي ثمَّ المصري الشافعيّ الأزهرى، شهاب الدين، الإمام العلامة

الفهامة، (ت: ٩٩٢هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٦٣٦/١٠، الأعلام: ١٩٨/١.

خلافاً للشارح، والحاصل أنَّ المقصود الإشارة إلى بيان الذات المسمّى وتعيينها وإلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال، أمّا الإشارة في الوصف الثاني فظاهر، وأمّا في الأوّل؛ فلأنّ كلّ كمال يتفرّع على وجوب الوجود بالذات الذي ينصرف له مُطلق الوجوب، والأولى أن يُقال: الأوّل لكونه أكمل الصفات [١١/أ] وأشهرها اختصاصاً بجنابه تعالى، وتخصيص الثاني لبيان حصر الجنس المستفاد من الحمد لله نقل ذلك الطوخي عن الشنواني<sup>(١)</sup>.

قوله: (مُشْتَقَّان) كذا في بعض النسخ وهو وصفٌ لازمٌ، وفي بعضها (مُشَبَّهَتَان)، وحلٌّ عليها الطوخي بقوله: أي: باسم الفاعل، وعرفها ابن مالك<sup>(٢)</sup> بقوله: ما صيغ لغير لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث انتهى<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بُنْيَا للمبالغة) أي: صيغا بقصدها وليس معناه أنَّهما من صيغ المبالغة؛ لأنَّها عند الجمهور مُنحصرة في ثلاث بكثرة وليس واحد منهما، منها وهي فعال ومفعال وفعل؛ بل معناه أنَّهما بُنْيَا صيغتين لإفادة المبالغة، ولا يدخل رحيم في إحدى صيغتي المبالغة على قلة وهي فعيل وفعل؛ لأنَّ محلَّ كون فعيل من صيغها حيث عمل النصب، وإلا لم يكن من صيغها، ورحيم لا يعمل، والمراد المبالغة النحوية وهي إفادة لفظ أكثر ممّا يفيد لفظ آخر، كضارب وضارب، فما في صفات الله من المبالغة حقيقة لا مجاز،

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠، الطوالع المنيرة، للشنواني: للشنواني: لوحة ١٧٣/و. (مخطوط).

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الحربي، أبو عبد الله، جمال الدين، النحوي، صاحب التصانيف المشهورة، أحد الأئمة في علوم العربية، (ت: ٦٧٢هـ). ينظر: فوات الوفيات، لصلاح الدين: ٤٠٧/٣، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قُطْلُوبَغَا: ٣٩٠/٨.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٠، شرح ابن الناظم على ألفية ألفية ابن مالك، لابن الإمام: ٣١٧.

خلافًا لما قاله الدماميني<sup>(١)</sup> عن بعض المتأخرين<sup>(٢)</sup>: من أنَّ صفات الله التي على صيغة المبالغة كرحيم وغفار وغفور كلها مجاز؛ إذ الصيغ في الأصل موضوعة للمبالغة، ولا مبالغة في صفات الله؛ لأنَّ المبالغة أن تنسب للشيء أكثر مما له، وصفات الله متناهية في الكمال، لا يمكن المبالغة فيها انتهى<sup>(٣)</sup>، أي: فإنَّه مبنيٌّ على أنَّ المراد المبالغة البيانية.

قوله: (من رَجِمَ) فيه أمران الأول: أنَّه جار على قول الكوفيَّين، وهو مُخالف للراجح من اشتقاق الفعل والصفات من المصدر، والجواب: أنَّ في الكلام مضافًا محذوفًا، أي: من مادة رَجِمَ أو من مصدر رَجِمَ، واختار صيغة الماضي على صيغة المصدر للتنبية على الحروف المعبَّرة في الاشتقاق؛ إذ بعض المصادر كالخروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه، وقد يُقال: إنَّ البناء بمعنى الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق<sup>(٤)</sup>، الثاني: أنَّ الصفة المشبَّهة لا تُؤخذ إلا من لازم، ورَجِمَ مُتَعَدٍّ، والجواب: أنَّ الفعل المتعدي قد ينزل [١١/ب] منزلة اللازم فلا يُعتبر تعلُّقه بمفعول؛ بل يكون القصد إلى نفس الفعل وهذا وجه، أو يجعل لازماً بالفعل، ويُنقل إلى فَعَلَ

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ) عالم بالشريعة وفنون الأدب، (ت: ٨٢٧هـ). ينظر: حسن المحاضرة: ٥٣٨/١، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا: ٤٨٨.

(٢) قوله: (عن بعض المتأخرين) المقصود به هو الشيخ برهان الدين الرشدي (ت: ٧٤٩هـ)، كما نسب القول إليه بعض العلماء المحققين مثل: الزركشي في البرهان في علوم القرآن: ٥٠٧/٢، والسيوطي في الإِتقان في علوم القرآن: ٣٢٤/٣.

(٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني: ٣/٧. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١١.

(٤) بناءً على أنَّ أصل الاشتقاق الفعل لا المصدر على المذهبين المشهورين في التصريف، ذكر أبو البركات الأنباري، تفصيل مسألة القول في أصل الاشتقاق هو الفعل أم المصدر "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا، وقام قيامًا، وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر وفرع عليه". الإنصاف: ١٩٠/١.



بالضم<sup>(١)</sup>، وهذا وجه ثانٍ، ورَجِمَ في كلام الشارح يصحُّ أن يُضبط بالكسر باعتبار أصله، ويُجاب عنه بأحد الجوابين السابقين، ويصحُّ أن يُضبط بالضم ككُرِّمَ أفاده بعض الشيوخ<sup>(٢)</sup>.

قال الطوخي: ولا تنافي بين كونهما من الصفات المشبَّه، ومن صفات المبالغة، لاختلاف الجهة انتهى<sup>(٣)</sup>، أي: أن جعلهما مشبَّهتين من حيث ما حقَّ أن تكون الصفة<sup>(٤)</sup> له، وجعلهما من صيغ المبالغة باعتبار ما صيغا بقصده فتدبر.

قوله: (كغضبان<sup>(٥)</sup>) أي: الممتلئ غضبًا من غَضِبَ اللازم<sup>(٦)</sup>، قال بعض الشيوخ: لعلَّ اقتصاره على هذا المثال ولم يقل كعليم من عِلِمَ مثلاً كأنَّه؛ لأنَّه<sup>(٧)</sup> مشهور لا غرابة فيه، بخلاف هذا فنَّه عليه لغرابته.

قوله: (وهي كيفية نفسانية) أي: ميل نفسي.

قوله: (فَتُحْمَلُ عَلَى غَايَتِهَا) أي: نهايتها التي تنتهي الرِّقَّة إليها انتهاء الملزوم إلى لازمه، فقد أطلق الملزوم وأراد لازمه البعيد مجازًا، وليس المراد بالغاية هنا إحدى العلل الأربع التي هي الفاعلية والمادة والصورة والغائية<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٢-١١٣.

(٢) ينظر: شرح البسمللة والحمدلة: لوحة ١٦/ ظ. (مخطوط).

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٢.

(٤) في (أ) "الصيغة" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) في نسخ المخطوط "كالغضبان" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٦) ينظر: لسان العرب: ٣١/١٠.

(٧) "لأنَّه" لم ترد في (ج).

(٨) العلة تُطلق على أربعة معاني:

الأول: ما منه بذاته الحركة وهو السبب في وجود الشيء كالنجار للكرسي والأب للصبي.

الثاني: المادة وما لا بد من وجوده لوجود الشيء، مثل: الخشب للكرسي.

الثالث: الصورة وهي تمام كل شيء وقد تُسمَّى علة صورية كصورة السرير من السرير وصورة البيت للبيت.

قوله: (وَهِيَ الْإِنْعَامُ) وحقيقة الإنعام تعلق القدرة التجيزي<sup>(١)</sup> الحادث بالمنعم به فهو أمر اعتباري حادث، أي: متجدد لا حادث بمعنى موجود بعد العدم؛ الذي هو المعنى الحقيقي للحادث.

قوله: (فَتَكُونُ صِفَةً فَعْلٍ) أي: الرحمة<sup>(٢)</sup> بمعنى الإنعام المستفادة من الرحمن، وكذا يُقال: فيما يأتي، لا الرحمن إلا على ضرب من التسمُّح، ثمَّ ما ذكر من المعنى المجازي للرحمة الإنعام هو مذهب القاضي أبي بكر<sup>(٣)</sup>، وما ذكره بقوله: (أَوْ الْإِرَادَةُ) هو مذهب الشيخ الأشعري<sup>(٤)</sup>، ومنشأ الخلاف كما قال بعضهم: أَنَّ مَنْ رَجَمَ شَخْصًا أَرَادَ بِهِ التَّفْضِيلَ، ثُمَّ فَعَلَهُ، فَالْأَوَّلُ: أَخَذَ الْمَجَازَ الْمَقْصُودَ، وَالثَّانِي: أَخَذَ الْمَجَازَ الْأَقْرَبَ وَلِذَلِكَ رُجِّحَ.

تنبيه: ما ذكر إنما هو بحسب المعنى اللغوي، وأمَّا بحسب الشرع فالأقرب أنه حقيقة شرعية فيهما<sup>(٥)</sup>.

---

الرابع: الغاية الباعثة أولاً المطلوب وجودها آخر كالكفن للبيت والصلوح للجلوس من السرير. ينظر: معيار العلم في فن المنطق، للغزالي: ٢٥٨/١.

(١) التعلق التجيزي: هو حصول مُتَعَلِّق الصفة وصدوره. ينظر: التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية، للشاوي: ٩٨/١.

(٢) في (ج) "كالرحمة".

(٣) ينظر: الفروق للقرافي: ٤٨/٣.

(٤) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، أبو بكر القاضي، المعروف بالباقلاني، البصري المتكلم المشهور، (ت: ٤٠٣هـ). ينظر: تاريخ بغداد، للبغداد: ٣٦٤/٣، وفيات الأعيان: ٢٦٩/٤.

(٥) ينظر: الفروق للقرافي: ٤٨/٣.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٣.

قوله: (أَبْلَغُ) أي: أبلغ في المعنى المدلول عليه بهما وهو: الرحمة، أي: الرحمة المدلول عليها بالرحمن أزيد من الرحمة المدلول عليها بالرحيم [أ/١٢]، وذلك أي: ما ذكر من الأبلغية يُؤخذ تارة باعتبار الكمّية، أي: كثرة أفراد مدلوله وهو: الرحمة، وأخرى باعتبار الكيفية، أي: قوّة مدلوله وعظمته في نفسه، فعلى الأوّل قيل في الدعاء المأثور: « يا رحمن الدنيا »؛ لأنّه يعمُّ المؤمن والكافر فتكثر أفراد مدلوله، أي: أنّ أفراد الرحمة كثيرة على هذا المعنى، ورحيم الآخرة؛ لأنّه يخصُّ المؤمن فيقلّ<sup>(١)</sup> أفراده، وعلى الثاني، أي: الكيفية قيل في الدعاء المأثور أيضًا: « يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا »<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ النعم الأخرى كلّها جسام، وأمّا النعم الدنيويّة فجليلة وغير جليلة<sup>(٣)</sup>، فالجليل يناسبه ذكر الرحمن، وغير الجليل يناسبه ذكر الرحيم، فإن قلت: أبلغ على هذا من المبالغة وفعلها مزيد فلا يصحُّ بناء اسم التفضيل منه؛ إذ لا يُبنى إلا من مجرد، قلت: يصحُّ على قول الأخفش<sup>(٤)</sup>؛ فإنّه جوّز بناءه من المزيد<sup>(٥)</sup>، ويصحُّ من

(١) في (ج) "فتقل".

(٢) جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، باب: ما ذكر عن قوم مختلفين مما دعوا به، ٧٧/٦ رقم [٢٩٥٩٨]، والبزار في مسنده، باب: ما روت عائشة عن أبي بكر، ١٣١/١، والطبراني في المعجم الكبير، باب: سعيد بن المسيب، عن معاذ بن جبل، ١٥٤/٢٠، وأبو نعيم في الحلية، باب: عطاء عن ميسرة، ٢٠٤/٥، والبيهقي في الدعوات الكبير، باب: باب دعاء المديون رجاء أن يؤدّي الله عنه دينه، ٤١٢/١ رقم [٣٠٤]، بلفظ « رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ». حكمه: أشار الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٨٦/١٠: إلى رواية الطبراني والبزار وضعّف كلا الروايتين.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: ٢٧/١.

(٤) سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع بن دارم، يُكنى أبا الحسن، أخذ عن سيبويه، ويُعرف بالأخفش، سكن البصرة، (ت: ٢١٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: ٧٢، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي: ١٤٥.

(٥) ينظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع: ٢٠/١.

البلاغة، أي: الأزيد بلاغة، وأجاب عن قولهم: البلاغة لا يُوصف بها إلا<sup>(١)</sup> المفرد<sup>(٢)</sup> أطال فيه شنواني<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لأنَّ زيادةَ البناءِ) أي: بناء أحد اللفظين المتلاقيين في الاشتقاق على بناء الآخر، أي: زيادة حروفه المبني منها على حروف الآخر<sup>(٤)</sup> احترازًا من زمن وزمان، فإنَّ كلاً منهما يدلُّ على زمن وهو اسم جامد.

قوله: (تدلُّ) أي: غالبًا، أو إنَّ هذه القاعدة<sup>(٥)</sup> مشروطة باتِّحاد النوع بأن يكون كل واحد منهما اسم فاعل، أو صفة مشبَّهة، فلا يرد حذر وحاذر إمَّا لأنَّه من غير الغالب، أو إنَّ حذر صفة مُشبَّهة وحاذر اسم فاعل<sup>(٦)</sup>.

قوله: (كما في قَطَعَ وقَطَّعَ) أي: بتخفيف أحدهما وتشديد الآخر<sup>(٧)</sup>.

---

(١) "إلا" لم ترد في (ج).

(٢) إنَّ الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، فيقال: لفظة فصيحة، وكلام فصيح، ورجل فصيح، أمَّا البلاغة فيوصف بها الكلام والمتكلم فقط، فيقال: كلام بليغ، ورجل بليغ، وبين الاثنين عموم وخصوص مطلق، فالفصاحة أعمُّ والبلاغة أخص، فكل فصيح بليغ، وليس كل بليغ فصيحاً. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي: ٥٥/١-٥٦، علم المعاني، لعبد العزيز عتيق: ١٧-١٨.

(٣) ينظر: الطوالع المنيرة، للشنواني: لوحة ١١١/ظ (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٥.

(٤) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٨/و. (مخطوط).

(٥) من الأمور التي اتفق عليها اللغويون أنَّ زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وفي هذا يقول العلامة ابن جنِّي: إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثمَّ زيد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به. الخصائص: ٢٧١/٣، وقد أشار التبريزي إلى هذا قائلاً: حُسْن مثل حَسَن؛ إلا أنَّه أشدَّ مبالغة منه. شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: ٢١٢.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٦.

(٧) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ١٨/و. (مخطوط).

## ١ - [ يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ ]

قوله: ((يَقُولُ<sup>(١)</sup>)) (إلخ) لا يُقال: ابتدأ بغير الحمد في خطبة هذا النظم؛ لأنَّه يُقال: إنَّ قوله: ((مِنْ بَعْدِ)) ذلك يرفع ذلك على أَنَّ صاحب الشرع ﷺ الذي حَتَّنَا على الابتداء بالحمد أشار لنا إلى أَنَّ الابتداء بالتعريف بالمكتوب منه، والمكتوب إليه لا يكون مُخَلَّلاً به، فكان يرسل ﷺ الكُتُبَ فيكتب في أولها من محمد رسول الله ﷺ إلى فلان يذكر ذلك قبل الحمد، روى الطبراني وأبو نُعيم في " الحلية"<sup>(٢)</sup> عن مُعَاذٍ - رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ إِلَيْهِ يُعَزِّيهِ بِابْنِهِ « مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ [١٢/ب] إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ ... » الحديث<sup>(٣)</sup>، انظر تمامه في الطوخي<sup>(٤)</sup>.

قوله: ((يَقُولُ رَاجِي إِيَّاهُ))<sup>(٥)</sup> اسم فاعل من الرجاء: وهو تعلُّق القلب بمطموع<sup>(٦)</sup> مستقرب الحصول مع الأخذ في أسبابه، فإن لم يأخذ في أسبابه كان طمعاً<sup>(٧)</sup>، والأوَّل محمود والثاني مذموم<sup>(٨)</sup>، فقوله: (أَي: مُؤَمِّلٌ) تفسير لراجي، وأنت خير بأنَّه لا بدَّ من

---

(١) في (ج) "تقول".

(٢) الحلية هو: " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " لأبي نعيم الأصبهاني، (المتوفى: ٤٣٠هـ).

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه، ٤٨٦/٢ رقم [٩٤٦]، والطبراني في المعجم الكبير،

١٥٥/٢٠، وفي الأوسط، ٣٣/١ رقم [٨٣]، وأبو نعيم في الحلية، ٢٤٢/١. حكمه: قال

الطبراني في الأوسط: لا يروى هذا الحديث عن معاذٍ إلا بهذا الإسناد. تفرد به: مجاشع، وقال

أبو نعيم في الحلية: مجاشع ممَّن لم يعتمد عليه في روايته ومفاريده، وقال الهيثمي في مجمع

الزوائد، ٣/٣: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه مجاشع بن عمرو، وهو ضعيف.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٧.

(٥) وتام عبارة المصنَّف: يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْمُقْتَدِرِ ... عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَثَرِيُّ. التبصرة

والتذكرة: ٩٣.

(٦) في (أ) و (ب) "لمطموع" وما أثبتته من (ج).

(٧) ينظر: التعريفات: ١٠٩، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٣٤/١.

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

إِضْمار في العبارة، أي: راجي عفو ربِّه مع الأخذ في أسباب ذلك، أو اكتفاء بحصولها في نفس الأمر.

وقوله: (مالكِه) تفسير لربِّ وهو أحد التفاسير فيه؛ إذ منها الخالق ابتداءً، والمرتبِّي غذاءً<sup>(١)</sup>، والغافر انتهاءً<sup>(٢)</sup>.

تنبيه: قال الطوخي: لو قَدَّر رحمته أو نحوها لكان أعمُّ انتهى<sup>(٣)</sup>.

أقول: أمَّا الأعمِّيَّة فلا تُسَلَّم؛ لأنَّ الرحمة عبارة عن الإنعام، وهو يكون بشيء ينعم به، وهو قد يُجامع العفو وقد لا يُجامعه، بأنَّ ينتقم منه بمقتضى فعله، ثمَّ ينعم عليه بنعمة، وإن وقع في عبارة بعض: أنَّ اندفاع النعمة نعمة في المعنى، وأمَّا تقدير عفو فأنَّما هو هضم لنفسه، وإنَّه من أهل العفو كما يشير إليه قول من قال<sup>(٤)</sup>:

يا ربَّ إن كان تمرّضي يُقرِّبني ... زلفى إليك فباب العفو أوسع لي  
أو إن كان من أجل غفران الذنوب فما ... يحتاج عَفْوُكَ للأسقام والعلل  
ومن كلام بعض الصوفيَّة: « اللهم ارضَ عَنَّا فإن لم ترضَ فاعفُ » انتهى<sup>(٥)</sup>. فهو مؤذن بأنَّها مرتبة المقصِّرين، أهل المخالفات، لا مرتبة أهل الكمالات فتدبَّر.

---

(١) في (أ) "ابتداء" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للشعلبي: ١/١١٠، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي: ١/٣٠.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

(٤) هذا القول للشيخ العلامة محمد عبد المعطي. ينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (الجزء الخامس)، للجبرتي: ٢٠٣-٢٠٥.

(٥) مُصنَّف ابن أبي شيبة، كتاب: الزهد، باب: مطرف ابن الشخير (والأثر له)، ١٧٨/٧ رقم [٣٥١٢٤]، معجم ابن المقرئ، باب: من اسمه عبد الله، ٢٩٨ رقم [٩٦٩]، حلية الأولياء، باب: مطرف ابن عبد الله، ٢/٢٠٧.

قوله: (أي: تامّ القدرة) تفسير للمُقْتَدِر بحسب مدلوله اللغوي الفارق بين قادر وقدير<sup>(١)</sup> ومُقْتَدِر في حَقِّنا لا في حَقِّه تعالى؛ إذ قدرته لا تفاوت فيها؛ بل هي تامّة سواء استعمل فيه قادر، أو قدير، أو مُقْتَدِر، وأمّا في حَقِّنا فقادر بمعنى: مُتَّصِف بالقدرة أو مُوجِد القدرة، وقدير: زائد القدرة، ومُقْتَدِر: تامّ القدرة قاله الطوخي<sup>(٢)</sup>.

أقول: بحمد الله كون قادر معناه مُوجِد القدرة هذا لا يصح؛ بل مدلوله ذات ثبت لها القدرة، وهو بمعنى قوله: مُتَّصِف بالقدرة، وقوله: لا في حقّ الباري إلخ. أقول: بل في حقّ الباري؛ لأنّ الألفاظ اللغوية إذا أُطلقت على الباري يلاحظ [أ/١٣] في إطلاقها عليه المعنى اللغوي، فإذا أطلقنا قادر على المولى يُفسّر بمُتَّصِف بالقدرة لا غير، وإن كانت القدرة في حَقِّه تامّة، وإذا أطلقنا مُقْتَدِر على المولى يُفسّر بتامّ القدرة وهكذا وتأمّل بقية الكلام.

قوله: (من أسماء الجلال) أي: من الأسماء الدالة على الجلال والعظمة، والعطف للتفسير، واسم الجلال: كلُّ اسم يدلُّ على السطوة والعزّ والكبرياء، كالعظيم القهار القويّ الجبّار، وأسماء الجمال: كلُّ اسم يدلُّ على الرأفة والرحمة، كالحييم الغفار العفوّ الستار<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَكَانَ الْمُنَاسِبُ لِرَاجِي رَبِّهِ) المناسب للاقتصار على راجي.

قوله: (والرحمة) عطف عام على خاص؛ لأنّ الرأفة شدّة الرحمة<sup>(٤)</sup>.

قوله: (في قوّة الرجاء) أي: بالمدّ أفاده في "المصباح"<sup>(٥)</sup>، أي: في الدلالة على قوّة الرجاء، أي: من ذكر صفة الجمال، وحاصل ذلك أنّ كلّاً منهما يدلُّ على قوّة

---

(١) "وقدير" لم ترد في (ج).

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١١٩.

(٣) ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٥٥/١-٥٦.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٠٣/٣، وينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.

(٥) المصباح المنير: ٢٢١/١.

الرجاء، لكن ما ذكره أبلغ في الدلالة على تلك القوة فالتفاوت في الدلالة لا في القوة فتدبر.

قوله: (إذ وجوده) أي: الرجاء مع استحضار صفات الجلال كالمقتدر.  
وقوله: (أدل على وجوده) أي: الرجاء، أي: أعظم دلالة على وجوده مع استحضار صفة الجمال، وحاصله أن الدال على وجوده مع استحضار صفة الجمال أمور متعددة، إلا إنها تتفاوت في الدلالة، فأقواها الوجود مع استحضار صفة الجلال، والتقدير وجود الرجاء مع استحضار صفة الجلال أدل على وجوده مع استحضار صفة الجمال من غيره، فالمفاضلة كما ترى بين الوجود بصفة الجلال وبين غيره من الأدلة على وجود الرجاء مع استحضار صفة الجمال<sup>(١)</sup>، فليست المفاضلة بين صفة الجلال والجمال كما هو المدعى، فإذن الدليل لا يطابق المدعى<sup>(٢)</sup>، ولا يصح أن يكون مع في قوله: (مع استحضار صفات<sup>(٣)</sup> الجمال) بمعنى من، كما لا يخفى فتدبر منصفاً.  
قوله: (أو بدل منه) فيه أن المبدل منه على نية الطرح فلا يكون الرجاء منظوراً إليه، مع أنه قيام العبد الذي هو بدونه هالك، فالصواب أن يكون هو المنظور إليه، فالمناسب حذف قوله: (أو بدل) فتدبر [١٣/ب] ذلك.  
قوله: (أو خبر مبتدأ محذوف) أي: أو مفعول لفعل محذوف كما أفاده الطوخي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: فتح المغيبي: ١٦/١-١٧.

(٢) "المدعى" لم ترد في (ج).

(٣) في نسخ المخطوط "صفة" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.



قوله: (وَهُوَ الْأَحَادِيثُ) عبارة المصنّف في شرحه: وهو الحديث انتهى<sup>(١)</sup>، وهو الأوفق بالتعبير بالأثر، وكان الشارح حمله هنا على الجنس تنبيهاً على أنّه المراد لا بقيد الوحدة انتهى ع ش<sup>(٢)</sup>، أو يُقال: إنّ (ال) في الأحاديث للجنس، وهي تُبطل معنى الجمعية.

قوله: (مرفوعةً) أي: للنبي ﷺ - حقيقةً وهو ظاهر، أو حكماً كأن يقول الصحابي<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - قولاً ولا يسنده إليه ﷺ - إلاّ أنّه ليس للرأي فيه مجال<sup>(٤)</sup>.

وقوله: (أو موقوفةً) أي: على الصحابي، كقال ابن عمر - رضي الله عنه - : كذا ممّا للرأي فيه مجال، ولا فرق في المرفوع بين أن يسقط من سنده راوٍ أو اثنان على التوالي أم لا، أو لم<sup>(٥)</sup> يسقط منه راوٍ، فهو يشمل أنواعاً كثيرة كما يأتي<sup>(٦)</sup>؛ فلذا قابل الشارح مرفوعة بموقوفة<sup>(٧)</sup> أفاده الطوخي<sup>(٨)</sup>.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: ٩٨/١.

(٢) الرمز (ع ش) المراد به هو: علي الشيرازي عند الشافعية، وهو من الاختصارات والنحوت. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، لعلّي جمعة: ٢٥٩.

(٣) الصحابي: وهو من لقي النبي ﷺ - مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح. نزهة النظر، لابن حجر: ٢٣٨، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: ٢٣٢.

(٤) ينظر: فتح المغيبي: ١٦١/١.

(٥) في (ج) "لا".

(٦) اختلف في حدّ الحديث المرفوع، فالمشهور أنّه: ما أُضيف إلى النبي ﷺ - قولاً له، أو فعلاً، فعلاً، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، سواء اتصل إسناده أم لا، فعلى هذا يدخل فيه المتّصل والمرسل والمنقطع والمعضل. شرح التبصرة والتذكرة: ١٨١/١.

(٧) في (أ) و (ب) "لموقوفة" وما أثبتته من (ج).

(٨) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٣-١٢٤.

قوله: (وإن قصره إلخ)<sup>(١)</sup> الواو للحال أو للمبالغة، أي: هذا إذا لم يلاحظ قصر بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>؛ بل وإن لوحظ فلا يضر<sup>(٣)</sup>، إمّا لأنّه اصطلاح طارئ منه، أو لمخالفته للأكثر فافهم، فإذا<sup>(٤)</sup> علمت ذلك يتوضح<sup>(٥)</sup> لك المقام ممّا أفاده البقاعي<sup>(٦)</sup> وحاصله أنّ الأثر لغة: البقيّة<sup>(٧)</sup>، ويُطلق في عرف أهل الفنّ على الحديث مُطلقاً، وبعض الفقهاء: قصره على قول الصحابي إلخ<sup>(٨)</sup>، وقصر الحديث على قول النبي ﷺ - إلا أنّ الأثر المنسوب له ليس المراد به الحديث مُطلقاً كما هو ظاهر عبارة الشارح؛ بل المراد به علم الأثر، أي: علم الحديث من تسمية الشيء باسم جزئه، أي: فقد أطلق اسم الجزء على الكل، فقول الشارح: وهو الأحاديث إلخ<sup>(٩)</sup>، أي: وهو الحديث، أي: العلم المتعلّق بالحديث، فخلاصته أنّ المنسوب له علم الأثر الذي هو علم الحديث، لا نفس الحديث كما هو ظاهره كما قدمنا، ونسبته لهذا<sup>(١٠)</sup> العلم دون

(١) وتمام عبارة الشارح: وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوفة. فتح الباقي: ٨٨/١.

(٢) قال النووي: وموجود في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تسمية الموقوف بالأثر، والمضاف إلى إلى رسول الله ﷺ بالخبر. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ: ١٥٨/١.

(٣) في (أ) و (ب) "يضرنا" وما أثبتته من (ج).

(٤) في (أ) و (ب) "إذا" وما أثبتته من (ج).

(٥) في (أ) و (ب) "فنوضح" وما أثبتته من (ج).

(٦) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، أبو الحسن برهان

الدين: العلامة المحدّث الحافظ، (ت: ٨٨٥هـ). ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:

١٠١/١، نظم العقيان في أعيان الأعيان: ٢٤.

(٧) ينظر: معجم ديوان الأدب، للفارابي: ١٦١/٤، مقاييس اللغة: ٥٥/١، لسان العرب: ٥/٤.

(٨) ينظر: النكت الوفية: ٥٩/١.

(٩) وتمام عبارة الشارح: وهُوَ الأحاديثُ مرفوعةٌ أو موقوفةٌ. فتح الباقي: ٨٧/١-٨٨.

(١٠) في (ج) "وتسميته بهذا".

غيره من براعة الاستهلال<sup>(١)</sup>، أي: هذا العلم الذي أنا شارح فيه هو علم الحديث والآثار والآثار فتدبر<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - [ مِنْ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ ذِي الْآلَاءِ ... عَلَى امْتِنَانٍ جَلٍّ عَنْ إِحْصَاءِ ]

قوله: ((بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ)) أي: إِنَّمَا قُلْتُ هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ فِي الْوَضْعِ بَعْدَ أَنْ حَمَدْتَ اللَّهَ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>، فهو مصدر مُضَافٌ [أ/١٤] للمفعول.

قوله: (الشَّامِلِ إلخ)<sup>(٤)</sup> حاصله أَنَّ الْمَصْنُفَ حَمَدَ لَفْظًا بَعْدَ الْبِسْمَةِ فَصَارَ مُحْصِيًّا لِلْأَمْرَيْنِ، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْبِسْمَةِ وَالْحَمْدَةَ، لَا بَعْدَ الْحَمْدَةِ فَقَطْ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمَصْنُفَ فَاتَهُ الْبِسْمَةُ لَفْظًا وَإِنْ أَتَى بِهَا خَطًّا، فَأَجَابَ الشَّارِحُ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَمْدِ مُطْلَقَ ذِكْرِ اللَّهِ فَيَشْمَلُ<sup>(٥)</sup> الْبِسْمَةَ، أَي: الَّتِي أَتَى بِهَا خَطًّا عَلَى الْوَجْهِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، أَوْ يَشْمَلُ<sup>(٦)</sup> الْبِسْمَةَ، أَي: الَّتِي أَتَى بِهَا لَفْظًا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، أَي فَلََمْ يَخْلُ بِالْإِثْنَيْنِ بِالْبِسْمَةِ لَفْظًا، وَإِلَى الْوَجْهِ الثَّانِي أَشَارَ الطُّوْخِيُّ<sup>(٧)</sup>.

وقوله: (فَالْمُرَادُ) الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ.

وقوله: (وَكُلٌّ مِنْهُمَا) مِنْ تَتَمَّةِ التَّعْلِيلِ.

قوله: (فَيَكُونُ قَدْ ابْتَدَأَ) أي: تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: الشَّامِلِ إلخ، أَي: وَحَيْثُ أَرَادَ بِالْحَمْدِ الشَّامِلِ لَا خُصُوصَ الْحَمْدِ يَكُونُ قَدْ ابْتَدَأَ، ثُمَّ أَقُولُ: قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ بِهِ

---

(١) براعة الاستهلال: هي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وهي تقع في ديباجات الكتب كثيراً، أو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه، قبل الشروع في المسائل، بعبارة تدلّ على المرتب عليه إجمالاً. ينظر: التعريفات: ٤٥.

(٢) ينظر: النكت الوفية: ٥٩/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩/١.

(٤) وتمام عبارة الشارح: الشَّامِلِ لِلْبِسْمَةِ، وَالْحَمْدَةَ. فتح الباقي: ٨٨/١.

(٥) في (ب) و (ج) "قشمل".

(٦) في (ب) و (ج) "شمل".

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٤.

الشامل للبسملة لم يكن مقتدياً فيهما، مع أنه مقتدٍ<sup>(١)</sup> فيهما سواء<sup>(٢)</sup> على الوجه الأول من الوجهين المذكورين قريباً؛ لأنَّ علَّةَ الشمولِ إنّما هي لمناقشة لفظية، لا لتحصيل الابتداء، أو<sup>(٣)</sup> الثاني الذي أشار له الطوخي<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ الابتداء يتحقق بالابتداء بالخطِّ، وإن لم يحصل لفظ، وقد حصل، ولا يتوقف على اللفظ وظاهره أنَّه يتوقف على اللفظ، فإن قلت: يمكن الجواب بأنَّ المراد الابتداء على الوجه الأكمل بالنسبة للبسملة من حيث أنَّه أتى بها لفظاً وخطاً، قلت: علَّةُ الاقتداء بالكتاب وغيره لا تُوجب الابتداء على الوجه الأكمل، بأن يكون معلولها الوجه الأكمل، إلا أن يُلاحظ في العلَّةِ أصلُ الابتداء دون الأكملية، وإن كانت حاصلة فتدبر.

قوله: (اقتداءً) أي: لأجل الاقتداء، أي: إرادته وكذا يُقال فيما بعد قوله: (اقتداءً بالكتاب العزيز) أي: من حيث ابتدائها خطاً، فهو علَّةٌ باعثة على مُطلق الابتداء بهما لا بقيد الخطِّ، حتَّى يفيد أنَّه لو ابتدأ لفظاً لا يكفي.

قوله: (بالكتاب) أي: بجنس الكتاب؛ فقوله: (العزيز) بمعنى: الذي لا يوجد مثله<sup>(٥)</sup> وصف مُخصَّص، أو بكتاب الله المعهود عند هذه الأمة، فقوله: (العزيز) وصف مُؤكد.

قوله: (وعملًا بخبر: كُلُّ أَمْرٍ<sup>(٦)</sup>) يجوز في خبر [١٤/ب] التتوين وعدمه، وكلَّ على على الحكاية بدل منه، بدل جملة من مُفرد مجرور، وعلى عدم التتوين فهو مُضاف

(١) في (ج) "مبتدئهما".

(٢) عبارة "فيهما سواء" لم ترد في (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "و".

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٤.

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٧٧/١.

(٦) جاء الحديث بروايات مُتعدِّدة: منها: « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ »، أخرجه الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة، جامع الأحاديث، للسيوطي، ٣١٤/١٥ رقم [١٥٥٨٤]، « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ "الْحَمْدُ لِلَّهِ" فَهُوَ أَجْذَمٌ »، سنن أبي داود، كتاب: الأدب، باب: الهذْي في الكلام، ٢٠٩/٧ رقم [٤٨٤٠]، « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ »

ل(كُلِّ)، وكلّ بالرفع على الوجهين؛ لأنّه الواقع في الحديث؛ ولأنّ قوله: (فَهُوَ أَقْطَعُ) خبر كلّ فلو قرئ كلّ بإضافته لفظاً لخبر<sup>(١)</sup> لضاع ما يتعلّق به فهُوَ أَقْطَعُ أشار له الطوخي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ذِي بَالٍ) أي: حال يُهْتَمُّ به شرعاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لَا يُبْدَأُ بِبِسْمِ اللَّهِ) أي: لا تكون البسملة بدءاً له.

قوله: (فَهُوَ أَقْطَعُ) إمّا تشبيهه بليغ، أو استعارة تصريحية على طريقة سعد الدّين<sup>(٤)</sup>، لا استعارة بالكناية.

قوله: (وَفِي رَوَايَةٍ: بَ الْحَمْدُ لِلَّهِ) ظاهره في أنّ المراد لفظ الحمد وأنّ المراد فهو أقطع، وكذا يُقال فيما بعد، ثمّ هل المراد بالحمد: الحمد اللغوي أو الحمد العرفي؟

---

أَقْطَعُ «، سنن ابن ماجه، كتاب: النكاح، باب: خطبة النكاح، ٦١٠/١ رقم [١٨٩٤]، السنن الكبرى، للنسائي، باب: ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ١٨٤/٩ رقم [١٠٢٥٥]، وفي عمل اليوم والليلة، ص ٣٤٥ رقم [٤٩٤] و [٤٩٥]، صحيح ابن حبان، باب: ذكر الإخبار عمّا يجب على المرء من ابتداء، ١٧٣/١ رقم [١]، سنن الدارقطني، كتاب: الصلاة، ٤٢٧/١ رقم [٨٨٣]، السنن الكبرى، للبيهقي، باب: ما يستدل به على وجوب التحميد، ٢٩٥/٣ رقم [٥٧٦٨]، «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ أَقْطَعُ»، سنن الدارقطني، كتاب: الصلاة، ٤٢٨/١ رقم [٨٨٤]. حكمه: أشار الهيثمي في مجمع الزوائد، ١٨٨/٢، إلى رواية الطبراني في الكبير فقال: وفيه صدقة بن عبد الله ضعفه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، ووثقه أبو حاتم ودحيم في رواية.

(١) في (ج) " لفظ الخبر".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٥.

(٣) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، للشربيني: ٧/١، حاشيتا قليوبي وعميرة: ٥٩/١، حاشية الجمل على شرح المنهج: ١٤/١.

(٤) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: الإمام العلامة، عالم بال نحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، شافعي، ولد بتقازان من بلاد خراسان، (ت: ٧٩٣هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٨٥، سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣/٣٢٩.

قال الطوخي: وجدت بهامش أنَّ ابن قاسم العبادي حمله على العرفي، قال: حتَّى لو حمد الله تعالى بقلبه كان مُحَصِّلاً للافتتاح بالحمد<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ العلقمي<sup>(٢)</sup>: اللفظ الوارد منه ﷺ يُحمل على حقيقته اللغوية ما لم يكن هناك ما يصرفه عنها نحو: أقيموا الصلاة<sup>(٣)</sup>، ويجري هذا الخلاف في قولهم: إنَّ الحمد في مقابلة النعمة واجب<sup>(٤)</sup> انتهى كلام الطوخي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (رواه أبو داود وغيره) أي: روى الحديث برواياته الثلاث<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وحسنه ابن الصلاح<sup>(٧)</sup> وغيره) فيه أنه سيأتي وعنده التصحيح ليس بممكن<sup>(٨)</sup>، وكذا غيره ليس بممكن، فهو منافٍ لهذا، وأجيب: بأنَّ المراد نقل، أو أنَّ المتكلم لا يدخل في عموم كلامه، ولكن لا حاجة لذلك، بل إمَّا لأنَّ عبارة ابن الصلاح ليست صريحة في المنع؛ لأنَّه قال: لم يتجاسر<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup>، أي: فاقتضت إلخ، أو أنَّ المنفي

---

(١) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا الأنصاري: ٥/١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، شمس الدين: الإمام العلامة، فقيه شافعي، عارف بالحديث، من بيوتات العلم في القاهرة، (ت: ٩٦٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ١٠/٤٩٠-٤٩١، الأعلام: ٦/١٩٥.

(٣) الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة، للنماوي: ٣٥/١.

(٤) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: ١٧/١.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٦) أي: رواية «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ورواية «الْحَمْدُ لِلَّهِ» ورواية «بِذِكْرِ اللَّهِ».

(٧) عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصري الشهرزوري الكردي، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: الفقيه الشافعي؛ كان أحد فضلاء عصره، (ت: ٦٤٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٢٤٣، سير أعلام النبلاء: ٢٣/١٤٠.

(٨) قال العراقي في التبصرة والتذكرة، ٩٦:

وَعِنْدَهُ النَّصْحِيُّ لَيْسَ يُمَكَّنُ ... فِي عَصْرِنَا، وَقَالَ يَحْيَى: مُمَكَّنٌ

(٩) لم يتجاسر: جاء في أساس البلاغة، ١/١٣٨: وتجاسرت على كذا: تجرأت عليه.

(١٠) ونصُّ عبارة ابن الصلاح في كتابه: إذا وجدنا فيما يُروى مِنْ أَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا حَدِيثًا صَحِيحَ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَحَدِ الصَّحِيحِينَ، وَلَا مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ

المنفي بالنسبة للصِّحة، الصحة بالذات، وأمَّا الصحيح لغيره؛ وهو الحسن لذاته<sup>(١)</sup> فلا ينافيه كما قاله السيوطي<sup>(٢)</sup> في رسالة سمّاها "التنقيح في مسألة التصحيح"<sup>(٣)</sup> انظر الطوخي؛ فإنّه ذكرها<sup>(٤)</sup>.

قوله: (لغة) أي: في لغة العرب<sup>(٥)</sup>.

قوله: (الثناء) هو الإتيان بما يدلُّ على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير<sup>(٦)</sup> اللسان، وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهري<sup>(٧)</sup> والزمخشري<sup>(٨)</sup> قاله ابن عبد الحق<sup>(٩)</sup>.

---

مُصَنَّفَاتِ أئمةِ الحديثِ المعتمدةِ المشهورةِ، فإنّا لا نتجاسرُ على جَزْمِ الحُكْمِ بصِحَّتِهِ. معرفة أنواع علوم الحديث: ٨٣.

(١) خبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط، مُتَّصِلُ السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح فيسمى الصحيح لغيره. ينظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني: ٧٢٢/٤.

(٢) ينظر: التنقيح في مسألة التصحيح: ١٩.

(٣) "التنقيح في مسألة التصحيح" رسالة في مصطلح الحديث لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وهي آخر مؤلفاته.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٥-١٢٦.

(٥) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٢/ظ. (مخطوط)

(٦) في (أ) و (ب) "لغير" وما أثبتته من (ج).

(٧) إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الإمام أبو نصر الفارابي، من أعاجيب الدنيا؛ وذلك أنه من الفاراب، إحدى بلاد الترك، وهو إمام في علم اللغة؛ وخطّه يضرب به المثل في الحسن، (ت: ٣٩٣هـ). ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٢٩/١، بغية الوعاة: ٤٤٦/١.

(٨) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: العلامة، كبير المعتزلة، النحوي، من أهل خوارزم، وزمخشري إحدى قراها، تشدّ إليه الرحال، (ت: ٥٣٨هـ).

ينظر: إنباه الرواة: ٢٦٥/٣، سير أعلام النبلاء: ١٥١/٢٠-١٥٣.

(٩) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٣/و. (مخطوط)

قوله: (باللسان) بمعنى: آلة النطق، ولو غير المعهودة فيشمل الثناء المنطوق به بغيرها خرقاً للعادة، خرج به الثناء بغيره<sup>(١)</sup> كالحمد النفسي وحمد الجماد الشامل له قوله [١٥/أ] تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(٢)</sup> إن لم يكن لفظياً خرقاً للعادة فليس حمداً لفظياً؛ بل اطلاق الحمد عليه لغةً مجاز، وإن كان ثناءً حقيقةً بناءً على ما مرّ قاله ابن عبد الحق<sup>(٣)</sup>.

قوله: (على الجميل) أي: لأجل الجميل الاختياري للمحمود<sup>(٤)</sup>، وأثر على إشارة إلى التمكن، والاختيارية إما بذاته، أو أثره، فلا يرد أنه يصح الحمد على الذات والصفات وكلّ منهما ليس اختياريّاً؛ لأنّه ينشأ عنها آثار اختيارية<sup>(٥)</sup>، إلا أنّه يرد أنّ هذا ظاهر في صفات التأثير كالقدرة، لا في غيرها كالعلم والسمع والبصر؟ قلت: يمكن الجواب بأنّ صفات المولى ليست غير الذات فهذا الاعتبار كأنّها الذات، والذات قد علمت أنّها منشأ للأفعال الاختيارية فكأنّ الصفات كذلك فتدبر<sup>(٦)</sup>. قوله: (على جهة التبجيل) بالإضافة البيانية، وعطف التعظيم عليه تفسير<sup>(٧)</sup>.

قال بعض: وأقحم لفظ جهة إشارة إلى أنّه لا يُشترط موافقة فعل القلب وفعل الجوارح لفعل اللسان؛ بل الشرط عدم منافاتهما لفعل اللسان، فإن قلت: إنّ كونه لأجل الجميل مستلزم كونه على جهة التعظيم فلا فائدة في قوله: على جهة التعظيم لإخراج ما كان على جهة الاستهزاء<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في (أ) "لغيره" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) سورة الإسراء: من الآية (٤٤).

(٣) ينظر: شرح البسملة والحمدلة: لوحة ٢٢/ظ - ٢٣/و. (مخطوط)

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧/١.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٨.

(٦) في (ج) "تدبر".

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٨.

(٨) ينظر: حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: ٦٨/١.



قلت: قال بعض: لا نُسلِّم الاستلزام لتحقيق الثناء لأجل الجميل، لكن لا على جهة التعظيم، كملك دفع كسرة لسائل فصار ذلك السائل يصفه<sup>(١)</sup> في المحافل قاصداً اظهار بُخله<sup>(٢)</sup> وسوء فعله لكونه دفع له الكسرة، فهو ثناء لأجل الجميل لكن لا على جهة التعظيم، فلا يكون حمداً، وقد يُقال: إنّ ذلك ليس بجميل باعتبار صدوره من الملك، إلا أن يكونوا نظروا له في حد ذاته بقطع النظر عمّن صدر ذلك عنه.

قوله: (سواءً أتعلّق<sup>(٣)</sup> بالفضائل) جمع فضيلة، وهي النعمة القاصرة<sup>(٤)</sup>، أي: التي التي لا يتوقف تعقلها على تعدي أثرها للغير كالعلم.

وقوله: (بالفواضل<sup>(٥)</sup>) جمع فاضلة، وهي النعم المتعدية<sup>(٦)</sup>، أي: التي يتوقف تعقلها على تعدي أثرها كالإنعام.

تنبيهان: الأول: سواء اسم بمعنى الاستواء يُوصف به كما يُوصف بالمصادر خبر لما بعده؛ لأنّه في تأويل المصدر، والتقدير تعلّقه بالفضائل [١٥/ب]، وتعلّقه بالفواضل سيّان، كذا ذكره جماعة منهم الزمخشري<sup>(٧)</sup>، واعترض بأنّ أم لأحد المتعدّد، والتسوية إنّما تكون بين المتعدّد لا بين آحاده، وكون أم<sup>(٨)</sup> بمعنى الواو غير معهود فمن ثمّ عدل الرضي<sup>(٩)</sup> عن جعل ما بعدها هو المبتدأ، فجعل المبتدأ محذوفاً تقديره

(١) في (ج) "بصفة".

(٢) في (أ) و (ب) "تحله" وما أثبتته من (ج).

(٣) في نسخ المخطوط "تعلّق" وهو موافق لبعض نسخ فتح الباقي، وما أثبتته هو الصواب اعتماداً اعتماداً على فتح الباقي.

(٤) اللطائف في اللغة، اللبّايدي: ١٩٦.

(٥) في نسخ المخطوط "والفواضل" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) اللطائف في اللغة: ١٩٦.

(٧) ينظر: الكشف، للزمخشري: ٤٧/١.

(٨) في (أ) و (ب) "أو" وما أثبتته من (ج).

(٩) محمد بن الحسن الرضي الأسترابادي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، اشتهر بكتابه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، و (شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي

والأمران سواء<sup>(١)</sup>، والجملة دالة على جواب ما بعدها؛ فإنَّه جملة شرطية بجعل الهمزة فيها، أي: ولو مُقدَّرة، أي: الهمزة الداخلة على قوله: (أَتَعَلَّقُ)<sup>(٢)</sup> شرطية كان، والتقدير هنا إن تعلَّق بالفضائل أو الفواضل فالأمران سواء، ثمَّ الجملة إمَّا استئنافية، أو حال بلا واو اعتراض كما أفاده الطوخي<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أركان الحمد خمسة: حامد ومحمود، ومحمود به وعليه، وصيغة، فالمحمود عليه ما لأجله الحمد، وهو لا يكون إلا اختياريًا، وهو المقصود بقوله: (عَلَى الْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ) بخلاف المحمود به؛ فإنَّه لا يشترط أن يكون اختياريًا، واعلم أنَّهما قد يختلفان ذاتًا واعتبارًا، كأنَّ يحمده بصباحة وجهه؛ لأجل كرمه، وتارةً يتَّحدان ذاتًا ويختلفان اعتبارًا، كأنَّ يحمده بكرمه على كرمه، فمن حيث كونه باعًا محمود عليه، ومن جهة كونه مدلولًا لصيغته الصادرة منه محمود به<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَعُرْفًا) أي: عرف الناس، قاله ابن عبد الحق<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فَعَلٌ) أي: من الحامد<sup>(٦)(٧)</sup>.

---

المسمَّاة بالشافية، في علم الصرف، (ت: ٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٦٧/١، الأعلام: ٨٦/٦.

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي: ٤٤١/٤.

(٢) في نسخ المخطوط "تعلق" وهو موافق لبعض نسخ فتح الباقي، وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٩.

(٤) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧/١، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني:

١٣/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ١٠/١.

(٥) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦/ظ. (مخطوط).

(٦) في (ج) "المحامد".

(٧) ينظر: شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦/ظ. (مخطوط).

قوله: (يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ) أي: يُخبر على طريق المجاز غيره ممَّن اطلع عليه عن ذلك لاستلزام ذلك الإخبار له، فاندفع ما قيل: هذا لا يشمل اعتقاد الجنان الذي هو، أي: ذلك الاعتقاد هو المراد بفعل الجنان الشامل له الفعل المصدّر به التعريف لعدم انبائه لغير المعتقد المعتبر<sup>(١)</sup>، وفَسَّر الطوخي ينبئ بـ(يشعر) قائلاً: لو أبدله بقوله: يقصد به إلخ لكان أولى؛ لأنَّه لا يلزم من إنباء شيء عن شيء حصول ذلك الشيء المنبئ عنه انتهى<sup>(٢)</sup>، وقد علمت جوابه.

قوله: (من حيثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ) حيثية تعليل<sup>(٣)</sup>، لا يخفى أَنَّ تلك حيثية من باب التصريح بما علم ضمناً، وذلك إِنْ تَعَلَّقَ الحكم بمشتقٍّ يُؤْذَنُ بالعلية، ولعلَّه توطئة للتعميم ثمَّ إِنْ الخبر<sup>(٤)</sup> يجوز تعلُّقه بـ(يُنْبِئُ)، وبـ(تعظيم)، والمُنْعِمُ<sup>(٥)</sup> [١٦/أ]، وخلاصته وخلاصته أَنَّهُ يجوز تعلُّقه بكلِّ من الثلاث منظور فيه لما عداه من الباقي.

قوله: و(إِنَّهُ) بكسر الهمزة ويجوز فتحها خلافاً لمن عدَّه لحناً، أي: من أجل إنعامه<sup>(٦)</sup>، ووجه الفتح أَنَّهُ مبتدأ والخبر محذوف، أي: من حيث إنعامه حاصل فلا ينافي المعتمد من أَنَّ حيث لا تُضاف إلا إلى الجمل.

قوله: (عَلَى الحامدِ) أي: فاعل الفعل المذكور، ولو عبَّر به لكان أفضل؛ لما يلزم على التعبير بالحامد من الدور، وإن كان مغتفراً<sup>(٧)</sup> في التعاريف اللفظية التي منها منها هذا.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: لوحة ٢٦/ظ (مخطوط)، شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.

(٤) في (ب) و (ج) "الجار".

(٥) ينظر: شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧/١.

(٦) شرح البسمة والحمدلة: لوحة ٢٦/ظ. (مخطوط).

(٧) في (ب) و (ج) "مفتقراً".

وقوله: ((أو غيره)) قال الطوخي: زاده شيخ الإسلام ومن تبعه وليس من كلام المتقدِّمين، كما يُعلم من كلام الغنيمي<sup>(١)</sup> سواء كان الفعل باللسان بأن يُثني به على المنعم، أم بالجنان بأن يعتقد به اتِّصاف المنعم بصفات الكمال وأنه وليُّ النعم اعتقادًا جازمًا، أو راجحًا ولو غير ثابت، أم بالأركان، أي: الجوارح؛ بأن يُتعبها<sup>(٢)</sup> في طاعة المنعم قاله ابن عبد الحق<sup>(٣)</sup>، فإن قلت: إنَّ الاعتقاد من باب الكيف، فكيف يُعدُّ من جزئيات الفعل المصدر به التعريف؟ قلت: أُجيب بأنَّه يُطلق الفعل على ما قابل الانفعال فيشمل الكيف.

وقال الطوخي: المراد به، أي: الفعل الأمر والشأن؛ فيشمل<sup>(٤)</sup> الاعتقاد والأقوال، وإلا كان إطلاقه على الاعتقاد والأقوال مجاز، فيكون استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وقد منعه بعضهم انتهى<sup>(٥)</sup>. وهو يرجع لما قلنا، وتأمَّل ومباحث الحمد معروفة. معروفة.

قوله: ((أي: صاحب)) لا يخفى أنَّ قوله: ((ذي الآلاء)) صفة لقوله: ((الله)) وهو بمعنى صاحب، وهو لا يتعرف بالإضافة لكونه اسم فاعل؛ فكيف يصحُّ ذلك؟ والجواب أنَّه يُراد به الاستمرار كالصفة المشبَّهة فيتعرف بالإضافة<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ الصفة المشبَّهة عند المحقِّقين تتعرف بالإضافة؛ فصَحَّ نعت المعرفة بها كما ذكره النوبي<sup>(٧)</sup>.

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠.

(٢) في (ج) "يتعبها".

(٣) ينظر: شرح البسملة والحمدلة: لوحة ٢٦ / ظ - ٢٧ / و. (مخطوط).

(٤) في (ج) "فشمل".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٠، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: ٥/١.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للجرجاوي: ٥١/٢.

(٧) لم أقف عليه في الكُتُب التي بين يدي.

قوله: ((عَلَى امْتِنَانٍ)) تعليلية وأثرها إشارة إلى تمكُّن الحمد من الإِنعام تمكُّن المستعلي من المُستَعَلَى عليه، [قوله]<sup>(١)</sup>: أي: على إِنعام منه، على ففيه<sup>(٢)</sup> أَنَّ الإِنعام صفة فعل، وهي تعلق القدرة التجيزي الحادث [١٦/ب]، أي: المتجدد لا الموجود بعد عدم؛ فهو أمر اعتباري من أوصاف القدرة فلا يتَّصف بكونه ناشئاً عن الله تعالى، فالأولى أن يقول: أي: على امتنانه على، أي: إِنعامه.

قوله: (مَأْخُودٌ مِنَ الْمَنَّةِ) ودائرة الأخذ أعمُّ، فلا يُقال: المنة اسم المنعم به؛ فكيف يصحُّ الاشتقاق ولم يكن مصدرًا؟ أو يُقال: إِنَّ النعمة التي هي فُسِّرَتْ بها المنة يُراد بها الإِنعام، فقد وقع في كلامهم تفسير النعمة بالإِنعام؛ فيكون من أخذ المصدر المزيد من المجرد، ولا ينافي الوصف بالثقل لجواز أن يُراد الثقل ولو باعتبار المتعلق.

قوله: (الثَّقِيلَةُ الْخِ)<sup>(٣)</sup> قال الطوخي: انظر لَمْ لم يُعبِّر بالجليلة أو العظيمة انتهى<sup>(٤)</sup>.

قلت: الشيخ عَدَلَ في النقل فهو أسير لما قالوه، فيَقْلَدُ حَتَّى يُرى خلافه، ولعلَّ الوصف به دونهما الإشارة<sup>(٥)</sup> إلى المبالغة في عظمها، وهذا لا يُؤخذ من التعبير بواحد بواحد منهما فتدبَّر.

قوله: (وتَطْلُقُ الْمَنَّةُ عَلَى تَعْدِيدِ النَّعَمِ) زاد بعضهم فقال: هي تعداد المُنْعَمِ ما أنعمه على المُنْعَمِ عليه بطريق الاستعلاء<sup>(٦)</sup>، وقيل: اظهر المُنْعَمِ ما أنعم على المُنْعَمِ عليه.

قوله: (صَحِيحٌ) أي: حسن ولو عبَّر به لكان أفضل.

---

(١) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٢) في (ج) "وفيه".

(٣) وتام عبارة الشارح: وتَطْلُقُ الْمَنَّةُ عَلَى تَعْدَادِ النَّعَمِ، بَأَن يَقُولُ الْمُنْعَمُ لِمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ: فَعَلْتُ مَعَكَ كَذَا وكذا. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

(٥) في (ب) "للإشارة".

(٦) حاشية القوني على تفسير البيضاوي، لعصام الدين إسماعيل: ٤٥/٧.

قوله: (وفي حقِّ العبدِ قبيحٌ) أي: حرام.

تنبيه: يُستثنى من ذلك الوالد والمعلم فليس ذلك قبيحاً في حقِّهما نقله الطوخي<sup>(١)</sup> عن تقرير الشيخ البابلي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (لَقَوْلِهِ تَعَالَى: إلخ)<sup>(٣)</sup> من الآية يُعلم أنَّ بين المَنِّ والمِنَّة الترادف على تفسيرها بالتعداد.

قوله: (للتكثير) ناظر للكميَّة، والتعظيم ناظر للكيفية، أي: باعتبار متعلِّقها، وخلاصته أنَّ الامتنانات ترجع لتعلُّقات القدرة الحادثة التجزيَّة، وتُوصف بالتكثير باعتبار ذاتها وبالتعظيم باعتبار متعلِّقها من المنعم به.

قوله: (منها: الإلهام) الإلهام: إلقاء شيء في القلب يثلج الصدر له، يخصُّ الله به بعض أصفياه<sup>(٤)</sup>، فإذن: ففي العبارة تجريد، فالمعنى هنا إلقاء حبٍّ أو إرادة لتأليف لتأليف هذا الكتاب، ولَمَّا كان الإلهام مُتقدِّماً على الإقذار في الوجود قدَّمه في الذكر. وقوله: (والإقذار عَلَيْهِ) أي: كون [١٧/أ] المولى جعل له قدرة عليه، أي: تعلَّقت قدرة المولى بوجود قدرة للعبد عليه، وخصَّ هاتين النعمتين بالذكر لتعلُّقهما بالكتاب المحمود فيه على النعم.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٣.

(٢) محمد بن علاء الدين البابلي، القاهري، الأزهري، الشافعي، شمس الدين، أبو عبد الله: فقيه شافعي، من علماء مصر، أحد الاعلام في الحديث والفقه، (ت: ١٠٧٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣٩/٤، الأعلام: ٢٧٠/٦.

(٣) وتمام عبارة الشارح: لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ سورة البقرة: من الآية (٢٦٤). فتح الباقي: ٨٩/١.

(٤) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ٦٠.

قوله: ((عَلَى [امْتِنَانٍ] صِلَةُ الْخ))<sup>(١)</sup> أَيْ: مُتَعَلِّقَةٌ بِ(نَحْمَد) وَلَا يَنَافِي كَوْنُهَا لِلتَّعْلِيلِ كَمَا قَدَمْنَا، وَتُطْلَقُ الصِّلَةُ أَيْضًا عَلَى صِلَةِ الْمَوْصُولِ، وَعَلَى الزَّائِدِ، فَتَقُولُ: الْبَاءُ صِلَةُ زَائِدَةٌ.

قوله: ((وَإِنَّمَا حُمِدَ عَلَى الْامْتِنَانِ)) أَيْ: سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِهِ أَوْ بغيرِهِ.  
قال الغنيمي على ما نقله الطوخي: ينبغي تقيده ذلك بأن تكون النعمة الواقعة على الغير ممَّا له مزيد اختصاص بالحامد، بحيث<sup>(٢)</sup> تصلح أن تكون باعثة له على الحمد، كالنعم الواصلة إلى ولده مثلاً<sup>(٣)</sup> القائم بأوَّده، بخلاف<sup>(٤)</sup> النعم الواصلة إلى ظالم ونحوه، وفي كلام الغنيمي ما يُفيد أنَّ المراد بالحمد الذي يُثاب عليه ثواب الواجب هو الحمد اللغوي<sup>(٥)</sup>، وانظر ما وجه اختصاصه باللغوي إن كان مُختصًّا به وهل يُقال: إِنَّ الحمد أَيْضًا في مقابلة اندفاع النعمة إمَّا عنه أو عن ولده واجب على ما تقدَّم؛ لأنَّه نعمة في المعنى؟ انتهى<sup>(٦)</sup>.

قوله: ((أَيْ: فِي مُقَابَلَتِهِ الْخ))<sup>(٧)</sup> أَيْ: فَعَلَى لِلتَّعْلِيلِ دَفْعَ بَقَوْلِهِ<sup>(٨)</sup>: ((أَيْ: فِي مُقَابَلَتِهِ مُقَابَلَتِهِ)) مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهَا لِلْاِسْتِعْلَاءِ، وَأَنَّ الْامْتِنَانِ مُحَلٌّ مُسْتَعْلَى عَلَيْهِ.  
قوله: ((لَا مُطْلَقًا)) أَيْ: عَنِ التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ<sup>(٩)</sup>: ((عَلَى امْتِنَانٍ)).

---

(١) "امتنان" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتها اعتمادًا على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: صِلَةُ حَمْدٍ. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٣) في (أ) "حيث" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "مثلاً ولده" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) في (ج) "بخلافه".

(٦) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، للرملي: ١٢/١-١٣.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٣ - ١٣٤.

(٨) وتمام عبارة الشارح: أَيْ: فِي مُقَابَلَتِهِ لَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ وَالثَّانِي مَنُذُوبٌ. فتح الباقي: الباقي: ٨٩/١.

(٩) في (ج) "لقوله".

(١٠) في (ب) و (ج) "لقوله".

قوله: (لَأَنَّ الْأَوَّلَ وَاجِبٌ) أي: يُثاب عليه ثواب الواجب، لا أَنَّهُ واجب يُعاقب على تركه، واعترض شيخنا الصغير<sup>(١)</sup> ذلك، أي: وجود حمد مُطلق بأنَّ من أركان الحمد المحمود عليه الباعث على الثناء فلا يوجد حمد بدونه، فكيف يُعقل إطلاق إلا أن يُقال: معنى لا مُطلقاً، أي: عن التقييد يكون الحمد على النعم وهذا لا ينافي وجود الحمد على ذات المولى وصفاته؛ لأنَّ ذاته وصفاته يقع كلُّ منهما محموداً عليه لما هو معلوم أنَّ المولى كما يستحق الحمد لإحسانه يستحقه لذاته ولصفاته الغير الإحسان، وخلاصته: أنَّ الحمد على النعمة يُثاب عليه ثواب الواجب، وعلى ذاته وصفاته المذكورة ثواب المندوب [١٧/ب]، فإنَّ تمَّ هذا صحَّ كلام الشارح وإلا فسد، ولا يخفى بُعد الصحة، إذ كيف يُقال: أنَّ الحمد على الوصف الحادث المتجدد الذي قد انتقى عن الباري يُثاب عليه ثواب الواجب؟ والحمد على ذاته وصفاته القديمة التي لا يُعقل انتفاؤها عن الباري يُثاب عليها<sup>(٢)</sup> ثواب المندوب مع أَنَّهُ لا نسبة بين القديم والحادث.

قوله: (ووصف الامتنان بما هو شأنه) أي: فتكون الصفة لازمة.

قوله: (بالعدِّ) وصف كاشف، أي: ضبط كائن بالعدِّ.

قوله: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾<sup>(٣)</sup>، أي: إنعام الله، أي: إن تريدوا عدّها؛ لأنَّه لأنَّه المحمود عليه في الحقيقة، ثمَّ يرد إشكال، وهو إنَّ نعمة مفرد مُضاف يعُمُّ فيقتضي عدم إحصاء النعمة الواحدة كالسمع؛ لأنَّ دلالة العام كلية، أي: محكوم فيها على كلِّ فرد وليس كذلك<sup>(٤)</sup>، والجواب من وجهين الأوَّل: إنَّ ذلك أغلبيٌّ؛ إذ قد يكون

(١) محمد (الصغير) بن محمد بن عبد الله بن علي الأفراني الأصل، المراكشي الموطن: مؤرخ أديب،

أديب، ولد بمراكش وأخذ عن علمائها، (ت: بعد ١١٥٥ هـ). ينظر: الأعلام: ٦٧/٧.

(٢) في (ج) "عليه".

(٣) سورة إبراهيم: من الآية (٣٤).

(٤) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ٢٨ / ١.



الحكم على المجموع، الثاني: إنَّ عدم إحصاء النعمة الواحدة باعتبار أحوالها وآثارها،  
فآثار السمع أو البصر لا تُحصى فتأمل<sup>(١)</sup>.

### ٣ - [ ثُمَّ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ دَائِمٍ ... عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ ]

قوله: ((ثُمَّ)) بَعْدَ ((صَلَاةٍ)) قال السخاوي: في عطفه بـ((ثُمَّ)) المقتضية للترتيب مع  
المهلة إشعار بأنَّه أثنى على الله تعالى زيادة على ما ذكر بينهما انتهى<sup>(٢)</sup>، أي: بين  
الحمد والصلاة.

أقول: كلامه هذا لا يتمُّ إلا إذا عطف قوله: ((ثُمَّ صَلَاةٍ)) على حمد، ويلاحظ  
تسلُّط بعد على المجموع، بحيث لا يقدر دخولها على صلاة، وحيث تسلَّطت على  
المجموع فيفيد تراخي الصلاة عن الحمد، وأمَّا على<sup>(٣)</sup> تقدير شارحنا بعد على صلاة  
فلا يفيد ما ذكر؛ بل لا يفيد إلا تأخر القول بعد الصلاة، وعلى كلِّ حال فيكون  
المصنَّف - رحمه الله -<sup>(٤)</sup> صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لفظاً نظير ما قيل في الحمد.

قوله: ((وَهِيَ مِنَ اللَّهِ)) أي: وتفسيرها من الله، فمن الله حال من المضاف إليه  
بحسب التقدير، فلا يرد أنَّ مجيء الحال من المبتدأ، إنَّما يأتي على قول سيبويه<sup>(٥)</sup>،  
وهو ضعيف<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٥.

(٢) فتح المغيـث: ١٩/١، المصدر نفسه: ١٣٥.

(٣) "على" لم ترد في (ج).

(٤) "رحمه الله" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه: ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح،  
صنَّف كتابه المسمَّى " الكتاب " في النحو، وهو ممَّا لم يسبقه إليه أحد، (ت: ١٨٠هـ).

ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ٦٦، إنباه الرواة: ٣٤٦/٢.

(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي: ٣٠/٤.

قوله: (رَحْمَةً) أي: نعمة بمعنى إنعام<sup>(١)</sup>، وعبارة غيره [١٨/أ] والصلاة من الله على نبيه ثنائه عليه وتعظيمه<sup>(٢)</sup>، وهي أحسن.

قوله: (وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ: استغفارٌ) حاصله أَنَّ الملائكة لا تقع منهم إلا صيغة الاستغفار وهذا الاستغفار عبارة عن صلاتهم<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (وَمِنَ الْآدَمِيِّينَ: تَضَرُّعٌ ودعاءٌ) [أي<sup>(٤)</sup>]: ومن المعلوم أَنَّ الدعاء أعم من الاستغفار، أي: فالواقع من الآدميين صيغة الاستغفار وغيرها، وهو عبارة عن صلاتهم، ومن جملة صلاتهم اللهم صل على محمد وعلى آله مثلاً، لا أَنَّ ذلك خصوص صلاتهم، وخلاصته: أَنَّ ما حصل منهم من دعاء كان بلفظ الصلاة أم لا، فهو عبارة عن صلاتهم، والتضرُّع هو التذلل والدعاء من أفرادهم، أو أَنَّ الدعاء لا يعتبر إلا به، فجعله من مدلول الصلاة، تسمع نكته الإشارة لما ذكر وسكت عن الجن، وبعد أَن علمت هذا فنقول: هذا خلاف التحقيق؛ والتحقيق كما قرره شيخنا الصغير<sup>(٥)</sup>: أَنَّ الصلاة في جانب الملك والإنس والجن الدعاء مُطلقاً، فمفاد تقرير شيخنا أَنَّ الواقع من الملك ليس خصوص الاستغفار كما هو قضية كلام الشارح، ويؤيد ما قاله شيخنا ما جاء من دعائها للمنتظر للصلاة من قولها: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكليات: ٩١٢.

(٢) هذا القول لأبي العالية الرياحي البصري، التابعي الجليل، (ت: ٩٠ هـ وقيل: ٩٣ هـ). ينظر: فتح الباري، لابن حجر: ١١/١٥٦.

(٣) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: ٦/١.

(٤) في نسخ المخطوط "الآدميين" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٦) أي: الشيخ محمد الصغير (ت: ١١٥٥ هـ).

(٧) جاء في صحيح البخاري: كتاب: الصلاة، باب: الحدث في المسجد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ » ٩٦/١ رقم [٤٤٥]، وفي ١٠٣/١ [٤٧٧]، وفي ١٣٢/١ [٦٥٩]، وفي صحيح مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل

قال الطوخي: في "شرح المشكاة"<sup>(١)</sup> لفهامة ابن حجر وكذا من بقيّة الحيوانات، ونقل هو والحافظ السيوطي في فتاويهما<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ الْجِمَادَاتِ كَانَتْ تُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا وَرَدَ أَنَّهَا كَانَتْ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَهَلْ يُسْتَتْنَى مِنَ الْحَيَوَانَاتِ مَا اسْتَتْنَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>.

قوله: (أي: تسليم) إشارة إلى أَنَّ المراد من اسم المصدر ذلك المصدر، ولم يُؤوَل الصلاة بمصدره الذي هو التصلية<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِحْرَاقِ فَلَا تَلِيْقُ بِالْجَنَابِ الْأَعْظَمِ، إِذْ هِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى كُفِرَ<sup>(٧)</sup>.

قوله: ((دَائِمٌ<sup>(٨)</sup> إِنْخِ))<sup>(٩)</sup> جواب عما يُقَالُ الْمَطَابِقُ أَنْ يَقُولَ: دَائِمِينَ، لَكِنْ يَرِدُ أَنْ يُقَالُ: يَلْزَمُ عَلَى جَوَابِهِ الْمَذْكُورِ حَذْفُ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُحَذَفُ فِيهَا الْفَاعِلُ؛ فَالْمُنَاسِبُ [١٨/ب] أَنْ يُجَابَ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَفْرَدَ الْوَصْفَ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ

---

صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، ٤٥٩/١ رقم [٦٤٩]، وفي ٤٦٠/١ [٦٤٩].

(١) "شرح المشكاة" هو من كُتِبَ شرح الحديث واسمه الكامل "فتح الإله في شرح المشكاة"، لابن حجر الهيتمي، صنّفه سنة: (٩٥٤ هـ) بعد إلحاح وطلب من بعض علماء الهند، وهو شرح على "مشكاة المصابيح" للتبريزي. ينظر: شرح المشكاة، لابن حجر الهيتمي: ٣٨/١.

(٢) أي: الحاوي للفتاوي، للسيوطي: ١٦٨/٢، الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي: ١٥١.

(٣) جاء في صحيح مسلم: كتاب: الفضائل، باب: فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجْرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الْآنَ» ١٧٨٢/٤ رقم [٢٢٧٧].

(٤) سورة الإسراء: من الآية (٤٤).

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٦.

(٦) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي: ٤٣٩/٣٨.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٧.

(٨) في (ج) "دائمًا".

(٩) وتمام عبارة المصنّف: عَلَى نَبِيِّ الْخَيْرِ ذِي الْمَرَامِ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

الواحد، ولذا قيل: بکراهة الأفراد، أو أنه وصف للسلام، وحذفه من الأول لدلالة هذا عليه.

قوله: (الجامع الخ)<sup>(١)</sup> فيه إشارة إلى أن المراد بالخير المحمود [عليه]<sup>(٢)</sup> مطلقاً، وأن الإضافة على معنى اللام، وأن (ال) للاستغراق، أي: على النبي ﷺ المنسوب لكل خير من حيث جمعه له واتصافه به.

فقوله: (الجامع) أي: الجامع ليكون تفسيراً لا وصفاً آخر وصف به الشارح زائداً على قوله: ((نبي الخير)).

قوله<sup>(٣)</sup>: (لكل محمود) من باب الحذف والإيصال، أي: محمود عليه، أي: حمد المصطفى ﷺ من أجله.

قوله: (دنيوي) أي: منسوب للدنيا لكونه واقعاً فيها فدخل في ذلك العبادات وغيرها من كل خصلة حميدة اتصف بها في الدنيا.

وقوله: (وأخروي) أي: منسوب للآخرة لكونه واقعاً فيها ممّا أعطاه الله في الآخرة كالشفاعة العظمى، أو أراد بالدنيوي ما حلّاه الله به من الكمالات ممّا لا يتعلّق به إثابة، وأراد بالأخرويّة الكمالات التي يتعلّق بها الإثابة وإن كان ظرفها الدنيا.

قوله: ((ذي المراحم)) من باب ذكر الخاص بعد العام، لتعدي ذلك الخاص، ففيه إشارة إلى أن النفع المتعدي أفضل من القاصر<sup>(٤)</sup>، ولأجل الاهتمام بذلك الخاص أقام عليه الدليل، ولا يخفى أن إقامة الدليل [المذكور]<sup>(٥)</sup> إنّما يكون<sup>(٦)</sup> فيما يقبل التصديق والتكذيب، وهو النسبة الخبرية لا النسبة التقييدية كالتوصيفية كما هنا، قلت: لا نسلم هذا على مذهبه، نعم مسلم على مذهبنا فتدبر.

---

(١) وتمام عبارة الشارح: الجامع لكل محمود دنيوي، وأخروي. فتح الباقي: ٨٩/١.

(٢) سقطت من (أ) و(ج) وأثبتها من (ب).

(٣) "قوله" لم ترد (ب).

(٤) ينظر: فتح الباري، لابن رجب الحنبلي: ٤١/١.

(٥) سقطت من (أ) و(ج) وأثبتها من (ب).

(٦) في (ب) "تكون".

قوله: (بمعنى: الرحمة) أي: وكلاهما مصدر رَحِمَ، قال في "المصباح": رَحِمْتُ زَيْدًا رُحْمًا \_ بضمِّ الراءِ \_ وَرَحْمَةً وَمَرَحَمَةً انتهى<sup>(١)</sup>.

المقصود منه فإن قلت: إذا كان كلُّ منهما مصدر الرحم، فأَيُّ وجه لتفسير أحدهما بالآخر؟ قلت: وجهه أو صحبته الرحمة إلا أَنَّك خبير بأنَّ لفظة بمعنى توهم أَنَّ للرحمة معنى آخر، وقد علمت ما قاله صاحب "المصباح".

قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَرَحَمَةِ)<sup>(٢)</sup> أي: أنا نبيُّ الرحمة من حيث أَنَّها وصفي، كما يدلُّ عليه قول الشارح الآتي الدال على وصفه بها كانت بمعنى الإنعام، وهو ظاهر، أو بمعنى [أ/١٩] المنعم به من حيث المتعلِّق بها، وهو الإنعام، أو أنا نبيُّ الرحمة من حيث أَنَّها إنما كانت من أَجلي، أو إِنَّ الإضافة للبيان، وكأنَّه قال: أنا الرحمة فإن قلت: هذا الدليل لا يُطابق المُدَّعى؛ إذ المُدَّعى أَنَّهُ ذو المراحم بالجمع، فالجواب أَنَّ (ال) في قوله: (الْمَرَحَمَةِ) للاستغراق.

وقوله: (وفي رواية: الرَّحْمَةُ)<sup>(٣)</sup> أي: فالمطابقة بحسب المعنى لما علمت أَنَّ مراحم جمع مرحمة لا جمع رحمة<sup>(٤)</sup>، وربما أفادت عبارته أَنَّ الأكثر في الرواية المرحمة.

تنبيهه: قال الطوخي: بعد قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَرَحَمَةِ) ما نصُّه: أشعر هذا الوصف بالاختصاص به ﷺ وهو كذلك باعتبار عموم بعثته للناس كافة، وبمثله يُقال في قوله: (أَنَا نَبِيُّ الْمَلَحَمَةِ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المصباح المنير: ٢٢٣/١.

(٢) جاء في صحيح مسلم: كتاب: الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَمِّي لَنَا نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْمَقْفِيُّ، وَالْحَاشِرُ، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ» ١٨٢٨/٤ رقم [٢٣٥٥].

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: تاج العروس: ٢٣٥/٣٢.

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

قوله: (وفي رواية: المُلَحَمَة<sup>(١)</sup>) فإن قلت: لا يخفى أنه على هذه الرواية ليس فيها شاهد للمدعي فلا محوج لها، قلت: إنما أتى بها للإشارة إلى أن الحديث قد جاء على روايات مُتَعَدِّدة دفعًا لما يقع في الوهم من عدم ذكرها أن هذه [الرواية]<sup>(٢)</sup> لا أصل لها؛ لأن هذا المحقق حين ذكر الحديث لم يذكرها، أو للإشارة إلى أن تلك المعركة من نوع الرحمات التي اتصف بها هذا النبي الكريم ﷺ، أما كونها رحمة للمؤمنين فظاهر، وأما كونها رحمة للكفار فمن حيث أنها تكون سببًا لدخولهم في الإسلام.

قوله: أي: (المَعْرَكَة) سُمِّيَتْ بذلك لالتحام الأبطال فيها بعضهم مع بعض.  
قوله: أي: (الْقِتَال) قال الطوخي: لعلّه إنما فُسِّرَ الملحمة بالمعركة؛ لأنّه مدلولها اللغوي، ولمّا كانت المعركة تُطْلَق على غير القتال قيدها فقال: وهي القتال انتهى<sup>(٣)</sup>.  
ولا يخفى ما في جواب الطوخي فقد فسّرها<sup>(٤)</sup> صاحب "المصباح" وهو من أئمة اللغة الملحمة بالقتال<sup>(٥)</sup>، إلا أن يكون تفسيرها بالمعركة أشهر، وصاحب "المصباح" قد قد جاء على غير الأشهر فليحرر.

ثمّ نرجع إلى التفسير فنقول: إنّ المعنى أنا النبي الذي جئت بإباحة القتال، أو بالأمر به، ولا يخفى أن هذا يفيد اختصاصه ﷺ [١٩/ب] بالجهاد وأنه من خصائصه، مع أنه كان مشروعًا في بني إسرائيل إلا أن يُجاب: بأنّ المراد القتال المتعلّق بالعموم كما أفاده الطوخي فيما تقدّم<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ٣٩٦/١ رقم [٤٩٤]، وابن أبي شيبة في مصنّفه، كتاب: الفضائل، باب: ما أعطى الله تعالى محمدًا ﷺ، ٣١١/٦ رقم [٣١٦٩٣]، وأحمد في مسنده، ٢٩١/٣٢ رقم [١٩٥٢٥]، وابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: من صفته ﷺ وأخباره، ٢٢١/١٤ رقم [٦٣١٥].

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

(٤) في (ج) "فسّر".

(٥) المصباح المنير: ٥٥١/٢.

(٦) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي: ٤٥/٣ [٢٧٠١].

قوله: (وَالنَّبِيُّ: إِنْسَانٌ) لم يقل وهو إنسان؛ لَأَنَّهُ أَرَادَ تَعْرِيفَ النَّبِيِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الشَّامِلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِ، فَحِينَئِذٍ فِي الْعِبَارَةِ شَبْهَ اسْتِخْدَامِ، أَي: النَّبِيِّ لَا بِالْمَعْنَى الْمُنْتَقَدِمِ؛ بَلْ بِمَعْنَى الْكُلِّيِّ فَتَدَبَّرْ.

قوله: (إِنْسَانٌ) مِنَ الْأُنْثَى<sup>(١)</sup> لَا مِنْ (نَاسٍ) إِذَا تَحَرَّكَ وَإِلَّا شَمِلَ الْجَنِّيَّ.

قوله: (أَوْحِيَ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى مُصَدِّقِهِ.

قوله: (بِشْرَعٍ) حَذَفَ الْمَوْحَى لِلْعِلْمِ بِهِ وَهُوَ الْمَوْلَى، أَي: الْعِلْمُ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ فَاعِلًا، أَي: مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلِيَّةُ الْمُتَحَقِّقَةُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِ الْمَوْلَى الْأَعْظَمُ؛ فَإِنَّهُ مُوجِبٌ لِلذِّكْرِ إِلَّا أَنْ يُلَاحِظَ تَنْزِيهِهِ عَنْ جَرِّهِ عَلَى اللِّسَانِ صَوْنًا لَهُ.

قوله: (بِشْرَعٍ) أَي: مَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَحْكَامِ كَانَ ذَلِكَ شَرْعًا جَدِيدًا لَهُ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُ وَجَاءَ مُقَرَّرًا لَهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ أَمْ لَا، نَاسِخًا لَشَرْعٍ مَنْ قَبْلَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَحْكَامِ الْفَرْعِيَّةِ لَا الْأَصْلِيَّةِ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهَا، فَلَوْ كَانَ الْإِيحَاءُ بِغَيْرِ شَرْعٍ فَلَا يَكُونُ نَبِيًّا؛ بَلْ وَلِيًّا.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ) أَي: هَذَا إِذَا أُمِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّبْلِيغِ؛ بَلْ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ بِاعْتِبَارِ الْمَاصِدِّقِ أَيْضًا.

قوله: (فَإِنْ أُمِرَ بِهِ) أَي: بِتَبْلِيغِهِ، أَي: أُمِرَ وَجُوبًا أَوْ وَنْدَبًا، إِنْ كَانَ الْمَوْلَى أَوْحَى إِلَيْهِ بَعْضَ أَحْكَامٍ وَأَمَرَهُ أَمْرٌ نَدَبٌ بِتَبْلِيغِهَا فَعَمَّ فِي الْمَوْحَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا خَيْرُهُ فِيهِ، وَمَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ تَبْلِيغَهُ، وَمَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ كِتْمَانَهُ.

قوله: (أَيْضًا) مُصَدَّرٌ آضٌ، يُقَالُ: آضٌ<sup>(٢)</sup> يَبْيِضُ أَيْضًا، مِثْلُ بَاغٍ يَبْيِغُ بَيْغًا إِذَا رَجَعَ قَالَهُ فِي "المصباح"<sup>(٣)</sup>.

(١) مجمل اللغة لابن فارس: ١٠٤.

(٢) عبارة "يقال آض" لم ترد في (ج).

(٣) المصباح المنير: ٣٣/١.

فالمعنى هنا فإن أمر به فهو رسول في حال كونه يرجع إلى ما تقدّم، وهو كونه نبياً رجوعاً من<sup>(١)</sup> رجوع الموصوف إلى الصفة، والمقصود أنّه لم يكن مُتَّصفاً بالرسالة فقط؛ بل مُتَّصفاً بالرسالة مع ما تقدّم، وحاصله أنّ أيضاً مفعول [مُطلق]<sup>(٢)</sup> وعامله محذوف والجملة حال.

قوله: (فالنَّبِيُّ) أي: فهذا المفهوم الكلّي الذي هو نبيّ أعمّ من الرسول<sup>(٣)</sup>، أي: من هذا المفهوم، أي: [أ/٢٠] أكثر شمولاً، أي: فأفراد النبيّ أكثر من أفراد الرسول، وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ المعرّف إنّما هو المفهومات الكلّيّة لا الألفاظ الدالة عليها، أو أنّ كلّاً من لفظ نبيّ ولفظ رسول لفظ عام إلا أنّ لفظ نبيّ أعمّ، أي: أكثر شمولاً من حيث مفهومه الذي تعلّق به التعريف، أي: عموماً مُطلقاً، وقلنا ذلك؛ لأنّ كلّاً منهما لفظ مُطلق لا عام بالمعنى المصطلح.

قوله: (وَقَالَ: نَبِيٌّ) جواب عمّا يُقال: أنّ الرسول أشرف من النبيّ، فلمّ لم يُعبّر بلفظ رسول بدل لفظ نبيّ.

قوله: (مَعْنَى) أي: من جهة المعنى، أي: الذي هو المفهوم، أي: أكثر شمولاً من جهته.

وقوله: (وَاسْتِعْمَالًا) أي: وأعمّ استعمالاً، أي: أكثر استعمالاً، أي من جهة الاستعمال، فقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجازه، أمّا الثاني: فظاهر في العلّيّة، وأمّا الأوّل: فذلك من جهة أنّ معه كثرة علم لكثرة أفراده، أو من جهة أنّه أعرف على أنّ علّة كثرة الاستعمال التي هي العلّة الثانية ترجع لما ذكر.

---

(١) في (أ) "كمن" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

(٣) قال ابن أبي العز الحنفي في "شرح العقيدة الطحاوية"، ١٥٥/١: وَقَدْ ذَكَرُوا فُرُوقًا بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَأَحْسَنُهَا أَنَّ مَنْ نَبَّأَهُ اللَّهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، إِنْ أَمَرَهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ رَسُولٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يُبَلِّغَ غَيْرَهُ، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ. فَالرَّسُولُ أَخْصُ مِنَ النَّبِيِّ، فَكُلُّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا.



قوله: (وللتعبير به) أي: واقتداء بالحديث<sup>(١)</sup>، وقدّم العلة العقلية على العلة النقلية؛ لأنّ العلة العقلية يحتاج إليها في الحديث من حيث العدول عن الأشرف.

قوله: (في خبر) يُقرأ بالتثوين، وما بعده بدل، أو بالإضافة التي للبيان.

قوله: (الدالّ) نعت للمضاف إليه، أو البدل لا المضاف؛ لأنّه نكرة والدال معرفة، إلا أنّك خبير بأنّ تعلّق الحكم بمشتقّ يؤدّن بالعلة؛ فكأنّه قال: وعبر به في خبر كذا لدلالته على وصفه، مع أنّ تلك الدلالة لا تنتج خصوص لفظ نبيّ كما هو ظاهر، فالظاهر إسقاطه فتدبر، ثمّ بعد كتبي هذا وجدته ساقطاً من بعض نسخ هذا الشرح.

قوله: (لأنّ النّبيّ مُخبرٌ) يجوز قراءته بالفتح، أي: مُخبرٌ بأحكام عن الله، وبالكسر، أي: مُخبر عن الله، ولو بأنّه نبأه لأجل أن يُحترم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهو الأكثر) أي: استعمالاً.

قوله: (قيل: إنّهُ مخفّفُ المهموز إلخ)<sup>(٣)</sup> لا يخفى أنّه على هذا يكون النّبيّ قرئاً بالهمز، أو بعدمه، مأخوذ من النّبأ، وهو الخبر<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقيل: إنّهُ الأصل) أي: أنّ الأصل الياء فالهمزة فرع [٢٠/ب]، قال الشارح في "حواشي المحلّي": عرّفه ليفيد أنّه أصل المهموز، ولو نكره لتوهم أنّ كلّاً منهما أصل انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: ﷺ «أنا نبيّ الرّحمة». سبق تخريجه.

(٢) ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ٧١/١.

(٣) وتمام عبارة الشارح: قيل: إنّهُ مخفّفُ المهموز بقلبِ همزته ياءً. فتح الباقي: ٩٠/١.

(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١١٣/٢، مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١/٢.

(٥) حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: ١٥٧/١.

قال الشهاب القاسمي: وأقول: إذا كان أصلاً للمهموز فينبغي أن يكون بمعنى المهموز السابق أو يكون المهموز بمعناه الآتي ليتحد معناه، وإلا لاختلف معناه فكيف يكون أحدهما أصلاً للآخر فليُتأمل انتهى<sup>(١)</sup>.

أقول: إذا كان أصلاً للمهموز فليكن المهموز بمعناه لا غير، بحيث نقول<sup>(٢)</sup>: إنَّ نبياً بالهمز مأخوذ من النَّبْوة؛ وهي الرِّفعة<sup>(٣)</sup>، لا من النَّبأ الذي هو الخبر.

قوله: (مِنَ النَّبْوة) مرتبط بقوله: (وَقِيلَ: إِنَّهُ الْأَصْلُ) فإذا كان الأصل فنبيّ قُرئ بالهمز، أو بدونه مأخوذ من النَّبْوة، أي: ويكون واوياً وأصله نبيو، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أَي: الرِّفعة) اعترض بأنَّ الصواب أن يقول المكان المرتفع.

قوله: (لأنَّ النَّبْيَ مرفوعُ الرُّتبة) فهو فعيل بمعنى مفعول<sup>(٥)</sup>، أو مرتفع فهو فعيل بمعنى فاعل<sup>(٦)</sup>، فلا يتعيَّن الأوَّل كما يوهمه لفظ الشارح.

قوله: (عَلَى سائرِ الخلقِ) أي: باقي الخلق أو جميع الخلق، ويخرج نفسه ومن هو أفضل منه من الأنبياء، أو مساوٍ له.

---

(١) الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع: ٣٣/١.

(٢) في (ج) "تقول".

(٣) ينظر: الصحاح: ٢٥٠٠/٦، لسان العرب: ٣٠٢/١٥.

(٤) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١١٢/٢، الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع: ٣٣/١.

(٥) ينظر: الصحاح: ٢٥٠٠/٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤/١.

#### ٤ - [ فَهَذِهِ الْمَقَاصِدُ الْمُهِمَّةُ ... تُوضِّحُ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَسْمَهُ ]

قوله: (ما حَدَفَهُ) مصدوقه ما يأتي من قوله: (أَمَّا بَعْدُ).

قوله: (بِفَاءِ الْجَزَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِ(مُنَبِّهًا).

قوله: (أَيُّ: يَقُولُ بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَمَّا بَعْدُ: إلخ) <sup>(١)</sup> لا يخفى أَنَّ الفاء لا تدلُّ على خصوص أَمَّا بعد لجواز أَنْ يُقَدَّرَ وبعد، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَمَّا أَصْلُ فِي الْجُمْلَةِ. وقال السيوطي: إِنَّ الفاء زائدة للضرورة <sup>(٢)</sup>.

وقال الطوخي: وقول الشارح: (مُنَبِّهًا) أَيُّ: إِنَّهُ حَذَفَ الشَّرْطَ، وَهُوَ إِمَّا وَنَبَّهَ عَلَيْهِ بِفَاءِ الْجَزَاءِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَيَّنُ؛ إِذْ قَدْ يُؤْتَى بِالْفَاءِ لَتَزْيِينِ اللَّفْظِ فَقَطْ كَمَا فِي فَقَطْ فَتَكُونُ زَائِدَةً كَمَا ادَّعَاهُ السَّيُوطِيُّ ضَرُورَةً <sup>(٣)</sup>، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَلَكَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ <sup>(٤)</sup>: مِنْ أَنَّ الْفَاءَ الْعَاطِفَةُ هِيَ الْفَصِيحَةُ، وَعُرِفَتْ الْفَصِيحَةُ بِأَنَّهَا غَيْرُ الدَّخْلَةِ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، مِثْلُ الْعَاطِفِ عَلَى جُمْلَةٍ، كَمَا أَشَارَ لَهُ فِي قَوْلِهِ: [٢١/أ] ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ <sup>(٥)</sup> إِذْ قَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: فَضْرَبَ فَأَنْفَجَرَتْ، فَيُقَدَّرُ هُنَا قَبْلَ، فَهَذِهِ أَرَدْتُ، فَقُلْتُ: هَذِهِ وَأَرَدْتُ وَقُلْتُ: كُلُّ مَنِهْمَا مَقُولُ الْقَوْلِ السَّابِقِ <sup>(٦)</sup>، وَوَقَعَ فِي كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ تَسْمِيَةَ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ بِالْفَصِيحَةِ؛ لِأَنَّهَا أَفْصَحَتْ عَنْهُ.

قوله: ((الْمَقَاصِدُ)) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَقَاصِدَ جَمْعَ مَقْصِدٍ <sup>(٧)</sup> بِمَعْنَى مَقْصُودٍ، وَالْمَقْصُودُ هُوَ الْمَعْنَى؛ إِذِ الْأَلْفَاظُ لَيْسَتْ مَقْصُودَةً، وَإِنْ قُصِدَتْ فَلَيْسَتْ مَقْصُودَةً بِالذَّاتِ

(١) وتمام عبارة الشارح: فهذه المقاصد. فتح الباقي: ٩١/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية العراقي، للسيوطي: ٢١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢١.

(٤) ينظر: الكشف: ١٤٤/١.

(٥) سورة البقرة: من الآية (٦٠).

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤١.

(٧) المصباح المنير: ٥٠٤/٢.

كما هو المتبادر من لفظ المقصود؛ بل بالعرض، وحينئذ فالخطبة إن كانت مُتَقَدِّمة على التأليف فالمشار إليه المعاني المستحضرة في ذهنه شَبَّهَها بالمشار إليه المحسوس بحاسة البصر كما هو التحقيق، ثم استعار اسم المشبَّه به للمشبَّه كما هو معلوم، وأمَّا إن كان التأليف مُتَقَدِّمًا على الخطبة فالمشار إليه المعاني المدلولة للنقوش بواسطة تنزيلها منزلة مشار إليه محسوس بحاسة البصر، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه، والحاصل أنَّه لا بدَّ من الاستعارة؛ لأنَّ المعاني التي هي النَّسَب التامة ليست محسوسة بحاسة البصر، واسم الإشارة موضوع لكلِّ مشار إليه محسوس بحاسة البصر، كما نبَّه عليه عبد الحكيم<sup>(١)</sup> في "حواشي المطوَّل"<sup>(٢)</sup> فهذا في قولك سمعت هذا الصوت مجاز. وقوله: (الموجودةُ إلخ)<sup>(٣)</sup> المناسب حذفها؛ لأنَّ المشار إليه مُطلق المعاني الشاملة، لما في "كتاب ابن الصلاح"<sup>(٤)</sup> والمزيد وحينئذ فآل في المقاصد للعهد الحضوري<sup>(٥)</sup>، أي: الحاضرة في ذهن المصنِّف، أو في الخارج، من حيث إنَّها مدلولة النقوش بواسطة بناء على تقدُّم الخطبة، أو تأخرها، أو الاستغراق مبالغة.

قوله: (في كتاب ابن الصلاح) من ظرفية المدلول في الدال؛ وذلك لما علمت أنَّ المقاصد هي المعاني، والكتاب اسم للألفاظ المخصوصة، والمعاني مظلوفة في

---

(١) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيلالكوتي البنجابي: من أهل سيالكوت التابعة للاهور، بالهند، كان من كبار العلماء وخيارهم، مستقيم العقيدة، صادقًا بالحق مجاهرًا به، (ت: ١٠٦٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣١٨/٢، الأعلام: ٢٨٣/٣.

(٢) حواشي المطوَّل هو: "حاشية السيلالكوتي على كتاب المطوَّل للتفتازاني" لعبد الحكيم السيلالكوتي (ت: ١٠٦٧هـ).

(٣) وتمام عبارة الشارح: الموجودةُ في كتاب ابن الصلاح. فتح الباقي: ٩١/١.

(٤) كتاب ابن الصلاح هو: "معرفة أنواع علوم الحديث" المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح" نسبة لمؤلفه أبي عمرو ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ).

(٥) العهد الحضوري: وهو ما يكون مصحوبها حاضرًا، مثل: جئتُ اليوم، أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ١٤٨/١.

الألفاظ بناء على ما تقرّر من أنّ الألفاظ قوالب المعاني<sup>(١)</sup>، ويجوز أن تجعل المشار إليه العبارات الذهنية، وتلاحظ أنّ المراد [ب/٢١] دال المقاصد إمّا مجاز مرسل، أو مجاز بالحذف، ثمّ الإعراب إمّا أن تجعل قوله: ((المَقَاصِدُ)) خبراً أولاً، وتوضّح<sup>(٢)</sup> خبراً ثانياً، أو حالاً، أو أنّ المقاصد بدل، وتوضّح<sup>(٣)</sup> خبر<sup>(٤)</sup>.  
قوله: ((المُهْمَّةُ)) قال الطوخي: يحتمل أن يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول انتهى<sup>(٥)</sup>.

فقول شارحنا: يشير إلى أنّه اسم مفعول، وكتب الطوخي ما يفيد فقل: قوله: (أي: التي يُهْتَمُّ بها) أي: التي يهتمُّ بها الطالب لشدة حاجته إليها وعموم انتفاعه انتهى<sup>(٦)</sup>.

وقال في "المصباح": أَهْمَّنِي الْأَمْرُ أَقْلَنِي<sup>(٧)</sup>، يفيد أنّ مهمة اسم فاعل لا غير، والمعنى على هذا المقاصد المقلقة<sup>(٨)</sup>، أي: التي تُحرِّك الشخص تحريكاً قوياً إلى التوجه التوجه إليها لنفاستها، ولا ينافي تفسير الشارح الذي هو قوله: (أي: التي يُهْتَمُّ بها)؛ لأننا نقول: هذا تفسير باللائم، والإفراد والتأنيث في مهمّة مع كونه وصفاً لجمع سائغ، واعلم أنّ الأَفْصح في جمع الكثرة ممّا لا يعقل الإفراد، نحو: الجدوع انكسرت ومُنْكَسرة،

---

(١) المبسوط، للسرخسي: ٧٩/١٢، شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٤٣/٤، العناية شرح الهداية، للبابرتي: ٤٩/٩، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي: ١٨٥/١، جواهر العقود: ٤٦٩/٢.

(٢) في (أ) "توضيح" وما أثبتته (ب) و (ج).

(٣) في (أ) و (ج) "توضيح" وما أثبتته من (ب).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه: ١٤٠.

(٦) المصدر السابق: ١٤١.

(٧) المصباح المنير: ٦٤١/٢.

(٨) في (أ) "المقلقة المقاصد" وما أثبتته من (ب) و (ج).

وفي جمع القلّة ممّا لا يعقل، وفي جمع العاقل مُطلقًا المطابقة، نحو: الأجداع انكسرت ومُنكسرات، والهندات انطلقن ومُنطلقات<sup>(١)</sup>.

قوله: ((تَوْضِحُ)) إسنَادٌ مجازي؛ لأنّ الموضح حقيقة مؤلفها.

قوله: ((مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ)) أي: من علم الحديث دراية كما يدلُّ عليه المقام.

قوله: ((تُبْنَى عَلَيْهِ أُصُولُهُ)) لا يخفى أنّ العلم له إطلاقات من جملتها القواعد التي هي الضوابط، وهي تمكن هنا، وحينئذٍ إضافة أصول إلى الضمير للبيان، ويحتاج إلى إضمار، أي: تُبَيِّنُ بعض أصوله ضرورة، إنّ ذلك الأثر من الأصول، وحاصله أنّه يذكر فيها قواعد، وتلك القواعد يُهْتَدَى بها إلى قواعد أخرى، ومجموعهما هو الفن.

قوله: ((يَعْنِي: مَا خَفِيَ الْخِ))<sup>(٢)</sup> لمّا كان<sup>(٣)</sup> ظاهر العبارة أنّه يُبَيِّنُ جميع الأثر وليس مرادًا أتى بمادة العناية فقال: يعني ما خفي من ذلك الأثر.

قوله: ((وَمِنْهُ: رَسْمُ الدَّارِ)) أي: ومن أفراد الرسم من حيث هو رسم الدار<sup>(٤)</sup>، إلا أنّ هذا الفرد الذي هو رسم الدار حقيقي، وأمّا إطلاق الرسم على ما بقي من الحديث فمجازي.

قوله [٢٢/أ]: ((لَا صَقًّا بِالْأَرْضِ)) ولو<sup>(٥)</sup> بقيّة منها، ظاهره على وجه الأرض ملتصقة بها، ويجوز لاصقة فيها، بحيث تكون ظرفًا وهو مظروف فيها كما هو بيّن. قوله: ((وَعَبَّرَ الْخِ))<sup>(٦)</sup> أي: وعبرّ بالرسم في ذلك الموضع لأجل الإشارة إلى ما ذكر، كما قال: أي: وأمّا في غير ذلك فقد عبّر بالرسم، لا لأجل الإشارة إلى ما ذكر؛

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٢/١.

(٢) وتام عبارة الشارح: يعني: ما خَفِيَ عَلَيْكَ مِنْهُ. فتح الباقي: ٩١/١.

(٣) "كان" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر معنى الرسم لغةً في: الصحاح: ٥/ ١٩٣٢، ولسان العرب: ١٢/ ٢٤١.

(٥) في (ج) "وهو".

(٦) وتام عبارة الشارح: وعبرّ كما قال بالرسم هنا إشارةً إلى دُرُوسٍ كثيرٍ من هذا العلم، وإنّهُ

بقيت مِنْهُ آثارٌ يُهْتَدَى بها، ويُبَيِّنُ عليها. فتح الباقي: ٩١/١.

بل لشيء آخر وهو التسمية كما في قوله الآتي: ((وَرَسَمُوا مُنْقَطِعًا عَنْ رَجُلٍ)) أي: وسمُّوا.

قوله: (إِشَارَةٌ إِلَى دُرُوسٍ) أي: ذهاب، قال في "المصباح": دَرَسَ الْمَنْزِلُ دُرُوسًا مِنْ بَابٍ قَعَدَ عَقًا وَخَفِيَتْ آثَارُهُ انتهى<sup>(١)</sup>.

فالمعنى أَنَّ الكثير من العلم ذهب ولم يظهر له أثر، ولا يخفى أَنَّ ذهاب الكثير لا ينافي بقاء الأكثر، والتعبير بالرسم يُفيد أَنَّه ذهب الأكثر، فالمطابق لقوله: (أَثَرُهُ) أَنَّ يقول: إِشَارَةٌ إِلَى دُرُوسٍ أَكْثَرُ هَذَا الْعِلْمِ، وَأَيْضًا لِيُطَابِقَ قَوْلُهُ: (وَإِنَّهُ بَقِيَتْ مِنْهُ آثَارٌ يُهْتَدَى بِهَا) فيُجَاب: بَأَنَّهُ أَرَادَ بِالكَثِيرِ الْأَكْثَرُ بِقَرِينَةِ هَذَا، ويقول الشارح: آثار يفهم أَنَّ المصنِّف أَرَادَ بِالرَّسْمِ، أَي: الَّذِي هُوَ الْأَثَرُ الْجَنَسُ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي مُتَعَدِّدٍ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ: آثَارٌ يُخَالِفُ الْمَصْنُفَ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمُفْرَدِ الَّذِي هُوَ رَسْمُهُ، أَي: أَثَرُهُ.

قوله: (يُهْتَدَى بِهَا) أي: على الباقي كما يدلُّ عليه كلامه المتقدِّم.  
وقوله: (وَيُبْنَى عَلَيْهَا) الباقي، أي: يُهْتَدَى بِهَا عَلَى الْبَاقِي وَيُبْنَى عَلَيْهَا الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (عَلَى الصَّحِيحِ) مرتبطٌ بقوله: (وَيُرَادُفُهُ الْخَبَرُ) أي: إِنَّ مَرَادِفَةَ الْخَبَرِ لِلْحَدِيثِ هُوَ الصَّحِيحُ<sup>(٣)</sup>، ومقابله أَنَّ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْخَبَرِ تَبَايُنًا، وَأَنَّ الْحَدِيثَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخَبَرُ مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المصباح المنير: ١٩٢/١.

(٢) عبارة "أي: يُهْتَدَى بِهَا عَلَى الْبَاقِي وَيُبْنَى عَلَيْهَا الْبَاقِي" لم ترد في (ب).

(٣) ينظر: نزعة النظر: ٣٥، فتح المغيث: ١٣٧/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥، المصدر نفسه: ١٣٧/١. قال الجزائري في كتابه "توجيه النظر"، النظر، ٤٠ / ١: إِنَّ الْحَدِيثَ مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلَا يَرَادُ بِهِ الْمَوْقُوفُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. وَأَمَّا الْخَبَرُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ، فَيَشْمَلُ مَا أُضِيفَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَعَلَيْهِ يَسْمَى كُلُّ حَدِيثٍ خَبَرًا، وَلَا يَسْمَى كُلُّ خَبَرٍ حَدِيثًا، وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْحَدِيثَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَوْقُوفِ، فَيَكُونُ مَرَادِفًا لِلْخَبَرِ، وَقَدْ خَصَّ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْخَبَرُ بِمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَكُونُ مَبَايِنًا لِلْخَبَرِ.

قوله: (أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَنْ دُونَهُ يَشْمَلُ التَّابِعِيَّ<sup>(١)</sup> وَتَابِعَ التَّابِعِيَّ<sup>(٢)</sup>؛ بل ويشمل تابع تابع تابع التابعي وما هو أنزل، ولا يخفى بُعد كون ما نقوله يُعَدُّ حديثاً، وبعد كتبي هذا فوجدت الطوخي قال ما نصُّه: وانظر قوله: (أَوْ إِلَى مَنْ دُونَهُ) وقول ابن حجر في "شرح النخبة"<sup>(٤)</sup> على الضعيف في الخبر: أَنَّهُ مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(٥)</sup>، هل يشمل غير التابعي من العلماء [٢٢/ب] كالشافعي وغيره من المجتهدين الذين يُعْتَدُّ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ؟ انتهى<sup>(٦)</sup>.

قوله: (قَوْلًا) حال من الضمير الذي في أضيف، ولا يخفى أَنَّ هذا التعميم إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْمُعْتَمَدِ الَّذِي هُوَ الْأَوَّلُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ قَاصِرٌ عَلَى مَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَحده.

قوله: (أَوْ تَقْرِيرًا) كَأَنَّ يَطَّلِعُ ﷺ عَلَى أَمْرٍ وَيَسْكُتُ؛ فَسَكَوتُهُ تَقْرِيرٌ مِنْهُ ﷺ له، وتقديره من جملة الحديث<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

(١) قال ابن كثير في "اختصار علوم الحديث"، ١٩١: قال الخطيب البغدادي: التابعي: من صحب الصحابي، وفي كلام الحاكم ما يقتضي إطلاق التابعي على من لقي الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه. وقال ابن حجر في "نزهة النظر"، ١٤٣: التابعي: هو مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ.

(٢) أتباع التابعين: هم مَنْ صحبوا التابعين وإن لم تطل صحبتهم لهم، مثل: الإمام مالك والشافعي - رحمهم الله -. ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبي شهبه: ٥٤٧.

(٣) في (أ) و (ج) "و" وما أثبتته من (ب).

(٤) شرح النخبة هو: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).

(٥) نزهة النظر: ٣٥.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٣.

(٧) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصُّه: "والظاهر أَنَّ التقرير من قبيل الفعل فليتأمل".

(٨) ينظر: فتح المغيث: ١٥٤/١.



قال الطوخي: وقوله: (أو تقريراً) قال: سمَّ ما لم يعلم منه إنكاره وترك إنكاره لعلمه به<sup>(١)</sup>.

قوله: (أو صفة) ككون المصطفى ﷺ «أَبْيَضَ مُشْرِبًا بِحُمْرَةٍ»<sup>(٢)</sup>، أي: أو همًّا أو أَيْامًا، كقتل حمزة<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنه - يوم كذا، ويمكن دخولهما في الصفة. وقال الطوخي: قوله: (أو فعلاً) دخل فيه الهمُّ الذي زاده بعض؛ لأنَّ الهمَّ فعل<sup>(٤)</sup>. فعل<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَيُعْبَرُ عَنْ هَذَا) المشار إليه ما أُضيف إلى النبي ﷺ بالأوجه المتقدِّمة، أي: إنَّ علم الحديث رواية عبارة عمَّا ذُكر، هذا ظاهره. قوله: (رِوَايَةً) تمييز من علم، أي: علم الحديث من جهة روايته، أي: نقله عن الثقات.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤.

(٢) مُصَنَّف ابن أبي شيبة، كتاب: الفضائل، باب: ما أعطى الله محمداً ﷺ، ٣٢٨/٦ رقم [٣١٨٠٧]، مُسند الإمام أحمد، ٢٥٦/٢ رقم [٩٤٤]، مُسند أبي يعلى، ٣٠٣/١ رقم [٣٦٩]، صحيح ابن حبان، كتاب: التاريخ، باب: من صفته ﷺ وأخباره، ٢١٦/١٤ رقم [٦٣١١]، شعب الإيمان للبيهقي، ١٣/٣ رقم [١٣٥٠]. وتام الحديث: عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ وَصَفَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «كَانَ عَظِيمَ الْهَامَةِ، أَبْيَضَ، مُشْرِبًا حُمْرَةً، عَظِيمَ اللَّحْيَةِ، ضَخَمَ الْكَرَادِيسِ، شَتَّى الْكَفَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، طَوِيلَ الْمُسْرَبَةِ، كَثِيرَ شَعْرِ الرَّأْسِ رَجُلَهُ، يَتَكَفَّأُ فِي مِشْيَتِهِ كَأَنَّمَا يَنْحَدِرُ فِي صَبَبٍ، لَا طَوِيلَ، وَلَا قَصِيرَ، لَمْ أَرْ مِثْلَهُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ﷺ».

(٣) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو عمارة: عم النبي ﷺ، وأخوه من الرضاغة، وكان يقال له أسد الله، وأسد رسوله، (ت: ٣هـ). ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم: ٦٧٢/٢، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣٦٩/١.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤، شرح نخبة الفكر، للقاري: ١٥٦. ١٥٦.

قوله: (بأنَّه) أي: علم الحديث رواية، لا يخفى أنَّ المرجع لفظ علم الحديث رواية، والتحديد ليس له؛ بل إنّما هو لمدلوله الذي هو ما أُضيف كما هو قضية لفظه، ويُجاب بارتكاب الاستخدام.

قوله: (علمٌ يشتملُ على نقلٍ) لا يخفى أنَّ النقل صفة الناقل الذي هو المحدث، والعلم ليس مشتملاً عليها؛ بل المشتمل عليها نفس المحدث، ولا يخفى أنَّ في العبارة تضارباً؛ وذلك لأنَّ قوله: (بأنَّه)<sup>(١)</sup> يفيد أنَّ ما أُضيف للمصطفى ﷺ هو نفس الفِرِّ المعبر عنه بعلم الحديث رواية.

وقوله: (على نقلٍ ذلك) يقتضي أنّه غيره، وأنَّ ذلك الغير يشتمل على نقل ما أُضيف للنبي ﷺ، والذي يتخلّص به عن ذلك الإشكال؛ أن يُؤوّل نقل بمنقول، وتجعل الإضافة للبيان، وأنَّ قوله: (ويُعبّرُ عن هذا) أي: عن المتضمّن لهذا مثلاً: قول [٢٣/أ] البخاري مثلاً: حدّثنا يحيى بن بكير<sup>(٢)</sup> عن مالك عن نافع<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(٤)</sup> وهكذا ممّا شابه ذلك، فعلم الحديث رواية هو ما ذكر، أي: مجموعه الذي هو

(١) في (أ) "بأن" ما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي، أبو زكريا المصري، الإمام، المحدث، الحافظ، وقد ينسب إلى جدّه، سمع من الإمام مالك الموطأ مرات، وروى عنه: البخاري (ت: ٢٣١هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠١/٣١-٤٠٣، سير أعلام النبلاء: ٦١٢/١٠-٦١٣. (٣) نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الله المدني، الإمام، الثبت، عالم المدينة، روى عن: ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر، (ت: ١١٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٢٩٨/٢٩-٣٠٣، سير أعلام النبلاء: ٩٥/٥.

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الإيمان، باب: تطوع قيام رمضان من الإيمان، ١٦/١ رقم [٣٧]، وفي ٤٤/٣ [٢٠٠٩] عن أبي هريرة، صحيح مسلم، كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في قيام رمضان، ٥٢٣/١ رقم [٧٥٩] عن أبي هريرة.

حَدَّثَنِي فَلَانٌ وَهَكَذَا إِلَى الْآخِرِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِمَا أُضِيفَ لِلْمُصْطَفَى ﷺ من قوله: « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ » إلخ.

وقوله: (وَيُحَدِّثُ بَأَنَّهُ) أَي: المتضَمِّن لِمَا أُضِيفَ، أَي: الذي هو قوله: حَدَّثَنِي إلخ، والمعنى أَنَّ علم الحديث رواية الذي هو عبارة عن ما<sup>(١)</sup>(٢) ذُكِرَ أعني<sup>(٣)</sup>: حَدَّثَنِي إلخ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَنْقُولٍ، وَذَلِكَ الْمَنْقُولُ هُوَ ذَلِكَ، أَي: مَا أُضِيفَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ من اشتِمَالِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ.

قوله: (وَمَوْضُوعُهُ: ذَاتُ النَّبِيِّ ﷺ)<sup>(٤)</sup> (إلخ)<sup>(٥)</sup> قَالَ الطُّوْخِيُّ: بِنَاءً عَلَى الرَّاجِحِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِشُمُولِهِ لِمَنْ دُونَهُ ﷺ فَلَعَلَّهُ ذَاتُ مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَشْمَلُ أَقْوَالُ مَنْ دُونَهُ وَأَفْعَالُهُ وَهَيْئَتُهُ وَصِفَتُهُ؟ انْتَهَى<sup>(٦)</sup>.

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مَوْضُوعَ كُلِّ فَنٍّ مَا يَبْحَثُ فِي ذَلِكَ الْفَنِّ عَنْ أَعْرَاضِهِ الذَّاتِيَّةِ، أَي: عَنْ أَعْرَاضِ ذَلِكَ الْمَوْضُوعِ الذَّاتِيَّةِ<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ جَعَلَ الْمَوْضُوعُ ذَاتُ النَّبِيِّ ﷺ فَهِيَ يَبْحَثُ يَبْحَثُ فِي هَذَا الْفَنِّ عَنْ أَقْوَالِهَا وَأَفْعَالِهَا وَتَقْرِيرَاتِهَا الَّتِي هِيَ أَعْرَاضُ ذَاتِيَّةٍ لَهُ بِاعْتِبَارِ وَصْفِهِ بِالنَّبَوَّةِ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَيْضًا أَنَّ مَا جَعَلَ أَعْرَاضًا ذَاتِيَّةً لِلْمَوْضُوعِ، هُوَ الْمَشْتَمَلُ عَلَيْهِ الْعِلْمُ الَّذِي قُلْنَا إِنَّهُ مِنْ اشْتِمَالِ الْكُلِّ عَلَى جُزْئِهِ<sup>(٨)</sup>، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنَا مَا قِيلَ: مَنْ أَنَّ الْعِلْمَ يُطْلَقُ عَلَى الْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ أَوْ الْإِدْرَاكَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا أَوْ الْمَلَكَاتِ؛ إِذْ لَا قَوَاعِدَ وَلَا ضَوَابِطَ وَلَا إِدْرَاكَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا وَلَا مَلَكَاتٍ؛ بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعٍ

---

(١) فِي (أ) "عَمَّا" وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٢) كَلِمَةُ "مَا" مُكَرَّرَةٌ فِي (أ).

(٣) فِي (ج) "تَعْنِي".

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (أ) وَ (ب) وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ (ج).

(٥) وَتَمَامُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَبِيٌّ. فَتَحَ الْبَاقِي: ٩١/١.

(٦) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطُّوْخِيِّ عَلَى فَتَحِ الْبَاقِي شَرْحَ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ: ١٤٥.

(٧) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ، لِلْأَمْدِيِّ: ٧/١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ،

لِلزَّرْكَشِيِّ: ٤٧/١، التَّعْرِيفَاتُ: ٢٣٦.

(٨) فِي (ج) "جُزْئِيَّةً".

تلك الأطراف من حدّثني مالك عن نافع وهكذا، ولا يخفى أنّ ما قاله ظاهر على ترادف النبي والرسول، وأمّا على المعتمد فكان المناسب أن يقول: [٢٣/ب] ذات الرسول إلخ.

وقوله: (من حيث<sup>(١)</sup> إنّه نبيّ) حيثية تقييد، أي: ذاته مُقيّدة بهذا القيد، احتترز بهذا عن ذاته باعتبار قيد<sup>(٢)</sup> كونه بشراً أو إنساناً، فلا يكون موضوع هذا الفنّ، ثمّ يصحّ كسر إن وهو ظاهر، وفتحها، والخبر محذوف فلا ينافي ما تقرّر من أنّ المعتمد أنّ حيث لا تُضاف إلا إلى الجمل<sup>(٣)</sup>، ويظهر أنّ إضافة حيث لما بعدها للبيان فتدبّر. قوله: (وغايته: الفوز) أي: الظفر<sup>(٤)</sup>.

وقوله: (بسعادة الدارين) أمّا سعادة الأخرى فظاهرة، وأمّا سعادة الدنيا فالتنوير الظاهري والباطني بالعلوم والمعارف التي يفيضها المولى على الممارسين لحديث رسول الله ﷺ على وجهه الأمور به، ثمّ لا يخفى أنّ هذه غاية عامّة لا تخصّ فنّ الحديث؛ إذ هي مُتحقّقة في فنّ التوحيد، وفي فنّ التفسير، وفي فنّ التصوف وغير ذلك، فالأولى أن يقول: وغايته الصون عن الخلل في نقله<sup>(٥)</sup> فتدبّر.

---

(١) "حيث" لم ترد في (ج).

(٢) "قيد" لم ترد في (ج).

(٣) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٥٤/٢، ألفية ابن مالك: ٣٧.

(٤) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصّه: أي: ثمرته التي يترتب على نقله على الوجه اللائق به من الضبط وعدم خلطه بشيء من الرأي إلى غير ذلك من الكمالات التي تعلق به، كذا أفاده بعض المحقّقين.

(٥) ينظر: حاشية علي الأجهوري على نزهة النظر بتوضيح نخبة: لوحة ٧/ و (مخطوط)، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٦.

قوله: (درايةً) أي: العلم من جهة الدراية، أي: من جهة العلم بكلامه ﷺ من كونه إذا أتى على هذا الوجه من كذا أو كذا أو كذا يكون حسنًا<sup>(١)</sup>، أو صحيحًا<sup>(٢)</sup>، أو ضعيفًا<sup>(٣)</sup>، أو غير ذلك فتدبر.

قوله: (وهو المراد عند الإطلاق) أي: إذا أطلق علم الحديث فلا ينصرف إلا إلى علم الحديث دراية.

قوله: (كما في النظم) أي: كعلم الحديث الذي في النظم، أي: فالمراد به علم الحديث دراية.

أقول: ولا يخفى أن قضيته أنه إذا أطلق علم الحديث في كُتُب السنّة ك"البخاري"<sup>(٤)</sup> مثلاً ينصرف لعلم الحديث دراية مع أنه لا ينصرف إلا لعلم الحديث رواية كما هو الظاهر، إلا أن يجعل هذا من قبيل التقييد وقد احترز عنه الشارح بقوله: (عند الإطلاق) فليحرر.

---

#### (١) الحديث الحسن قسمان:

أ- حسن لذاته: وهو خبر الآحاد: بنقل عدل خفيف الضبط، مُتَّصِل السند، غير معلّل ولا شاذ.

ب- حسن لغيره: وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو: حديث المستور إذا تعددت طرقه. ينظر: نزهة النظر: ٧٨.

#### (٢) الحديث الصحيح:

لغةً: ضد السقيم، وهو من تعريف الشيء بضده، والسقيم: المريض. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: ١٩٥.

اصطلاحاً: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً. معرفة أنواع علوم الحديث: ٧٩، اختصار علوم الحديث: ٢١.

(٣) الحديث الضعيف: هو كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن فهو حديث ضعيف. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث: ١١٢.

(٤) أي: كتاب البخاري "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" المعروف بـ "صحيح البخاري"، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

قوله: (فَهُوَ: عِلْمٌ يُعْرَفُ) لا يخفى أَنَّهُ يَتَأْتَى هنا أَن يراد بالعلم القواعد والضوابط أو غيرها، كقولك: كلُّ صحيح حُجَّة، كلُّ حسن حُجَّة أو مقبول، كلُّ ضعيف مردود وهكذا.

قوله: (بِهِ) أَي: بسببه، أَي: السببيَّة العادية.

وقوله: (حَالُ الرَّائِي وَالْمُرَوِّي) أَي: الجنس لا مروي مُعَيَّن ولا راي كذلك.

وقوله: (مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ إلخ) <sup>(١)</sup> حيثية تقييد، أَي: فلَمَّا كان حال كلِّ

منهما [٢٤/أ] كَلِيَّةٌ تَتَحَقَّقُ فِي أَفْرَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَلَيْسَتْ مُرَادَّةً، بَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ فَرْدَانِ خَاصَّانِ وَهُمَا الْقَبُولُ وَالرَّدُّ، أَي: يُعْرَفُ بِهِ حَالُ كُلِّ مِنْهُمَا بِقَيْدِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ، أَي: بِقَيْدِ تَحَقُّقِ هَذَا الْكَلِيِّ فِي ذَلِكَ الْجَزْئِيِّ، وَالْمَنْظُورُ فِي ذَلِكَ الْجَزْئِيِّ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يُعْرَفُ بِهِ قَبُولُ الرَّائِي وَرَدُّهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ (مِنْ) لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ، أَي: الْحَالِ النَّاشِئَةِ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ، أَي: النَّاشِئِ اعْتِبَارَهَا وَمِلَاحَظَتَهَا مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَبَادِرُ، وَلَا يَأْتِي إِلَّا هُوَ فِي قَوْلِهِ: بَعْدَ (وَمَوْضُوعُهُ) وَإِنْ أَمَكْنَ أَنْ تَكُونَ <sup>(٢)</sup> مِنْ هُنَا لِلْبَيَانِ، أَي: الْحَالِ الَّتِي هِيَ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ، أَي: مِنْ جِهَةٍ هِيَ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ، فَتَكُونَ <sup>(٣)</sup> حَيْثُ مُرَادًا مِنْهَا جِهَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ وَإِضَافَتِهَا لَمَّا بَعْدَهَا لِلْبَيَانِ، وَخِلَاصَتُهُ يُعْرَفُ بِهَا حَالُ هِيَ قَبُولُهُ وَرَدُّهُ، أَي: بِحَيْثُ يَقُولُ الرَّائِي: مِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ كَذَا مُقْبُولٌ، وَمِنْ جِهَةٍ كَوْنُهُ كَذَا مُرَدُّودٌ، فَيُظْهِرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَصْدِيقٌ لَا تَصَوُّرٌ؛ لَكِنْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْمُشْتَرَكِ فِي التَّعْرِيفِ بِدُونِ قَرِينَةٍ، وَإِنَّ مَسَائِلَهُ عَنَوَانٌ مَحْمُولُهَا مُقْبُولٌ أَوْ مُرَدُّودٌ لَا غَيْرَ، وَيُقَوَّى ذَلِكَ قَوْلُهُ: بَعْدَ (وَمَوْضُوعُهُ: الرَّائِي وَالْمُرَوِّي مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ، وَغَايَتُهُ: مَعْرِفَةُ مَا يُقْبَلُ)، فَمَفَادُهُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عَنَوَانٌ مَحْمُولٌ مَسَائِلُهُ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: الْحَدِيثُ بِقَيْدِ كَوْنِ رَجَالِهِ عَدُوًّا ضَابِطِينَ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِهِ حَقِيقَةً، وَلَوْ قَالَ: مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ لَشَمِلَ ذَلِكَ وَأَتَى عَلَى الْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ: مِنْ أَنَّ

---

(١) وتمام عبارة الشارح: مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ. فَتَحِ الْبَاقِي: ٩٢/١.

(٢) فِي (ب) وَ (ج) "يَكُونُ".

(٣) فِي (ج) "فَيَتَكُونُ".

تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية، ويكون ذلك منه تصريحاً بالعلية، وأيضاً يلزم على ذلك قلة مسائله المقاصد؛ لأنها على كلامه غاية<sup>(١)</sup> ما ترجع إلا لقولك الراوي من حيث كذا مقبول ومن حيث كذا مردود والمروي كذلك، ويمكن أن يقال قوله: (من حيث القبول والرد) إما من حيث ذاتهما أو سببهما، وهو الصحة والحسن والضعف مثلاً، وأحسن حدوده كما قال الطوخي نقلاً عن السيوطي قول الشيخ عز الدين بن جماعة: علم بقوانين<sup>(٢)</sup> يُعرف بها أحوال السند والمتن<sup>(٣)</sup>، وموضوعه: السند والمتن<sup>(٤)</sup>، وجمع بين الراوي والمروي [٢٤/ب] لما يأتي من أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن ولا عكسه<sup>(٥)</sup> على ما يأتي إن شاء الله من التكلّم فيه، وإنه يلزم من حيث ذاته، وعدم اللزوم إنما هو من العارض<sup>(٦)</sup>.

وقوله: (القبول والرد) مبتدأ والخبر محذوف، أي: متحققان فلا يُقال: إن حيث لم تضيف لجملة مع إنها شرط.

قوله: (من حيث ذلك) أي: من حيث ما ذكر من القبول والرد، أي: لا من حيث كون الراوي بشراً مثلاً، ولا من حيث كون المروي كلاماً فصيحاً مثلاً، والحيثية للتقييد، ومن لابتداء الغاية، ثم إن الإقتصار على القبول والرد اقتصار على المقاصد من هذا الفن فلا ينافي أن هناك مسائل كثيرة يبحث عنها في هذا الفن، ممّا يتعلق بأداب الشيخ والطالب وغير ذلك ممّا يعلم ممّا سيأتي، فلا حاجة لقول الطوخي بعد قوله:

(١) "غاية" لم ترد في (ج).

(٢) في (أ) "بقواعد" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٣) المتن: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. نزهة النظر: ١٣٠.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧، تدريب الراوي: ٢٦/١.

(٥) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٢٩١/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني: ١٧٧/١.

(٦) في (أ) و (ب) "معارض" وما أثبتته من (ج).

(من حيثُ القبولُ والردُّ)، أي: أو ما يتبع ذلك من كيفية تحمُّل الحديث وروايته، وكيفية ضبطه وكتابته، وآداب راويه وطالبه<sup>(١)</sup>.

وقوله: (ذَلِكَ) أي: من حيث أن ما ذكر من القبول والردِّ متحقِّق لما تقدَّم. قوله: (معرفةٌ ما يُقبَلُ) أي: معرفة صفة ما يُقبَل وهي القبول، وصفة ما يُردُّ وهي الردُّ، أو ما يُقبَل وما يُردُّ من حيث صفتيهما كما تقدَّم من أن مُتعلِّق المعرفة القبول والردُّ لا ما يُقبَل وما يُردُّ.

وقوله: (مِنْ ذَلِكَ) أي: ممَّا ذُكر من القبول والردِّ. قوله: (ومسائله) ما يذكر في كتبه من المقاصد لا يخفى أن ظرفية الكتاب للمقاصد من ظرفية الدال للمدلول، أي: مسائله الكلية، أي: مسائل هي هو بناءً على أن المراد به القواعد والضوابط، وأفاد هذا صحَّة ما أشرنا إليه من أنه يمكن هنا، أي: (٢) في علم الحديث دراية أن يُراد من العلم القواعد والضوابط، أو إدراكاتها أو الملكات، وإن كان لا يمكن ذلك في علم الحديث رواية، ثم لا يخفى أنه علم ممَّا تقدَّم تشخص مسائله، وهو أن الراوي من حيث كذا مقبول، ومن حيث كذا مردود، والمروي كذلك، وإنَّ عنوان محمولها ليس إلا القبول والردُّ إلا بالمعونة المتقدِّمة.

وقوله: (من المقاصدِ) يُحتمل أن ال للعهد [٢٥/أ] الخارجي، أي: المقاصد المعينة فتكون من للبيان المحض، ويُحتمل الجنس، من حيث تحقُّقه في جميع أفرادهِ فتكون للتبعيض، ويجوز أن تجعل ابتدائية، بأن يراد بالمسائل القضايا التي هي أحد الوجهين، ويراد بالمقاصد نسبتها التي هي معانيها، ويكون ذاهباً إلى أن المعاني قوالب الألفاظ.

---

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧.

(٢) "أي" لم ترد في (ج).



## ٥ - [ نَظَمْتُهَا تَبَصُّرَةً لِلْمُبْتَدِي ... تَذَكُّرَةً لِلْمُنْتَهِي وَالْمُسْنَدِ ]

قوله: (أَي: جَمَعْتُهَا) تفسير للنظم لغة<sup>(١)</sup>، وفي الاصطلاح: الجمع على قافية مخصوصة، فقوله: (عَلَى بَحْرِ) كأنَّه من تمام ما يفهم من المصنَّف من أَنَّ المراد بالنظم في الاصطلاح، وقوله: (يُسَمَّى: بَحْرِ الرَّجْزِ) أخذه من المشاهدة<sup>(٢)</sup> قاله الطوخي<sup>(٣)</sup>.

وإضافة بحر للرجز من إضافة العام للخاص، فهي للبيان لا بيانية؛ لأنَّ شرط البيانية عند المحققين أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه<sup>(٤)</sup>، ثمَّ إنَّ قوله: (عَلَى بَحْرِ) حال من الضمير في جمعتها، أَي: جمعتها في حال كونها آتية، أَي: دالها على بحر، فشبه التباس الدال من حيث هو بالبحر من حيث هو بالتباس المستعلي بالمستعلي عليه الذي هو الاستعلاء المطلق، ثمَّ سرى التشبيه إلى الالتباسين الجزئيين، أَي: التباس هذا الدال المخصوص بالبحر المخصوص الذي هو بحر الرجز، والتباس المستعلي بالمستعلي عليه المخصوصين الذي هو<sup>(٥)</sup> الاستعلاء الخاص، واستعير على الموضوع للثاني للأول فتدبر.

قوله: ((تَبَصُّرَةً)) أَي: إرادة التبصُّر؛ إرادة التبصُّر علة للنظم وهذا ظاهر، ويحتمل الحالية<sup>(٦)</sup> وإن كان سماعياً بتأويله باسم الفاعل مُقَدَّرَةٌ أو مقارنة بتقدير مُبَصَّرًا بمريدًا التبصُّر، وترك العاطف بينهما جائز ولو في النثر.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: ١١٦٢.

(٢) نظم الحافظ العراقي ألفيته المسمَّاة بـ "التبصرة والتذكرة" على بحر الرجز ووزنه:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن ... مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وهو بحر كثيرة أوزانه، متعددة ضروبه، واسعة زحافاته، وهو عذب الوزن واضح؛ إذ هو من

البحور ذات التفعيلة الواحدة. فتح الباقي: ٣٣/١.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٨.

(٤) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ٦٢/١، شرح مختصر خليل للخرشي: ٣٤/١.

(٥) "هو" لم ترد في (ج).

(٦) في (ج) "الحال".

قوله: (بترك الهمزة<sup>(١)</sup>) الأولى بإبدال الهمزة ياءً إلا أن يُقال: أراد بتركها عدم النطق بها، وهو صادق بإبدالها وبحذفها بلا إبدال، فعلى تقدير أنه أبدل الهمزة ياءً فكتابتها واضحة، وعلى تقدير أنه حذف الياء فالياء الثانية للإشباع وحقها عدم الكتابة. قوله: (يتبصرُ بها) أي: يدرك ويعلم بها ما لم يعلمه. قوله: (وعَقَلَ عَنْهُ إِيخ) من باب قَعَدَ<sup>(٢)</sup>، أي: زال من الحافظة والمدرسة، إذ لو زال من المدرسة وبقي في الحافظة لما احتيج إلى [٢٥/ب] تلك الألفية، ويرد أن يُقال: إذا زال منهما ما علم كان مبتدئاً حكماً فيدخل في المبتدئ وهو خلاف المفهوم من الشارح.

تنبيه قال الطوخي: أتى بالياء في المنتهي وأسقطها من المسند؛ لأنها في الأول لام الكلمة بخلافها في المسند فهي للإشباع وحروفه لا ترسم وإن كان ينطق بها في النظم، ورد بجواز رسمها في النظم كما قرّر في شرح البسمة من قولهم: خطّان لا يقاس عليهما خطُّ المصحف وخطُّ العروضين<sup>(٣)</sup> انتهى<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في نسخ المخطوط "الهمز" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) ينظر: المصباح المنير: ٤٤٩/٢.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٧٦/١، همع الهوامع: ٥٢٨/٣.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٩.

قوله: ((والمُسْنَدُ<sup>(١)</sup> الخ))<sup>(٢)</sup> ضبطه - بكسر النون - إشارةً إلى أنَّه اسم فاعل،  
وَأَمَّا محمد المسنَدِي<sup>(٣)</sup> شيخ البخاري - فبفتح النون - قاله الطوخي<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (الذي اعتنى بالإسنادِ خاصَّةً) أي: إسناده الأحاديث إلى قائلها، يصدق  
بمن لم يتعلَّق بغيره، أو تعلَّق بغيره لا على وجه الاعتناء.  
قوله: (يتبسَّرُ) أي: إن كان مبتدأ في فنِّ المصطلح.  
وقوله: (أو<sup>(٥)</sup> يتذكَّرُ) أي: إن كان منتهياً فيه، وحاصله كما قال البقاعي: أنَّه<sup>(٦)</sup>  
تذكرة وتبصرة للمبتدئ والمنتهي، سواء كانا مسندين أو لا؛ لئلا يُتوهم أنَّ المسنَد لا  
يصير مُسْنَدًا حتَّى يحتوي على فنون هذا العلم فلا يكون مُحْتَاجًا إلى هذه الألفيَّة<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) في (أ) "والمسندين" وفي (ب) و (ج) "والمسندي" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.
- (٢) وتام عبارة الشارح: والمسند - بكسر النون -: الذي اعتنى بالإسنادِ خاصَّةً، يتبسَّرُ، أو يتذكَّرُ بها كلفيَّة التحمُّل والأداء ومتعلقاتهما. فتح الباقي: ٩٢/١.
- (٣) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو جعفر الجعفي، مولاهم البخاري، الحافظ الحجة الملقب بالمسندي؛ لاعتنائه بالأحاديث المسندة، (ت: ٢٢٩ هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٥٩/٢، تقريب التهذيب، لابن حجر: ٣٢١.
- (٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٠. قال الحافظ العراقي في شرح التبصرة والتذكرة، ١٠٠/١: المسنَد: بكسر النون فاعلُ أسنَد الحديث، أي: رواه بإسناده، وأمَّا عبدُ اللهِ ابنُ محمدِ المُسْنَدِي، فهو - بفتحها - أحدُ شيوخِ البخاري.
- (٥) في نسخ المخطوط "و" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.
- (٦) في (ب) و (ج) "ان".
- (٧) ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٦/١. قال السيوطي: المسنَد: هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية، وأمَّا المحدث فهو أرفع منه. تدريب الراوي: ٢٩/١-٣٠.

وحينئذ فلا يخلو الكلام عن إشكال؛ وذلك لأنَّ حاصل كلامه أنَّه أراد بالمبتدئ والمنتهي غير <sup>(١)</sup> المسندين <sup>(٢)</sup> وأراد بالمسند ما هو أعمُّ؛ فيقال: إنَّ قوله: ((والمُسْنِدُ)) إنَّ رجوع للمنتهي يكون المعنى تذكرة للمنتهي الغير المسندي، والمنتهي المسندي، فلا يشمل المسندي المبتدئ، وإنَّ رجوع للمبتدئ يكون المعنى تذكرة للمبتدئ المسندي وغير المسندي؛ فلا يشمل المنتهي، وإنَّ رجوع لهما معًا على هذا التقدير كما هو صريح كلامه لزم عطف شيء واحد على معمولين لعاملين مختلفين فلا مخلص إلا بترجيحه لواحد من الطرفين، ونقول: وحذف نظيره من الطرف الآخر.

قوله: (كيفية التحمُّل والأداء) أي: صفة تحمُّل الحديث وأدائه كما يأتي توضيحه.

قوله: (ومتعلقاتهما) فمن مُتعلقة التحمُّل، الكتابة على هامش النسخة من الجهة الأعلى مثلًا، ومن [أ/٢٦] مُتعلِّق كيفية الأداء تطييب مثلًا، ثمَّ إنَّ كلامه فيه شيء وذلك أنَّه يُوهم حصر المقاصد في كيفية التحمُّل والأداء ومُتعلقاتهما، وليس كذلك كما هو بيِّن لا يحتاج لبيان.

قوله: (مَنْ حَصَلَ شَيْئًا [مَا] <sup>(٣)</sup> مِنْ الْفَنِّ) أي: مسائل الفنِّ، ولفظ ما ليست للتعميم، أي: سواء حَصَلَ شَيْئًا قَلِيلًا أو كثيرًا لصدقه بالمتوسط؛ بل للمبالغة في القلَّة إلاَّ إنَّها إذا كانت كذلك يقتضي أنَّه إذا حَصَلَ قَلِيلًا [ لا ] <sup>(٤)</sup> جدًّا ليس بمبتدئ مع أنَّه مبتدئ، فلعلَّ الأولى إسقاطها ومفاد ذلك أنَّ مَنْ أراد الشروع وتوجَّه له ولم يتلبَّس به، أو تلبَّس به، ولم يدرك لا قليلًا ولا أكثر لا يُقال فيه مبتدئ حقيقةً، بل مجاز؛ لأنَّ المبتدئ اسم فاعل حقيقة في الحال هذا ما أراد والله أعلم، إلاَّ أنَّك خبير بأنَّه يصدق على من شرع ولم يحصَّل أنَّه ابتدأ فليحرر.

(١) في نسخ المخطوط "الغير" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب.

(٢) في (ج) "المسندي".

(٣) "ما" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتها اعتمادًا على فتح الباقي.

(٤) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتها من (ب).

قوله: (مَنْ حَصَلَ مِنْهُ) <sup>(١)</sup> أَكْثَرُهُ) بحفظ أو كتابة تضبط <sup>(٢)</sup>، أي: حَصَلَ أَكْثَرُ مسائله، أي: وأولى كلها.

قوله: (وَصَلَحَ) <sup>(٣)</sup> من باب قَعَدَ والضمُّ لغةً: أي: ضمُّ اللام أفاده في "المصباح" <sup>(٤)</sup>، والظاهر أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْأَكْثَرُ بواحد <sup>(٥)</sup> ممَّا ذكرنا يصلح لإفادته لغيره بقرائه <sup>(٦)</sup> له، إمَّا من حفظه، أو من كتابه، فيكون من عطف اللازم.

قوله: (وَالْمَتَوَسِّطُ مَفْهُومٌ بِالْأُولَى) هذا كلام مُستأنف جواب عن سؤال مُقدَّر قد أفاد المصنِّف أَنَّهَا تَبْصِرَةٌ لِلْمَبْتَدِئِ وَتَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي وَسَكَتَ عَنِ الْمَتَوَسِّطِ، وَسَكَوْتُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ لَا تَفِيدُهُ بِجِهَةٍ مِنَ الْجِهَتَيْنِ، فَأَجَابَ: بِأَنَّ الْمَتَوَسِّطَ مَفْهُومٌ بِالْأُولَى إِلَّا أَنَّ الْأُولَوِيَّةَ لَا تَظْهَرُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرِ، فَنَقُولُ: إِذَا كَانَتْ تَذَكُّرَةٌ لِلْمُنْتَهِي مَعَ إِنَّ شَأْنَهُ الْإِسْتِغْنَاءُ؛ فَهُوَ <sup>(٧)</sup> تَذَكُّرَةٌ لِلْمَتَوَسِّطِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَتَوَسِّطَ يَتَبَصَّرُ بِهَا مَا لَمْ يَعْلَمْهُ كَالْمَبْتَدِئِ فَلَا تَظْهَرُ الْأُولَوِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ، وَيُجَابُ عَنِ الْمَصْنُفِ بِجَوَابٍ ثَالِثٍ: بِأَنَّ يُرَادَ بِالْمَبْتَدِئِ مَا عَدَا الْمُنْتَهِي، وَيُرَادُ بِالْمُنْتَهِي مَا عَدَا الْمَبْتَدِئِ، أَشَارَ لَهُ الطَّوْخِيُّ <sup>(٨)</sup>.

---

(١) "منه" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتها اعتمادًا على فتح الباقي.

(٢) في (ج) "بضبطه".

(٣) في (ج) "وصح".

(٤) ينظر: المصباح المنير: ٣٤٥/١.

(٥) في (أ) "لواحد" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٦) في (أ) "بقرابة" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) في (ب) "فهى".

(٨) ينظر: حاشية الطوحي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

قوله: (فلا<sup>(١)</sup> يخرج إلخ)<sup>(٢)</sup> فيه أمران الأول: أن يُقال: هذا لا يلتئم مع التعريف لهما؛ لأنَّ قضية تعريفهما أن يُفسَّر المتوسط بمن حصَّل النصف [ب/٢٦] أو قريباً منه، فيكون مبايناً لهما، فتكون الأقسام متباينة على أنَّ المتبادر من المبتدئ أنَّه ابتداءً الفنُّ فلا يتأتَّى ما ذكر، الثاني: أن يُقال: إذا كان المتوسط مبتدئاً بالنسبة لما لم يعلمه فلأجل ذلك استغنى عنه بالمبتدئ، المنتهي بالنسبة لما لم يعلم مبتدئ فيكون داخلاً في المبتدئ، فيكون المصنَّف أراد بالمبتدئ فردين: المبتدئ الصرف، والمبتدئ بالنسبة لما لم يعلمه، ولا يخفى بُعد كون هذا مقصوداً للمصنَّف.

قوله: (ويُقال: مَنْ شَرَعَ فِي فَنٍّ) أي: قرأ وليس المراد ابتداءً وإلا لما صدق على كلِّ ما يأتي.

قوله: (فإنَّ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِتَصَوُّرٍ مَسَائِلِهِ) أي: بأن احتاج لمعلِّم، ولا يصحُّ أن تكون ال للجنس وإلا لاقتضى أنَّ مَنْ استقلَّ بتصوُّر مسألة لا يُقال له مبتدئ ولا يصحُّ؛ بل للاستغراق، ويلحق الأكثر بالكلِّ، فالمعنى فإنَّ لَمْ يَسْتَقِلَّ بِتَصَوُّرِ الْكُلِّ وَلَا الْأَكْثَرِ فيصدق بمن لم يستقل بتصوُّر شيء أصلاً ولو مسألة، وبما إذا استقلَّ بتصوُّر النصف استحضره أم لا أمكنه الاستدلال أم لا فيقال: له مبتدئ على هذا.

وقوله: (وإلا) أي: بأن استقلَّ بتصوُّر الكلِّ أو الأكثر، فإن استحضر غالب الأحكام وأمكنه الاستدلال فهو منتَه، كما قال: وظاهره أنَّه لا يُكتفى بضبط الكُتُب مع أنَّه يُكتفى به في متون الأحاديث، فيقال: أراد به ما يشملُه<sup>(٣)</sup> بأن يُراد الاستحضار حقيقةً أو حكماً.

وقوله: (وإلا فمتوسِّط) أي: بأن انتقى الأمران أو أحدهما، والغرض أنَّه استقلَّ بتصوُّر الكلِّ أو الأكثر، فيصدق المتوسط على هذا، على مَنْ استقلَّ بتصوُّر الكلِّ ولم

(١) في نسخ المخطوط (أو لا) وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتام عبارة الشارح: فلا يَخْرُجُ عنهما؛ لأنَّه بالنسبة لما أُنْقِضَ مِنْتِه، ولما لَمْ يُنْقِضْ مِنْتِه. فتح الباقي: ٩٢/١.

(٣) في (ب) "شملة".

يمكنه الاستدلال عليها بتمامها، وإن أمكنه الاستدلال على البعض، ولا يخفى أنَّ الأول: نظر للحصول في الكلِّ، والثاني: نظر إلى عدم الاستقلال بتصوُّر الكلِّ أو الأكثر على ما قرَّرنّا إلى آخر ما تقدّم، ويلزم من تحصيل شيء<sup>(١)</sup> الاستقلال بتصويره<sup>(٢)</sup> ولا يلزم من الاستقلال بتصوير شيء تحصيله، فمن المسائل ما لم يطلع عليه الشخص، وعلى تقدير أنّه إذا اطلع عليه يستقل بتصويره، واعلم أنّ النسب تسعة؛ لأنّك إمّا أن تأخذ المبتدئ [أ/٢٧] على الأول مع كلّ واحد من الثلاثة على الثاني، أو تأخذ المتوسط كذلك، أو<sup>(٣)</sup> المنتهي كذلك، فعليك باستخراجها.

قوله: (وَأَشَارَ إلخ)<sup>(٤)</sup> إن كان المصنّف صرّح بذلك فمُسَلَّم، وإلا فأين الإشارة على أنّ المصنّف لو صرّح بذلك لقليل له أين الإشارة؟ نعم لو قال: قصدت بقولي كذا وكذا لتمّ، ثمّ يحتمل أن تكون ال للعهد، أي: التبصرة والتذكرة المتقدّمتين<sup>(٥)</sup>، فيكون الاسم تبصرة وتذكرة وظاهره بدون الجار والمجرور، ويحتمل أن يكون من الاسم، ويكون المصنّف تصرف في العلم بحذف ال منه لاستقامة النظم على ما في ذلك من الخلاف.

## ٦ - [ لَخِصْتُ فِيهَا ابْنَ الصَّلَاحِ أَجْمَعَةَ ... وَزِدْتُهَا عِلْمًا تَرَاهُ مَوْضِعَهُ ]

قوله: ((فِيهَا)) الضمير للمقاصد التي هي عبارة عن جميع الكتاب، وهذا تفصيل لذلك المجمل، ولو أريد بالمقاصد المتقدّمة المأخوذة من ابن الصلاح كما في بعض نسخ الشارح أشكلت الظرفيّة كما مرّ، ويمكن عود الضمير على المنظومة المعلومة من نظمها قاله الطوخي<sup>(٦)</sup>.

(١) في (أ) و (ب) "بشيء" وما أثبتته من (ج).

(٢) في (أ) "بتصديق" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "و".

(٤) وتمام عبارة الشارح: وَأَشَارَ بـ "التبصرة والتذكرة" إلى اسم منظومته. فتح الباقي: ٩٣/١.

(٥) في (أ) "المتقدمين" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

قوله: (عُثْمَانُ أَبُو عَمْرٍو<sup>(١)</sup>) حمل أَوَّلَ المتن أعني: ابن الصلاح على ظاهره، ثمَّ بيَّن أنَّ المراد كتابه، ثمَّ بيَّن أنَّ المراد مقاصد كتابه<sup>(٢)</sup> قاله الطوخي<sup>(٣)</sup>.

فالحاصل أنَّه لمَّا كان ظاهر المصنَّف غير مُراد وأنَّ المراد كتابه أفادك أنَّه ليس المراد كتابه بجملته؛ بل مقاصده، والقرينة على تقدير كتاب الاستحالة وعلى تقدير مقاصد الواقع.

وقوله: ((ابن الصَّلاح)) هو من باب التصرُّف في العَلم والتخفيف، إذ أصل العَلم صلاح الدين فحذف منه الدين وقصد تنكيهه حتَّى أُدخل عليه ال وفي ذلك خلاف عندهم، والمصنَّف مشى على الجواز، ويُحتمل مشيه على المنع، وارتكبه للنظم. فائدة: ذكر بعضهم أنَّ ابن الصلاح قال: ما فعلت صغيرة في عمري قط<sup>(٤)</sup>، وهذا وهذا فضل عظيم من الله، تُوفِّي سحر يوم الأربعاء، خامس عشري ربيع الأوَّل، سنة ثلاث وأربعين وستمئة، وازدحم عليه الخلق، فضلِّي عليه بالحمام وشيعوه إلى باب الفتوح، فضلِّي عليه بداخله ثانيًا، ورجع الناس لأجل حصار البلد بالخوارزمية<sup>(٥)</sup>، وخرج

---

(١) في نسخ المخطوط (عمر) وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.  
(٢) قال العراقي: أحسن ما صنَّف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب "علوم الحديث لابن الصلاح" جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعًا. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: ١١. وقال ابن حجر في نزهة النظر، ١٩٤: فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٧/٨، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ١١٥/٢، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ١٦٤.

(٥) وهي سنة الخوارزمية، وذلك أنَّ الصالح أيوب بن الكامل صاحب مصر بعث الخوارزمية ومعهم ملكهم بركات خان في صحبة معين الدين ابن الشيخ، فأحاطوا بدمشق يحاصرون عمه الصالح أبا الجيش صاحب دمشق، وحرق قصر حجاج، وحكر السماق، وجامع جراح خارج باب الصغير، ومساجد كثيرة ... فأحرق جوسق قصر والده العادل، وامتد الحريق في زقاق الرمان إلى العقبية فأحرقت بأسرها، وقطعت الأنهار وغلت الأسعار، وأُخيفت الطرق وجرى



وخرج به دون العشرة مشمرين مخاطرين [٢٧/ب] بأنفسهم، فدفنوه بطرف مقابر الصوفيّة، وقبره على الطريق في طرفها الغربي ظاهر، يُزار ويُتبرك به، قيل: والدعاء عنده مُجاب انتهى برماوي<sup>(١)(٢)</sup>.

قوله: ((أجمعه)) تأكيد أفاد به [أنّه] <sup>(٣)</sup> لم يحذف من المقاصد شيئاً، وإنّ التأكيد باعتبار عدم حذف شيء <sup>(٤)</sup> من المقاصد، لا باعتبار عدم حذف شيء منه رأساً، والحاصل أنّ حقيقة التلخيص <sup>(٥)</sup> أنّ يستوفي مقاصد الكتاب الملخص بكلام أوجز، فربّما توهم أنّه إذا قال <sup>(٦)</sup> ابن الصلاح: أنّ المراد مُعظم كتابه فأكد بأجمع ليدلّ على أنّه لم يحذف من المقاصد شيئاً <sup>(٧)</sup>.

فقوله: (فلا ينافي) تفريع على قوله: (مقاصد) ولو قال: اختصرت لأفاد التأكيد بأجمع أنّه لم يحذف من الكتاب شيئاً؛ وذلك لأنّ الاختصار أعمّ من التلخيص، فتارةً يكون اقتصاراً على بعض الأصل مع استيفاء المقاصد كالتلخيص، وتارةً مع حذف

---

بدمشق أمور بشعة جداً، لم يتم عليها قط، وامتد الحصار شهوراً من هذه السنة إلى جمادى الأولى ... وفي هذه الأيام توفى الشيخ تقي الدين ابن الصلاح، شيخ دار الحديث وغيرها من المدارس، فما أخرج من باب الفرج إلا بعد جهد جهيد، ودفن بالصوفية - رحمه الله - . ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير: ١٦٦/١٣-١٦٧.

(١) محمد بن عبد الدائم بن موسى، أبو عبد الله العسقلاني، شمس الدين، الأصل البرماوي المصري، الشيخ الإمام العالم، (ت: ٨٣١ هـ). ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شعبة: ١٠١/٤، حسن المحاضرة: ٤٣٩/١.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٢-١٥٣، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٢٧/٨-٣٢٨.

(٣) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "شيء حذف" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) التلخيص: التبيين، والشرح. القاموس المحيط: ٦٣٠.

(٦) في (ج) "قاله".

(٧) ينظر: النكت الوفية: ٦٧/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥١.

بعض المقاصد، وتارةً يكون موفياً بجميع الأصل من المقاصد وغيرها بكلام وجيز، فإذا قال: اختصرت كان متردداً بين المعاني الثلاثة، فإن أكد بأجمع اختص بالثالث، وأنه لم يحذف شيئاً من معانيه لا مقصداً، ولا مثلاً، ولا غيرهما كما أشار له البقاعي<sup>(١)</sup>.

تنبيه: يُحتمل أن تكون الهاء ضمير أو أن تكون للسكت، وعليهما فهو إمّا شاذ أو ضرورة، أمّا الأول: فلأنهم التزموا حذف الضمير من أجمع وأخواته؛ لأنّها معارف بالإضافة إلى ضمير ملتزم الحذف.

قال ابن هشام<sup>(٢)</sup>: قد التزموا حذف هذا الضمير، وأمّا قولهم<sup>(٣)</sup>: جاء القوم بأجمعهم فهو بضمّ الميم لا بفتحها، جمع جمع كفلس وأفلس، والمعنى جاءوا بجماعتهم<sup>(٤)</sup>، وقيل: تعريفها بتقدير اللام، وقيل: هي أعلام لمعانيها فتعريفها وضعي كالأعلام كذا في "الهمع"<sup>(٥)(٦)</sup>، وأمّا الثاني: فلأنّ هاء السكت لها ثلاثة مواضع: أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو: لم يغزه، ولم يخشه، ومنه: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٖ﴾<sup>(٧)</sup>، أو كان الحذف لأجل البناء نحو: اغزه، واخشه، ﴿فِيهِدْهُمْ قَتَدَةً﴾<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٦٧/١، المصدر السابق: ١٥٥.

(٢) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد، جمال الدين، الأنصاري، الحنبلي، من أئمة العربية، العلامة المشهور، مولده ووفاته بمصر، (ت: ٧٦١هـ). ينظر: المقصد الأرشد، لابن مفلح: ٦٦/٢، بغية الوعاة: ٦٨/٢.

(٣) "قولهم" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام: ٧٧٢.

(٥) الهمع هو: "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ). ٩١١هـ).

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١٠٥/٣.

(٧) سورة البقرة: من الآية (٢٥٩).

(٨) سورة الأنعام: من الآية (٩٠).

الثاني: ما الاستفهامية [المجرورة]<sup>(١)</sup> نحو: بَمَ، وعمّ.

الثالث: كلُّ مبني على حركة بناء دائماً ولم يشبهه المعرب، نحو: ﴿مَالِيَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾<sup>(٣)</sup> [٢٨/أ] و ﴿مَاهِيَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup> ولا تدخل في نحو: جاء زيد؛ لأنَّه مُعرب، ولا ولا في نحو: اضرب، ولم يضرب؛ لأنَّه ساكن كذا في "شرح الجمع" لليمني<sup>(٥)(٦)</sup>.

ثمَّ رأيت بهامش نقلاً عن الرضي: أَنَّ أجمع يُضَافُ إضافة ظاهرة فيؤكد به، لكن يُجر بباء زائدة، نحو: جاء القوم بأجمعهم<sup>(٧)</sup>.

وقال الجوهري: يُقال: جاء القوم بأجمعهم وأجمعهم أيضاً بضمِّ الميم كما يُقال: جاءوا بأكلبهم جمع كلب انتهى<sup>(٨)</sup>.

تنبيه: آخر الفرق بين الإيجاز والاختصار أَنَّ الإيجاز تجريد المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى، وفرَّق بينهما أيضاً بأنَّ الإيجاز الحذف من طول الكلام، والاختصار الحذف من عرضه، والكلام يتَّصف بالطول والعرض، يُقال: كلام طويل وفي التنزيل ﴿فَذُودُ عَائٍ عَرِيضٍ﴾<sup>(٩)</sup> انتهى نقل ذلك كله الطوخي<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٢) سورة الحاقة: من الآية (٢٨).

(٣) سورة الحاقة: من الآية (٢٩).

(٤) سورة القارعة: من الآية (١٠).

(٥) محمد بن أحمد بن الإمام الحسن ابن علي بن داود، اليمني، من نسل الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين: أمير، من العلماء. تعلم بصعدة وصنعاء، وولي العدين إقليم واسع باليمن، (ت: ١٠٦٢هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣/٣٨٤، الأعلام: ١١/٦.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/٦٣٢-٦٣٥.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، للرضي: ٢/٣٦١.

(٨) ينظر: الصحاح: ٣/١٢٠٠.

(٩) سورة فصلت: من الآية (٥١).

(١٠) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٣-١٥٥.

قوله: (حَذَفَ كَثِيرٌ<sup>(١)</sup> إلخ)<sup>(٢)</sup> يصدق بقلته أيضاً<sup>(٣)</sup> في الواقع بالنسبة لما لم يُحذف، يُحذف، والحذف إمّا لكون تلك الأمثلة وتلك التعاليل غير ضروريّة الذكر، أو لكونها غير صحيحة.

قوله: (ونسبة<sup>(٤)</sup> معطوف على أمثلة، والحذف إمّا لكون تلك<sup>(٥)</sup> النسبة<sup>(٦)</sup> مشهورة مشهورة ومعلومة، أو لكونها غير صحيحة.

قوله: ((و)) مَعَ تلخيصي<sup>(٧)</sup> مقاصده أي: ابن الصلاح فيها، أي: المقاصد الشاملة أو المنظومة.

قوله: ((زِدْتُهَا)) قال الطوخي: الضمير راجع لمقاصد ابن الصلاح فقط انتهى<sup>(٨)</sup>. انتهى<sup>(٨)</sup>.

أي: لأنّها مُقدّرة والمقدّر كالمذكور، أي: زدت عليها، ويحتمل رجوع الضمير للمقاصد الشاملة، أي: زدت فيها، فإن قلت: على كلّ هذا معلوم من الظرفية التي هي قوله: ((فِيهَا)) قلت: الظرفية تتحقّق بكون الزائد على مقاصد ابن الصلاح غير علم فأفاد أنّ المزيد علم.

قوله: ((عِلْمًا)) أي: نسبًا تامّة لا ملكات ولا إدراكات.

---

(١) في (أ) "حذفًا كثيرًا" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) وتامام عبارة الشارح: من أمثله، وتعاليله، ونسبة أقوالٍ لقائلها وما تكرر فيه. فتح الباقي: ٩٣/١.

(٣) "أيضًا" لم ترد في (ب) و (ج).

(٤) في (أ) "وسنة" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) "تلك" لم ترد في (ج).

(٦) في (أ) "السنة" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) في نسخ المخطوط "تلخيص" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

قوله: (أي: الزائد) فالضمير عائد على مُتَقَدِّم معنى على حدِّ ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)(٢)</sup> ورجَّعه للمُتَقَدِّم معنى، ولم يرجعه للمُتَقَدِّم صريحاً، الذي هو العلم؛ لأنَّه لأنَّه ليس فيه تصريح بكونه المري صريحاً الذي هو من باب التحدث بالنعمة.  
قال الطوخي: وقد يُقال: لو أرجع الضمير على العلم لاحتاج إلى تقييده بالمزيد أيضاً، والرؤية يجوز أن تكون بصرية<sup>(٣)</sup> [٢٨/ب].

وقوله: (مُتَمَيِّزاً) حال ورؤية النسب برؤية النقوش التي هي دالة على الألفاظ، والألفاظ دالة على النسبة، وخلاصته أن رؤيتها برؤية دالها بواسطة.  
وقوله: ((مَوْضِعُهُ<sup>(٤)</sup>)) منصوب على نزع الخافض، أي: تراه في موضعه، وليس المراد ترى موضعه؛ لأنَّ المعنى ينبئ عنه كما قاله الطوخي<sup>(٥)</sup>، ويجوز أن تكون علمية والمعمول الثاني متميزاً.

وقوله: (أَوَّل) فاعل تميزاً.  
وقوله: (أَوْ بَدُونِهِ) قضيته أنَّه معطوف على قوله: (بِ قَلْتُ) وأنَّ التقدير متميزاً أو لكثير منه بدون قلت وهو فاسد، فيجعل قوله: (أَوْ بَدُونِهِ) مُتَعَلِّقاً بمحذوف، والتقدير أو متميزاً نفسه بدونه، وبعد هذا كَلَّه يفيد أنَّ التميز إنَّما تعلَّق بأَوَّل الزائد فقط لا بتمامه، مع أنَّ التميز تعلَّق بتمامه فهو مشكل.

قلت: لا اشكال وذلك؛ لأنَّه متى تميَّز<sup>(٦)</sup> الأوَّل<sup>(٧)</sup> فقد تميَّز الباقي؛ لأنَّه مرتبط بالأوَّل فيعلم انتهاؤه، فظهر أنَّ التميز تعلَّق بتمامه، وإن شئت جعلت أوَّل منصوباً

(١) سورة المائدة: من الآية (٨).

(٢) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤١١/١، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: ١٤٩/١.

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

(٤) في نسخ المخطوط "موضع" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

(٦) في (أ) "تمييز متى" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) في (ج) "الأولى".

على الظرفيّة، والتقدير ترى الزائد مُتميّزًا بتمامه بـ(قلت) الواقعة في قرب أوّل الكثير وبدون قلت، أي: وترى الزائد مُتميّزًا بدون قلت لا بقيد الظرف المذكور، وظهر من ذلك أنّ قوله: (أَوَّلٌ) مُتعلّق بـ(قلتُ)، وإنّما قدرت قرب؛ لأنّ أوّل الشيء منه، وإذا كان كذلك فلا يصحّ أن يكون ظرفًا لقلت ولا للتمييز؛ لأنّ قلت لا يكون مظهرًا في أوّل الكثير الذي هو جزء منه، وكذلك التميّز لم يكن ظرفه أوّل الكثير ولا قربه بخلاف القول فظرفه قرب أوّل الكثير فتدبر.

قوله: (حكايةً) أي: ذا<sup>(١)</sup> حكاية، أو محكيًا، أو مبالغة، وكذا يقال: فيما بعد قوله: (أو نحوه) أي: تبين أنّ ما قاله لم يكن مُتفقًا عليه؛ بل هناك من يخالفه. قوله: (في محالّه) لمّا كان الذي لم يتميز مُتعدّدًا جمع فقال: في محالّه وإلا فالمطابق للفظ أن يقول: في محلّه.

## ٧ - [ فَحَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ وَالضَّمِيرُ ... لِوَاحِدٍ وَمَنْ لَهُ مَسْتَوْر ]

قوله: (على شيء) قال في "المصباح": الشيء في اللغة عبارة عن كلّ موجودٍ، إمّا جسًا كالأجسام، أو حكمًا كالأقوال، نحو: قلت شيئًا وجمع الشيء أشياء انتهى<sup>(٢)</sup>. فإذا علمت ذلك فنقول<sup>(٣)</sup>: قد أراد الجنس وإلا فهما شيئان لا شيء واحد. قوله: ((فَحَيْثُ إِنْخ)) شروع في الإشارة إلى مُقدّمة الكتاب، وانظر هذه [٢٩/أ] الفاء هل هي الفصيحة أو واقعة في جواب شرط مُقدّر؟ أي: وإذا أردت معرفة المقاصد المهمة فَحَيْثُ إِنْخ<sup>(٤)</sup> انتهى الطوخي<sup>(٥)</sup>. قوله: ((جَاءَ الْفِعْلُ)) أي: مُسنّدًا إلى ضمير مفرد ولم يتقدّم مرجعه واتّصل بالفعل فالفارق بينهما الاتصال وعدمه.

(١) في (أ) "ذم" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) المصباح المنير: ٣٣٠/١.

(٣) في (أ) "فتقول" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) "إِنْخ" لم ترد في (ج).

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٦.

قوله: ((وَالضَّمِيرُ)) أي: مُتَّصِلًا<sup>(١)</sup> بغير الفعل ك(هو) مثلاً قاله الطوخي<sup>(٢)</sup>.

قوله: ((أَي: أَحَدُهُمَا)) إشارة إلى أَنَّ الواو بمعنى أو، وفيه أَنَّ كون الواو بمعنى أو إنما قيل به في التقسيم والإباحة والتخيير، وهذا ليس منها، وإشارة إلى أَنَّهُ ليس المراد بالضمير الذي في الفعل ك(قال) فَإِنَّ هذه صورة فقط، فيقتضي أَنَّهُ ليس في اصطلاحه ما يرجع لضمير مثل هو أو له مع أَنَّهُ في كلامه، والواو في قوله: ((وَالضَّمِيرُ)) للعطف لا للحال، والمراد بكون الفعل لواحد أَن يكون فاعله ضميرًا مستترًا لا بارزًا، فلا يدخل ضمير المتكلم والمخاطب بقرينة.

قوله: ((وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ)) أي: غير معلوم، وضمير المتكلم والمخاطب معلومان، وأو التي للتنويع كما هنا يجب مطابقة الضمير بعدها لمعطوفيها، وكان الظاهر أَن يقول: ومن لهما مستور، والواو للحال في قوله: ((وَمَنْ لَهُ مَسْتُورٌ)) قال كل ذلك الطوخي<sup>(٣)</sup>.

أو أشار بأحدهما إلى أَنَّ في العبارة حذف مُضاف، أي: جاء أحد هذين الأمرين.

---

(١) في (أ) و (ج) "مُتَّصِل" وما أثبتته من (ب).

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١٥٧.

قوله: (أي: غَيْرُ مذكورٍ) كان الأولى<sup>(١)</sup> غير معلوم؛ لأنَّ ضمير الغيبة شرطه العلم بمرجعه لا ذكره، وهلا قال: فحيث جاء الضمير لواحد واقتصر عليه فيشمل الضمير المستتر في الفعل، والبارز المتَّصل بالاسم كـ(عنده)، والحرف كلّه، ويكون قوله: ((وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ)) أي: الضمير كما فسَّره بذلك السيوطي وعبارته في شرحه: وإن يكن الضمير في اسم أو<sup>(٢)</sup> فعل<sup>(٣)</sup> قاله الطوخي<sup>(٤)</sup>.

## ٨ - [كـ(قَالَ) أَوْ أَطْلَقْتُ لَفْظَ الشَّيْخِ مَا ... أُرِيدُ إِلَّا ابْنَ الصَّلَاحِ مُبَهُمَا]

قوله: (بِكُلٍّ مِنْ ذَلِكَ) الأولى حذف كلٍّ، وذلك إمَّا لكون الواو بمعنى أو كما قال الطوخي<sup>(٥)</sup>، أو أَنَّ في العبارة حذف مضاف، أي: أحدهما، ولا يأتي كلامه إلا لو كانت الواو على حالها، ولا يُقدَّر مضاف كما هو ظاهر.

قوله: (بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ) الباء مستعملة في حقيقتها بالنسبة للفظ الشيخ، ومجازها بمعنى في بالنسبة لقال وله؛ لأنَّ ابن الصلاح مُبهم فيهما لا بهما.

قوله [٢٩/ب]: (مَعَ أَنَّ<sup>(٦)</sup>) أي: هذا خلاف التحقيق، والتحقيق كائن مع إغناء إطلاق تلك الألفاظ من مصاحبة الصفة للموصوف، أي: إغناء إطلاق تلك الألفاظ الموصوف بالتحقيق.

قوله: (إِطْلَاقُ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ) أي: الأخبار بإطلاقها فيما سيأتي، أي: غير مبينة المرجع في الفعل والضمير، وغير مقيد الشيخ بما يبينه، أي: فتكون حينئذٍ مُبهمة.

(١) في (ب) "الأوَّل".

(٢) في نسخ المخطوط "و" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على شرح ألفية العراقي للسيوطي.

(٣) شرح ألفية العراقي، للسيوطي: ٢٣.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧-١٥٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٧.

(٦) في (أ) "أَنَّهُ" وما أثبتته من (ب) و (ج).



وقوله: (إِذِ المتبادرُ) أي: إنَّما قلنا يعني الأخبار بإطلاقها؛ لأنَّ المتبادر منها الإيهام، المناسب أن يقول: لأنَّها حينئذ تكون مبهمة جزماً، وفي العبارة حذف، أي: المتبادر من إطلاقها؛ لأنَّ الحديث في إطلاقها.

#### ٩ - [ وَإِنْ يَكُنْ لاثْنَيْنِ نَحْوُ (التَّرْمَا) ... فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا ]

قوله: (أي: ما ذكر) جواب عما يُقال هلا قال: وإن يكونا فأجاب بقوله: أنَّه أفرد باعتبار المذكور.

قوله: (من الفعل أو الضمير) لا يخفى أنَّ الذي ذكر إنَّما هو الفعل والضمير معاً فلذلك احتاج إلى أن يقول: أي: ما ذكر دفعاً للاعتراض، فالمحلُّ للواو، فالأولى أن يقول: وإن يكن ما ذكر، أي: أحد ما ذكر، أو يقول: وإن يكن ما ذكر<sup>(١)</sup>، أي: الفعل أو الضمير، ولا يحتاج للاعتذار؛ لأنَّه لمَّا كانت الواو فيما تقدَّم بمعنى أو، صار المرجع على ذلك المنوال المنظور فيه لأحدهما لا لهما معاً حتَّى يحتاج للاعتذار بقوله<sup>(٢)</sup>: (أي: ما ذكر) فتدبَّر.

قوله: ((لاثنَيْنِ)) محلُّ كونه لاثنتين إذا لم تكن الألف للإطلاق، وإلا فيعود الضمير حينئذ على ابن الصلاح فقط كما قرَّره الناظم، مثاله: قوله في المنقطع: وَقِيلَ: مَا لَمْ يَتَّصِلْ، وَقَالَا: <sup>(٣)</sup> فهو بألف الإطلاق لعود الضمير على ابن الصلاح كما قرَّره الشارح، قال الناظم: وعلامة كونها أَلِف الإطلاق عدم رسم الألف بها انتهى، وعليه فثبوتها في بعض النسخ من تحريف النساخ، والصواب حذفها انتهى الطوخي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عبارة "ما ذكر" لم ترد في (ب) و (ج).

(٢) كلمة "بقوله" مكررة في (أ).

(٣) التبصرة والتذكرة: ١٠٥.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

قوله: ((نحو)) قولك: زاد قولك؛ لأنّه لم يقع في النظم لفظ التزما<sup>(١)</sup> أصلاً كما قاله ابن قاسم، والناظم أشار لهذا بقوله: ((نحو)) ولا يُقال قد قالوا: إنّ نحو كذا معناه كذا ونحوه؛ لأنّا نقول: هذا هو المراد إذا لم يعارضه أنّ المعنى على بقاءه على الأصل كما هنا<sup>(٢)</sup>.

قوله: ((فَمُسْلِمٌ مَعَ الْبُخَارِيِّ هُمَا)) لا يخفى أنّ المقصود وهو أنّ المراد بالاثنتين البخاري [٣٠/أ] ومسلم<sup>(٣)</sup> ظاهر، وإلا فظاهر اللفظ أنّ الاثنتين مسلم المقيّد بمصاحبة البخاري، فيقتضي خروج البخاري من الاثنتين وليس مراداً فتدبر، فهما مُبتدأ مؤخر ومسلم إلخ خبر مُقدّم.

قوله: ((إِمَامَا<sup>(٤)</sup> الْمُحَدِّثَيْنِ) أَي: اللذين في عصرهما وبعدهما<sup>(٥)</sup>) لا من تقدّمهما. قوله: ((بَرْدِزْبَه) - بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وكسر الدال المهملة وسكون الزاي وفتح الباء الموحدة بعدها هاء - هذا هو المشهور في ضبطه، دماميني على البخاري معناه الزّراع<sup>(٦)</sup>.

قوله: ((الْقَشِيرِيُّ)) نسبة للقبيلة.

(١) في نسخ المخطوط "الترم" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين: الحافظ صاحب الصحيح الإمام المبرز والمصنف المميز رحل وجمع وصنّف، من أنمّة المحدثين، (ت: ٢٦١هـ). ينظر: تاريخ دمشق: ٨٥/٥٨، تهذيب الكمال: ٤٩٩/٢٧.

(٤) في (ج) "إمّا".

(٥) في (ب) "عصرها وبعدها".

(٦) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: ٦٧/١، فتح الباري، لابن حجر: ٤٧٧/١، إرشاد الساري: ٣١/١.

وقوله: (النَّيْسَابُورِيُّ) نسبة لنيسابور<sup>(١)</sup> البلد<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أَوْ بِتَعْيِيرِهِ بـ((مَعَ)) إِيخ)<sup>(٣)</sup> لا يخفى أَنَّ التعبير بـ(مع) مؤذن كما قال الشارح: بتبعية ما قبلها لما بعدها في العرف، بحيث إذا قيل: جاء<sup>(٤)</sup> فلان مع السلطان السلطان لا يعترض على القائل بأنه قدّم ما حقّه التأخير، فإذا كان كذلك فلا داعي لقوله: (وقدّمه) حيث نظر للعرف.

قوله: (أَوْ لِمُضْرُورَةِ النَّظْمِ عِنْدَهُ) قال الطوخي: إشارة إلى أَنَّ الناظم اختار تفسير الضرورة بأنّها ما وقع في الشعر ولم يُسمع مثله في النثر، لا أنّها ما للشاعر عنه مندوحة<sup>(٥)(٦)</sup>؛ لأنّه كان يمكنه أن يقول: فللبخاري<sup>(٧)</sup> ومسلم هما فإنّ هذه ردها الدماميني، وإن كانت طريقة ابن مالك<sup>(٨)</sup> انتهى ما قاله الطوخي<sup>(٩)</sup>.

---

(١) نيسابور: مدينة من مدن خراسان، ذات فضائل حسنة وعمارة، كثيرة الخيرات والفواكه والثمرات، جامعة لأنواع المسرات، وعتبة الشرق، وإنّها كانت مجمع العلماء ومعدن الفضلاء، وكانت نيسابور من أحسن بلاد الله وأطيبها. ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني: ٤٧٣.

(٢) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب: ٢٦٩.

(٣) وتام عبارة الشارح: المُشْعِرَةُ بِتَبَعِيَّةٍ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، أَوْ لِمُضْرُورَةِ النَّظْمِ عِنْدَهُ. فتح الباقي: ٩٤/١.

(٤) "جاء" لم ترد في (ج).

(٥) ورد في حاشية نسخة (ب) كلام للناسخ ما نصّه: "قوله: ما للشاعر إِيخ فيه سقط تقديره ما لم يكن للشاعر أو ما ليس للشاعر عنه مندوحة اه" محمد محمد زاده الله علماً وعملاً.

(٦) المندوحة: السعة، يُقال: لي عنه مندوحة، أي: سعة وغنى، ويقولون: إنّ في المعارض عن الكذب لمندوحة، أي: في التعريض سعة عن الكذب. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٦٥٣٩/١٠.

(٧) في (ج) "فالبخاري".

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٢٣/١.

(٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٩.

ونقل عن الشمرلسي<sup>(١)</sup> ردَّ ذلك فقال: لعلَّ المراد بالضرورة هنا سهولة التعبير به في النظم لا حقيقتها، فإنَّ في معنى الضرورة عندهم قولين: أحدهما: ما وقع في الشعر ولم يقع نظيره في النثر، والثاني: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وكلَّ منهما منتفٍ هنا، فإنَّ مثل هذا التركيب يقع مثله في النثر، ويمكن مثله في النظم وله مندوحة عمَّا ذكره بإبداله بلفظ آخر يساويه في المعنى، كأن يقول: فللبخاري مع مسلم هما انتهى<sup>(٢)</sup>، وكلام الشمرلسي ظاهر، خصوصًا إذا نظرنا لظاهر قول الشارح عنده فتدبَّر.

## ١٠ - [ وَاللَّهِ أَرْجُو فِي أُمُورِي كُلِّهَا ... مُعْتَصِمًا فِي صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا ]

قوله: (لا غير) أخذه من تقديم المعمول فإنَّه يفيد الحصر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أَي: أَوَّل) فيه ما تقدَّم.

قوله: (الدنيويَّة والأخرويَّة) أخذه من التأكيد بكُلِّها وقال الطوخي: قوله: ((في أُمُورِي كُلِّهَا)) بيِّن به ما أجمله أوَّلًا في قوله: ((يَقُولُ رَاجِي)) وكان الأنسب بقوله: ((في صَعْبِهَا وَسَهْلِهَا)) أن يقول: مُسْتَعِينًا أو [٣٠/ب] مُعْتَمِدًا مثلاً؛ لأنَّ العصمة هنا بمعنى الحفظ من الشيطان والتحصُّن من أفعال السوء، ولا يشمل الأعمال المباحة إلا بتكلُّف، وفي كلامه ما يُشعر بجواز سُؤال العصمة، وقد اختلف فيه، والوجه كما قال بعضهم: أنَّه إن قصد التوقِّي من جميع المعاصي والرزائل في جميع الأحوال امتنع؛ لأنَّه سُؤال مقام النبوة، أو التحفظ من الشيطان، والتحصُّن عن أفعال السوء فهذا لا

---

(١) علي بن علي الشبراملسي، أبو الضياء، نور الدين: فقيه شافعي مصري، خاتمة المحقِّقين وأعلم أهل زمانه، كفَّ بصره في طفولته وهو من أهل شبراملس بالغربية، بمصر، (ت: ١٠٨٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٣/١٧٤، الأعلام: ٤/٣١٤.

(٢) لم أقف على كلام الشمرلسي في الكُتُب التي بين يدي.

(٣) ينظر: الإِتقان في علوم القرآن: ٣/١٧٤.

بأس به، والمتّجه عند الإطلاق الجواز لعدم تعيّن المحذور<sup>(١)</sup> سم<sup>(٢)</sup> على أبي شجاع<sup>(٣)(٤)</sup>.

قوله: (الدينيّة) هو تكسبها بطريق حل، والأخرويّة تحصل بالإخلاص في الأعمال والاعتقاد الصحيح في الاعتقادات انتهى الطوخي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (أي: أرجوه من جهة العصمة) أي: فمعتصماً مصدر ميمي<sup>(٦)</sup> بمعنى العصمة<sup>(٧)</sup>، والمعنى واحد جعلت قوله: ((في أموري)) متعلّقاً بـ(أرجو) أو بمعتصماً.

قوله: (تمييزٌ للنسبة) أي: الواقعية، أي: النسبة التي بين الفعل ومعموله؛ فإنّ تلك النسبة فيها إبهام<sup>(٨)</sup> بيّنه بقوله: (العصمة<sup>(٩)</sup>) أي: من جهة حفظه لي في أموري كلّها، ولو جعله تمييزاً محوّلًا عن المفعول، أي: أرجو عصمة الله، ويُؤيده تفسير الرجاء بتعلّق القلب بمطموع في حصوله إلخ، ويمكن أن يكون ذلك مقصود الشارح.

وقوله: (من جهة العصمة) حل معنى لا إعراب، وإضافة جهة إلى العصمة للبيان، وخلاصته أرجو حفظه من الشيطان في حال تلبّسي بالأُمور الدنيويّة والأخرويّة وفيه قصور، فلو عبّر باستعانة مثلاً لكان أحسن لشمول ذلك وغيره.

---

(١) في (أ) "المجزوم" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) الرمز (سم) المراد به هو: ابن قاسم العبادي عند الشافعية، وهو من الاختصاصات والنحوت. ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: ٢٥٨.

(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني: فقيه من علماء الشافعية، (ت: ٥٩٣ هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٥/٦، الأعلام: ١١٦/١.

(٤) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ٥٣٢/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٠.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٠.

(٦) "ميمي" لم ترد في (ج).

(٧) ينظر: القاموس المحيط: ١١٣٨.

(٨) في (أ) "إيهام" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٩) في نسخ المخطوط "عصمة" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

وقوله: **(بمعنى الحِفْظ)** أي: الجائز ولذلك عبّر بقوله: **(بمعنى)**؛ لأنَّ العصمة هي <sup>(١)</sup> حيث أُطلقت إنّما تتصرف للعصمة الواجبة التي للأنبياء والملائكة.

قوله: **(بمعنى المنع من المعصية)** <sup>(٢)</sup> أي: الجائز حتّى صحَّ التعبير بمعنى.  
قوله: **(أي: مانعاً نفسي منها)** أي: حافظاً لنفسه منها، ولمّا كان المنع في نفس الأمر ليس في قدرة العبد ولا يأتي إلا بلطف الله أتى بقوله: **(بلطف الله)**، أي: حال كون <sup>(٣)</sup> ذلك المعنى [أ/٣١] بلطف الله.

قال الطوخي: بعد قوله: **(بمعنى المنع)** غيّر بينه وبين قوله: على الأوّل **(بمعنى الحِفْظ)** كأنّه؛ لأنّه على الثاني إنّما يطلب من الشخص منع نفسه من المعصية لا أنّه يحفظها منها، وإن لزم منه ذلك، أو أنّه ثمرته <sup>(٤)</sup>.

قوله: **((في أموري كلّها))** يتبادر منه أنّه متعلّق بقوله: **(مانعاً)** أي: أوَمَل الله في حال كوني مانعاً نفسي من المعاصي، أو من الشيطان في حال تلبّسي بالأُمور كلّها، ويكون متعلّق الرجاء محذوفاً، حذفه من هذا لدلالة الثاني، ويجوز تعلّق قوله: **((في أموري كلّها))** بـ(أرجو) وحذفه من قوله: **((مُعْتَصِماً))** لدلالة الأوّل، أي: أرجو الله في أموري كلّها في حال كوني مانعاً نفسي من المعصية في أموري كلّها، ويكون الرجاء المتعلّق بكلّ الأمور من جهة تحصيلها، وعدم الموانع غير المنع من المعصية، وإلا فهو داخل في الأمور فلا يحتاج لقوله: **(مانعاً نفسي إلخ)**، إلا إنّ هذا إنّما يأتي على أنّ المراد العصمة في المستقبل؛ لأنّها التي تؤمّل، وأمّا إن أريد العصمة الحالية فيكون المقصود من تلك الحال التحدث بالنعمة.

---

(١) "هي" لم ترد في (ب) و (ج).

(٢) في (أ) "العصمة" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٣) في (ب) و (ج) "حالة كون".

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١.

قوله: (أَوْ بَدَلٌ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ بَدَلٍ قَوْلُهُ: أَوْ (عَطْفٌ بَيَانٍ) وَإِنْ<sup>(١)</sup> أَرَادَ بِالصَّعْبِ مَا عَدَا السَّهْلَ فَتَكُونُ الْقِسْمَةُ ثَنَائِيَّةً وَحِينَئِذٍ فَيُرَدُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَلًّا مِنْ بَدَلِ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ وَعَطْفُ الْبَيَانِ يَجِبُ تَجْرِيدُهُ مِنَ الضَّمِيرِ لَوْجُوبِ مَغَايِرَةِ الْمُضَافِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ: بِجَعْلِهِ بَدَلٌ بَعْضٌ مِنْ كُلِّ، بِاعْتِبَارِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حَدِّتِهِ، لَكِنْ رُبَّمَا يَعْكَرُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ لَوَحَظَ كَوْنُ هَذَا بَدَلًا [لَا]<sup>(٢)</sup> يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْفَاءُ الْآخِرَ وَأَنَّ الرَّجَاءَ لَيْسَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِوُجُودِهِ فِي الْكَلِّ تَدْرِيجًا بِمُلَاحَظَةِ تَعَدُّدِ الْوَقْتِ، فَيُلَاحَظُ أَوَّلًا بَدَلِيَّةَ الْأَوَّلِ فَقَطْ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى مُلَاحَظَةِ بَدَلِيَّةِ الثَّانِي مُعْرِضًا عَنِ الْأَوَّلِ.

تَتِمَّةُ قَالَ الطُّوْخِيُّ: لَوْ عَبَّرَ بِحُزْنِهَا لَكَانَ فِيهِ تَلْمِيحُ الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَهُ سَهْلًا، وَأَنْتَ إِذَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلًا»<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> [٣١/ب].

(١) فِي (ب) وَ (ج) "وَأَنَّهُ".

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَ (ب) وَأَثْبَتَهَا مِنْ (ج).

(٣) صَحِيحُ ابْنِ حَبَانَ، كِتَابُ: الرِّقَائِقُ، بَابُ: الْأَدْعِيَّةُ، ذَكَرَ مَا يَسْتَحِبُّ لِلْمَرْءِ، ٢٥٥/٣ رَقْمُ

[٩٧٤]، عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، لِابْنِ السَّنِيِّ، بَابُ: مَا يَقُولُ إِذَا اسْتَصْعَبَ عَلَيْهِ أَمْرٌ، ٣١١/١ رَقْمُ

[٣٥١]، الدَّعَوَاتُ الْكُبْرَى، لِلْبَيْهَقِيِّ، بَابُ: جَامِعُ مَا كَانَ يَدْعُو بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، ٣٥٥/١ رَقْمُ

[٢٦٥]، الْمُسْتَخْرَجُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ، لِلْمَقْدِسِيِّ، ٦٢/٥ رَقْمُ [١٦٨٣].

(٤) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطُّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ: ١٦١.

## [أَقْسَامُ<sup>(١)</sup> الْحَدِيثِ]

### ١١ - [وَأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَمُوا السُّنَنَ ... إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ]

قال الطوخي: هل هذه الأقسام جارية في السند أيضًا؟ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يُطْلَقُونَ عَلَى السُّنَنِ وَحْدَهُ حَدِيثًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَقَاعِيُّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ، وَهَلْ تَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ الْحَدِيثِ مِنْ جَوَازِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَامْتِنَاعِ اللَّحْنِ<sup>(٣)</sup> فِيهِ<sup>(٤)</sup>؟

---

(١) جمع قسم، وهو والنوع، والصنف، والضرب، معانيها متقاربة، وربما تستعمل بمعنى واحد. فتح المغيث: ٢٦/١.

(٢) النكت الوفية: ٩٩/١.

(٣) في (أ) "الطعن" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) قال الحافظ ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، ٣٢٢-٣٢٣: إِذَا أَرَادَ رَوَايَةَ مَا سَمِعَهُ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا عَارِفًا بِالْأَلْفَاظِ وَمَقَاصِدِهَا، خَبِيرًا بِمَا يَحِيلُ مَعَانِيهَا، بَصِيرًا بِمَقَادِيرِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهَا، فَلَا خِلَافَ أَنَّه لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يَرُوي مَا سَمِعَهُ إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا عَارِفًا بِذَلِكَ فَهَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَرْبَابُ الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ، فَجُوزَهُ أَكْثَرُهُمْ، وَلَمْ يَجُوزْهُ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ مِنَ الشَّافِعِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَجَازَهُ فِي غَيْرِهِ، وَالْأَصَحُّ جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِمَا وَصَفْنَاهُ، قَاطِعًا بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي بَلَّغَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ بِهِ أَحْوَالُ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ الْأَوَّلِينَ وَكَثِيرًا مَا كَانُوا يَنْقُلُونَ مَعْنَى وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِالْأَلْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ مَعُولَهُمْ كَانَ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ، ٢٨٢/١-٢٨٣: أَنَّ الْبَخَارِيَّ كَانَ يَرَى جَوَازَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَجَوَازَ تَقْطِيعِ الْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ تَنْصِيسٍ عَلَى اخْتِصَارِهِ بِخِلَافِ مُسْلِمٍ وَالسَّبَبِ فِي ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أحدهما: أَنَّ الْبَخَارِيَّ صَنَّفَ كِتَابَهُ فِي طَوْلِ رِحْلَتِهِ، فَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: رَبِّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ فَكُتِبَتْهُ بِمِصْرَ وَرَبِّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالْبَصْرَةِ فَكُتِبَتْهُ بِخُرَّسَانَ فَكَانَ لِأَجْلِ هَذَا رُبَّمَا كُتِبَ الْحَدِيثُ مِنْ حِفْظِهِ فَلَا يَسُوقُ أَلْفَاظَهُ بِرُمَّتِهَا؛ بَلْ يَنْصَرِفُ فِيهِ وَيُسَوِّقُهُ بِمَعْنَاهُ.

الثاني: أَنَّ الْبَخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ فَهْمَهُ كِتَابَهُ مِنْ أَحَادِيثِهِ فَاحْتَاجَ أَنْ يَقْطَعَ الْمَتْنَ الْوَاحِدَ إِذَا اشْتَمَلَ عَلَى عِدَّةٍ أَحْكَامٍ لِيُورِدَ كُلَّ قِطْعَةٍ مِنْهُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَنْبَطَ مِنْهُ.



انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: ((وَأَهْلُ الْخِ)) إِنَّمَا اخْتَارَ لَفْظَ أَهْلٍ عَلَى أَصْحَابٍ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْقُرْبِ وَالِاسْتِحْقَاقِ، بِخِلَافِ الصَّاحِبِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ وَالْمَالِكِ كَذَا أَفَادَهُ بَعْضُ.

قوله: ((هَذَا الشَّأْنُ)) الشَّأْنُ لُغَةً: الْخُطْبُ وَالْأَمْرُ<sup>(٢)</sup> وَالصِّفَةُ لِلشَّيْءِ، تَقُولُ: زَيْدٌ ذُو شَأْنٍ وَلَا تَقُولُ شَأْنٌ انْتَهَى الطُّوْخِيُّ<sup>(٣)</sup>.

أَقُولُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَالصِّفَةُ لِلشَّيْءِ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ عَلَى الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ أَحَدَ الْأُمُورِ، ثُمَّ بَعْدَ كِتَابِي هَذَا وَجَدْتُ صَاحِبَ "الْمُصْبَاحِ" قَالَ: الْأَمْرُ بِمَعْنَى الْحَالِ، جَمْعُهُ أُمُورٌ، وَعَلَيْهِ ﴿وَمَا أَمْرٌ فَرَعَوْنَ بِرَشيْدٍ﴾<sup>(٤)</sup> وَالْأَمْرُ بِمَعْنَى الطَّلَبِ، جَمْعُهُ أَوَامِرٌ فَرَقًا بَيْنَهُمَا انْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَحِينَئِذٍ فَتَعْبِيرُهُ عَنِ الْحَدِيثِ بِالشَّأْنِ، إِمَّا لِكَوْنِهِ مِنْ جِزئِيَّاتِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَصَفَ لَهُ ﷺ، أَوْ مِنْ جِزئِيَّاتِ الْخُطْبِ، أَيُّ: الْأَمْرِ الْعَظِيمِ فَتَكُونُ الِلِلْحُضُورِ.

قوله: (أَيُّ: مُعْظَمُ أَهْلِهِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ لِيُوَافِقَ الْوَاقِعَ مِنْ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ.

---

(١) حاشية الطوحي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٢.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ١٢٢/٥، لسان العرب: ٣٦٠/١، القاموس المحيط: ١٢٠٨.

(٣) ينظر: حاشية الطوحي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٣.

(٤) سورة هود: من الآية (٩٧).

(٥) المصباح المنير: ٢١/١.

قال السخاوي: أو بالنظر لما استقرّ اتفاقهم عليه بعد الاختلاف، وإلا فمنهم من يدرج الحَسَن في الصحيح لاشتراكهما في الاحتجاج<sup>(١)</sup> انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: ((قَسَمُوا السُّنَنَ إِيَّاهُ))<sup>(٣)</sup> التقسيم لغة: التفريق<sup>(٤)</sup>، وعرفاً: ضمُّ مُفَصَّلٍ إلى مُجْمَلٍ، أو خاص إلى مُشْتَرَكٍ<sup>(٥)</sup>، وأشار كما قال الطوخي: إلى مرادفة السُّنَّة والحديث على رأيه كما يُعْلَم من كلام الشارح قريباً، فلا يُقال: إِنَّ في كلامه تخالفاً حيث ترجم بالحديث وجعل التقسيم للسنن انتهى<sup>(٦)</sup>.

ولا يخفى أَنَّ التقسيم للسُّنَّة لا للجمع الذي هو السنن، فالأولى التعبير بالمفرد، ويُجاب: بأنَّ ال للجنس فتبطل معنى الجمعية فكأنَّه قال: قَسَمُوا السُّنَّة.

قوله: (المُضَافَةُ) هذه صفة كاشفة، يعني لحقيقة السُّنَّة، نحو: الجسم الطويل العميق مُحْتَاجٌ لفراغ يشغله لا المقيدة كالتي في نحو: زيد التاجر حاضر، ولا [٣٢/أ] اللازمة كالتي في نحو: زيد الضاحك بالفعل حاضر أفاده الطوخي<sup>(٧)</sup>.

وانظر قوله: اللازمة مع تمثيله إلا أَن يُريد اللازمة عادةً، أي: في الجملة، ولو قال: كـ(التي) في نحو: زيد الضاحك بالقوة لكان أحسن.

---

(١) وممَّن نَصَرَ هذا القول ابن دقيق العيد والذهبي، بدخول الحَسَن في الصحيح، وأنَّ كلَّ صحيحٍ حَسَن، وليس كلُّ حَسَنٍ صحيح. ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد: ١١-٧/١، الموقظة، للذهبي: ٣٢-٢٧.

(٢) ينظر: فتح المغيبي: ٢٦/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٤.

(٣) وتام عبارة المصنّف: وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ ... إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيْفٍ وَحَسَنٍ. التبصرة والتذكرة: ٩٣.

(٤) الصحاح: ٢٠١١/٥، لسان العرب: ٤٨٠/١٢.

(٥) ينظر: التعريفات: ٦٤.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٧) ينظر: المصدر السابق: ١٦٧، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٥٨٥-٥٨٧.

قوله: (قَوْلًا إلخ)<sup>(١)</sup> أي: أَنَّ السُّنَّةَ عبارةٌ عمَّا أُضيفَ للمصطفى ﷺ كان ذلك المضاف قولًا أو فعلًا إلخ، فهو على سنن تفسيره الحديث فيما تقدّم، أي: أَنَّ حقيقة السُّنَّةَ هذا الأمر الكليّ، أعني: المضاف للنبي ﷺ سواء تحقّق هذا المضاف الذي هو الكليّ في القول أو الفعل وهكذا، والحاصل أَنَّ المعنى أَنَّ التقسيم مُتعلّق بالسُّنَّة وحقيقتها هذا الأمر الكليّ الذي هو المضاف للنبي ﷺ، ثمّ يحتمل تخصيصه بتحقيقه بالقول فقط أو الفعل فقط وهكذا، فأفاد أَنَّ حقيقة السُّنَّةَ هذا الأمر الكليّ، سواء كان مُتحقّقًا في هذا الفرد أو هذا الفرد وهكذا فتدبّر.

قوله: (أَوَّلًا) بمعنى قبلًا منصوب على الظرفية منصرف، والباء في قوله: (وبالذات) بمعنى في معطوف على أَوَّلًا، أي: في ذات الشيء بلا واسطة؛ وهو تقسيم الجنس إلى أنواعه، ويقابله التقسيم الثانوي؛ وهو تقسيم النوع إلى أصنافه، هذا خلاصة ما أشار له الطوخي<sup>(٢)</sup>.

أي: فتقسيم النوع إلى أصنافه تقسيم الجنس إليها تقسيم ثانوي، والثاني: في المقام تقسيم للصحيح مثلاً: إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره.

قوله: (لأنّها) أي: السنن من حيث هي لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهذا بالاستقراء<sup>(٣)</sup>، والمراد السُّنَّة كما تقدّم لا الجمع.

قوله: (لأنّها إن اشتملت إلخ)<sup>(٤)</sup> ضمّن معنى أخذت وعلى زائدة، أو أَنَّ قوله: (من أوصاف القبول) حال من الأعلى، أي: إن اشتملت على الأعلى حال كونه من أوصاف القبول إلا أنّه عند السبك لا يلاحظ الضمير، ومن للتبعيض؛ لأنّ صفات

(١) وتمام عبارة الشارح: قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا أو صفةً أَوَّلًا. فتح الباقي: ٩٥/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٨.

(٤) وتمام عبارة الشارح: لأنّها إن اشتملت من أوصاف القبول على أعلاها؛ فالصحيح، أو على أدناها؛ فالحسن، أو لم تشتمل على شيء منها؛ فالضعيف. فتح الباقي: ٩٥/١.

القبول موجودة أيضًا في الحسن كما أشار له بقوله: (أَوْ عَلَى أَدْنَاهَا) والمراد اشتمل سندها لا هي.

وقوله: (عَلَى<sup>(١)</sup> أَعْلَاهَا) أي: [على<sup>(٢)</sup> أعلى أفراد [٣٢/ب] أوصاف القبول، توضيحه أَنَّ أوصاف القبول: الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العِلَّة، وتلك الأفراد متفاوتة فإن اشتمل الحديث، أي: سنده على الأعلى من تلك الأفراد بَأَن اشتمل على الأعلى من أفراد الضبط، وعلى الأعلى من أفراد العدالة، وهكذا فهو صحيح لذاته<sup>(٣)</sup>.

قال الطوخي: فإن قيل: لَمْ خَصَّ القبول بالتقسيم هنا؟ قيل: لَأَنَّهُ الأَصْل ومدار العمل عليه والحاجة تدعو فيه إلى الترجيح، بخلاف المردود؛ فَإِنَّا إِذَا عَلِمْنَا حَدِيثًا ضَعِيفًا تركنا العمل به، فإن كان موضوعًا؛ فهو في التحقيق ليس من هذا العلم؛ لَأَنَّهُ ليس من كلام النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أَوْ عَلَى أَدْنَاهَا؛ فَالْحَسَنُ إلخ) لا يخفى أَنَّ التعبير بالأدنى والأعلى يفيد وجود مراتب أُخْرَ عالية ودون ووسطى، ولم يُعْلَم من كلامه حقيقة الحال، والظاهر أَنَّهُ أَرَادَ بالأعلى العالي وبالأدنى الأدنى، ويُراد بالعالي ما قابل الأدنى، فيتحقق حينئذٍ للصحيح مراتب، وللحَسَن مرتبتان دنِيّ وأدنى، ونريد بقوله: (أَدْنَاهَا) حقيقةً أو مجازًا أو تغليبًا لأجل صدقه بما إذا اشتمل على الأعلى من بعض أوصاف القبول وعلى الأدنى كان يشتمل على الأعلى من أفراد العدالة، وعلى الأدنى من أفراد الضبط؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُ حَسَن.

---

(١) في (ج) "لا".

(٢) سقطت من (أ) و (ب) وأثبتها من (ج).

(٣) ينظر: نزهة النظر: ٦٧.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

قوله: (أَوْ لَمْ تَشْتَمَلْ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا<sup>(١)</sup>) أي: من أعلى الأوصاف ولا أدنى الأوصاف، أي: لم يوجد جميع الأعلى ولا جميع الأدنى فيصدق بما إذا كان بعض الأوصاف من أفراد الأعلى أو من أفراد الأدنى، والبعض الآخر ليس من أفراد واحد، كأن يوجد عدالته ولم يوجد ضبطه، ثم وجدت الطوخي قال: ضمير التثنية عائد على النوعين فيفيد أَنَّ الضعيف يوجد فيه بعض شروط الصحيح أو الحسن؛ إذ انتفاء قيد من قيود الصحيح والحسن موجب لضعفه، ولا يُتوهم أَنَّهُ لا يُسمَّى ضعيفًا إلا إذا انتفت سائر الشروط التي للصحيح والحسن<sup>(٢)</sup>.

قوله: (بَلْ لَا يُسَمَّى سُنَّةً) أي: حَقُّهُ أَنْ لَا يُسَمَّى سُنَّةً، وَإِنَّ إِطْلَاقَ السُّنَّةِ عَلَيْهِ مجاز أو [٣٣/أ] تغليب، فلا ينافي أَنَّهُ يعمل بالضعيف، حيث لم يشتد ضعفه في فضائل الأعمال كذا أفاده الطوخي<sup>(٣)</sup> وتأمل فيه، وقد يُقال: إِنَّ عدم إِطْلَاقِ السُّنَّةِ عَلَى الضعيف اصطلاح ولا مشاحة فيه، وإن كان يعمل به في الفضائل.

قوله: (الضَّرُورَةُ النَّظْمُ<sup>(٤)</sup> عِنْدَهُ) فيه ما تقدّم، وأيضًا لَمَّا كان آخِذًا طَرَفًا مِنَ الصَّحِيحِ وَطَرَفًا مِنَ الضَّعِيفِ آخَرَهُ عَنْهُمَا<sup>(٥)</sup>.

قوله: (أَوْ لِرَعَايَةِ الْإِخ) <sup>(٦)</sup> فيه أَنَّ الصَّحِيحَ الْمَعْرَفَ بِمَا ذَكَرَ مُقَابِلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا لَا أَنَّهُ مُقَابِلَ لِلضَّعِيفِ فَقَطْ، وَيُجَاب: بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْمُقَابَلَةِ مِنْ حَيْثُ<sup>(٧)</sup> الْمَفْهُومُ اللَّغَوِيُّ؛ إِذْ هُوَ فِيهَا ضِدُّ الْمَكْسُورِ وَالسَّقِيمِ<sup>(٨)</sup>.

(١) في نسخ المخطوط "منهما" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩.

(٤) في (ج) "التكلم".

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٦) وتمام عبارة الشارح: أَوْ لِرَعَايَةِ مُقَابَلَتِهِ بِالصَّحِيحِ. فتح الباقي: ٩٥/١.

(٧) "حيث" لم ترد في (ج).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٠/٣، الصحاح: ٣٨١/١، مقاييس اللغة: ٢٨١/٣، لسان العرب:

قوله: (قَالَ) أي: الناظم وتعبيري بالسُّنَّة لعلَّ ذلك وقع في شرحه، أو أشار لما في النظم لكون الجمع دالًّا على مُفْرَدِهِ، ويكون قوله: (وتعبيري بالسُّنَّة) أي: لا بهذا العنوان قاله الطوخي<sup>(١)</sup>.

أو يُقال لَمَّا كان ال في قوله: ((السُّنَنُ)) تُبطل معنى الجمعيَّة صار اللفظ في قوَّة المفرد، وكأنَّه قال: وأهل هذا الشأن قَسَمُوا السُّنَّة.

قوله: (الخطَّابيّ وغيره) لعلَّه أفرد الخطَّابيّ<sup>(٢)</sup> بالذكر، وإنَّ أَمَكْنَ دخوله في الغير، كأن يقول: أولى من تعبیر غيره لأشهريته، أو أشهريته كتابه فتدبَّر.

قوله: (لأنَّه) أي: الحديث لا يختصُّ عند بعضهم بالمرفوع، أي: للنبيِّ ﷺ، وربما أفهم أنَّ الراجح اختصاص الحديث بالمرفوع، ويُؤيِّده قوله سابقًا: والحديث ما أُضيف إلى النبيِّ ﷺ - قيل: أو إلى صحابي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (بَلْ يَشْمَلُ الموقوفَ) أي: على الصحابي.

قوله: (بخلافِ السُّنَّةِ) فإنَّها تختصُّ عند هذا البعض بالمرفوع، وأولى عند البعض الثاني: الذي يخصُّ الحديث بالمرفوع، فخلاصته أنَّ السُّنَّة اتَّفق على خصوصها بالمرفوع.

قوله: (وبما قاله) أي: المصنِّف لا يخفى أنَّه بصدد بيان ما هو الصواب الذي يُلتفت إليه ويُعوَّل عليه، وحيث علمت أنَّ عدم اختصاص الحديث بالمرفوع إنَّما هو قول ضعيف، فكان المناسب أن يقول: وبما قاله، أي: المصنِّف علِمَ أنَّ بينهما، أي: بين السُّنَّة والحديث الترادف، أي: [٣٣/ب] على الراجح الذي الشأن أن يُبنى الكلام

---

(١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٩.

(٢) في (ج) "الخطاب".

(٣) حبيب بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب الصوفي الأصبهاني، أبو رشيد، المعروف بالخطَّابيّ، بالخطَّابيّ، سمع الحديث من أبي سعيد بن الأعرابي بمكَّة، (ت: ٣٨٨هـ). ينظر: التقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة: ٢٥٤، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٨٢/٣.

(٤) ينظر: فتح الباقي: ٩١/١.

عليه، وإرادة أن بينهما العموم والخصوص على قول ذلك البعض وإن كان صحيحًا، إلا إنه لا يناسب الالتفات إليه والبناء عليه، ويترك<sup>(١)</sup> البناء على المعتمد.

وقال الطوخي: وبما قاله، أي: الخطابي وكان الأولى وبما قالاه، أي: الخطابي وغيره انتهى<sup>(٢)</sup>، وهو غير مناسب، والمناسب ما قلناه فتدبر.

## ١٢ - [ فَأَلَوُّ الْمُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ ... بِنَقْلِ عَدْلِ صَاطِبِ الْفُؤَادِ ]

قوله: (المجمع على صحته) فيه إشارة إلى أن هناك صحيحًا غير مجمع على صحته كالمرسل<sup>(٣)</sup>، فإنه صحيح عند مالك وبعض الفقهاء<sup>(٤)</sup>، وكالمقلوب<sup>(٥)</sup> والشاذ والمضطرب<sup>(٦)</sup>، فقد قال الزركشي في "مختصره": يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في

---

(١) في (ب) و (ج) "ويترك".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٩.

(٣) المرسل: وهو ما سَقَطَ مِنْ آخِرِهِ مَنْ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، وصورته: أن يقول التابعي - سواء كان كبيرًا أم صغيرًا: قال رسول الله ﷺ - كذا، أو فعل كذا، أو فُعل بحضرته كذا، ونحو ذلك. نزهة النظر: ١٠٠-١٠١. وينظر في المرسل: معرفة أنواع علوم الحديث: ١٢٦، جامع الأصول، لابن الأثير: ١١٥/١، إرشاد طلاب الحقائق: ١٦٧/١-١٧٩، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٦، المنهل الروي، لابن جماعة: ٤٢، الموقظة: ٣٨، اختصار علوم الحديث: ٤٧، شرح التبصرة والتذكرة: ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٢٤، المستصفى، للغزالي: ١٣٤، معرفة أنواع علوم الحديث: ٥٥، المنهل الروي: ٤٣، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٠.

(٥) المقلوب لغة: اسم مفعول من القلب وهو: تحويل الشيء عن وجهه. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٢/٦، المخصص: ٤٣٦/١، لسان العرب: ٦٨٥/١.

واصطلاحًا: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئًا بآخر في السند أو في المتن عمدًا أو سهوًا. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل: ٣١١. وينظر في المقلوب: معرفة أنواع علوم الحديث: ١٠١، المنهل الروي: ٥٣، الخلاصة في معرفة الحديث، للطبي: ٨٣، الموقظة: ٦٠، فتح الباقي: ٢٩٧/١.

(٦) المضطرب: ما رُوي على أوجهٍ مختلفة، فَيَعْتَلِ الحديث. الموقظة: ٥١. وينظر: التقريب

في قسم الصحيح والحسن<sup>(١)</sup>، ولمّا كان قول المصنّف: ((فَالأَوَّلُ)) أي: الصحيح ظاهره العموم أتى الشارح ببعني إشارة إلى أنّه ليس مرادًا وإنّما المراد فرد خاص. [قوله: (عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ) آخِرِينَ عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ الْعَدَدَ فِي الرِّوَايَةِ كَالشَّهَادَةِ]<sup>(٢)(٣)</sup>.

قوله: (هُوَ: الْمَتْنُ) مأخوذ من المماتة، وهي القوّة<sup>(٤)</sup>.

قوله: ((الْمُتَّصِلُ الْخ)) أورد على هذا الحدّ المتواتر فإنّهُ صحيح قطعًا، ولا يُشْتَرِطُ فيه هذه القيود، ويُجاب: بأنّ الصحيح إذا أُطلق لا ينصرف إلّا للصحيح من الآحاد. قوله: ((الْإِسْنَادُ الْخ)) السند: طريق المتن<sup>(٥)</sup>، وحينئذ فالأمور ثلاثة: المتن وهو خبر « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٦)</sup> مثلاً، وعمر - رضي الله عنه - وعلقمة<sup>(٧)</sup> ومن

والتيسير، للنووي: ٤٥، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٢، رسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري: ٨٥، المنهل الروي: ٥٢.

(١) ينظر: تدريب الراوي: ٣١٤/١، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، للمناوي: ٩٩/٢، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٠.

(٢) ما بين المعكوفتين سقط من (أ) و (ج) وما أثبتته من (ب).

(٣) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي: ١١٣/١، شرح التبصرة والتذكرة: ١٠٤/١، النكت الوفية: ٨٣/١، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ٢٥/١.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٨/٩، لسان العرب: ٣٩٩/١٣.

(٥) ينظر: المنهل الروي: ٢٩-٣٠، النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي: ٤٠٥/١، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن: ١١٠/١، المختصر في علم الأثر، للكافيجي: ١٥٣.

(٦) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ٦/١ رقم [١] وتماهه قال ﷺ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَاجَرْتُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »، وفي ١٤٠/٨ [٦٦٨٩]، وفي ٢٢/٩ [٦٩٥٣] بلفظ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ »، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ »، ١٥١٥/٣ رقم [١٩٠٧] بلفظ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ».

(٧) علقمة بن وقاص الليثي العتواري المدني: ثقة نبيل حدّث عن عمر وعائشة وابن عباس -



بعدهما طريق متته، ويُسمَّى سندًا، وقول المُحدِّث: حدَّثنا فلان عن فلان حكاية طريق المتن، فهو إسناد<sup>(١)</sup> كما أوضحه الشارح<sup>(٢)</sup> كذا قال الطوخي<sup>(٣)</sup>، إلا أنَّك خبير بأنَّ الموصوف بالاتصال حقيقة نفس السند لا نفس الإسناد كما هو ظاهر، فلو حمل الإسناد على السند لكان أحسن؛ لأنَّه قد يُطلق عليه كما يأتي.

قوله: ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)) حال من الاتصال المفهوم من قوله: ((الْمُتَّصِلُ)) والتقدير حالة كون ذلك الاتصال مُلتبسًا بنقل عدلٍ أو مع نقل.

قوله: (مَلَكَةٌ) أي: هيئة راسخة.

قوله: (تَحْمِلُهُ) أي: تبعثه على ملازمة التقوى، قال بعض الشيوخ: فيه تجوُّز في الإسناد؛ إذ لا يخفى أنَّ حقيقته يخلق الله فيه الحمل على ما ذكر عندها انتهى.

وقوله: (عَلَى مَلَاذِمَةٍ<sup>(٤)</sup>) [أ/٣٤] أي: ملازمة العدل للتقوى؛ فكأنَّها تلزمه، وهو يلزمها، ثمَّ إنَّ كانت عادية فظاهر، وكذا إنَّ كانت عقلية وهو الأظهر، كالملازمة بين الجوهر والعرض، ولا ينافي ذلك إمكان زوالها؛ لأنَّ زوالها بزوال المَلَكَةِ، وهو ممكن، والاختيار؛ لأنَّه ظاهري ولا ينافي عدمه باطنًا كما هو المذهب الحق، والتقوى امتثال الأوامر واجتناب النواهي<sup>(٥)</sup>، والمروءة الصيانة عن الأذناس والترافع عمَّا يشين عند الناس<sup>(٦)</sup>.

---

رضي الله عنهم -، وعنه ابنه عمرو وعبد الله، وثقه ابن سعد، مات بعد الثمانين - رحمه الله تعالى - تذكرة الحفاظ، للذهبي: ٤٣/١.

(١) ينظر: نزهة النظر: ٣٧، فتح المغيث: ٢٨/١، فتح الباقي: ٩٥/١، إسبال المطر على قصب السكر، للصنعاني: ١٩٥.

(٢) في (ج) "الشيخ".

(٣) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢.

(٤) في نسخ المخطوط "ملازمته" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٥) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا الهروي القاري: ١٦٩١/٤، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، للبكري: ٢٥٧/١.

(٦) ينظر: تاج العروس: ٤٢٧/١.

قال الطوخي: وإدخاله لها في حقيقة العدالة مخالف للفقهاء من جعلها قدرًا زائدًا على العدالة، ومقتضى تعريفه للعدل أَنَّ مَنْ ارتكب صغيرة ولم يُصر عليها أو أصرَّ لكن غلبت طاعاته على معاصيه لا تقبل روايته، وقد قالوا: بقبول شهادته مع أَنَّ باب الرواية أوسع من باب الشهادة فلتقبل روايته بالأولى، وقد يخرج الصبي إذا بلغ ولم يحصل له تلك المَلَكَة، وكذا الكافر إذا أسلم، مع أَنَّ كلامهم في معرفة مَنْ تقبل روايته ومَنْ ترد قد يخالف ذلك، ومع قولهم: إِنَّ رواية المستور<sup>(١)</sup> مقبولة على ما يأتي انتهى الطوخي<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ المناوي: مُعْتَرِضًا على التعريف المذكور بما حاصله أَنَّ صغائر غير الخسّة، ككذبة لا يتعلّق بها ضرر، ونظر إلى أجنبيّة فلا يشترط المنع عن اقتراف كلّ فرد منها، فباقتراف الفرد لا تنتفي العدالة، وأمّا الكبائر وصغائر الخسّة فباقتراف الفرد منها تنتفي العدالة<sup>(٣)</sup>.

وهذا التعريف يفيد انتفاء العدالة ولو بالفرد من صغائر غير الخسّة وليس كذلك، واعلم أَنَّ أئمّة مذهبنا ذكروا المروءة في تعريف العدالة ولم يذكروا في تعريف العدل المَلَكَة، فالظاهر إسقاطها من تعريفه لإيهامها، ثمّ بعد كتبي هذا اطلعت على بعض نصوص هذا الفنّ فوجدته لم يذكرها.

قوله: (فَلَا يَخْتَصُّ<sup>(٤)</sup> بِالذَّكَرِ الْحَرِّ) بخلاف عدل الشهادة فإنّه يُشترط أن يكون حرًّا ذكرًا خلا الأموال فإنّها تقبل فيها شهادة النساء عندنا، وتفصيل [٣٤/ب] ذلك يُعلم من محلّه.

---

(١) المستور لغةً: سَتَرَ الشيءَ يَسْتُرُهُ وَيَسْتُرُهُ سِتْرًا وَسِتْرًا: أَخْفَاه... وَسَتَرَ، أَي: تَغَطَّى. ينظر: لسان العرب: ٣٤٣/٤.

اصطلاحًا: قال السخاوي في فتح المغيث، ٨٨/١: المستور: الذي لم ينقل فيه جرح ولا تعديل. وقال القاري في شرح النخبة، ٢٩٣: المستور: الراوي الذي لم يتحقّق عدالته، ولا جرحه.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٣.

(٣) ينظر: اليواقيت والدرر: ٣٣٧/١-٣٣٨.

(٤) في نسخ المخطوط "تختص" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

قوله: ((ضَابِطُ الْفُؤَادِ<sup>(١)</sup>)) يمكن أن يكون الفؤاد<sup>(٢)</sup> قيدًا يدخل من لم يكن لسانه ضابطًا، بأن كان يسبق إلى الخطأ، ثم يردّه حفظه إلى الصواب، لكن التقييد يخلُ بضابط الكتاب<sup>(٣)</sup>، وأجيب بأنّه<sup>(٤)</sup> إنّما قُيدَ بالفؤاد نظرًا للغالب من أنّ أهله لا يتقيّدون إلا بالحفظ ولا يعتمدون إلا عليه خصوصًا أهل العصر الأوّل لقوله: (حازم القلب) هو - بالحاء المهملة - لا بالجيم فإنّ مقابله الشكّ والظنّ وليس مرادًا هنا الطوخي<sup>(٥)</sup>، أي: قويّ القلب، أي: يقظ القلب لا غفلة عنده.

### ١٣ - [ عَنْ مِثْلِهِ مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوْذٍ ... وَعِلَّةٌ قَادِحَةٌ فَتُؤْذِي ]

قوله: (أي: بنقل إلخ)<sup>(٦)</sup> أفاد أنّ قوله: ((عَنْ)) متعلّق بقوله: ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)).  
قوله: (بأنّ ينتهي إلخ)<sup>(٧)</sup> أي: وتحقّق ذلك الآخر يكون بسبب انتهاء الحديث إلى إلى النبي ﷺ - فانتفاء الحديث له ﷺ - عُلِمَ منه أنّ آخر السند الصحابي، وانتهاء الحديث للصحابي عُلِمَ منه أنّ آخر السند التابعي وهكذا، والمراد بأنّ ينتهي إلى النبي ﷺ - فقط فهو روح الأخذ.  
قوله: (أخذًا) أي: حالة كون ذلك الانتهاء مأخوذًا أو ذا أخذ أو مبالغة.  
قوله: (مِمَّا قَالَهُ النَّاظِمُ أَنْفًا) أي: في قول الشارح قال: وتعبيري بالسُنَّةِ أولى من تعبير إلخ<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ج) "الفوائد".

(٢) في (ج) "الفوائد".

(٣) النكت الوفية: ٨٠/١.

(٤) في (ج) "أنّه".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٣-١٧٤.

(٦) وتمام عبارة الشارح: أي: بنقل عدلٍ عَنْ (مِثْلِهِ) مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ إِلَى آخِرِهِ. فتح الباقي: ٩٦/١.

(٧) وتمام عبارة الشارح: بأنّ ينتهي إلى النبي ﷺ - أَخْذًا مِمَّا قَالَهُ النَّاظِمُ أَنْفًا، أو إلى الصحابي، أو إلى مَنْ دُونَهُ؛ ليشمل الموقوف وغيره، كما قاله غيره. المصدر نفسه: ٩٦/١.

(٨) المصدر السابق: ٩٥/١.

قوله: (أَوْ إِلَى) غيره ظاهره أَنَّ ذلك الغير لا يجعل ما انتهى إِلَى النبي ﷺ من أفراد الْمُتَّصِلِ مع إِنَّه يجعله من أفرادهِ بِدَلِيلِ قوله: (لِيَشْمَلَ) ويزيد عليه ما انتهى، فلو قال: أَي: أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ لَكَانَ أَحْسَنَ.

قوله: (لِيَشْمَلَ الْمَوْقُوفَ) أَي: لِيَشْمَلَ الصَّحِيحَ الْمَجْمَعُ عَلَى صَحَّتِهِ الْمَوْقُوفَ وَغَيْرِهِ.

قوله: (وْغَيْرُهُ) أَي: كَالْمَقْطُوعِ<sup>(١)</sup> وَالْعِبَارَةُ شَامِلَةٌ لِمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ وَإِنْ سَفَلَ فَهُوَ كَذَلِكَ؟ قَالَهُ الطُّوْخِيُّ<sup>(٢)</sup>.

أَقُولُ: لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الْمَجْمَعُ عَلَى صَحَّتِهِ، ثُمَّ الْمَقَابِلُ لِلْحَسَنِ<sup>(٣)</sup> الْمَحْتَجُّ بِهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْتَهِيًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَالْصَّوَابُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ فَتَدَبَّرْ.

قوله: (لَأَنَّ الْقِسْمَ قَدْ يَكُونُ إلخ)<sup>(٤)</sup> تَبَعَ فِيهِ السَّعْدُ وَجَمَاعَةٌ، قَالَ [١/٣٥] السَّيِّدُ<sup>(٥)</sup>: السَّيِّدُ<sup>(٥)</sup>: وَفِيهِ تَسَامُحٌ؛ لِأَنَّ الْقِسْمَ لَا يَكُونُ أَعَمَّ لِقَوْلِهِمْ فِي تَعْرِيفِهِ قِسْمَ الشَّيْءِ مَا كَانَ مُنْدرَجًا تَحْتَهُ وَأَخْصَّ مِنْهُ<sup>(٦)</sup>، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ تَقْسِيمٌ

---

(١) الْحَدِيثُ الْمَقْطُوعُ: هُوَ مَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ أَوْ أَعْمَالِهِمْ. مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ: ١١٩، الْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ٤٢، مَشِيخَةُ الْقَزْوِينِيِّ: ١٠٠، الشَّذَا الْفِيَّاحُ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ، لِلأَبْنَسِيِّ: ١/١٤١.

(٢) حَاشِيَةُ الطُّوْخِيِّ عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ: ١٧٤.

(٣) فِي (ج) " لِلْجِنْسِ".

(٤) وَتَمَامُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ: لِأَنَّ الْقِسْمَ قَدْ يَكُونُ أَعَمَّ مِنَ الْمُقْسَمِ، كَقَوْلِكَ: الْحَيَوَانُ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ غَيْرُهُ، غَيْرُهُ، وَالْأَبْيَضُ: إِمَّا عَاجٌ، أَوْ غَيْرُهُ. فَتَحِ الْبَاقِي: ٩٦/١.

(٥) عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، زَيْنُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ، السَّيِّدُ الْمَعْرُوفُ بِالشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ، الْحَنْفِيُّ، الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ، فَيْلسُوفٌ، مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ، (ت: ٨١٦ هـ). يَنْظُرُ: سَلَمُ الْوَصُولِ إِلَى طَبَقَاتِ الْفُحُولِ: ٣٨٨/٢، الْأَعْلَامُ: ٧/٥.

(٦) يَنْظُرُ: التَّعْرِيفَاتُ: ١٧٥.

للأبيض مطلقاً أعم من أن يكون حيواناً أو غيره ضرورة، إنه لا يصح تقسيم الحيوان إلى عاج وغيره كذا نقل عن الشمرلسي<sup>(١)</sup>.

قوله: ((مِنْ غَيْرِ مَا شُدُّوْذِ الْخِ)) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَّصِلِ الْإِسْنَادِ قَالَهُ الطَّوْخِيُّ<sup>(٢)</sup>، أَعْتَرَضَ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ نَفْيِ الشُّدُوْذِ يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ الضَّبْطِ؛ لِأَنَّ الشَّاذَّ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرْدُ الْمَخَالِفَ وَكَانَ شَرْطُ الصَّحِيحِ أَنْ يَسْلَمَ مِنْهُ فَمِنْ كَثُرَتْ مِنْهُ الْمَخَالَفَةُ وَهُوَ غَيْرُ الضَّابِطِ أَوْلَى، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّبْيِينِ فَلَمْ يَكْتَفِ بِالْإِشَارَةِ.

قوله: ((و)) غَيْرِ ((عِلَّةٍ)) الْخِ عَطَفَهَا الْمَصْنُفُ بِالْوَاوِ وَقَدَّرَ الشَّارِحُ وَغَيْرُ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ غَيْرِ كَذَا، وَمِنْ غَيْرِ كَذَا، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا وُجِدَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ضَرًّا، فَالْوَاوُ جَمَعَتْ بَيْنَ الشُّدُوْذِ وَالْعِلَّةِ فِي وَجُوبِ انْتِفَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، بَحِيْثٌ إِذَا وَجِدَ أَحَدَهُمَا وَأَوْلَى هُمَا ضَرًّا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ التَّعْبِيرُ بِأَوْ لَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَدَلٌّ عَلَى الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ حِينَئِذٍ انْتِفَاءُ أَحَدِ الدَّائِرِ الْأَعْمِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِهِ، وَلَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِلَّا بَانْتِفَائِهِمَا مَعًا أَشَارَ لَهُ الْبَقَاعِيُّ<sup>(٣)</sup>، قِيلَ: بَقِيَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا مَنْكَرٌ كَمَا قَالَ التَّاجُ التَّبْرِيزِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَأُجِيبَ بِالْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْكَرَ<sup>(٥)</sup> عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ بِمَعْنَى الشَّاذِّ وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَسْوَأُ حَالًا، فَاشْتِرَاطُ نَفْيِ الشُّدُوْذِ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ نَفْيِهِ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الطوحي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٥.

(٣) ينظر: النكت الوفية: ٨٠-٨١.

(٤) علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الأردبيلي، الشيخ تاج الدين التبريزي، نزيل القاهرة، وكان فاضلاً في علوم كثيرة، (ت: ٧٤٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٣٧، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٤١٥.

(٥) المنكر: مَا رَوَاهُ الضَّعِيفُ مُخَالَفًا لِمَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْهُ ضَعْفًا. ينظر: فتح المغيبي: ١/٢٥٠، قفو قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لابن الحنبلي: ٦٣.

(٦) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ١/٢٣٧، البحر الذي زخر في شرح ألفية ألفية الأثر، للسيوطي: ١/٣٢٢.

قوله: (للاغتناء<sup>(١)</sup> إلخ) أي: بناء على أَنَّ الباء في قوله: ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)) للتعدية، أي: اتصل بنقل عدل لا أن جُعلت للملابسة أو المصاحبة فيصدق بعدل واحد، إلا أن قضية حله المتقدّم أنّه لابدّ من زيادة وأنّ الأمر مُحْتَاج إليها وهذا ينافي قوله: (للاغتناء<sup>(٢)</sup>) ويمكن الجواب بأن يُقدّر مُضاف، أي: لا مكان الاستغناء، أي لا على التقدير<sup>(٣)</sup> المتقدّم.

قوله: (المنقطع والمرسل إلخ)<sup>(٤)</sup> أي: وكذا [٣٥/ب] المعلق<sup>(٥)</sup>.

قوله: (مَنْ عُرِفَ ضَعْفُهُ) أي بغير الجهل.

قوله: (أَوْ جُهِلَتْ عَيْنُهُ) كأن يقول: حدّثني رجل<sup>(٦)</sup>.

(١) في (أ) "للاعتناء" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) في نسخ المخطوط "للاستغناء" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٣) في (أ) و (ب) "التقرير" وما أثبتته من (ج).

(٤) وتام عبارة الشارح: المنقطع، والمرسل، والمعضل الآتي بيائها في محالّها. فتح الباقي: ٩٦/١.

(٥) المعلق: وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر، مثاله: قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا، قال ابن عباس: كذا. معرفة أنواع علوم الحديث: ٩٢-٩٣.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٥.

(٧) تعريف مجهول العين: عرّفه الخطيب البغدادي فقال: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. الكفاية في علم الرواية: ٨٨. وقال الحافظ ابن حجر: فإن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه؛ فهو مجهول العين. نزهة النظر: ١٢٥.

حكم رواية مجهول العين: انقسم العلماء إلى ثلاثة أقوال في حكم رواية مجهول العين: الأوّل: القبول مُطلقاً، والثاني: الردّ مُطلقاً، والثالث: التفصيل.

القول الأوّل: القبول مُطلقاً، قال السخاوي: بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثيرين من المحققين الاحتجاج به، وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور. فتح المغيث: ٤٨/٢.

القول الثاني: الردّ مُطلقاً، قال السخاوي: و لكن قد ردّه، أي: مجهول العين الأكثر من العلماء

وقوله: (أو حاله) أي: بأن يقول: حدّثني زيد ولم يعلم حال زيد سواء كان ذلك ظاهرًا وباطنًا، أو باطنًا فقط على ما يأتي فيه من الخلاف<sup>(١)(٢)</sup>.

---

مطلقًا...، وقول ابن المَوَاق: لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية. فتح المغيـث: ٤٧/٢.

القول الثالث: التفصيل وفيه آراء:

الرأي الأول: قيّد بعضهم القبول بما إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل ؛ كابن مهدي وغيره ممن سلف ذكر جماعة منهم... وهو مخدوش بما بيّن قريـبًا. أي: الإجماع على رده.

الرأي الثاني: القبول لمن يكون مشهورًا، أي: بالاستفاضة ونحوها في غير العلم... فأما الشهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافية من باب أولى... لذا قال ابن عبد البر: الذي أقوله أنّ من عرف بالثقة والأمانة والعدالة لا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد.

الرأي الثالث: وخصّ بعضهم القبول بمن يزكيه مع رواية الواحد أحدًا من أئمة الجرح والتعديل. ينظر: فتح المغيـث: ٤٨/٢-٥٠.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٧.

(٢) تعريف مجهول الحال: عرّفه ابن الصلاح في مقدمته ٢٢٣: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا. وعرّفه ابن حجر في نزهة النظر ١٢٦: إن روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يؤثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور.

حكم رواية مجهول الحال: يمكن حصر آراء العلماء في حكم رواية مجهول الحال في أربع اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: الرّدُّ مطلقًا، وهو مذهب الجمهور، قال الآمدي في الإحكام ٧٨/٢: مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم أنّ مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بدّ من خبرة باطنة بحاله ومعرفة سيرته، وكشف سيرته، أو تركية من عُرفت عدالته وتعديله له. وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث ٩٧: مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا لا تقبل روايته عند الجماهير.

الاتجاه الثاني: القبول مطلقًا، يقبل مجهول عدالة الباطن والظاهر مطلقًا من غير تفصيل وإن لم تقبل رواية مجهول العين؛ لأنّ معرفة عينه هنا أغنت عن معرفة عدالته. توضيح الأفكار: ١٢١/٢.

قوله: (كثيرُ الخطأ) في رواته وهو صفة لازمة لمغفل، وقد يُقال: إنَّه صفة غير لازمة، فيخرج به قليل الخطأ انتهى<sup>(١)</sup>.

قوله: (وإنَّ عُرفَ بالصدقِ) الظاهر أنَّ إن وصلته، والواو واو الحال؛ لأجل قوله: (لعدمِ ضَبْطِهِ) وعطف العدالة على الصدق من عطف العام على الخاص كذا في الطوخي<sup>(٢)</sup>، كلامه يفيد أنَّ قوله: (لعدمِ ضَبْطِهِ) تعليل لقوله: وخرجَ (بالثالثِ) كذا، ويمكن أن يكون تعليلًا لقوله: (كثيرُ الخطأ).

قال البقاعي: فالمغفل مُتَوَقِّفٌ فيه روايةً، وشهادةً، وإن كان عدلاً في الدِّين؛ فمن يكون كثير الخطأ فاحش الغلط لا يكون عدلاً في شهادته ولا في روايته، فالإقتصار على العدالة حينئذ كافٍ عن التقييد بالضبط<sup>(٣)</sup>، وقال أيضاً في مراتب الصحيح ما نصُّه: ولكن هنا أمر فيه غموض لابدَّ من الإشارة إليه، وذلك أنَّهم لا يكتفون في الصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال، من غير نظرٍ إلى غيره؛ بل ينظرون في حال من روى عنه، في كثرة ملازمته له، أو قتلها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أو غريباً عن بلد من أخذ عنه، وهذه أمور تظهر بتصفُّح كلامهم وتأمُّل فيه<sup>(٤)</sup>.

---

الاتجاه الثالث: التوقف، قال ابن حجر في نزعة النظر ١٢٦: والتحقيق أنَّ رواية المستور، ونحوه، ممَّا فيه الاحتمال؛ لا يُطلق القول برَدِّها، ولا بقبولها، بل يُقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين.

الاتجاه الرابع: قال الصنعاني في توضيح الأفكار، ١٢١/٢: إن كان الراويان عنه اللذان بهما عُرفت عينه لا يرويان إلا عن عدل قُبُل وإلا فلا.

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٨.

(٣) النكت الوفية: ٨١/١، وينظر: المصدر السابق: ١٧٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٧/١.



قوله: (والضَّبُّ إلخ) أشار بضبط الصدر إلى الحفظ، وبالثاني: إلى ضبط الكتاب، أي: مع الاتقان.

قوله: (ضبطُ صَدْرٍ) المراد به القلب، فهو مجاز أو حقيقة عرفية، فإنَّ الضبط حقيقة إنما يُناسب القلب<sup>(١)</sup>، والحاصل أنَّه يُسمَّى ضبط صدر ويُسمَّى أيضًا ضبط حفظ فله اسمان.

قوله: (بحيثُ يتمكنُ) أي: بأن يكون في الحافظة، وحاصله أنَّ حصوله في الحافظة لا يمنع الغفلة عنه لكن الغفلة والذهول عنه قد يشتد حتى لا يتذكره متى شاء؛ بل يحتاج لطول [أ/٣٦] مُدَّةٍ في تذكره، وقد يكون حصوله بمجرد الانتقال إليه، وهذا الثاني هو المراد، أفاده بعض "حواشي النخبة"<sup>(٢)</sup> وأفاد أيضًا أنَّه لا يشترط أن يكون استحضاره دفعيًا؛ بل يكفي أن يستحضره شيئًا فشيئًا على التدرج. وقال الطوخي عن ابن الملقن<sup>(٣)</sup>: ثمَّ كل واحد من الضبط والعدالة له مراتب عليا، ووسطى<sup>(٤)</sup>، ودنيا انتهى<sup>(٥)</sup>.

المراد منه فإذا علمت ذلك فالكلام مُشكل وذلك إن كان هذا، أي: ما فسَّر به الشارح هو التام، فلا تتحقَّق المراتب؛ لأنَّه إذا لم يكن بهذه الحيثية فهو سيء الحفظ أو ضعيفه، وليس حديثه بالصحيح، وكذا الضبط بالكتاب لا يتصور فيه تمام وقصور وهو ظاهر كما تقدَّم؛ ولذا قال الشيخ قاسم: الله أعلم بتمام الضبط<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٨.

(٢) لم أفق عليه في الكُتُب التي بين يدي.

(٣) عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين أبو حفص، الأنصاري، الأندلسي، المصري، الشيخ الإمام العالم العلامة عمدة المصنِّفين، المعروف بابن الملقن، (ت: ٨٠٤هـ).

ينظر: ذيل التقييد: ٢/٢٤٦، طبقات الشافعية، لابن شُهبة: ٤/٤٣.

(٤) في (أ) و (ج) "ووسطا" وما أثبتته من (ب).

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢، المقنع في علوم الحديث: ٩٦-٩٧/١.

(٦) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ١/٣٣٥.

قوله: (وَضَبُّ كِتَابٍ إلخ)<sup>(١)</sup> لا يخفى أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَكُونُ الْمَصْنُفُ قَاصِرًا، وَيُجَابُ بِجَوَابِ أَفَادِهِ الطَّوْخِي وَهُوَ: أَنَّ يُرَادُ بِضَبِّ الْفَوَادِ حَقِيقَةُ أَوْ حَكْمًا، وَالْكِتَابُ فَوَادٌ حَكْمًا انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ هَذَا كَمَا أَفَادَهُ "بَعْضُ الْحَوَاشِي" إِنَّمَا هُوَ فِي الْكُتُبِ الَّتِي لَمْ تَشْتَهَرْ وَلَمْ تَنْتَشِرْ وَلَمْ تُضَبَّطْ، وَأَمَّا الْكُتُبُ الَّتِي بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَالْشَّرْطُ أَنَّ يَرُوي مِنْ أَصْلِ شَيْخِهِ، أَوْ أَصْلَ مُقَابِلِ أَصْلِ شَيْخِهِ، أَوْ مُقَابِلَ مُقَابِلِ أَصْلِ شَيْخِهِ انْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَهُوَ: صَيَانَتُهُ إلخ) قِيَاسُ سَابِقِهِ أَنَّ يَقُولُ: وَهُوَ أَنَّ يَسْمَعَ فِيهِ وَيُصَحِّحُهُ وَيَصُونُهُ عِنْدَهُ إِلَى أَنَّ يَرُوي مِنْهُ، وَهَلْ يَكْفِي صَيَانَتُهُ عِنْدَ عَدْلٍ؟ وَهَلْ يَكْفِي فِي ضَبِّ الصِّدْرِ كَوْنُهُ إِذَا غَفَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ حِفْظِهِ أَنَّ يُثَبَّتَ فِي حِفْظِهِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي أَفَادَهُ الطَّوْخِي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وَالْمَرَادُ [بِالضَّبِّ]<sup>(٥)</sup>: الضَّبُّ التَّامُّ) جَوَابُ<sup>(٦)</sup> عَمَّا يُقَالُ: التَّعْرِيفُ غَيْرُ مَانِعٍ، مَانِعٍ، أَي: وَالْمَرَادُ يَدْفَعُ الْإِيرَادَ كَمَا هُوَ طَرِيقُ الْمُحَقِّقِينَ فَتَأَمَّلْ<sup>(٧)</sup>.

قوله: (الْمَحْمُولُ عَلَى الْكَامِلِ) أَي: الْمَحْمُولُ مُتَعَلِّقُهُ وَهُوَ: الْمَطْلُوقُ عَلَى الْفَرْدِ الْكَامِلِ، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: ضَابِطُ الْفَوَادِ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْمَطْلُوقِ.

قوله: (مُسَمَّى الضَّبِّ) أَي: الْمَشْتَرِطُ [ب/٣٦] فِيهِ أَصْلُ الضَّبِّ فَقَطْ، أَي: أَصْلُ الضَّبِّ وَحْدَهُ هُوَ الْمَشْتَرِطُ، ثُمَّ يَرَدُّ أَنَّ يُقَالُ: عَدَمُ اشْتِرَاطِ الَّتِي لَيْسَ شَرْطًا لِعَدَمِهِ فَيَدْخُلُ فِي تَعْرِيفِ الْحَسَنِ الصَّحِيحِ فَيَكُونُ تَعْرِيفُهُ غَيْرُ مَانِعٍ.

---

(١) وَتَمَامُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ: وَضَبُّ كِتَابٍ، وَهُوَ: صَيَانَتُهُ عِنْدَهُ مِنْذُ سَمِعَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ، إِلَى أَنَّ يُوْدِي مِنْهُ. فَتَحَ الْبَاقِي: ٩٧/١.

(٢) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِي عَلَى فَتَحِ الْبَاقِي شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ: ١٧٨.

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ.

(٤) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الطَّوْخِي عَلَى فَتَحِ الْبَاقِي شَرْحُ أَلْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ: ١٧٨.

(٥) "بِالضَّبِّ" سَقَطَتْ مِنْ نَسْخِ الْمَخْطُوطِ، وَأَثْبَتَهَا اعْتِمَادًا عَلَى فَتَحِ الْبَاقِي.

(٦) فِي (أ) "صَوَابٌ" وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٧) فِي (ج) "تَأَمَّلْ".

قوله: (لكن قَدْ يُقَالُ)<sup>(١)</sup>: يلزمُ عَلَيْهِ خروجه إذا اعتضد الخ)<sup>(٢)</sup> أي: فيصير تعريف<sup>(٣)</sup> الصحيح غير جامع.

وقوله: (ويجاء: بأنَّ التعريفَ للصحيح لذاته) فظهر كون التعريف جامعًا.  
قوله: (وهو: ما خالف فيه الراوي) أي: في العدالة والضبط والاتقان، قد تعقبه الشيخ قاسم بأنه ليس بجيد، إذ يدخل فيه المنكر، قال: فالصواب أن يقول: ما خالف فيه الثقة من هو أرجح منه<sup>(٤)</sup>.

قوله: (مع زيادة) أي: على التعريف.  
قوله: (الصحيح) أي: المحكوم بصحته عند بعضهم.  
قوله: (لأنَّ التعريفَ للصحيح المجمع على صحته) أي: الصحيح الذي يجب العمل به؛ لأنَّ تقابل المعروف<sup>(٥)</sup> والشاذ من باب تقابل أصحَّ وصحيح فيعمل بالأصحَّ دون الصحيح للمعارضة قاله الطوخي<sup>(٦)</sup>، وانظر قوله: تقابل المعروف الخ فإنَّ المعروف يقابله المنكر<sup>(٧)</sup>.

---

(١) "قد يقال" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتها اعتمادًا على فتح الباقي.

(٢) وتام عبارة الشارح: لكن قَدْ يُقَالُ: يلزمُ عَلَيْهِ خروجه إذا اعتضدَّ وصارَ صحيحًا لغيره. فتح الباقي: ٩٧/١.

(٣) في (ج) "تعريفه".

(٤) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: ٣٤١/١.

(٥) المعروف: ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أعلى منه ضعفاً. قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: ٦٣.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، دراسة وتحقيق: محمد قدوري: ٧٢.

(٧) ينظر: فتح المغيث: ٢٥٠/١.

قوله: (كَإِسَالِهِ)<sup>(١)</sup> أَي: الإرسال الخفي: وهو أن يروي عن مَنْ عاصره بلفظ عن ولم يسمع منه شيئاً<sup>(٢)</sup>، وأدخلت الكاف، التدليس: وهو أن يروي عن مَنْ سمع منه ما لم يسمع منه<sup>(٣)</sup>، وفي كلام الطوخي نظر<sup>(٤)</sup>، والإرسال الظاهر: أن تنقل<sup>(٥)</sup> عن شيخ عُرِفَ عند الناس عدم<sup>(٦)</sup> اجتماعك به بلفظ عن مثلاً<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ليس المراد هنا بالإرسال ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حدِّ المرسل، وإنما المعتمد عند أهل الحديث هو: ما سقط منه ما بعد التابعي، والمراد هنا: مُطلق الانقطاع، ثمَّ الإرسال على نوعين: ظاهر، وخفي، فالظاهر: هو أن يروي الرجل عَمَّنْ لم يعاصره: أي لم تثبت معاصرته أصلاً، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث، كأن يروي مالك مثلاً عن سعيد بن المسيَّب، والخفي: هو أن يروي عَمَّنْ سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عَمَّنْ لقيه ولم يسمع منه، أو عَمَّنْ عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث، لكونهما قد جمعهما عصر واحد، وهذا النوع أشبه بروايات المدَّلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك. ينظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: ٤٨٠/٢، شرح التبصرة والتذكرة: ١١٤/٢، فتح الباقي: ١٨٢/٢، شرح نخبة الفكر، للقاري: ٤٢٣/١.

(٢) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان: ٤٩٣/٥، اختصار علوم الحديث: ٥٣، شرح نخبة الفكر، للقاري: ٤٢٤، اليواقيت والدرر: ٢٢/٢.

(٣) ينظر: السنن الأبين، لابن رشيد: ١٢٤، النكت للزركشي: ٦٩/٢، شرح علل الترمذي، لابن رجب: ١١٨/١، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: ١٧٥/١.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٦٨.

(٥) في (ج) "ينقل".

(٦) في (أ) "عن" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) ينظر: شرح نخبة الفكر، ٤٢٣/١.

قوله: (وسياتي بيائها) قال:

١٩٤ - وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِبَابِ طَرْتِ<sup>(١)</sup> ... فِيهَا غُمُوضٌ وَحَقَاءٌ أَثَرَتْ

١٩٥ - تُذَرِّكُ بِالْخِلَافِ وَالتَّقَرُّدِ ... إلخ ما سياتي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (مَعَ بَيَانٍ غَيْرِ الْقَادِحَةِ) كإبدال راوٍ ثقةً بآخر مثله<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَمَنْ قَيَّدَهَا بِكَوْنِهَا خَفِيَّةً) أي: كالإرسال الخفي والتدليس.

تنبيه: المراد بكونها خفيةً، أي: على غير المتبحر في هذا الفن.

قوله: (وَأِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ) منافٍ للذي قبله؛ لأنَّ خلاصة ما قيل: إِنَّ الدلالة عليه من باب المفهوم الأولوي ولم يخرج بما مرَّ، وخلاصته وإِنَّمَا قَيَّدَ إلخ أَنَّهُ خرج بما مرَّ؛ فكان المناسب إِمَّا الاقتصار على هذا، أو يأتي [٣٧/أ] به على أَنَّهُ جواب آخر، فيقول: أو إِنَّمَا قَيَّدَ إلخ ويُجاب: بأنَّ الواو بمعنى أو فتدبر.

قوله: (وَذَلِكَ مُحْتَرَزٌ عَنْهُ بِمَا مَرَّ) فضعف الراوي مُحْتَرَزٌ عنه بقوله: ((بِنَقْلِ عَدْلٍ)) وعدم اتصال السند مُحْتَرَزٌ عنه بقوله: ((الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ)) وهذا هو السرُّ في عدم تقييد المصنِّف بالخفية فهو معلوم.

قوله: (صِحَّةُ الْحَدِيثِ) مفهوم صحَّة، مفهوم لقب<sup>(٤)</sup>، فلا يُنافي أَنَّها كما تمنع<sup>(٥)</sup> صحَّته تمنع<sup>(٦)</sup> حُسْنه، أو أراد بالصحَّة ما يشمل الحَسَن، أي: تمنع<sup>(٧)</sup> الاحتجاج به.

---

(١) في (أ) "طرق" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١١١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٦٩.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ٧١.

(٤) مفهوم اللقب: هو ما علق فيه الحكم باسم جامد سواء كان اسم جنس أو اسم عين أو اسم

جمع. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، للشنقيطي: ٨٣.

(٥) في (أ) و (ب) "يمنع" وما أثبتته من (ج).

(٦) في (أ) "يمنع" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) في (ج) "يمنع".

قوله: (أَي: تَمْنَعُ<sup>(١)</sup> مِنْ الْحَكَمِ) أَي: تَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> مِنْ الْحَكَمِ بِالصَّحَّةِ.

وقوله: (وَالْعَمَلُ بِهِ) أَي: تَمْنَعُ<sup>(٣)</sup> مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ، فَلَا يَنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَالظَّاهِرِ حَذْفِ الْحَكَمِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِتَمْنَعِ أَصْلِ الصَّحَّةِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ مَنَعَ الْحَكَمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، أَوْ تَمْنَعِ مِنْ حَكْمِ الْقَاضِي بِمَضْمُونِهِ فَهُوَ تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ: (بِهِ) تَنَازَعُ فِيهِ الْحَكْمُ وَالْعَمَلُ، أَوْ حَذْفُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا لِدَلَالَةِ الْآخَرِ.

وقوله: (وَهَذَا) أَي: قوله: ((فَتُوذِي)).

وقوله: (تَصْرِيحٌ) أَي: ذُو<sup>(٤)</sup> تَصْرِيحٍ.

قوله: (بِمَا<sup>(٥)</sup> عِلِمِ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ: ((قَادِحَةٍ)) لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْقَادِحَةَ وَصَفَهَا الْإِيذَاءُ،

أَي: لَا عِلَّةَ قَادِحَةٍ فَتُوذِي فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي جَوَابِ النَّفْيِ الْمَشَارِ لَهُ بِغَيْرِ.

قوله: (قِسْمَانِ) أَي: ذُو<sup>(٦)</sup> قِسْمَيْنِ ضَرُورَةً أَنَّ الصَّحِيحَ لَيْسَ نَفْسَ الْقِسْمَيْنِ، بَلْ

ذُو<sup>(٧)</sup> قِسْمَيْنِ.

قوله: (كَالْحَسَنِ) أَي: كَذَلِكَ قِسْمَانِ فَالْكَافُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَشَبَّهِ وَلَمَّا عَرَّفَ

الصَّحِيحَ وَلَمْ يُعَرَّفِ الْحَسَنَ كَانَ الصَّحِيحُ أَوْلَى بِأَنْ يَلْتَفِتَ إِلَيْهِ فِي التَّقْسِيمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَلْحَقَ بِهِ غَيْرُهُ فِي التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ.

---

(١) فِي (ج) "يَمْنَعُ".

(٢) فِي (ج) "يَمْنَعُ".

(٣) فِي (ج) "يَمْنَعُ".

(٤) فِي (ب) "ذُو".

(٥) فِي نَسْخِ الْمَخْطُوطِ "لَمَّا" وَهُوَ خَطَأٌ وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ اعْتِمَادًا عَلَى فَتْحِ الْبَاقِي.

(٦) فِي (ب) "ذُو".

(٧) فِي (ج) "ذُو".

قوله: (لأنَّ المقبولَ إلخ)<sup>(١)</sup> تعليل لدعوى الانحصار لا للتقسيم؛ لأنَّه من باب التصورات وهي لا يُستدلُّ عليها وإنَّما يُستدلُّ على التصديقات والأحكام، وهذا التريد بحسب ما وجد في الخارج والإحاطة به وليس عقليًا.

قوله: (من الحديثِ) أي: من أفراد الحديث؛ فمن للتبعيض.

قوله: (إنَّ اشتمَلَ من صفاتِ القبولِ) وأراد اشتمال سنده؛ لأنَّه المشتمل على تلك [٣٧/ب] الصفات؛ فهو من باب وصف أحد المتجاورين بوصف مجاوره، ومن تبعيضيَّة؛ لأنَّ صفات القبول موجودة أيضًا في الحسن مطلقًا والصحيح لغيره، فلذا اعتبر الأعلى منها، وهو ما لا مزيد عليه بحسب الطاقة البشرية، أي: إن أخذ من صفات القبول أعلاها بتضمنين اشتمل وزيادة على بحسب المعنى أو إنَّ من<sup>(٢)</sup> صفات القبول حال مُقدَّمة على أعلى كما تقدَّم.

قوله: (فَهُوَ الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ) أي: لم توجد الصَّحَّة فيه لأمر خارج عنه، ككثرة الطرق المُصَيِّرة له صحيحًا لغيره.

قوله: (أو لا) أي: أو لا يشتمل<sup>(٣)</sup> على الأعلى؛ بل على الأدنى، وإن صدقت العبارة بعدم الاشتمال على أوصاف القبول رأسًا؛ لأنَّ السالبة تصدق بنفي الموضوع إلا إنَّه ليس مرادًا؛ لأنَّ المقسم المقبول فبهذه القرينة يتعيَّن أنَّ مصبَّ النفي الأعلى فقط.

تنبيه: هذا في الصفات المقولة بالتشكيك؛ وهي العدالة والضبط فقد أثبت بعضهم في ضبط الحفظ تفاوتًا دون ضبط الكتاب وقد تقدَّم ما فيه، واتصال السند بالنسبة للمنعن<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ ما يثبت فيه المعاصرة دون ما يثبت فيه اللقاء، وهو أدنى ممَّا يثبت

---

(١) وتام عبارة الشارح: من الحديثِ إنَّ اشتمَلَ من صفاتِ القبولِ على أعلاها، فَهُوَ الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ. فتح الباقي: ٩٨/١.

(٢) "من" لم ترد في (ج).

(٣) في (ج) "تشتمل".

(٤) المنعن: وهو الذي يُقال في إسناده: فلان عن فلان. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث، ١٣٩، وللعلماء في المنعن خمسة مذاهب، ينظر تفصيل ذلك في: السنن الأبين: ٤٣-٧٤.

فيه السماع، وعدم الشذوذ من حيث أنَّ الشاذ كما سيأتي: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه<sup>(١)(٢)</sup>، وعدم ذلك صادق بعدم المخالفة رأسًا وبوجود مخالفة غير من ذكر، قال بعض<sup>(٣)</sup>: وأمّا عدم العلة فلا يتصور فيه تفاوت، إذ هو عدم كلّ علة قاذحة انتهى.

أقول: يمكن التفاوت باعتبار أنَّ السالم من العلة مطلقًا أقوى من الذي فيه علة غير قاذحة، وبعضهم ذكر: أنَّ التفاوت لا يأتي إلا في العدالة والضبط لا في الاتصال ولا في العلة ولا في عدم الشذوذ إلا على قول الحاكم<sup>(٤)</sup> والخليل<sup>(٥)</sup>؛ لأنّها مباينة للصحة من أصلها انتهى.

فالحاكم يقول: ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع<sup>(٦)</sup> لذلك الثقة ولو لم يخالف غيره<sup>(٧)</sup>، والخليلي يقول: مفرد الراوي [أ/٣٨] ثقة أو غير ثقة خالف أو لم يخالف<sup>(٨)</sup>، وإنّما أطلت بذكر تلك الأطراف لأجل أن تقف<sup>(٩)</sup> على ما قالوا فتعرف<sup>(١)</sup> الحق بالتأمل.

---

(١) "منه" لم ترد في (ج).

(٢) فتح الباقي: ٢٣٨/١.

(٣) وقد تأخرت في (أ) بعد جملة مقول القول.

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد بن الحكم الضبي الطهاني، أبو عبد الله، المعروف بالحاكم النيسابوري، الحافظ المعروف بابن البيع؛ إمام أهل الحديث في عصره، (ت: ٤٠٥ هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٨٠/٤، سير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٧.

(٥) خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن خليل القزويني، أبو يعلى الخليلي: الحافظ القزويني، من حفاظ الحديث، العارفين برجاله، (ت: ٤٤٦ هـ). ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٢٦٢، تاريخ الإسلام: ٦٨١/٩.

(٦) في (ب) "بمثابة".

(٧) ينظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم: ١١٩.

(٨) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة: ٢٤٥/١، فتح المغيث: ٢٤٦/١، فتح الباقي: ٢٣٤/١.

(٩) في (أ) "تقف" وما أثبتته من (ب) و (ج).



قوله: (كَثْرَةُ الطُّرُقِ) الكاف استقصائية على ما يظهر من كلام الحافظ في غير ذلك الموضع، وال في<sup>(٢)</sup> الطرق للجنس<sup>(٣)</sup>، فتبطل معنى الجمعية، والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد؛ فكأنه قال: وهو تعدد طريقه.

قوله: (لَا لِدَاتِهِ) أي: بل لما عُلِمَ من تعدد الطريق.

قوله: (لِدَاتِهِ) أي: لا لشيء آخر من تعدد الطريق.

قوله: (وَإِنْ قَامَتْ<sup>(٤)</sup> قَرِينَةُ الْخِ)<sup>(٥)</sup> ظاهره أَنَّ الجابر في الحَسَنَ لغيره مُغَايِر للجابر في الصحيح لغيره حيث عبّر في الصحيح لغيره بكثرة الطرق، وعبر هنا بالقرينة وليس كذلك، فالأولى أَنْ يقول: وَإِنْ وَجَدَ مَا يَجْبِرُ مَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ، أَي: لكونه ضعيفاً بَأَن ورد من طريق أُخْرَى، فهو الحَسَنَ لغيره، ويُجاب: بَأَنَّهُ إِنَّمَا عدل عن ذلك إشارة إلى تسميته قرينة واتكل في بيان معناها على الموقف.

تتمة: قال ابن الملقن في "المقنع"<sup>(٦)</sup>: اعلم أَنَّ العدالة والضبط إِمَّا أَنْ ينتفيا من الراوي أو يجتمعا فيه أو يوجد واحد منهما فقط، فإن انتفيا لم يقبل حديثه أصلاً، وإن اجتمعا قبل وهو الصحيح المعتبر، وإن وجدت العدالة وحدها دون الضبط قُبِلَ حديثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه فيُتَوَقَّفُ على شاهد مُنفصل يجبر ما فاتته من صفة الضبط، وإن وُجد فيه الضبط دون العدالة لم يُقْبَل حديثه؛ لأنَّ العدالة هي الركن الأكيد في الرواية انتهى<sup>(٧)</sup> وتأمّل فيه.

---

(١) في (أ) و (ب) "تعرف" وما أثبتته من (ج).

(٢) في (ج) "من".

(٣) "للجنس" لم ترد في (ج).

(٤) في (ج) "فات".

(٥) وتام عبارة الشارح: تُرَجِّحُ قَبُولَ مَا يُتَوَقَّفُ فِيهِ، فَهُوَ الحَسَنُ أَيْضًا، لَكِنْ لَا لِدَاتِهِ، كَذَا ذَكَرَهُ شيخنا. فتح الباقي: ٩٨/١.

(٦) المقنع هو: "المقنع في علوم الحديث" لابن الملقن (المتوفى: ٨٠٤هـ).

(٧) ينظر: المقنع في علوم الحديث: ٩٦/١.

#### ١٤ - [وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ قَصَدُوا ... فِي ظَاهِرٍ لَا الْقَطْعَ، وَالْمُعْتَمَدُ]

قوله: ((وَبِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ)) مناسبتة لما قبله أنه لما قَسَمَ السُّنَّةَ إِلَى صحيح، وضعيف، وحَسَن، كان مظنة أن يُتوهم أنها كذلك يقينًا، نبّه على محمل ذلك عندهم بقوله: ((وَبِالصَّحِيحِ<sup>(١)</sup> إِيَّاهُ)) بمعنى أنه صحيح فيما ظهر لهم عملاً بظاهر الحال من اتصال سنده مع بَقِيَّةِ الأوصاف المتقدِّمة، لا أنه مقطوع بنسبته إلى النبي ﷺ في نفس [٣٨/ب] الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، وبمعنى أنه ضعيف فيما ظهر لهم أيضًا بفقد شروط الصحة، أي: والحَسَن لا أنه كذب وغير منسوب له ﷺ في نفس الأمر أفاده الطوخي<sup>(٢)</sup>، وأنت خبير بأنَّ المناسب أنه إمَّا أن<sup>(٣)</sup> يُؤخر هذا الكلام على تعريف الصحيح، أو يُؤخره عن تعاريف الثلاثة، فأَيُّ وجهٍ لتوسطه بين التعاريف. قوله: (فِي قَوْلِهِمْ) أي: أهل الحديث فيه إشارة إلى أنَّ ال ليست للعهد الخارجي المتقدِّم.

قوله: (الصَّحَّة) إشارة إلى أنَّ مفعول قصدوا محذوف، وهو الصَّحَّة والضعف، وعدل عن الظاهر، وهو الصحيح والضعيف إلى ما ذكر، نظرًا إلى ما هو المقصود. قوله: (فِي مَا ظَهَرَ لَهُمْ) أنت خبير بأنَّ الذي ظهر لهم هو الصَّحَّة والضعف<sup>(٤)</sup>، فيؤدِّي إلى ظرفية الشيء في نفسه، ويُجاب: بأنَّه من ظرفية العام في الخاص مُرادًا ذلك الخاص، أي: قصدوا صَحَّة ظاهريَّة. قوله: (بِظَاهِرِ الْإِسْنَادِ) أراد به السند، أي: عملاً بظاهره من الاتصال ونحوه.

---

(١) في (أ) و (ج) "وفي الصحيح" وما أثبتته من (ب).

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٠.

(٣) "أن" لم ترد في (ج).

(٤) عبارة "وعدل عن الظاهر وهو الصحيح والضعيف إلى ما ذكر نظرًا إلى ما هو مقصود،

قوله: (فِي مَا ظَهَرَ لَهُمْ) أنت خبير بأنَّ الذي ظهر لهم هو الصَّحَّة والضعف" لم ترد في (ج).

قوله: (في نفس الأمر) أي: نفس ذلك الشيء، فإذا قلت: هذا الشيء ثابت في نفس الأمر، فالمراد في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المُعْتَبَر وفرض الفرض، وهو أعم من الوجود في خارج الأعيان عمومًا مطلقًا، فكلُّ موجود في خارج الأعيان، فهو موجود في نفس الأمر كالباري - عز وجل - فهو موجود في خارج الأعيان<sup>(١)</sup> بمعنى تمكن رؤيته فليست بمستحيلة، وليس كلُّ موجود في نفس الأمر موجود في خارج الأعيان كالأحوال عند مثبتيتها وكالأمور الاعتبارية مثل: الإمكان والحدوث؛ فلها ثبوت في نفسها، أي: بقطع النظر عن اعتبار المُعْتَبَر وفرض الفرض، وليس لها وجود في خارج الأعيان؛ لأنها لا تمكن رؤيتها، بل رؤيتها مستحيلة؛ لأنَّ علَّة الرؤية الوجود على ما هو معلوم، وبين الوجود في الذهن وكلَّ وجود في الخارج ونفس الأمر عموم وخصوص من وجه تجتمع [٣٩/أ] في نحو: زيد الذي تعلمه، وينفرد الوجود الخارجي والوجود في نفس الأمر عن الوجود في الذهن في صفات المولى الوجودية التي لم نطلع عليها بحيث نتصورها في الجملة، وينفرد الوجود في الذهن عنهما في تصورك، إيمان أبي جهل؛ فإيمانه له وجود في الذهن بذلك الاعتبار وليس له وجود فيهما.

قوله: (الخطأ) هو خلاف الواقع مع عدم التعمُّد<sup>(٢)</sup> وعدم العلم به أولًا<sup>(٣)</sup>، بخلاف النسيان؛ فإنَّه وإن كان خلاف الواقع مع عدم التعمُّد لكن مع العلم به أولًا، وقولنا مع عدم التعمُّد احتراز عما إذا كان مع التعمُّد؛ فإنَّه كذب بلا شك، أي: وإذا جاز النسيان والخطأ على الثَّقة فتكون الصَّحَّة الموصوف بها إنما هي بحسب الظاهر، وأمَّا في نفس الأمر فلا صَّحَّة.

---

(١) عبارة " فهو موجود في نفس الأمر كالباري عز وجل فهو موجود في خارج الأعيان " لم ترد في (ج).

(٢) وكذا قولهم: هذا حديثٌ ضعيفٌ فمراؤهم أنَّه لم يظهر لنا فيه شروطُ الصَّحَّة، لا أنَّه كذبٌ في نفس الأمر، لجوازِ صدقِ الكاذبِ، وإصابة مَنْ هو كثيرُ الخطأ. شرح التبصرة والتذكرة: ١٠٦/١.

(٣) ينظر: الإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيتمي: ١١٧.

قوله: (وَالضَّبُّ وَالصِّدْقُ) لا يخفى أَنَّهُ يلزم من وجود الصدق، أي: مُطابقة خبره للواقع<sup>(١)</sup> وجود الضبط وعكسه، وكلُّ منهما مُنافٍ للخطأ والنسيان على ما ظهر لك في<sup>(٢)</sup> تقريرهما، فإذن يكون كلُّ من الضبط والصدق مُقابلاً لكلِّ من الخطأ والنسيان، وأنَّ المُقابلة بحسب المعنى وإن لم يكن مُقابلاً<sup>(٣)</sup> بحسب اللفظ فتدبر.

قوله: (مِنَ المتواترِ) أي: من حيث تواتره، وهو ما أخبر به جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادةً<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أَوْ مِمَّا<sup>(٥)</sup> اخْتَفَّ بِالْقَرَائِنِ) المراد الجنس؛ لأنَّه يكفي قرينة واحدة كأن يُخبر يُخبر شخص بموت زيد والصراخ قائم بداره؛ فهو قرينة تحكم بالقطع بصدق المُخبر بالموت هذا مراده، غير أنَّ المُعتمد أنَّ ذلك لا يفيد إلا الظنَّ ولا يفيد القطع، قال التاج السبكي في "شرح المختصر"<sup>(٦)</sup>: وهو الحقُّ<sup>(٧)</sup>، وتبعه الشيخ قاسم فقال: والمختار خلاف هذا، قالوا<sup>(٨)</sup>: وما ذكر من القرينة يوجد مع الإغماء، واعترض بأنَّ هذا قدح في في المثال الجزئي ولا يلزم منه القدح في المدعى الكلي ودفع بما هو مبسوط في المطولات<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عريشاه: ٢١٤/١.

(٢) في (ج) "من".

(٣) في (ب) و (ج) "تكن مقابلة".

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة: ٨١/٢، نزهة النظر: ٣٧، فتح المغيـث: ٣٣٣/١، تدريب الراوي: ٦٣١/٢.

(٥) في نسخ المخطوط "ما" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٦) شرح المختصر هو: "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" للتاج السبكي (ت: ٧٧١هـ).

(٧) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: ٥٤٨/١.

(٨) "قالوا" لم ترد في (ج).

(٩) ينظر: اليواقيت والدرر: ٣٠٢/١.

قوله: (وخالف ابنُ الصَّلاح) تقييد لما أطلقه [٣٩/ب] الناظم كغيره، أو تخصيص له بناءً على أنَّ ال في الصحيح أو الضعيف للجنس أو الاستغراق الطوخي<sup>(١)</sup>.

قوله: (فيما<sup>(٢)</sup> وَجَدَ في الصَّحِيحَيْنِ) أي: من الصحيح بدليل قوله: (بصَحَّتِهِ<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup> وأما ما وجد فيهما من الضعف فابن الصَّلاح يوافق الجمهور على أنَّه أنَّه ضعيف في ظاهر قاله الطوخي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فـ)) (بالصَّحِيحِ)) (إِلخ)<sup>(٦)</sup> أي: إذا علمت ما تقرَّر يعلم أنَّ بالصَّحِيح<sup>(٧)</sup> والضعيف مُتَعَلِّقٌ بـ(قَصَدُوا) وهو ظاهر.

وقوله: (و)) (في ظاهرٍ)) (بمحذوف، أي: الذي هو قوله: (الصَّحَّةُ والضعف)).

وقوله: ((والقطع)) (معطوفٌ عَلَى المحذوفِ<sup>(٨)</sup>) تنكيه يفيد أنَّه محذوف آخر أشار أشار له الطوخي بأنَّه قوله: (بظاهر الإسناد) أي: لا عملاً بالقطع، ونصب؛ لأنَّه معطوف على محلِّ بظاهر المحذوف بقرينة ما قدره الشارح قبل، وهو في محلِّ نصب فقط<sup>(٩)</sup>، وفي بعض النسخ معطوفٌ على المحذوف، أي: الذي هو الصَّحَّة والضعف.

- 
- (١) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٢٩.
- (٢) في نسخ المخطوط "فما" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.
- (٣) في نسخ المخطوط "بصحة" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.
- (٤) قال ابن الصَّلاح في معرفة أنواع علوم الحديث، ٩٧: وهذا القسم جميعه مقطوع بصحَّته، والعلم اليقيني النظري واقع به.
- (٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٢.
- (٦) وتام عبارة الشارح: فـ (بالصَّحِيحِ والضعيفِ) مُتَعَلِّقٌ بـ (قَصَدُوا) و (في ظاهرٍ) مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، و (القطع) معطوفٌ عَلَى المحذوفِ، أَوْ عَلَى محلِّ (في ظاهرٍ) أي: قَصَدُوا الصَّحَّةَ والضعفَ ظاهراً لا قطعاً. فتح الباقي: ٩٩/١.
- (٧) في (أ) "الصحيح" وما أثبتته من (ب) و (ج).
- (٨) في نسخ المخطوط "محذوف" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.
- (٩) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

وقوله: (أَي: قَصْدُوا) تفريع على قوله: (أَوْ [عَلَى] <sup>(١)</sup> مَحَلٍّ (فِي) <sup>(٢)</sup> ظَاهِرٍ <sup>(٣)</sup>).  
قوله: (ظَاهِرًا <sup>(٤)</sup> لَا قِطْعًا) أَي: فَالْ زَائِدَةُ إِلَّا أَنَّكَ خَيْرٌ بَأَنَّ الظاهر يقابله الباطن  
الذي هو نفس الأمر، والقطع يقابله الظن.

قوله: (بَأَنَّ يُرَادَ [بِهِ] <sup>(٥)</sup> الْمَقْبُولُ) قال الطوخي: أَي: وَيَصِيرُ فِيهِ حِينَئِذٍ شَبَهُ  
استخدام؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الصَّحِيحَ فِيمَا مَرَّ وَأَرَادَ بِهِ خُصُوصَ الْمَقَابِلِ لِلْحَسَنِ أَوِ الضَّعِيفِ،  
وَذَكَرَهُ هُنَا وَأَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْحَسَنَ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ، وَإِنَّمَا كَانَ شَبَهُ اسْتِخْدَامٍ وَلَمْ يَكُنْ  
اسْتِخْدَامًا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى، وَإِعَادَةَ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى آخَرَ، وَهَذَا أُعِيدَ  
الظَّاهِرُ نَفْسَهُ بِمَعْنَى آخَرَ لَا ضَمِيرَهُ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ  
حَقِيقَةً قَالَهُ الطَّوْخِيُّ <sup>(٦)</sup>.

أَقُولُ: بِحَمْدِ اللَّهِ إِرَادَةُ الْمَقْبُولِ مِنَ الصَّحِيحِ لَا تَتِمُّ <sup>(٧)</sup> إِلَّا إِذَا كَانَ صَحِيحًا فِي  
قَوْلِهِمْ: هَذَا صَحِيحٌ يَرِيدُونَ بِهِ الْمَقْبُولَ الشَّامِلَ لِلْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ أَحَالَهُ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ:  
فِي قَوْلِهِمْ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ وَإِرَادَةُ ذَلِكَ بَعِيدَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرِيدُونَ الصَّحَّةَ  
الْحَقِيقِيَّةَ [٤٠/أ]؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا فَرَّقُوا بَيْنَ تِلْكَ الْحَقَائِقِ [وَالْمَعَانِي] <sup>(٨)</sup> فَيَكُونُ قَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ  
جَارِيًا عَلَى تِلْكَ التَّفَرُّقَةِ، وَإِلَّا لَمَّا ظَهَرَتْ لِلتَّفَرُّقَةِ ثَمَرَةٌ.

قوله: (أَوْ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِالْمَقَاسَةِ) أَي: بِالْقِيَاسِ، هَذِهِ الْعِلَّةُ تَقْتَضِي الْاِقْتِصَارَ عَلَى  
وَاحِدٍ وَيُقَاسُ الْبَاقِي عَلَيْهِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الْوَادِيَيْنِ الْإِحْتِجَاجَ  
وَعَدَمَهُ، وَالْحَسَنَ لَمَّا كَانَ مِنْ وَادِي الصَّحِيحِ، وَالضَّعِيفِ مِنْ وَادِي عَدَمِ الْإِحْتِجَاجِ

(١) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتتها من (ب).

(٢) في (أ) و (ج) "في محل" وما أثبتته من (ب).

(٣) في (أ) و (ب) "بظاهر" وما أثبتته من (ج).

(٤) في نسخ المخطوط "ظاهر" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٥) "به" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتتها اعتمادًا على فتح الباقي.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٢.

(٧) في (ج) "يتم".

(٨) سقطت من (أ) وأثبتتها من (ب) و (ج).

حصل المقصود بالصحيح والضعيف، ولا داعي لذكر الحسن، أو نقول: أَنَّ الحسن أخذ طرفاً من الصحيح وطرفاً من الضعيف، وكان<sup>(١)</sup> ذكر الصحيح والضعيف ذكراً له فتدبر.

تنبيه: قال الطوخي: وانظر هل هذا الحكم يجري في قولهم: حديث مُتَّصِل الإسناد أو حديث موضوع أو نحوه؟ انتهى<sup>(٢)</sup>. والظاهر الجريان.

قوله: ((وَالْمُعْتَمَدُ)) (إِلخ)<sup>(٣)</sup> لَمَّا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ لِسند خاص، الحكم بالأصحية مطلقاً لسند مُعَيَّن، أشار إلى الراجح من ذلك، وهو الوقف والكف عن ذلك بقوله: ((وَالْمُعْتَمَدُ)) وليس هذا مُتَقَرَّعاً على ما قبله؛ لأنَّ ذلك مُتَعَلِّقٌ بِالْمَتْنِ وهذا بالسند، وعمَّ ابن الصلاح الحكم<sup>(٤)</sup> فيهما<sup>(٥)</sup> وتبعه بعضهم على ذلك كالسيوطي في "متن ألفيته"<sup>(٦)</sup> قاله الطوخي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (عَلَيْهِ) أي: فقول المصنّف: الْمُعْتَمَدُ من باب الحذف والإيصال.

---

(١) في (ج) "فكان".

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣١.

(٣) وتام عبارة الشارح: عَلَيْهِ (إِمْسَاكُنَا) أي: كَفُنَا (عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ) مُعَيَّنٍ. فتح الباقي: ٩٩/١.

(٤) أي: القول المعتمد عليه، المختار: أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى إِسْنَادٍ مُعَيَّنٍ بِأَنَّهُ أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّ تَفَاوُتَ مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ مُتَرَتِّبٌ عَلَى تَمَكُّنِ الْإِسْنَادِ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ، وَيَعَزُّ وَجُودَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْقَبُولِ فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْ تَرْجُمَةٍ وَاحِدَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الرِّوَاةِ. قال الحاكم في معرفة علوم الحديث، ٥٥: لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَطَعَ الْحُكْمُ فِي أَصَحِّ الْأَسَانِيدِ لِصَحَابِيٍّ وَاحِدٍ، وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، ٨١: عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ خَاضُوا غَمْرَةَ ذَلِكَ فَاضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ. شرح التبصرة والتذكرة: ١٠٦/١.

(٥) في (ج) "فيها".

(٦) ينظر: ألفية السيوطي في علم الحديث: ٥/١، البحر الذي زخر: ٣٨٠/١.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٣-١٤٤.

## ١٥ - [ إِمْسَاكُنَا عَنْ حُكْمِنَا عَلَى سَنَدٍ ... بِأَنَّهُ أَصَحُّ مُطْلَقًا، وَقَدْ ]

قوله: ((إِمْسَاكُنَا)) الإمساك قول بالوقف عن القول لا بعدم القول، سيوطي في نكته الطوخي<sup>(١)</sup>.

قوله: (مَعِينٍ) وَأَمَّا الْمُبْهَمُ<sup>(٢)</sup> فيجوز نحو قولك في الأسانيد: سند هو أصحُّها.

قوله: (وَتَقَدَّمَ تَعْرِيفُ الْإِسْنَادِ) أي: بَأَنَّهُ حكاية طريق المتن.

قوله: [و] <sup>(٣)</sup>عَبَّرَ عَنْهُ) أي: عن السند بَأَنَّهُ الإخبار، أي: الذي هو بمعنى<sup>(٤)</sup> الإسناد فيما تقدَّم.

قال الطوخي: وهذا يُشعر بَأَنَّهُ مُفسِّر لكلامهم لا أَنَّهُ مُقابل له<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَعَنِ الْإِسْنَادِ بَأَنَّهُ: رَفَعُ الْحَدِيثِ إِلَى قَائِلِهِ) رفع الحديث للقائل يصدق بذكر الطريق وبعدم ذكرها وبذكر بعضها، ومن المعلوم أَنَّهُ لا يلزم من الإخبار عن طريق المتن الإخبار عن المتن، فيكون بين السند بمعنى: الإخبار عن [٤٠/ب] طريق المتن، والإسناد بمعنى: رفع الحديث إلى قائله<sup>(٦)</sup>، العموم والخصوص الوجهي؛ فَإِنَّهُ لا يلزم من حكاية الطريق ذكر المتن، ولا يلزم من نسبة الحديث إلى قائله ذكر السند، فيجتمعان في ذكر السند والتمتن، وتتفرد حكاية الطريق إذا ذكر السند وحذف المتن، وتتفرد نسبة الحديث إلى قائله فيما إذا حذف السند وذكر المتن منسوبيًا له أشار له الطوخي<sup>(٧)</sup>.

---

(١) المصدر السابق: ١٣٣، البحر الذي زخر: ٣٨٥/١.

(٢) المبهَم: الذي لم يسم، أو مَنْ سَمِيَ ولا تعرف عينه فهذا مَنْ لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير؛ فَإِنَّهُ يستأنس بروايته، ويستضاء بها في موطن. اختصار علوم الحديث: ٩٧.

(٣) سقطت من (أ) و (ج) وأثبتها من (ب).

(٤) في (ج) "معنى".

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨.

(٦) ينظر: المنهل الروي: ٣٠، المقنع: ١١٠/١، الديباج المذهب، للجرجاني: ٨.

(٧) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٥-١٣٦.



قوله: **(وَالْمُحَدِّثُونَ يَسْتَعْمِلُونَهُمَا)** أي: السند والإسناد لشيء واحد، ذكر الكمال<sup>(١)</sup>: أَنَّ الشيء الواحد حكاية طريق المتن<sup>(٢)</sup>، وظهر لي من عباراتهم كثيرًا أَنَّ الشيء الواحد<sup>(٣)</sup> نفس الطريق التي هي رجال الحديث، وَأَنَّ ما أفاده الكمال غير ظاهر، ثُمَّ إِنِّي بعد رأيت المُنَاوِي ذكر عن البقاعي ما نصّه: وَأَمَّا اصطلاحًا: فلا يشكُّ مُحَدِّث أَنَّ السند والإسناد مترادفان ومعناهما طريق المتن انتهى<sup>(٤)</sup>.

قوله: **((بَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> أَصَحُّ))** **(الْأَسَانِيدِ)** وهل يلزم من كون السند أَصَحَّ الأسانيد كون منته أَصَحَّ المتن؟ وهو ما لابن حجر أو لا يلزم لانتفاء العلة في المروي بالسند المرجوح ووجودها في المروي بالسند الراجح، أو كثرة المتابعات وتوفرها على الثاني دون الأوّل وهو لغيره<sup>(٦)</sup>.

قوله: **((مُطْلَقًا))** أي: عمومًا بدليل قوله: **((وَلَمْ<sup>(٧)</sup> مِّنْ عَمَمَةٍ))** فيكون هذا الإطلاق في مقابلة تفصيل لاحق فَإِنَّ مفهوم قوله: **((وَلَمْ<sup>(٨)</sup> مِّنْ عَمَمَةٍ))** يدلُّ على أَنَّ من خصَّص لا يُلام، فلا يكون المعتمد في حقّه الإمساك؛ بل المعتمد في حقّه الخوض<sup>(٩)</sup>، وإن كان كلام الشارح يُوهم عدم الخلاف فيه؛ بل الخلاف موجود أيضًا

---

(١) محمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين: شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، من فقهاء الشافعية، (ت: ٩٠٦هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٤٣/١٠، الأعلام: ٥٣/٧.

(٢) ينظر: اليواقيت والدرر: ٢٣٤/١.

(٣) في (أ) "الواحد الشيء" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) اليواقيت والدرر: ٢٣٥/١.

(٥) في (أ) و (ج) "بأنّها" وما أثبتته من (ب).

(٦) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢٤٧/١-٢٤٨.

(٧) في (أ) "ثمّ" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٨) في (أ) "ثمّ" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٩) في (ج) "الخصوص".

أشار له البقاعي<sup>(١)</sup>، وهو إمّا مفعول مُطلق، أي: أصحّة عامّة، أو حال، أي: حالة كون الأصحّة عامّة.

قوله: (مُرتَّب<sup>(٢)</sup> إلخ)<sup>(٣)</sup> التمكن من الشروط عبارة عن وجود الفرد الأعلى من كلّ كلّ منها فيه وحينئذ فيقال: المترتب، أي: المتسبب عن ذلك وجود الأصحّة لا التفاوت المذكور إلا أن يُقال: إنّ العبارة فيها حذف<sup>(٤)</sup>، والتقدير مُرتَّب على تمكّن الإسناد وعدمه، وإن صدق ذلك بعدم شروط الصّحّة رأسًا إلا أنّه ليس بمراد، وما قرّره<sup>(٥)</sup> من أنّ [أ/٤١] التمكن عبارة عن وجود الفرد الأعلى سيأتي في الشارح ما يفيدّه يفيدّه فتدبّر.

قوله: (تمكّن الإسناد) بمعنى: السند من شروط الصّحّة، بالإضافة للاستغراق لا للجنس.

قوله: (ويُعسر الاطّلاع إلخ) وجه العسر أنّك تسبر جميع الصحابة - رضي الله عنهم - وتُرجّح ابن عمر - رضي الله عنه - عليهم في صفات الكمال، من الضبط والعدالة والاتصال وعدم العلّة والشذوذ، ثمّ تسبر جميع من أخذ عن ابن عمر - رضي الله عنه - من نافع وغيره، وتُرجّح نافعًا على غيره لكونه حاز أعلى تلك الصفات تحقيقًا أو ظنًا، ثمّ تسبر جميع من أخذ عن نافع من مالك وغيره وتُرجّح مالكًا لما ذكر وهذا مُتعبّر كما قال<sup>(٦)</sup> الشارح؛ بل مُستحيل عادةً كما عبّر البقاعي<sup>(١)</sup>، وانظر في

---

(١) ينظر: النكت الوفية: ٩٣/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٨-١٣٩.

(٢) في (ب) "مرتبة".

(٣) وتام عبارة الشارح: على تمكّن الإسناد من شروط الصّحّة ويعسر الاطّلاع على ارتفاع جميع رجال تَرْجَمَةٍ واحدةٍ إلى أعلى صفات الكمال من سائر الوجوه. فتح الباقي: ٩٩/١-١٠٠.

(٤) في (ب) و (ج) "حذفًا".

(٥) في (ج) "قدرته".

(٦) في (ج) "قاله".

ترجيح ابن عمر - رضي الله عنه - على سائر الصحابة - رضي الله عنهم - فيما ذكر مع تفضيل الأئمة الأربعة - رضي الله عنهم - عليه ويمكن أن يُقال: إنَّ هذا التفضيل من حيث كثرة ملازمته ﷺ وكثرة ممارسة حديثه، وأفاد السيوطي أنَّه لا يُسلم العسر ولا الاستحالة العادية، فقال: وليس الخوض بممتع؛ لأنَّ الرواة ضُبطوا، وعُرفت أحوالهم، وتفاوتت مراتبهم، فأمكن الاطلاع والترجيح بينهم انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (تَرْجَمَةٌ) كقولك: مالك عن نافع الخ، أي: فإنَّها ترجمة لما جاء من جهتها من الأحاديث.

وقوله: (واحدة) قيَّد بها لألويَّة<sup>(٣)</sup> المتعدِّد، ومصدق الرجال في ذلك: مالك عن نافع الخ.

وقوله: (إلى أعلى) مُتعلِّق بارتفاع.

قوله: (صفات الكمال) أي: من الاتصال والعدالة<sup>(٤)</sup> والضبط والشذوذ وعدم العلة<sup>(٥)</sup>.

وقوله: (من سائر الوجوه) مُتعلِّق بالأعلى، وأراد بالوجوه ما ذكر من الاتصال.

---

(١) النكت الوفية: ٥٥٩/١.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٢٤٨/١، البحر الذي زخر: ٣٨٣/١.

(٣) في (ج) "الألوية".

(٤) في (ج) "العدال".

(٥) ينظر: النكت الوفية: ٩١/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٣٩.

## ١٦ - [ خَاضَ بِهِ قَوْمٌ فَقِيلَ مَالِكٌ ... عَنْ نَافِعٍ بِمَا رَوَاهُ النَّاسِكُ ]

قوله: ((وَقَدْ خَاضَ)) هذا مُقابل قوله: ((وَالْمُعْتَمِدُ الْخ)) وكان الظاهر أن يقول: وذهب قوم إلى عدم الإمساك، ولعل وجه العدول عن ذلك الإشارة إلى أَنَّهُم ارتكبوا أمراً خطيراً عظيماً، أي: اقتحموا غمرته، وسيأتي للشارح التكمّل على أَوْهَى الأسانيد، وانظر: هل يُقال: أحسن الأسانيد كذا، وترك للمقايسة<sup>(١)</sup>، أو [٤١/ب] يُقال: وهو المتبادر إنَّ أحسن الأسانيد مساوٍ في المعنى لأصحّ الأسانيد، ثم رأيت في "شرح ألفية السيوطي"<sup>(٢)</sup> إنَّ الترمذي يقول: أصحُّ شيء في هذا الباب وأحسن، وتارة يقول: أحسن وأصحّ<sup>(٣)</sup>، ثم إنَّ محلَّ الخلاف حيث لا يكون هناك مانع كاضطراب أو شذوذ، ونقل عن ابن حجر بعد ذلك: أن من قال بالإمساك لا يحرم الخوض بدليل قوله: ((وَلَمْ<sup>(٤)</sup> مِّنْ عَمَّةٍ))<sup>(٥)</sup> انتهى نقله الطوخي - رحمه الله -<sup>(٦)</sup>.

قوله: ((أَي: اقْتَحَمَ الْخ)) حاصله أن يُقال: خاض الغمرات، جمع غمرة وهي: الشدَّة<sup>(٧)</sup>، ومعناه: اقتحمها<sup>(٨)</sup>، أي: رمى نفسه فيها فَجَاءَ بِلا رَوِيَّة<sup>(٩)</sup>، فظهر أَنَّ مفعول مفعول خاض محذوف وأنَّ خاض معناه: اقتحم، والمعنى وقد رمى نفسه بلا رَوِيَّة في

(١) في (ج) "المقايسة".

(٢) شرح ألفية السيوطي هو: "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر " لجلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

(٣) ينظر: البحر الذي زخر: ٤٧٥/٢-٤٧٧.

(٤) في (أ) "تَمْ" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) وممَّا نُقِلَ عنه في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢٤٨/١: وليس الخوض فيه يمتنع؛ لأنَّ الرواة قد ضبطوا، وعرفت أحوالهم .

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٤-١٤٥.

(٧) ينظر: مجمل اللغة لابن فارس: ٦٨٥/١، مقاييس اللغة: ٣٩٣/٤، لسان العرب: ٣٠/٥.

(٨) ينظر: الصحاح: ١٠٧٥/٣، مختار الصحاح: ٩٨، لسان العرب: ١٤٧/٧.

(٩) ينظر: القاموس المحيط: ١١٤٦.

الشدائد قوم بسبب الحكم المذكور، فإن قلت: ما تلك الشدائد؟ قلت: اللوم الحاصل له بذلك، فإن قلت: إذن ليس إلا لوم واحد؛ لأنه حكم واحد فيتربط عليه لوم واحد، قلت: يمكن أن يدعى أنه لوم عظيم نزل منزلة مُتَعَدِّد، أو أنَّ ال للجنس فحينئذ قد يُشَبَّه اللوم بالشدَّة بجامع الكراهية، واستعير اسم المشبَّه به للمشبَّه، فهو استعارة تصريحية، والمقدَّر كالمذكور، فلا يقال: إنه لم يصرح باسم المشبَّه به وخاض ترشيح، إمَّا باقٍ على معناه الحقيقي، أو مستعار للاتصاف، ويجوز وجه آخر غير ما ذكره الشارح، وهو أن يجعل من خاض الماء يخوضه إذا دخل فيه<sup>(١)</sup>، فالمعنى وقد خاض الماء، أي: دخل الماء، أي: دخل في اللوم المشبَّه بالماء، بسبب الحكم بجامع كراهية الدخول في اللوم، والماء في الجملة، وهو يؤذن بعدم التمكن، ولهذا اختلفوا فيه على أقوال كثيرة وما تقرَّر من الاستعارة يأتي هنا.

قوله: أي: بسبب الحكم بدليل قوله: (أي: اقْتَحَمَ الغمرات) ويجوز أن تجعل الباء بمعنى في كما في قوله تعالى: ﴿مَجَّيْنَهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: ((قَوْمٌ)) (إِلخ)<sup>(٣)</sup> القوم: الجماعة من الرجال والنساء معًا، وقيل: من الرجال خاصَّة، وتدخل النساء على وجه التبعية انتهى قاله ابن قاسم نقله الطوخي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (واضطربت فيه) أي: اختلفت لا بمعنى اختلفت<sup>(٥)</sup>.

قوله: (بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ) [٤٢/أ] لا بحسب نقلهم.

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٧٨/٥، لسان العرب: ١٤٧/٧، المصباح المنير: ١٨٤/١.

(٢) سورة القمر: من الآية (٣٤).

(٣) وتام عبارة الشارح: فَتَكَلَّمُوا فِيهِ واضطربت فيه أقوالهم بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ. فتح الباقي: ١٠٠/١.

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٠، القاموس المحيط: ١١٥٢.

(٥) ينظر: المصباح المنير: ٣٥٩/٢، التوقيف على مهمات التعاريف: ٥٤، الكليات: ١٣٧.

قوله: (يَعْنِي قَالَ الْبُخَارِيُّ) لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ مُبْهَمًا<sup>(١)</sup> غَايَةُ الْإِبْهَامِ نَاسِبُ التَّعْبِيرِ بِيَعْنِي.

قوله: ((مَالِكُ)) هُوَ نَجْمُ السُّنَنِ.  
قَالَ فِيهِ ابْنُ مَهْدِي<sup>(٢)</sup>: لَا أُقَدِّمُ عَلَيْهِ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ أَحَدًا.  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> فَاشْدُدْ يَدَكَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ بَعْدَ التَّابِعِينَ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَشْرُ الْحَافِي<sup>(٥)</sup>: مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ حَدَّثَنَا مَالِكُ<sup>(٦)</sup>.  
قوله: ((بِمَا)) أَيُّ: حَالَةٌ كَوْنٍ نَافِعٌ<sup>(٧)</sup> مُحَدِّثًا بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ لَهُ النَّاسِكُ<sup>(٨)</sup>.  
قوله: (أَيُّ: مُعْتَقُهُ) لَمَّا كَانَ الْمَوْلَى لَهُ إِطْلَاقَاتٌ وَالْمَرَادُ مِنْهَا وَاحِدٌ بَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: (أَيُّ: مُعْتَقُهُ).

---

(١) فِي (ب) "مُبْهَمٌ".

(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْبَرِيِّ، وَقِيلَ: الْأَزْدِيُّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ اللَّؤْلُؤِيُّ، سَمِعَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَمَالِكًا، وَشُعْبَةَ، (ت: ١٩٨ هـ). يَنْظُرُ: تَارِيخُ بَغْدَادٍ: ٥١٢/١١، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ٤٣٠/١٧.

(٣) "عَنْهُ" لَمْ تَرُدْ فِي (ج).

(٤) يَنْظُرُ: كَشَفُ الْمَغْطَا فِي فَضْلِ الْمَوْطَا، لِابْنِ عَسَاكِرَ: ٣٦، عَمْدَةُ الْقَارِي شَرَحَ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ، لِابْنِ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ: ٣٧/١، فَتَحُ الْمَغِيثِ: ٣٤/١، شَرَحُ الزَّرْقَانِيِّ عَلَى الْمَوْطَا: ٥٤/١.

(٥) بَشْرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَطَاءٍ، أَبُو نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الزَّاهِدُ الْكَبِيرُ، الْمَعْرُوفُ بِبَشْرِ الْحَافِي، سَكَنَ بَغْدَادَ، وَكَانَ مِمَّنْ فَاقَ أَهْلَ عَصْرِهِ فِي الْوَرَعِ وَالزَّهْدِ، (ت: ٢٢٧ هـ). يَنْظُرُ: تَارِيخُ بَغْدَادٍ: ٥٤٥/٧، سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ٤٧٦/١٠.

(٦) مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ شَرَحَ مَشْكَاتُ الْمَصَابِيحِ: ٣٣/١.

(٧) فِي (أ) "نَافِعٌ كَوْنٌ" وَمَا أُثْبِتَهُ مِنْ (ب) وَ (ج).

(٨) النَّاسِكُ: الْعَابِدُ، وَسُئِلَ ثَعْلَبٌ عَنِ النَّاسِكِ مَا هُوَ؟ فَقَالَ: هُوَ مَا خُذَ مِنَ النَّسِيكَةِ، وَهِيَ سَبِيكَةُ الْفَضَّةِ الْمَصْفَاةِ، كَأَنَّهُ صَفَّى نَفْسَهُ لِلَّهِ تَعَالَى. يَنْظُرُ: النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: ٤٨/٥، مَخْتَارُ الصَّاحِحِ: ٣٠٩، لِسَانُ الْعَرَبِ: ٤٩٩/١٠.

قوله: (وَكَانَ جَدِيرًا) أي: حقيقًا.

قوله: (بِالنُّسْكِ) أي: العبادة.

قوله: (بِالْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ) أي: الأخبار المنسوبة لنبيٍّ (١) الله (٢) ﷺ وأراد بها ما يشمل الأفعال.

قوله: (وَقَدْ قَالَ) معطوفٌ على قوله: (لِشِدَّةِ تَمَسُّكِهِ) من حيث المعنى، أي: ولقول المصطفى ﷺ فيه تحقيقًا « نِعَمَ الرَّجُلُ » (٣) أو جملة حالية وروح التعليل أو الحال فكان لا ينام.

وقال الطوخي: وعبرة ابن حجر في "شرح الأربعين" (٤) في الحديث الثالث، وقال ﷺ: لشقيقته، أي: عبدالله حفصة، أي: زوجته ﷺ « إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ أَنَّهُ يَقُومُ اللَّيْلَ » (٥) فلم يترك قيامه بعد انتهى (٦).

قوله: (لَوْ كَانَ) لو إمَّا شرطية والجواب محذوف، أي: لو كان يُصَلِّي من الليل لكمل، ومدحه ﷺ له لما قام به من الصفات الكاملة، أو إِنَّ الجواب ما دلَّ عليه قوله: (نِعَمَ) أي: لو كان يُصَلِّي من الليل لكان ممدوحًا، وخلاصته أَنَّهُ ممدوح لو صَلَّى

---

(١) في (ج) "النبي".

(٢) "الله" لم ترد في (ج).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التهجد، باب: فضل قيام الليل ، ٤٩/٢ رقم [١١٢١]، وفي ٥٥/٢ رقم [١١٥٦]، وفي ٢٤/٥ رقم [٣٧٣٨]، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل عبد الله بن عمر ، ١٩٢٧/٤ رقم [٢٤٧٩]. وتمامه: « نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ».

(٤) شرح الأربعين هو: "الفتح المبين بشرح الأربعين" لابن حجر الهيتمي (المتوفى: ٩٧٤هـ).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: التعبير، باب: الإستبرق ودخول الجنة في المنام، ٣٧/٩ رقم [٧٠١٥]، وفي ٤٠/٩ رقم [٧٠٢٨] بلفظ: « إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ، لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ » فَقَالَ نَافِعٌ: « فَلَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يُكْثِرُ الصَّلَاةَ ».

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٥، الفتح المبين بشرح الأربعين:

من الليل؛ لكنّه لا يُصَلِّي من الليل فلا يكون ممدوحًا ويكون ﷺ قطع النظر عن صفات الكمال القائمة به كأنّها عند عدم قيامه [بالليل]<sup>(١)</sup> كالعدم، أو أنّها ليست شرطية؛ بل للتمنّي.

قوله: (مِنَ اللَّيْلِ) عدل عن في لإيذانها بأنّه يُطلَبُ بقيام الليل كلّهِ؛ لأنّه ظرف له، والشأن أنّ الظرف على قدر المظروف، وهو غير مراد لعدم إطاقة ذلك عادة، ومن للتبعيض [٤٢/ب].

قوله: (إِلَّا قَلِيلًا) أي: إلا نومًا قليلًا، أو إلا في قليل من الليل، وهل ذلك القليل وسطه أو آخره؟ ولم يبين<sup>(٢)</sup> كميته.

قوله: (وَفِي قَوْلِ النَّازِمِ) أتى به دفعًا لما يُقال: أنّ الناظم قد حلّ المتن بخلاف ظاهره، وهو أدري بمراده فيجب اتباعه، وخلاصة الجواب أنّ هذا سهو فلا يجب اتباعه فيه.

قوله: (تَجَوُّزُ) أي: تَسْمُحُ<sup>(٣)</sup> لا أنّه مجاز لغوي أو عقلي بقريضة قوله: (فَكَانَ حَقُّهُ إِيَّاهُ) إذ لو كان واحد من المجازين لما توجّه عليه لوم ولم يصحّ قوله: (فَكَانَ حَقُّهُ) ويمكن الجواب بحمل كلامه على حذف مُضاف، والتقدير أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ رجال ما رواه مالك إِيَّاهُ؛ وهو لا الرجال مالك ونافع وابن عمر - رضي الله عنه -.

قوله: (وَزِدْتَ) أي: وأردت، أي<sup>(٤)</sup>: أن تزيد راويًا آخر.

قوله: فقد قال: هذا مُسَلَّمٌ لكن لا ينهض دليلًا على الأصحّة؛ لأنّها أخصّ، والأجليّة تكون من جهات عديدة، والشافعي وإن كان قد حاز الكمال في شروط الصّحة، وزاد على ذلك بما آتاه الله من العلم الذي لا يُجَارَى<sup>(٥)</sup>، والفتنة التي كأنّها

---

(١) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

(٢) في (ج) "يعين".

(٣) شرح مختصر خليل للخرشي: ١٧٨/١.

(٤) "أي" لم ترد في (ب) و (ج).

(٥) في (ج) "يجازى".



الكشف، لكن غيره يشاركه في الضبط الذي هو محلُّ الصَّحَّة، ويزيد بكثرة ممارسته حديثَ مالك كالفَّعْنَبِيِّ<sup>(١)</sup> وابن وهب<sup>(٢)</sup>، والشافعي لم يلزمه ملازمتها ولا قريباً منها، إلى أن قال: والترجيح إنَّما هو باعتبار طول الملازمة<sup>(٣)</sup> وكثرة الممارسة، وهو لا يُنقص من مقدار الشافعي، وأمَّا زيادة اتقانه فلا يَشْكُ فيها مَنْ له بأخبار الناس أقلُّ معرفة، فقد كان أكابر [الناس]<sup>(٤)</sup> يأتونه فيذكرونه بأحاديث أشكلت عليهم، فيبيِّن لهم ما أشكلَ، ويوقفهم على عللٍ غامضةٍ، فيقومون وهم يتعجبون منه كما هو مشهورٌ في ترجمته انتهى بقاعي<sup>(٥)</sup>.

واعترض مغلطاي على أبي منصور<sup>(٦)</sup> أيضًا برواية أبي حنيفة<sup>(٧)</sup> عن مالك، وأجاب الحافظ ابن حجر: بأنَّ رواية أبي حنيفة عن مالك إنَّما هي في المذاكرة ولم

---

(١) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، المدني، أبو عبد الرحمن: من رجال الحديث الثقات، روى عنه البخاري (١٢٣) حديثًا، ومسلم (٧٠) حديثًا، (ت: ٢٢١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٥٧/١٠-٢٥٨، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٦/٣١-٣٣.

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد الفهري، مولاهم المصري، الإمام الحافظ، فقيه أحد الأئمة الأعلام، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، (ت: ١٩٧هـ) ينظر: تذكرة الحفاظ: ١/٢٢٢، الوافي بالوفيات: ١٧/٣٥٥.

(٣) ورد في حاشية نسخة (أ) كلام للناسخ ما نصُّه: " قوله: والترجيح إنَّما هو باعتبار طول الملازمة، قلت: لا نُسلِّم أنَّ طول الملازمة يفيد ما ذكر، فإنَّ الشخص يحصل من الممارسة وغيرها في الزمن القليل ما لم يحصله غيره وإن استغرق عمره مع الملازمة كما هو مشاهد، لاسيما إذا انضمَّ لذلك شدَّة الفهم والبعد إلا .... الموجود ذلك في الإمام الشافعي فليُنأَمَلْ".

(٤) سقطت من (أ) وأثبتها من (ب) و (ج).

(٥) ينظر: النكت الوفية: ١/٩٤-٩٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٥-١٤٦.

(٦) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور البغدادي: إمام عظيم القدر، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية، (ت: ٤٢٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٧٢، طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٣٦.

(٧) النعمان بن ثابت، أبو حنيفة التيمي، إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق، رأى أنس بن

يقصد الرواية عنه، كالشافعي الذي لازمه مُدَّة طويلة وقرأ [٤٣/أ] عليه "الموطأ"<sup>(١)</sup> بنفسه<sup>(٢)</sup>.

وقال البلقيني<sup>(٣)</sup> في "محاسن الاصطلاح"<sup>(٤)</sup>: أمَّا أبو حنيفة فهو وإن روى عن مالك لكن لم تشتهر<sup>(٥)</sup> روايته عنه كاشتهار رواية الشافعي كما ذكره الدارقطني<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وفي المُدَبِّج<sup>(٨)</sup> ليس من روايته عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، والمسألة مفروضة في ذلك<sup>(٩)</sup>.

- 
- مالك، وسمع عطاء بن أبي رباح، وأبا إسحاق السبيعي، وغيرهم، (ت: ١٥٠هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٤٤٤/١٥، الانتقاء، لابن عبد البر: ١٢٢.
- (١) الموطأ هو: موطأ الإمام مالك (المتوفى: ١٧٩هـ).
- (٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر: ٦١/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧-١٤٨.
- (٣) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني الأصل، ثم المصري، شيخ الإسلام، سراج الدين، أبو حفص البلقيني الشافعي، مجتهد عصره، وعالم المائة الثامنة، (ت: ٨٠٥هـ). ينظر: ذيل التقييد: ٢٣٨/٢، حسن المحاضرة: ٣٢٩/١.
- (٤) هذا الكتاب مؤلف من مؤلفين: مؤلف "معرفة أنواع علوم الحديث" لابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، ومؤلف "محاسن الاصطلاح" للبلقيني (ت: ٨٠٥هـ).
- (٥) في (ج) "يشتهر".
- (٦) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار ابن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني، الحافظ المشهور، (ت: ٣٨٥هـ). ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ٤١٠، وفيات الأعيان: ٢٩٧/٣.
- (٧) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ١٥٥.
- (٨) المُدَبِّج: وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، مثاله في الصحابة: عائشة وأبو هريرة روى كل واحد منهما عن الآخر. معرفة أنواع علوم الحديث: ٤١٤، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: ٥٤١/٢، التقييد والإيضاح: ٣٣٣.
- (٩) تدريب الراوي: ٨١/١، البحر الذي زخر: ٣٩٣/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٤٧.

قوله: (أَبُو مَنْصُورِ التَّمِيمِيِّ إلخ)<sup>(١)</sup> كان أَبُو مَنْصُورِ التَّمِيمِيُّ هذا من الجامعين لفنون العلم من الفقه، والأصول، والأدب، والنحو، والحساب، وغيرها، مات سنة سبعٍ وعشرين وأربعمائة أفاده البقاعي<sup>(٢)</sup>.

#### ١٧ - [مَوْلَاهُ وَاخْتَرَّ حَيْثُ عَنْهُ يُسْنَدُ ... الشَّافِعِيُّ قُلْتُ: وَعَنْهُ أَحْمَدُ ]

قوله: (فمفعول ((اختر)) محذوف) وهو المشار إليه بقوله: (إِنَّ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ) وحيث للتعليل، وعنه مُتَعَلِّقٌ بِيُسْنَدُ، أي: واختر<sup>(٣)</sup> من أجل إسناده هذا الإمام الأعظم عنه، إِنَّ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ بعد ذلك الشافعي، والمانع من جعلها طرفاً أَنَّهُ يصير التقدير واختر ذلك في محلِّ إسناده الشافعي، وأنت خبير بأنَّ ذلك المحلُّ هو نفس<sup>(٤)</sup> الشافعي، فيكون المعنى واختر كذا في الشافعي ولا يظهر له معنى فتدبر.

قوله: (وَهُوَ سَنَدُهُ) أي: وذلك المحلُّ هو سنده، أقول: فيه إِنَّ محلَّ إسناده الشافعي هو نفس الشافعي فلا يصحُّ تفسير سنده الذي هو مالك عن نافع، وعلى تقدير صحة ذلك فليس المختار هو ذلك السند الذي هو مالك<sup>(٥)</sup>؛ بل المختار الشافعي عن مالك، فالمناسب أن يقول: وهو الشافعي، أي: وذلك المحلُّ هو الشافعي، والمعنى فاختر الشافعي وهو معنى صحيح مساوٍ للثالثة<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وتام عبارة الشارح: إِنَّهُ أَجَلُ الْأَسَانِيدِ، لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الرُّوَاةِ عَنْ

مَالِكٍ أَجَلٌ مِنَ الشَّافِعِيِّ. فتح الباقي: ١٠٠/١-١٠١.

(٢) ينظر: النكت الوفية: ٩٦/١.

(٣) في (ج) "واحترز".

(٤) "نفس" لم ترد في (ج).

(٥) عبارة "عن نافع وعلى تقدير صحة ذلك فليس المختار هو ذلك السند الذي هو مالك" لم ترد في (ج).

(٦) في (ب) و (ج) "الثالث".

قوله: (أَوْ مَفْعُولُهُ<sup>(١)</sup> الشَّافِعِيُّ إلخ)<sup>(٢)</sup> وعليه فيكون أعمل الأول لسبقه، وهو مذهب الكوفيين، وأضمر في الثاني وهو يسند الفاعل، وعلى الأولين لا يكون من هذا القبيل؛ لأنَّ كلاً من العاملين طلب ما لم يطلبه الآخر، وضابط التنازع أنَّ<sup>(٣)</sup> يطلب كلُّ منهما ما طلبه الآخر قاله الطوخي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (إِذَا قُلْتَ بِذَلِكَ) أي: بأنَّ أصحَّ الأسانيد الشافعي عن مالك إلخ.

قوله: (وَزِدْتَ رَاوِيًا) أي: وأردت أن تزيد [ب/٤٣] راوياً إلخ.

قوله: (حَيْثُ إلخ) فيه ما تقدّم.

قوله: (لَا تَتَّفَاقُ أَهْلُ الْحَدِيثِ إلخ)<sup>(٥)</sup> فقد قال المناوي: قال الأستاذ أبو منصور:

أصحُّ الأسانيد مطلقاً أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه - وتُسمَّى هذه الترجمة سلسلة الذهب انتهى بلفظه<sup>(٦)</sup>.

يُنَازَعُ فِيهِ أَيْضًا: بمثل ما تقدّم في الشافعي سواء بسواء، فَيُسَلِّمُ أَنَّ أَحْمَدَ أَجْلُ الرواة عن الشافعي، وأثبت في حدِّ ذاته، لكن غيره أثبت منه في حديث الشافعي، باعتبار زيادته عليه في طول الممارسة كالربيع مثلاً قاله البقاعي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وَلَمْ يَقَعْ مِنْ ذَلِكَ) أي: من رواية الشافعي عن مالك، أي: وفي "مُسْنَدِ

الشافعي" من ذلك شيء كثير، وليس في<sup>(٨)</sup> "الْكُتُبُ السِّتَةُ"<sup>(٩)</sup> من هذه الترجمة ولا في

---

(١) في نسخ المخطوط "مفعول" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٢) وتمام عبارة الشارح: أَوْ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ التَّنَازُعِ. فتح الباقي: ١٠١/١.

(٣) في (ج) "أَنَّهُ".

(٤) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٢.

(٥) وتمام عبارة الشارح: عَلَى أَنَّ أَجْلَ مَنْ أَخَذَ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ: أَحْمَدُ. فتح الباقي:

الباقي: ١٠١/١.

(٦) اليواقيت والدرر: ٣٥٨/١.

(٧) ينظر: النكت الوفية: ٩٦/١، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٣.

(٨) في (ج) "من".

(٩) الكُتُبُ السِّتَةُ هي: صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن

"مُسْنَدُ أَحْمَد" على كبره سوى حديث واحد، وهو في الواقع أربعة أحاديث جمعها وساقها مساق الحديث الواحد، وقد تقدّم عن أحمد أنّه سمع من الشافعي وفيه من روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه - العدد الكثير ولم يتّصل لنا منه إلا الحديث السابق<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ في أماليه: فلعلّه لم يُحدّث به عنه فانقطع<sup>(٢)</sup>، وتُسمّى هذه الترجمة سلسلة الذهب كما قاله<sup>(٣)</sup> الحازمي<sup>(٤)</sup> فيما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك من غير تقييد بروايته عن نافع عن ابن عمر قاله الطوخي<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (لا يَبِيعُ<sup>(٦)</sup> بَعْضُكُمْ)<sup>(٧)</sup> أي، إذا حصل ركون وتقارب.

---

النسائي وسنن ابن ماجة.

(١) أي: حديث: « لا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ، وَنَهَى عَنْ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَنَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلاً، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْتِ كَيْلاً ». (٢) ينظر: البحر الذي زخر: ٣٩٨/١.

(٣) في (أ) "قال" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٤) محمد بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر الحازمي الهمداني: الإمام، الحافظ، الحجة، الناقد، النسابة، البارع، (ت: ٥٨٤هـ). ينظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين، لابن الساعي: ١٣٩، سير أعلام النبلاء: ١٦٧/٢١.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٣-١٥٤.

(٦) في نسخ المخطوط "يبع" وهو موافق لبعض نسخ فتح الباقي، وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: لا يبيع على بيع أخيه، ٦٩/٣ رقم [٢١٣٩]، وفي كتاب: البيوع، باب: النهي عن تلقي الركبان، ٧٢/٣ رقم [٢١٦٥].

قال الطوخي: وللكشميهني<sup>(١)</sup> لا يَبْتَاع خبر بمعنى النهي قاله السيوطي على البخاري<sup>(٢)</sup>، فمن ضبط الحديث بصيغة النهي فقد أخطأ انتهى كلام الطوخي<sup>(٣)</sup>، ناظرًا لكون هذا هو الرواية مع أَنَّ الرواية<sup>(٤)</sup> الخبرية وإلا فلا مانع من الرواية بالمعنى على المعتمد.

قوله: (وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ)<sup>(٥)</sup> هذا وما بعده حكاية الحديث من الصحابي بالمعنى، ولم يُبين صورة نهى النبي ﷺ وإن كان من الحديث<sup>(٦)</sup>.

قوله [أ/٤٤]: (وَنَهَى عَنِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ)<sup>(٧)</sup> وهو: نتاج النتاج، وقيل: الأول بمعنى المحبول وإطلاقه على غير العاقل تَجَوُّزٌ قاله الطوخي<sup>(٨)</sup>، و<sup>(٩)</sup> لا يخفى أَنَّهُ إذا كان المراد أَنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع نتاج النتاج، أي: نتاج ما تنتج الناقة، فحبل بمعنى محبول مصدوقة النتاج المضاف في قوله: نتاج النتاج، وحينئذ فمصدوق الحبل النتاج

---

(١) محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زراع بن هارون المروزي الكشميهني، أبو الهيثم: المحدث، الثقة، حدّث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبد الله الفريزي، (ت: ٣٨٩هـ). ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: ١١٠، سير أعلام النبلاء: ٤٩١/١٦.

(٢) التوشيح شرح الجامع الصحيح: ١٥٥٥/٤.

(٣) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٤) عبارة "مع أَنَّ الرواية" لم ترد في (ج).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الحيل، باب: ما يكره في التناجش، ٢٤/٩ رقم

[٦٩٦٣]، ومسلم في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وتحريم

النجش، ١١٥٦/٣ رقم [١٥١٦].

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٧.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: بيع الغرر وحبل الحبل، ٧٠/٣ رقم

[٢١٤٣]، ومسلم في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع حبل الحبل، ١١٥٣/٣ رقم

[١٥١٤].

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٩) "و" لم ترد في (ب) و (ج).

المضاف إليه باعتبار المئال لا الحال لما علمت أنه محبول أيضًا، أو أن حيلة جمع حابل بمعنى محبول أيضًا<sup>(١)</sup>.

وأقول: ولا يخفى أن علة المنع في بيع نتاج النجاج الجهالة، وهي موجودة في بيع النجاج المضاف إليه فبيعه حرام أيضًا<sup>(٢)</sup>، وظاهر الحديث يؤهم أن المنع مختص بما ذكر لزيادة الجهل فيه، ويمكن أن يقال: وجه التخصيص استعمالهم لذلك فورد النهي على طبقه فلا يقتضي التخصيص.

قوله: (وَنَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ)<sup>(٣)</sup> قال الطوخي: لعل وجه بيان معنى المزابنة دون غيرها خفاؤها انتهى<sup>(٤)</sup>.

أقول: لا يخفى أن النجش معناه خفي، وهو الزيادة في ثمن السلعة ليغتر<sup>(٥)</sup>، وبين معنى حبل الحيلة.

قوله: (بَيْعُ الثَّمَرِ) أي: على النخل مثلاً وهو - بالمثلثة وفتح الميم - الرطب - بسكون الطاء - والتمر - بالمشاة فوق وسكون الميم - قاله السيوطي على البخاري<sup>(٦)</sup>، وانظر هل يتعين أو يجوز عكسه؟ قاله الطوخي<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي: ١٧٧، لسان العرب: ١٣٨/١١-١٣٩.

(٢) ينظر: الحاوي الكبير، للماوردي: ٣٣٦/٥، نهاية المطلب في دراية المذهب، للجويني: ٤٣١/٥، الشرح الكبير على متن المقنع، لابن قدامة: ٢٧/٤-٢٨.

(٣) المزابنة: « بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا ». صحيح البخاري: كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب، ٧٣/٣ رقم [٢١٧١].

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: بيع الزبيب بالزبيب، ٧٣/٣ رقم [٢١٧١]، [٢١٧١]، ومسلم في صحيحه: كتاب: البيوع، باب: تحريم بيع الرطب بالتمر، ١١٧١/٣ رقم [١٥٤٢].

(٥) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨.

(٦) ينظر: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، للمقدسي: ١٧٦.

(٧) التوشيح شرح الجامع الصحيح: ١٥٦٢/٤.

(٨) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٨-١٥٩.

قلت: يجوز العكس ولعلَّ اقتصاره على ما ذكر لكونه الرواية.

قوله: (وَبَيْعُ الْكَرَمِ) أي: العنب وإطلاق الكرم على العنب مكروه لقوله ﷺ: « لَا تَسْمُوا الْعِنَبَ الْكَرَمَ، فَإِنَّ الْكَرَمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ » رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

أي: إنّما يستحقُّ المشتقُّ من الكرم الرجل المسلم، وانظر وجه إطلاق الراوي ذلك مع النهي عنه قال ذلك الطوخي<sup>(٢)</sup>.

قال في "المصباح": كَرُمَ الشَّيْءُ كَرَمًا نَفْسَ وَعَزَّ فَهُوَ كَرِيمٌ انتهى<sup>(٣)</sup>. فظهر منه أنّ المشتقَّ الذي يُطلق على الرجل المسلم كريم بمعنى نفيس عزيز.

قوله: (وأخرجه<sup>(٤)</sup> البخاريُّ مُفَرَّقًا<sup>(٥)</sup>) أي: لما تقدّم من أنّه أربعة أحاديث ظاهرة لا لا تحتاج لبيان.

#### ١٨ - [ وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ بِالزُّهْرِيِّ ... عَنْ سَالِمٍ أَيْ: عَنْ أَبِيهِ الْبَرِّ ]

قوله: ((وَجَزَمَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِيَّاهُ)) لا يخفى أنّ مفهوم [٤٤/ب] ابن حنبل مفهوم لقب، وهو غير مُعتبر فلا ينافي ما ذكره بقوله: (وكذا إسحاق<sup>(٦)</sup> بن راهويه<sup>(٧)</sup>) وحاصله أنّ الجازم بذلك القول مُتَعَدِّدٌ ولا اعتراض على المصنّف لما قلنا، ومن ظنَّ ذلك القول ولم يجزم به يُنسب له أيضًا دون من تردد، ويحتمل وقوعه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: الألفاظ من الأدب وغيرها، باب: كراهة تسمية العنب كرمًا، ١٧٦٣/٤ رقم [٢٢٤٧].

(٢) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٥٩.

(٣) المصباح المنير: ٥٣٢/٢.

(٤) في نسخ المخطوط "رواه" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٥) في (أ) "متفرقا" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٦) "إسحاق" لم ترد في (ج).

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي، المعروف بابن راهويه، نزيل نيسابور، إمام عظيم الشأن، (ت: ٢٣٧هـ). ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم: ١٣٨٤/٣، تهذيب الكمال: ٣٧٣/٢.



قوله: (رَاهَوِيَه) ضُبِطَ - بفتح الهاء والواو وبضم الهاء وسكون الواو - وهو الذي عند المحدثين فيما يظن، وهو مُجتهد.

قوله: (وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ أَجْوَدَهَا) أَي: الأسانيد؛ لَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ اصطلاحًا، إِنْ قِيلَ: قَدْ يَكُونُ الْإِسْنَادُ جَيِّدًا بِاعْتِبَارِ اشْتِهَارِ رَوَاتِهِ بِالْعِلْمِ، أَوْ الصَّلَاحِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُمْ أَضْبَطَ مِنْهُمْ، وَأَحْفَظُ، قِيلَ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ تَقْنُنٌ فِي الْعِبَارَةِ، لَا تَبَايُنٌ وَلَا مَغَايِرَةٌ بَيْنَهُمَا عِنْدَ مَنْ تَتَبَعَ مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَهَمَّ إِذَا قَالُوا: حَدِيثٌ جَيِّدٌ، أَرَادُوا أَنَّهُ قَوِيٌّ، فَلَا يَرِيدُونَ الْجُودَةَ إِلَّا بِمَعْنَى أَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الضَّبْطِ، وَإِنْ كَانَ الْجَهْدُ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ لَا يَعْدِلُ عَنْ صَحِيحٍ إِلَى جَيِّدٍ إِلَّا لِنَكْتَةٍ، كَأَنَّهُ يَرْتَقِي الْحَدِيثَ عِنْدَهُ عَنِ الْحَسَنِ لِدَاوَتِهِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي بُلُوغِهِ الصَّحِيحَ بِلَا مَرِيَّةٍ، كَمَا فِي "جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ" فِي الطَّبِّ: حَدِيثٌ جَيِّدٌ حَسَنٌ، وَالْوَصْفُ بِجَيِّدٍ، وَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ رُتْبَةً مِنَ الْوَصْفِ بِصَحِيحٍ، فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ مَنَعَ مَسَاوَاتِهِ لِأَقْوَى، وَأُثْبِتَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهُوَ بِمَعْنَى أَصَحَّ سِوَاءِ انْتَهَى بِقَاعِي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) لَعَلَّ عُذُولَهُ عَنْ قَوْلِهِ: أَي: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ دَفَعَ تَوْهَمَ تَعَدُّدِ سَالِمٍ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ عَبَّرَ بِأَيٍّ: لَاقْتَضَى تَعَدُّدُ سَالِمٍ مَعَ أَنَّهُ لَا تَعَدُّدٌ. قوله: ((أَيُّ: عَنْ أَبِيهِ إِيخ)) قَالَ الطَّوْخِيُّ: انْظُرْ مَوْقِعَ هَذَا التَّعْبِيرِ هَلْ كَانَ يُؤْهِمُ خِلَافَهُ؟ انْتَهَى<sup>(٤)</sup>. وَلَعَلَّهُ أَتَى بِهِ لِاسْتِقَامَةِ النِّظْمِ.

---

(١) الجهد: النَّقْدُ الْخَبِيرُ بِغَوَامِضِ الْأُمُورِ، الْبَارِعُ الْعَارِفُ بِطُرُقِ النَّقْدِ. تاج العروس: ٣٩٢/٩.  
(٢) ينظر: النكت الوفية: ٩٩/١-١٠٠، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٠-١٦١.

(٣) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، العدوي، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد الله، المدني الفقيه، أحد فقهاء المدينة السبعة، (ت: ١٠٦هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٤٩/٥-١٥٠، تهذيب الكمال: ١٤٥/١٠.

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦١.

قوله: (المُحْسِنُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِ الْبِرِّ) أَي: الذي أتى بأعمال البرِّ على وجهها المطلوب فيها شرعاً، والبرُّ: الخير والفضل كما في "المصباح"<sup>(١)</sup>، وكأنَّه قال: في جميع أفعال الخير، أَي: الأفعال المنسوبة للخير من نسبة الجزئيات ل كليها هذا إن أُريد الخير [أ/٤٥] من الأعمال المقابل للشرِّ منها، أو من إضافة السبب للمسبَّب، إن أُريد الخير الأخروي، أَي: الحاصل في الآخرة، وهو ثواب الأعمال فتدبر.

#### ١٩ - [وَقِيلَ: زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ ... عَنْ جَدِّهِ وَابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ بِهِ]

قوله: (يعني: وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup> إِنْخ<sup>(٣)</sup> تَقَدَّمَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَمَّا كَانَ شَدِيدَ الْإِبْهَامِ أَتَى بِـ(يعني)، وكذا يُقال في نظير ذلك، وهَمَّام - بفتح الهاء وتشديد الميم -<sup>(٤)</sup>.  
وقوله: ((زَيْنُ الْعَابِدِينَ))<sup>(٥)</sup> قال مالك: سُمِّيَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ لعبادته<sup>(٦)</sup>، أَي: لشدة عبادته، أَي: زَيْنُ الْعَابِدِينَ، أَي<sup>(٧)</sup>: مع ما أُضيف إليه ممَّنْ أَخَذَ عَنْهُ الْمُتَحَقِّقُ ذَلِكَ فِي

(١) المصباح المنير: ٤٣/١.

(٢) عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري، مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني: الحافظ الكبير، عالم اليمن، ارتحل إلى الحجاز، والشام، والعراق، (ت: ٢١١هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٥٢/١٨، سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٩-٥٦٤.

(٣) وتمام عبارة الشارح: بَنُ هَمَّامٍ: أَصْحُ الْأَسَانِيدِ: (زَيْنُ الْعَابِدِينَ) عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ، (عَنْ أَبِيهِ) الْحُسَيْنِ - بِحَذْفِ الْيَاءِ عَلَى لُغَةِ النِّقْصِ - عَلَى حَدِّ: بَابِهِ افْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ ... وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ. فتح الباقي: ١٠٣/١.

(٤) وفيات الأعيان: ٩٨/٦.

(٥) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو الحسن: السيد، الإمام، زَيْنُ الْعَابِدِينَ، العلوي، المدني، حَدَّثَ عَنْ: عَمِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِيهِ الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ، (ت: ٩٤هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٣٨٢/٢٠-٣٩٠، سير أعلام النبلاء: ٣٨٦/٤.

(٦) ينظر: تاريخ دمشق: ٣٧٩/٤١، تهذيب الكمال: ٣٩٠/٢٠، سير أعلام النبلاء: ٣٩٢/٤، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٢.

(٧) "أَي" لم ترد في (ج).

ابن شهاب<sup>(١)</sup> وإلا لما احتاج لقوله: ((وَأَبْنُ شَهَابٍ)).

وقوله: ((وَأَبْنُ شَهَابٍ)) أي: بقيد كون الراوي، أي: الناقل عنه ابن شهاب، أي: وأما باعتبار أنَّ الراوي عنه غير ابن شهاب، وقد اعتبرنا المضاف إليه الذي يتحقق<sup>(٢)</sup> ذلك<sup>(٣)</sup> الآن في غيره فلا يكون زين العابدين مع ما أُضيف إليه أصحَّ الأسانيد.

وقوله: ((بِهْ)) أي: والحال أنَّ ابن شهاب مُسند حديثه بالسند المذكور الذي هو: زين العابدين إلخ، وهي حال مؤكدة لمضمون قوله: ((وَأَبْنُ شَهَابٍ إلخ)).

وقوله: (بِالسَّنَدِ المذكور) وهو زين العابدين إلخ.

قوله: (أَي: وَالْحَالَةُ<sup>(٤)</sup> أَنَّ الرَّاوي) يُحْتَمَلُ أَنَّ هَذَا حَلْ إِعْرَابٍ، فَيُؤْذَنُ بِجَوَازِ حَذْفِ حَذْفِ أَنَّ وَاسْمِهَا وَإِبْقَاءُ خَبَرِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ هَذَا حَلْ مَعْنَى، وَأَنَّ ابْنَ شَهَابٍ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: ((بِهْ)) خَبَرُهُ مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِ خَاصٍ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَالتَّقْدِيرُ وَالْحَالُ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ<sup>(٥)</sup> رَاوٍ عَنْهُ.

قوله: (وَحَاصِلُهُ أَنَّ أَصَحَّ الْأَسَانِيدِ: ابْنُ شَهَابٍ إلخ)<sup>(٦)</sup> أقول: ولم يتكلم بعد إذا زيد راوٍ، والظاهر أنَّه إذا أُريدَ زيادة راوٍ على هذا القول والذي بعده أن يُزاد مالك؛ لأنَّه أَجَلُّ مَنْ أَخَذَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ كَلَامِ النَّقَّاتِ، وَإِذَا زِيدَ رَاوٍ آخَرُ، فَالْشَّافِعِيُّ فَأَحْمَدُ عَلَى نَسْقٍ مَا تَقَدَّمَ.

---

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، أبو بكر المدني: أحد الفقهاء والمحدثين، والأعلام التابعين بالمدينة، رأى عشرة من الصحابة - رضوان الله عليهم -، (ت: ١٢٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٧٧/٤، تهذيب الكمال: ٤١٩/٢٦ - ٤٢٠.

(٢) في (أ) و (ب) "نتحقق" وما أثبتته من (ج).

(٣) "ذلك" لم ترد في (ج).

(٤) في نسخ المخطوط "والحال" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٥) عبارة "مبتدأ" وقوله: ((بِهْ)) خبره متعلق بكون خاص عليه دليل والتقدير والحال أنَّ ابن شهاب" لم ترد في (ج).

(٦) وتمام عبارة الشارح: عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. فتح الباقي: ١٠٣/١.

## ٢٠- [أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ عَنِ السَّلْمَانِيِّ... عَنْهُ أَوْ الْأَعْمَشُ عَنْ ذِي الشَّانِ]

قوله: ((أَوْ فَابْنُ سِيرِينَ<sup>(١)</sup>)) انظر هذه الفاء هل هي الفصيحة أو غيرها؟ وفي "شرح التقريب"<sup>(٢)</sup> للسيوطي في غير هذا الموضع ما نصّه: وفي "المعارف" لابن قتيبة<sup>(٣)</sup>: ولد لسيرين ثلاثة وعشرون [٤٥/ب] ولداً من أمّهات الأولاد<sup>(٤)</sup>. وبه يُردُّ على العصام<sup>(٥)</sup> حيث تردّد في كون سيرين ذكراً أو أنثى ذكره في "شرح الشمائل" قاله الطوخي<sup>(٦)</sup>، أقول: الظاهر أنّ الفاء زائدة.

قوله: (بَلْ لَتَنْوِيعِ الْخِلَافِ، كَمَا قَالَ) أي: في شرحه، أي لبيان أنواع الخلاف، أي: أنّ المسألة ذات خلاف، وهو كليّ أقلُّ ما يتحقّق في اثنين فاء، ولبيان أنواع ذلك الخلاف، وكأنّه قال: وقد خاض به قوم فوقع بينهم خلاف<sup>(٧)</sup> فقليل: كذا، وقيل: كذا،

---

(١) محمد بن سيرين، أبو بكر الأنصاري، الأنسي، البصري، الإمام، شيخ الإسلام، مولى أنس ابن مالك، وكان ثقة مأموناً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعاً، وكان به صمم، (ت: ١١٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٤٣/٧، سير أعلام النبلاء: ٦٠٦/٤.

(٢) شرح التقريب هو: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).  
(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، أبو محمد: العلامة، الكبير، ذو الفنون، النحوي، اللغوي، كان فاضلاً ثقة، (ت: ٢٧٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤٢/٣، سير أعلام النبلاء: ٢٩٦-٢٩٧/١٣.

(٤) تدريب الراوي: ٧٢٣/٢، المعارف، لابن قتيبة: ٤٤٢.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين: كان من بيت علم، ينتهي نسبه إلى أبي إسحق الإسفراييني وكان أبوه قاضياً باسفرين، (ت: ٩٤٥هـ). ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٥٥/١-٥٦، الأعلام: ٦٦/١.

(٦) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٣.

(٧) أو: هنا في الموضعين ليست للتخيير، ولا للشك؛ ولكنها لتنوع الخلاف، والضمير في عنه عائذ إلى قوله في البيت الذي قبله: جدّه، يريد عليّ بن أبي طالب، أي: وقيل: أصحُّ الأسانيد ما رواه محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن عليّ، وهو قول عمرو بن عليّ الفلاس، وعليّ بن المدينيّ وسليمان بن حرب إلا أنّ ابن المديني قال: أجودها: عبد الله بن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة عن عليّ. ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٩، شرح التبصرة والتذكرة:

وقيل: كذا، فظهر أنَّ المعنى على الواو هذا ما اقتضته العبارة، إلا أنَّه عند التأمل الصادق هذه الأقوال ليست إلا نوعاً واحداً للخلاف؛ لأنَّ الخلاف أقل ما يتحقق في اثنين، وقد يتحقق في ثلاثة، وفي أربعة، فجميع الأقوال تُعدُّ نوعاً واحداً. قوله: (الفلاس)<sup>(١)</sup> - بالفاء والسين المهملة -<sup>(٢)</sup>.

قوله: (إلى سلمان، حي) أي: قبيلة، وسلمان هذا هو جدُّه نُسب إليه، لكن لما كثرت أولاد جدِّه صار قبيلة.

قوله: (والمحدثون يفتحون اللام) أي: فقد ارتكبوا خلاف الصحيح.

قوله: (أي: عن الخ)<sup>(٣)</sup> لأنَّ عود الضمير في عنه على علي - رضي الله عنه - واضح عند مَنْ له خبرة بالفنِّ من حيث إنَّ عبدة بن عمرو، ويُقال: قيس بن عمرو السلماني المرادي الكوفي<sup>(٤)</sup> مشهور بالرواية عنه، ولم يجتمع بالنبي ﷺ، وأمَّا غير الخبير فربما ظنَّ أنَّ الضمير للنبي ﷺ من جهة أنَّ ابن سيرين تابعي، وعبدة روى عن مَنْ أدرك الجاهلية، وأسلم قبل وفاة النبي ﷺ فربما ظنَّ أنَّه صحابي<sup>(٥)</sup> لكبر سنِّه وقدم أخباره انتهى بقاعي<sup>(٦)</sup>.

---

١١٠/١

(١) عمرو بن عليّ بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص، البصريّ، الصيرفي، الفلاس، الحافظ، الإمام، المجوّد، الناقد، قال النسائي: ثقة، حافظ، صاحب حديث، (ت: ٢٤٩هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ١٦٢/٢٢، سير أعلام النبلاء: ٤٧٠/١١.

(٢) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ٢٧٠/١٠.

(٣) وتام عبارة الشارح: جدّ زين العابدين، وهو عليّ بن أبي طالب كما مرّ. فتح الباقي: ١٠٣/١.

(٤) عبدة بن عمرو السلماني، المرادي الكوفي، أبو مُسلم، صاحب ابن مسعود، قال: أسلمت وصليت قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنين، ولم أره، وسلمان جدّهم، (ت: ٧٢هـ). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٠٢٣/٣، تهذيب الكمال: ٢٦٦/١٩.

(٥) في نسخ المخطوط "جاهلي" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على النكت الوفية.

(٦) ينظر: النكت الوفية: ٩٩/١.

قوله: (مَعِين) - بفتح الميم وكسر العين -<sup>(١)</sup> قيل: إِنَّ اللّٰوْحَ الَّذِي<sup>(٢)</sup> غَسَلَ عَلَيْهِ  
النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ عِنْدَهُ حَتَّى دُفِنَ مَعَهُ.

قوله: (مِهْرَان) - بكسر الميم وسكون الهاء -<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أَي: الْحَالِ) ال للكمال، أَي: الصفة الكاملة، قيل: إِنَّمَا قَالَ فِيهِ ذِي الشَّانِ؛  
لأنَّه عند موته حصل في جنازته شأن عظيم، فقيل: صَلَّى عَلَيْهِ نحو: مائة ألف، إِلَّا  
إِنَّه كَانَ مِنَ الْمَدْلَسِينَ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (نِسْبَةً لِلنَّخَع) - بفتحيتين - كما في [٦٤/أ] "الأنساب"<sup>(٥)(٦)</sup>.

٢١- [النَّخَعِيُّ عَنْ ابْنِ قَيْسٍ عَلَقَمَهُ... عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ مَنْ عَمَمَهُ]

قوله: (جَمَلْتُهَا)<sup>(٧)</sup> إِنْ أَرَادَ جَمْلَةَ الْمَذْكُورِ فِي "الشرح الكبير" سَتَّةً، وَرَدَّ عَلَيْهِ إِنْ  
الْمَذْكُورِ فِي الْكَبِيرِ أَرْبَعَةٌ هِيَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ<sup>(٨)</sup> عَنْ أَبِي سَلَمَةَ<sup>(٩)</sup>

---

(١) تاريخ دمشق: ١٠/٦٥.

(٢) "الذي" لم ترد في (ج).

(٣) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب: ٢٥٥.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٦/٢٢٧.

(٥) الأنساب هو: لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

(٦) ينظر: لب اللباب في تحرير الأنساب: ٢٦١.

(٧) في نسخ المخطوط "جملته" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتماداً على فتح الباقي.

(٨) يحيى بن أبي كثير، أبو نصر الطائي مولاهم، اليمامي، الإمام، الحافظ، أحد الأعلام، قال

ابن حبان: كان من العباد، إذا حضر جنازة، لم يتعش تلك الليلة، ولا يكلمه أحد،

(ت: ١٢٩هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٦/٧٨-٧٩، سير أعلام النبلاء: ٦/٢٧-٢٨.

(٩) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي، الزهري، الحافظ، أحد الأعلام

بالمدينة، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، حدَّث عن: أبيه بشيء قليل؛ لكونه توفي وهذا

صبي، قال أبو زرعة: ثقة، إمام. (ت: ٩٤هـ وقيل: ١٠٤هـ). ينظر: الطبقات الكبرى:

٥/١١٨، سير أعلام النبلاء: ٤/٢٨٧-٢٨٩.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وقيل: شعبة<sup>(١)</sup> عن قتادة<sup>(٢)</sup> عن سعيد ابن المسيب<sup>(٣)</sup> عن عامر أخي أم سلمة<sup>(٤)</sup>، وقيل: الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - من رواية الأوزاعي<sup>(٥)</sup> وهشام<sup>(٦)</sup>، مالم يقع الاختلاف والاضطراب،

---

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد، الواسطي، أبو بسطام: مولى ابن عتيك، وكان ثقة مأموناً ثباتاً صاحب حديث حجة، سمع الحسن، وطلحة بن مضرّف، (ت: ١٦٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٠٧/٧، التاريخ الكبير، للبخاري: ٢٤٤/٤.

(٢) قتادة بن دعامة السدوسي، وكان يكنى أبا الخطاب، وكان ثقة مأموناً حجة في الحديث، تابع تابع بصريّ مقدّم في علم العربية والعرب، عالم بأنسابها وأيامها، (ت: ١١٨هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ١٧١/٧، إنباه الرواة: ٣٥/٣.

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، أبو محمد القرشي: كان مولده لستين مضتاً من خلافة عمر بن الخطاب وكان من سادات التابعين فقهاً وورعاً وعبادةً وفضلاً وزهادةً وعلماً، (ت: ٩٤هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٨٩/٥، مشاهير علماء الأمصار، للبستي: ١٠٥.

(٤) عامر بن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، صهر النبي ﷺ، أخو أم المؤمنين أم سلمة، أسلم يوم الفتح، روى عنه سعيد بن المسيب، وذكره البخاري، وخليفة، ويعقوب بن سفيان، وابن أبي حاتم، وابن أبي خيثمة، وابن حبان في التابعين، وذكره ابن مندة في الصحابة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٧٨٨/٢، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٤٦٧/٣.

(٥) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، أبو عمرو الأوزاعي: شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان ثقة مأموناً كثير الحديث والعلم والفقّه حجة، وكان يسكن بيروت، وبها مات، (ت: ١٥٧هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٩/٧، سير أعلام النبلاء: ١٠٧/٧.

(٦) هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، سنبر البصري، الربيعي مولاها، أبو بكر: الحافظ، الحجة، كان ثقة ثباتاً في الحديث، صاحب الثياب الدستوائية، كان يتجر في القماش الذي يجلب من دستوا، حدّث عن: يحيى بن أبي كثير، وفتادة، (ت: ١٥٢هـ وقيل: ١٥٣هـ وقيل: ١٥٤هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٠٦/٧، سير أعلام النبلاء: ١٤٩/٧-١٥٥.

وقيل: مُسَدَّدٌ<sup>(١)</sup> عن يحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup> عن عبيد الله<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، وإن أراد جملة الأقوال من حيث هي، فهي عشرة هذه الأربعة، وستة مذكورة في "الشرح الصغير"<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَيُمْكِنُ الزِّيَادَةُ) أي: إمكانيًا وقوعيًا فقد ذكر السيوطي أربعة عشر قولًا والسخاوي عشرين<sup>(٦)</sup>.

قوله: ((وَلَمْ)) أي: - بضم اللام -.

وقوله: (من زيادته) أي: زيادة الناظم على ابن الصلاح من عممه، أي: واعتُب على ذلك لخطره وصعوبته، ولمّا لم يحك القول المعمم بصيغة التمرّيض الدالة على لوم من ذهب إليه احتاج إلى التنبيه على ذلك بقوله: ((وَلَمْ)) والظاهر أنّ التعميم

---

(١) مُسَدَّدٌ بن مسرهد بن مسرّب الأسدي، البصري، أبو الحسن: أحد أعلام الحديث، وحَدَّث عن: عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، وكان من الأئمة الأثبات، وحَدَّث عنه: البخاري، وأبو داود، (ت: ٢٢٨هـ). ينظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى: ٣٤١/١، سير أعلام النبلاء: ٥٩١/١٠.

(٢) يَحْيَى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، أبو أيوب القرشي، ثم الأموي من أهل الكوفة، الإمام، المحدث، الثقة، سكن بغداد، وحَدَّث بها عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، حَدَّث عنه: ابنه سعيد، وأحمد بن حنبل، (ت: ١٩٤هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ١٩٩/١٦، سير أعلام النبلاء: ١٣٩/٩.

(٣) في نسخ المخطوط "عبد الله" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٢٢/٢، والنكت للزركشي: ١٥٠/١، والنكت الوفية: ١٠٢/١.

(٤) عُبَيْدُ اللَّهِ بن عُمَر بن حَفْص بن عاصم بن عُمَر بن الخطاب القرشي العدوي العُمَري، أَبُو عَثْمَانَ المدني، الإمام، المجود، الحافظ، من صغار التابعين، قال يحيى بن معين: عبيد الله من الثقات، (ت: ١٤٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ١٢٤/١٩، سير أعلام النبلاء: ٣٠٤/٦-٣٠٥.

(٥) ينظر: النكت الوفية: ١٠١/١-١٠٢.

(٦) ينظر: فتح المغيث: ٣٩/١-٤٠، تدريب الراوي: ٨٣/١-٨٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٤.



مكروه لا حرام، ومفهومه أَنَّ من لا يُعَمِّم بأن خصَّص لا لوم ولا عتب عليه كما يفهم هذا أيضًا من قوله: سابقًا ((مُطْلَقًا)) وَأَنَّهُ لا يمسك عن ذلك، بل يُخاض فيه<sup>(١)(٢)</sup>.

قوله: (أي: واغتُب) فسره بذلك مُجَاراة للمصنّف؛ فَإِنَّهُ مُتَعَدِّ بنفسه، وإلا فعتب إِنَّمَا يتعدَّى بحرف الجر، ففي "المصباح": عَتَبَ عَلَيْهِ عَتَبًا من بَابِي<sup>(٣)</sup> ضَرَبَ وَقَتَلَ انتهى<sup>(٤)</sup>.

المراد منه وَأَنْتَ خبير بَأَنَّ صاحب "المصباح" فسّر عتب بلامه في تسخُّط فيكون في تفسير الشارح لم باعتب إشارة إلى الاعتراض على المصنّف حيث أطلق، مع أَنَّ المراد لوم شديد، الذي هو معنى العتب أشار له الطوخي<sup>(٥)</sup>، وَعَتَبَ من بَابِي<sup>(٦)</sup> ضَرَبَ وَقَتَلَ.

قوله: (بِأَصْحِيَّة<sup>(٧)</sup>) أي: بثبوت الأصحّية.

قوله: (في ترجمة واحدة) أي: لترجمة واحدة، مصدر ترجم كدحرج، فالتاء أصلية من بُنْيَة المصدر<sup>(٨)</sup>، ثم صار حقيقة عرفية فيما يجعل إمام المبحث<sup>(٩)</sup> كمالك [٤٦/ب]

---

(١) أي: ولم من عمم الحكم في أصحّ الأسانيد في ترجمة لصحابي واحد، بل ينبغي أن تقيد كلّ ترجمة منها بصاحبها، قال الحاكم: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةَ الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أصحّ الأسانيد، ولكلّ صحابي رواية من التابعين، ولهم أتباع أكثرهم ثقات لا يمكن أن يقطع الحكم في أصحّ الأسانيد لصحابي واحد. ينظر: معرفة علوم الحديث: ٥٤-٥٥، شرح التبصرة والتذكرة: ١١١/١.

(٢) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٣) في نسخ المخطوط "باب" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على المصباح المنير.

(٤) المصباح المنير: ٣٩١/٢.

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي، ١٦٨.

(٦) في نسخ المخطوط "باب" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على المصباح المنير.

(٧) في نسخ المخطوط "بالأصحّية" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(٨) ينظر: المصباح المنير: ٧٣/١.

(٩) في (ج) "المبحث".

كمالك [٤٦/ب] عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، يدلُّ عليه، أي: على أنَّ الترجمة ما ذكر كلام الحافظ في "شرح النخبة"<sup>(١)</sup>، وجعل ذلك ترجمة من حيث الإشارة إلى الأحاديث الواردة من تلك الجهة، والحاصل أنَّ المحكوم عليه تلك الترجمة الواحدة والمحكوم به أصحُّ الأسانيد.

وقوله: (لصحابي) احترز بذلك عمَّا إذا كانت ترجمة واحدة لصحابيين، كأن يقول: مالك عن نافع عن ابن عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما -، والظاهر أنَّ هذا مثل الأوَّل وإن كان أخفَّ منه، وأمَّا إذا تعدَّدت الترجمة كما إذا قلت: مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، الليث بن سعد<sup>(٢)</sup> عن يزيد بن أبي حبيب<sup>(٣)</sup> عن أبي الخير<sup>(٤)</sup> عن عقبة بن عامر<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنه - أصحَّ الأسانيد<sup>(٦)</sup>، فلا عتب؛ لأنَّه وإن كان فيه تعميم إلا أنَّه أخفَّ<sup>(٧)</sup> من الذي قبله، الذي قلنا أنَّه أخفُّ من الأوَّل.

---

(١) ينظر: نزهة النظر: ٧٧.

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث: الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية، سمع: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، (ت: ١٧٥هـ). ينظر: مختصر تاريخ دمشق، لابن منظور: ٢٤٦/٢١، سير أعلام النبلاء: ١٣٦/٨-١٣٧.

(٣) يزيد بن أبي حبيب سويد الأزدي المصري، أبو رجاء: الإمام، الحجَّة، فقيه مصر وشيخها، ومفتيها، وقال الحافظ ابن حجر، ثقة فقيه، وكان يرسل، (ت: ١٢٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣١/٦، تهذيب التهذيب: ٣١٨/١١.

(٤) مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير المصري: ويزن بطن من حمير، عالم الديار المصرية، ومفتيها، حدَّث عن: أبي أيوب الأنصاري، حدَّث عنه: جعفر بن ربيعة، (ت: ٩٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥٧/٢٧-٣٥٨، سير أعلام النبلاء: ٢٨٤/٤-٢٨٥.

(٥) عُقْبَةُ بْنُ عَامِرِ بْنِ عَبْسٍ الْجُهَنِيُّ، أبو عمرو: صحب النبي ﷺ، فَلَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَبَ أَبُو بَكْرٍ النَّاسَ إِلَى الشَّامِ خَرَجَ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ فَشَهِدَ فَتُوحَ الشَّامِ وَمِصْرَ وَشَهِدَ مَعَ مَعَاوِيَةَ صَفِينَ، (ت: ٥٨هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٤٥/٧، الاستيعاب: ١٠٧٣/٣.

(٦) ينظر: المقنع: ٥١/١، شرح التبصرة والتذكرة: ١١٢/١، النكت للزركشي: ٢٥٨/١.

(٧) في (أ) و (ج) "أفقه" وما أثبتته من (ب).

قوله: (عامًّا) أي: شاملاً لجميع الأسانيد ليس هذا من شمول الكلِّ لأجزائه ولا الكلي لجزئياته، بل بمعنى آخر، وهو أنَّه لا يخرج فرد عن ذلك الحكم.

قوله: (كَأَنَّ يَقُولَ: إلخ)<sup>(١)</sup> المناسب لقوله: (مَنْ عَمَّمَ الْحُكْمَ إلخ) أن يقول: كَأَنَّ يَقُولَ<sup>(٢)</sup>: مالك إلخ أصحُّ الأسانيد.

قوله: (والحاكم) أي: لأنَّ الحاكم بذلك، أي: بسبب ذلك، أي: الانتشار فهو علّة للعلّية.

وقوله: (عَلَى خَطَرٍ) أي: إشراف.

قوله: (بمثله) الباء زائدة.

قوله: (لَيْسَ فِي الرُّوَاةِ مَنْ اسْمُهُ كَذَا)<sup>(٣)</sup> إلخ) أي: إنَّ قولهم: ليس في الرواة إلخ، قيل فيه: الحاكم بذلك على خطرٍ من الخطأ، ولو قال: لأنَّ الحاكم بذلك، أي: بالتعميم على خطر من الخطأ لشدّة الانتشار لكان أوضح.

قال الطوخي: وهذا بخلاف قوله: ليس في التابعين مثلاً مَنْ اسْمُهُ كَذَا<sup>(٤)</sup>.

قوله: (بَلْ إِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ) اسم لا يُبنى معها على الفتح، وخبرها محذوف، تقديره منه، واسم كان عائد على الخوض، وخبرها محذوف، تقديره مرادًا، والجملة فعل<sup>(٥)</sup> الشرط، وجملة ولا بُدَّ حال فالواو للحال.

وقوله: (يَنْبَغِي [لَهُ]<sup>(٦)</sup> أَنْ يُقَيَّدَ) جواب الشرط، والتقدير بل إن كان الخوض مرادًا، والحال أنَّه لا فراق منه ولا محيد عنه، ينبغي أن يُقَيَّدَ، أي: [٤٧/أ] يندب ولا يجب.

(١) وتام عبارة الشارح: أصحُّ الأسانيد: مالكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ كَمَا مَرَّ لشدّة الانتشار. فتح الباقي: ١٠٤/١.

(٢) عبارة "كَأَنَّ يَقُولَ" لم ترد في (ج).

(٣) "كذا" لم ترد في (ج).

(٤) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٥.

(٥) في (ج) "فعلة".

(٦) "له" سقطت من نسخ المخطوط، وأثبتها اعتمادًا على فتح الباقي.

وقال السيرافي<sup>(١)</sup> في "شرح الكتاب"<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>: قد تأتي الواو بمعنى من، ومنه قوله: ولا بدَّ وأن يكون كذا، أي: من أن يكون<sup>(٤)</sup> كذا أفاد ذلك الطوخي<sup>(٥)</sup>، ثم في هذا التعبير التعبير إشارة إلى أن الأولى ترك ذلك أيضًا.

قوله: (يُقَيَّدُ<sup>(٦)</sup> كُلَّ ترجمةٍ) أي: الحكم على كل ترجمة.

قوله: (أو بالبلدة) أي أصحاب البلدة.

قوله: (كما اختاره الحاكم) قال الطوخي: فيه أن هذا ليس على طبق ما تكلموا فيه من عدم التقييد براو مُعَيَّن، وهذا مُقَيَّد به انتهى<sup>(٧)</sup> فتأمل.

قوله: (لأنَّه أَقْلُ<sup>(٨)</sup> انتشارًا) يفيد أن الانتشار موجود إلا أنَّه أَقْلُ، وهو كذلك.

قوله: (فيقول<sup>(٩)</sup> إلخ) المناسب لما تقدّم الزهري عن سالم عن أبيه عن جدّه أصحُّ أصحُّ أسانيد عمر - رضي الله عنه -<sup>(١٠)</sup>، أي: أصحُّ الأسانيد المنسوبة لعمر - رضي الله عنه - من حيث أنه نهاية تلك الأسانيد المتفاوتة.

---

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: القاضي، العلامة، إمام النحو، صاحب التصانيف، ونحوي بغداد، (ت: ٣٦٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٣٤٨/١، سير أعلام النبلاء: ٢٤٧/١٦-٢٤٨.

(٢) في (أ) و (ب) "الكذاب" وما أثبتته من (ج).

(٣) شرح الكتاب هو: "شرح كتاب سيبويه"، للسيرافي (المتوفى: ٣٦٨هـ).

(٤) في (أ) "تكون" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٥) ينظر: حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٧، الفوائد العجيبة، لابن عابدين: ٣٥.

(٦) في (أ) "تعيد" وما أثبتته من (ب) و (ج).

(٧) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٦٨.

(٨) في (ج) "قل".

(٩) في (أ) و (ب) "فنقول" وفي (ج) "فتقول" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على فتح الباقي.

(١٠) معرفة علوم الحديث: ٥٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٤.

قوله: (وهكذا إلخ) راجع لما فيها التقييد بالصحابي أو البلد، فمن الأول أن تقول: أصح أسانيد الصديق - رضي الله عنه - : إسماعيل بن أبي خالد<sup>(١)</sup> عن قيس بن أبي أبي حازم<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر - رضي الله عنه -، وأصح أسانيد أبي هريرة - رضي الله عنه - : الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه -<sup>(٣)</sup>، ومن الثاني أثبت أسانيد الشاميين: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية<sup>(٤)</sup> عن الصحابة - رضي الله عنهم -<sup>(٥)</sup>.

قوله: (مُنْبَهٍ) - بكسر الباء مع تشديدها -.

قوله: (قَالَ النَّوَوِيُّ)<sup>(٦)</sup> هذا كلامٌ مُستأنف.

---

(١) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي، مولاهم، الكوفي، أبو عبد الله: الحافظ، الإمام الكبير، رأى أنس بن مالك، وسلمة بن الأكوخ، وقال يحيى بن معين: ثقة، (ت: ١٤٦هـ).

ينظر: الطبقات الكبرى: ٣٣٣/٦، تهذيب الكمال: ٦٩/٣-٧٤.

(٢) قيس بن أبي حازم البجلي، الأحمسي، الكوفي، أبو عبد الله: أدرك الجاهلية، أسلم، وأتى النبي ﷺ ليبايعه، فقبض نبي الله وقيس في الطريق، ولأبيه صحبة، روى عن: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، (ت: بعد ٩٠هـ) أو قبلها. ينظر: تاريخ بغداد: ١٤/٤٦٤، سير أعلام النبلاء: ١٩٨/٤.

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث: ٥٥، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٤.

(٤) حسان بن عطية المحاربي، مولاهم، الشامي، الدمشقي، أبو بكر: الإمام، الحجة، حدث عن: أبي أمامة الباهلي، وحدث عنه: الأوزاعي، وثقه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، (ت: بعد ١٢٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٣٤/٦-٣٦، سير أعلام النبلاء: ٥/٤٦٦-٤٦٧.

(٥) النكت للزركشي: ١٥٧/١، المقنع: ٥١/١، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ١٥٦، ١٥٦، حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٧٦-١٧٧.

(٦) يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، أبو زكريا: الشيخ، الإمام، العلامة، محيي الدين، شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، محرر المذهب ومهذه وضابطه ومرتبته، (ت: ٦٧٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٣٩٥/٨، طبقات الشافعيين، لابن كثير: ٩٠٩-٩١٠.

قوله: (هذه العبارة) أي: التي فيها التقييد، أعني قولهم: أصحُّ أسانيد عمر - رضي الله عنه - كذا وكذا إلخ، لا المطلقة وإلا فلازمها الصحة قطعاً.  
قوله: (ومرأئهم أرجحُ إلخ) لا يخفى أنَّ هذه العبارة تفيد اشتراكاً في الرجحانِيَّة، وهذه أرجح وكلٌّ منهما يُنافي الضعيفة؛ لأنَّها مرجوحية فالمناسب الاختصار على قوله: (أو أقلُّه ضَعْفًا) فتدبَّر.

قوله: (ومن ذلك: أصحُّ مسلسلٍ) لأنَّ المسلسلات شأنها الضعف.  
قوله: (وسياُتي) أي: المسلسل ويحتمل أن يكون الفاعل قولهم: أصحُّ مسلسلٍ.  
قوله: (في محلِّه) لا يخفى أنَّه على المعنى الثاني ظاهر، وأمَّا على المعنى الأوَّل فالمراد بمحلِّه موضعه اللائق، وضعه فيه، كأن يكون عقب الباب الفلاني[٤٧/ب] مثلاً كما يتبيَّن قوله: في أصحِّه المناسب في أصحِّ؛ لأنَّه المحمول على الترجمة، كمالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه -، وأيضاً يقع في الوهم أنَّ الأصحِّيَّة صفة الأسانيد.

قوله: (في النِّظْم) وكذا في "شرحه الصغير" وما أدري ما الكبير؟ إلا أنَّ قضِيَّة قوله: (وإلا ففقد تكلموا إلخ) أن يكون الكبير كذلك.

قوله: (لأنَّها الأهمُّ) أي: ليفيد تقديمه عند التعارض؛ لأجل الاحتجاج الذي هو مقصودهم، وتعبيره بذلك دون المهم يفيد الاشتراك، وهو كذلك لما سيأتي في آخر العبارة من قوله: (وفائدته).

قوله: (وإلا ففقد تكلموا إلخ) أي: وإلا نقل أنَّها الأهمُّ، بل قلنا؛ لأنَّها الواقع، أي: لا غيرها فلا يصحُّ؛ لأنَّهم قد تكلموا على أَوْهاها، ثمَّ في هذا الكلام بحث؛ لأنَّ الذي في المصنِّف الأصحِّيَّة المطلقة، فلا يُقابلها<sup>(١)</sup> إلا الأدونيَّة المطلقة، وهي لم يذكرها، بل ما ذكر إلا الأدونيَّة المقيدة، وهي لا تقابلها الأصحِّيَّة المطلقة، بل الأصحِّيَّة المقيدة، فلم يذكرها ولا مقابلها فتدبَّر.

---

(١) في (ج) "يقال".

تنبيه: ذكر الأدونيّة باعتبار الصاحب على طريق المثال، وسكت عن ذلك باعتبار البلدان، وهي موجودة أيضًا، فمن ذلك: أَوْهَى أَسَانِيدِ الْمَصْرِيِّينَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رَشِيدِينَ<sup>(١)</sup> بن سعد<sup>(٢)</sup> عن أبيه<sup>(٣)</sup> عن جدّه<sup>(٤)</sup> عن قُرّة بن عبد الرحمن<sup>(٥)</sup> عن كلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُ انْظُرِ الطُّوْخِيَّ<sup>(٦)</sup>.

قوله: (السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ)<sup>(٧)</sup> في نسخ بالسين والراء، وفي نسخة صحيحة السُّدِّي - بضم السين وتشديد الدال المكسورة -<sup>(٨)</sup>.  
قوله: (فَزَارَةَ) - بالفاء والزاي المعجمة -<sup>(٩)</sup>.

---

(١) في نسخ المخطوط "رشيد" وهو خطأ وما أثبتته هو الصواب اعتمادًا على حاشية الطوخي.  
(٢) أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، أبو جعفر: المصري، الحافظ، المقرئ، فيه ضعف، قال ابن عدي: يكتب حديثه، (ت: ٢٩٢هـ). ينظر: تاريخ دمشق: ٢٣٣/٥، حسن المحاضرة: ٤٨٧/١.

(٣) محمد بن الحجاج بن رشدين المهري، قال العقيلي: في حديثه نظر، وقال ابن عدي: كأن بيت رشدين خُصُوا بالضعف رشدين ضعيف وابنه حجاج ضعيف ولحجاج ابن يقال له: محمد، ضعيف، (ت: ٢٤٢هـ). ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥١٠/٣، لسان الميزان، لابن حجر: ٥٥/٧.

(٤) حجاج بن رشدين بن سعد المصري، ضعفه ابن عدي، (ت: ٢١١هـ). ميزان الاعتدال: ٤٦١/١، لسان الميزان: ١٧٦/٢.

(٥) قُرّة بن عبد الرَّحْمَنِ بن حيويل بن ناشرة ابن عبد بن عامر المعافري، المصري، أحمد ابن حنبل: منكر الحديث جدا، (ت: ١٤٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال: ٥٨١/٢٣، تاريخ الإسلام: ٩٥٣/٣.

(٦) حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي: ١٨٤.

(٧) السري بن إسماعيل الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي، قال يحيى بن سعيد: استبان لي كذبه في مجلس، وقال النسائي: متروك الحديث. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، للجرجاني: ٥٣٨/٤، تهذيب الكمال: ٢٢٧/١٠-٢٣٠.

(٨) ينظر: الأنساب، للسمعاني: ١٠٩/٧.

قوله: (ابن المُحَبَّر)<sup>(٢)</sup> - بمُهْمَلَة ومُوَحَّدة مُشَدَّدة - قاله في "التقريب"<sup>(٣)(٤)</sup>.  
 قوله: (عِيَّاش)<sup>(٥)</sup> - بعين مفتوحة بعدها مثناة تحت مُشَدَّدة -<sup>(٦)</sup>.  
 قوله: (ترجيحُ إلخ)<sup>(٧)</sup> الأنسب مرجوحية بعضها؛ إذ هذه الصيغة صيغة مرجوحية  
 إلا أنَّها فائدة بحسب اللازم، أي: ترجيح ما ليس بأَوْهَى على ما هو أَوْهَى.  
 قوله: (وتمييزُ ما يَصْلُحُ للاعتبارِ) أي: قالوا هي يصلح للاعتبار دون الأَوْهَى،  
 ولم يرد بالاعتبار السبر، بل أراد به التقوية، ولا يخفى أنَّ هذا ثمرة الترجيح، فهو من  
 عطف ثمرة الشيء [٤٨/أ] على نفس ذلك الشيء.

- 
- (١) لب اللباب في تحرير الأنساب: ١٩٧.  
 (٢) داود بن المحبر بن قحزم بن سُلَيْمَانَ بن ذكوان، أَبُو سُلَيْمَانَ، الطائي، البصري، صاحب  
 كتاب العقل، وليته لم يصنفه، قال أحمد: لا يدري ما الحديث، وقال ابن المديني: ذهب  
 حديثه، (ت: ٢٠٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٣٢٦/٩، ميزان الاعتدال: ٢٠/٢.  
 (٣) التقريب هو: "تقريب التهذيب"، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).  
 (٤) تقريب التهذيب: ٢٠٠ رقم [١٨١١].  
 (٥) أبان بن أبي عِيَّاش، واسمه فيروز ويُقال: دينار، مولى عبد القيس، العبدي، أَبُو إِسْمَاعِيلَ  
 البَصْرِيّ، قال يحيى بن مَعِين: ضعيف، وَقَالَ النَّسَائِي: متروك الحديث، (ت: ١٤٠هـ).  
 ينظر: الطبقات الكبرى: ١٨٨/٧، تهذيب الكمال: ١٩/٢-٢٢.  
 (٦) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك، لبهاء الدين الجُنْدِي: ٤٢٦/١.  
 (٧) وتمام عبارة الشارح: بعضها عَلَى بعضٍ، وتمييزُ ما يَصْلُحُ للاعتبارِ ممَّا لا يَصْلُحُ لَهُ، وَاللَّهُ  
 تَعَالَى هُوَ الْمَوْفَّقُ. فتح الباقي: ١٠٥/١.



## فهرس الآيات القرآنية

ت	الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	الفاتحة	٥	١٠٥
٢	﴿فَأَنفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	البقرة	٦٠	١٤٨
٣	﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾	البقرة	٢٥٩	١٧١
٤	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾	البقرة	٢٨٢	٧١
٥	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾	آل عمران	١٦٤	أ
٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾	النساء	٤٨	٧٩
٧	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾	النساء	٨٠	١
٨	﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾	المائدة	٨	١٧٤-٩٦
٩	﴿فِيهِدْهُمْ أُمَّتَهُ﴾	الأنعام	٩٠	١٧١
١٠	﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾	هود	٩٧	١٨٦
١١	﴿لَنْ شَكَرْتُمْ لَا زِيدَنَّكُمْ﴾	إبراهيم	٧	٨٣
١٢	﴿وَلَنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾	إبراهيم	٣٤	١٣٨
١٣	﴿سُبْحَنَ الَّذِي﴾	الإسراء	١	٨٠
١٤	﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا لَيْسَ بِحَمْدِهِ﴾	الإسراء	٤٤	١٤٠

١٥	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾	الأنبياء	٢٢	٧٨
١٦	﴿فَاتَّبَعَهُ وَشِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾	الصفات	١٠	١٠٣
١٧	﴿فَذُودُ دُعَاءِ عَرِيضٍ﴾	فصلت	٥١	١٧٢
١٨	﴿يَجْتَنِيهِمْ سَحَرٍ﴾	القمر	٣٤	٢٢٢
١٩	﴿مَالِيَّةٍ﴾	الحاقة	٢٨	١٧٢
٢٠	﴿سُلْطَانِيَّةٍ﴾	الحاقة	٢٩	١٧٢
٢١	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	الضحى	١١	٩٤
٢٢	﴿مَاهِيَةٍ﴾	القارعة	١٠	١٧٢

## فهرس الأحاديث والآثار

ت	طرف الحديث	الصفحة
١	« أَبْيَضُ مُشَرَّبًا بِحُمْرَةِ »	١٥٤
٢	« اللَّهُمَّ اَرْضِ عَنَّا فَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَاعْفِ »	١٢٠
٣	« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ »	١٤٠
٤	« اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَهُ سَهْلًا، وَأَنْتَ إِذَا شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلًا »	١٨٤
٥	« إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ لَوْ أَنَّه يَقُومُ اللَّيْلَ »	٢٢٤
٦	« إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ »	٧٦
٧	« أَنَا نَبِيُّ الْمَرْحَمَةِ »	١٤٣-١٤٢
٨	« أَنَا نَبِيُّ الْمَلْحَمَةِ »	١٤٣
٩	« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »	١٩٣

٨٥	« أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »	١٠
١٢٦	« كُلُّ أَمْرٍ »	١١
٢٣٣	« لَا تَسْمُوا الْعِنَبَ الْكَرْمَ، فَإِنَّ الْكَرْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ »	١٢
٢٣٠	« لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ »	١٣
٨٠	« مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ اللَّهُ »	١٤
١٥٦	« مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »	١٥
١١٩	« مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، سَلَامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ ... »	١٦
٢٢٤	« نِعَمَ الرَّجُلُ »	١٧
٨٠	« وَلَكِنْ قُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ »	١٨
٢٣٢	« وَنَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ »	١٩
٢٣١	« وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ »	٢٠
٢٣١	« وَنَهَى عَنْ حَبْلِ الْحَبَلَةِ »	٢١
٨٢	« يَا رَبِّ كُنْ لَابْنِي سَلِيمَانَ فَأَجَابَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِقَوْلِهِ: يَكُونُ لِي أَكُونُ لَهُ »	٢٢
١١٧	« يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَ الدُّنْيَا »	٢٣

## فهرس الأعلام

ت	الاسم	الصفحة
١	أبان بن أبي عيَّاش	٢٤٩
٢	إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي	١٢٤
٣	إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين	٢٣٧
٤	إبراهيم بن موسى الفيومي	٣٣
٥	أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي	٣٧
٦	أبو بكر القاضي، المعروف بالباقلاني	١٢٦
٧	أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني	١١١
٨	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف	٢٣٩
٩	أحمد البرلسي المصري الشافعي، الملقب بعميرة	٧٩
١٠	أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي	١٠٧
١١	أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع	١٨٢
١٢	أحمد بن رجب بن طيغا الشافعي	٢٣
١٣	أحمد بن رجب بن محمد البقري	٣٦
١٤	أحمد بن عبد الفتاح الشهير بالملوي	٣٦
١٥	أحمد بن عمر الأسقاطي	٣٥
١٦	أحمد بن عمر الدَّيربي	٣٤

١١٢	أحمد بن قاسم الصَّبَّاح العَبَّادي	١٧
٢٤	أحمد بن محمد المعروف بابن حمادة	١٨
٣٧	أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالدردير	١٩
٢٤٨	أحمد بن محمد بن الحجاج	٢٠
٧٩	أحمد بن محمد بن علي الغنيمي	٢١
٣٧	أحمد بن موسى بن أحمد بن محمد البيلي	٢٢
١١٠	أحمد بن يوسف المعروف بابن السمين	٢٣
٢٣٣	إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه	٢٤
٢٤٦	إسماعيل بن أبي خالد	٢٥
١٢٩	إسماعيل بن حماد الجوهري	٢٦
٢٥	بدر الدين حسن بن يحيى بن المزلق	٢٧
١٥	برهان الدين إبراهيم بن محمد	٢٨
١٤	برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي	٢٩
٢٢٣	بشر بن الحارث المعروف ببشر الحافي	٣٠
١٤	جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي	٣١
١٩١	حبيب بن إبراهيم المعروف بالخطابي	٣٢
٢٤٨	حجاج بن رشيد بن سعد	٣٣
٢٤٦	حسن بن عطية	٣٤
٢٤٥	الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي	٣٥
٢٤	حمزة بن عبد الله اليمني	٣٦
١٥٤	حمزة بن عبد المطلب	٣٧
٢٠٩	خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم	٣٨
١٠	خليل بن كيكلاي بن عبد الله العلائي	٣٩
٢٤٩	داود بن المحبر	٤٠

٤١	زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري	١٨
٤٢	سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب	٢٣٤
٤٣	سالم بن محمد النفراوي	٣٥
٤٤	السري بن إسماعيل الهمداني	٢٤٨
٤٥	سعيد بن المسيّب	٢٤٠
٤٦	سعيد بن مسعدة ويُعرَف بالأخفش	١١٧
٤٧	سليمان بن إبراهيم بن المطوع	١٠
٤٨	شُعبة بن الحجاج	٢٤٠
٤٩	شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني	١٥
٥٠	صالح بن محمد بن صالح السباعي	٣٨
٥١	صدر الدين محمد بن إبراهيم الميذومي	١٣
٥٢	عامر بن أبي أمية بن المغيرة	٢٤٠
٥٣	عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني	١٠٦
٥٤	عبد الرحمن بن جاد الله البناي	٣٧
٥٥	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي	٢٤٠
٥٦	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الزركشي	٢٣
٥٧	عبد الرحمن بن مهدي بن حسان	٢٢٣
٥٨	عبد الرحيم بن الحسين العراقي	٧
٥٩	عبد الرحيم بن شاهد الجيش	٩
٦٠	عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفُرات	٢٣
٦١	عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري	٢٣٥
٦٢	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة	٨
٦٣	عبد القاهر بن طاهر التميمي	٢٢٦

٢٣٧	عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٦٤
٢٢٦	عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي	٦٥
١٧١	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام	٦٦
٩٦	عبد الملك بن عبد الله، الجويني	٦٧
١١١	عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان	٦٨
٢٢٦	عبد الله بن وهب بن مسلم	٦٩
٢٤١	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ	٧٠
٢٣٨	عبيدة بن عمرو السلماني	٧١
٢٤	عثمان الشيخ فخر الدين السنباطي	٧٢
١٢٨	عثمان بن عبد الرحمن ابن عثمان المعروف بابن الصلاح	٧٣
٢٤٣	عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ	٧٤
١٣	علاء الدين مغلطاي بن قُليج البكجري	٧٥
١٩٣	علقمة بن وقاص الليثي	٧٦
١٠٧	علي الأجهوري المالكي	٧٨
٣٤	علي بن أحمد الشناوي	٧٩
٢٨	علي بن أحمد بن مكرم الله العدوي	٨٠
٢٣٥	علي بن الحسين بن علي زين العابدين	٨١
١٩٨	علي بن عبد الله تاج الدين التبريزي	٨٢
١٣	علي بن عثمان بن إبراهيم المشهور بابن التركمانى الحنفى	٨٣
١٨١	علي بن علي الشبراملسي	٨٤
٢٢٧	علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٨٥
١٩٧	علي بن محمد المعروف بالشرىف الجُرْجَانِي	٨٦

٢٢٧	عمر بن رسلان بن نصير البلقيني	٨٧
٢٠٢	عمر بن علي المعروف بابن الملقن	٨٨
١٣٩	عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سبيويه	٨٩
٢٣٨	عمرو بن علي بن بحر الباهلي الفلاس	٩٠
٣٣	عيد بن علي القاهري الشهير بالنمرسي	٩١
١٠٧	عيسى بن محمد المعروف بالصفوي	٩٢
١٠٥	قارئ الهداية	٩٣
٢٤٠	قتادة بن دعامة السدوسي	٩٤
٢٤٨	قُرة بن عبد الرحمن	٩٥
٢٤٦	قيس بن أبي حازم	٩٦
٢٤٣	الليث بن سعد	٩٧
١٣٧	محمد (الصغير) بن محمد بن عبد الله	٩٨
٣٥	محمد السجيني الشافعي الضرير	٩٩
١٦٤	محمد المسندي	١٠٠
١١٤	محمد بن أبي بكر المعروف بابن الدماميني	١٠١
٣٤	محمد بن أحمد المعروف كوالده بعقيلة	١٠٢
١٠٩	محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي	١٠٣
١٧٢	محمد بن أحمد بن الإمام الحسن ابن علي بن داود، اليميني	١٠٤
٣٥	محمد بن أحمد الشهير بالعشماوي	١٠٥
٩	محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان	١٠٦
٣٨	محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي	١٠٧
٩٦	محمد بن أحمد جلال الدين المحلي	١٠٨
٩	محمد بن إسحاق البلبيسي	١٠٩



١٠	محمد بن إسماعيل المعروف بابن الخباز	١١٠
٢٤٨	محمد بن الحجاج بن رشد	١١١
١٣١	محمد بن الحسن الرضي الأسترباذي	١١٢
٨٣	محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي	١١٣
١٣	محمد بن جعفر بن محمد القناوي	١١٤
٢٣٧	محمد بن سيرين	١١٥
٣٦	محمد بن عبادة بن بري العدوي	١١٦
١٧٠	محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي	١١٧
٢٤	محمد بن عبد الرحمن الكفرسوسي	١١٨
٣٤	محمد بن عبد الرحمن بن زكري	١١٩
١٢٨	محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر العلقمي	١٢٠
٣٦	محمد بن عبد الرحيم بن محمد السلموني	١٢١
٣٥	محمد بن عبد السلام البناني الفاسي	١٢٢
٣١	محمد بن عبد الله الخرشي	١٢٣
١١٣	محمد بن عبد الله بن مالك	١٢٤
٢٠٩	محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري	١٢٥
١٣٥	محمد بن علاء الدين البابلي	١٢٦
٩	محمد بن علي بن عبد العزيز القطرواني	١٢٧
٢٣	محمد بن علي بن يعقوب القاياتي	١٢٨
٢١٨	محمد بن محمد بن أبي بكر أبو المعالي،	١٢٩
٣٨	محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالأمير	١٣٠
٢٤	محمد بن محمد جلال الدين أبو السعادات	١٣١
٣٧	محمد بن محمد الزبيدي الملقب بمرتضى	١٣٢
٣٥	محمد بن محمد، شمس الدين الدفري	١٣٣

٢٣٦	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	١٣٤
٢٣١	محمد بن مكي بن محمد الكشميهني	١٣٥
٣٧	محمد بن موسى المعروف بالشافعي	١٣٦
٢٣٠	محمد بن موسى ، أبو بكر الحازمي	١٣٧
٣٤	محمد صلاح الدين البرلسي الشهير بشلمبي	١٣٨
٨٨	محمد عبد الرؤف بن تاج العارفين المناوي	١٣٩
١٢٩	محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري	١٤٠
٢٤٣	مرثد بن عبد الله اليزني، أبو الخير	١٤١
٢٤١	مُسَدَّد بن مسرهد بن مسربل الأسدي	١٤٢
١٢٧	مسعود بن عمر بن عبد الله التقتازاني	١٤٣
١٧٩	مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري	١٤٤
٣٤	مصطفى بن أحمد المصري الشهير بالعزيزي	١٤٥
٢٦٠ ..... ٧٦	منصور الطوخي	١٤٦
١٥٥	نافع مولى عبد الله بن عمر	١٤٧
٢٢٦	النعمان بن ثابت، أبو حنيفة التيمي	١٤٨
١٤	نور الدين علي بن أبي بكر	١٤٩
٢٤٠	هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوَائِي	١٥٠
١٥	ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة	١٥١
٢٣٩	يحيى بن أبي كثير	١٥٢
٢٤١	يَحْيَى بن سعيد	١٥٣
٢٤٦	يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي	١٥٤

١٥٥	يحيى بن عبد الله بن بكير	١٥٥
٨٨	يحيى بن محمد بن محمد المناوي	١٥٦
٢٤٣	يزيد بن أبي حبيب	١٥٧
٣٦	يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي	١٥٨

## فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلدان والأماكن	ت
٣١	بولاقي	١
١٨	سنيكة	٢
١٠٤	القاهرة	٣
٢٨	منسفيس	٤
٨٨	منية ابن خبيب	٥
١٨٠	نيسابور	٦

## المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم.

١. الإتيقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٢. آثار البلاد وأخبار العباد: زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت: ٦٨٢هـ)، دار صادر - بيروت.

٣. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر - عمان، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٤. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥. الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي ابن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.

٦. اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثانية.

٧. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، ط السابعة ١٣٢٣هـ.

٨. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٩. أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
١٠. إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر): محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق وتعليق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، دار ابن حزم - بيروت، ط الأولى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
١١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٢. الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٥ هـ.
١٣. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٤. الإعلام بقواطع الإسلام: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، تحقيق: محمد عواد العواد، دار التقوى - سوريا، ط الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٥. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي  
الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشر - أيار /  
مايو ٢٠٠٢ م.

١٦. أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله  
الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: د. علي أبو زيد - د. نبيل أبو عشمة -  
د. محمد موعد - د. محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك،  
دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، ط  
الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٧. الاقتراح في بيان الاصطلاح: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب  
بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ)، دار الكتب  
العلمية - بيروت.

١٨. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب  
الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار  
الفكر - بيروت.

١٩. ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني،  
أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، دار التعاون.

٢٠. ألفية السيوطي في علم الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين  
السيوطي (ت: ٩١١هـ)، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة  
العلمية.

٢١. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم  
بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)،  
قدّم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله ابن  
عبد الرحمن الخضير، تحقيق: العربي الدائر الفرياطي، مكتبة دار المنهاج  
للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الثانية، ١٤٢٨ هـ

٢٢. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى ابن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

٢٣. إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

٢٥. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: أبو الحسين يحيى ابن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٢٦. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ابن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٧. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

٢٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البیضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الأولى - ١٤١٨هـ.
٣٠. أهدى سبيل إلى علمي الخليل: د. محمود مصطفى (ت: ١٣٦٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣١. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع: أحمد بن قاسم العبادي الشافعي (ت: ٩٩٢هـ)، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٣٢. الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل - بيروت، ط الثالثة.
٣٣. البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر: الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
٣٤. البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، دار الفكر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة - بيروت.



٣٧. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله ابن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٨. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٤١٦ هـ.

٣٩. بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

٤٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.

٤١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٤٣. البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال - بيروت ١٤٢٣هـ.

٤٤. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٣ م.

٤٦. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٤٧. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٤٨. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٩. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: ١٢٣٧هـ)، دار الجيل بيروت.

٥٠. تحرير ألفاظ التنبيه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، ط الأولى ١٤٠٨ هـ.

٥١. التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية: يحيى بن محمد بن محمد ابن عبد الله، أبو زكريا الشاوي الملياني الجزائري المالكي (ت: ١٠٩٦هـ)، مطبعة السعادة بمصر.

٥٢. تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب: عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري

(ت: ١١٩٥هـ)، تحقيق: محمد العرويسي المطوي، المكتبة العتيقة - تونس، ط الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٥٣. تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي: أحمد ابن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ)، روجعت وصححت: علي عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.

٥٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

٥٥. تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٦. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٧. مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب - بيروت، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٨. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دار الرشيد - سوريا، ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق

وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦٠. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر ابن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: ٦٢٩ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦١. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٦٢. التلخيص في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨ هـ)، تحقيق: عبد الله جولم النبالي - بشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية - بيروت.

٦٣. التنقيح في مسألة التصحيح: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، عني بها: راشد بن عامر الغفيلي، شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٦٤. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦ هـ)، عنيته بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦٥. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.

٦٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبى المزى (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٧. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط الأولى ٢٠٠١م.

٦٨. توجيه النظر إلى أصول الأثر: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعونى الجزائرى، ثم الدمشقى (ت: ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٩. التوشيح شرح الجامع الصحيح: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطى (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٠. توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح ابن محمد الحسنى، الكحلانى ثم الصنعانى، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كآسلافه بالأمير (ت: ١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادى المصرى المالكى (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربى، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧٢. التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى

(ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٣. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم ابن قُطْلُوبَغَا السُّوْدُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء- اليمن، ط الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧٤. جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د. على جمعة.

٧٥. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط الأولى.

٧٦. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧٧. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٧٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط الأولى ١٤٢٢هـ.

٧٩. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني - إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٨٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض.
٨١. الجرائم: ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق.
٨٢. جمع الوسائل في شرح الشمائل: العلامة علي بن سلطان محمد القاري، وبهامشه: شرح المحدث عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، طبعه: مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر، طبعة قديمة.
٨٣. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط الأولى ١٩٨٧م.
٨٤. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار المعرفة - المغرب، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٨٥. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد بن إبراهيم ابن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية - بيروت.
٨٦. جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: شمس الدين محمد ابن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (ت: ٨٨٠هـ)، حققها وخرج أحاديثها: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨٧. حاشية الباجوري على شرح الغزي على متن أبي شجاع: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري (ت: ١١٩٨هـ)، عنى به: محمود صالح حسن الحديدي، دار المنهاج، ط الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
٨٨. حاشية الجمل على شرح منهج الطلاب: سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤هـ)، دار الفكر.
٨٩. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر.
٩٠. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني: محمد ابن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت: ١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية - بيروت.
٩١. حاشية السجاعي على قطر الندى لابن هشام: طبعة حجرية قديمة.
٩٢. حاشية الشنواني على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعي (ت: ١٢٣٣هـ)، تحقيق: عماد الجليلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٩٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٤. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي [من اللوحة ٢٥ قوله: كإرساله، أي: الحديث، إلى لوحة ٦٠ قوله: والمكرر]: منصور ابن عبد الرزاق بن صالح الطوخي (ت: ١٠٩٠هـ)، رسالة: ماجستير - كلية التربية - قسم علوم القرآن الكريم في جامعة سامراء، إعداد الطالب: محمد قدوري كريم، إشراف الدكتور: سعدون محمد محمود، العام الجامعي ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.
٩٥. حاشية الطوخي على فتح الباقي شرح ألفية العراقي [من بداية الكتاب إلى لوحة ٢٤]: منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي



- (ت: ١٠٩٠هـ)، رسالة: ماجستير - كلية التربية - قسم علوم القرآن الكريم في جامعة سامراء، إعداد الطالبة: رويدا عبد الوهاب حميد، إشراف الدكتور: عبد الحميد مزاحم شاكر، العام الجامعي ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.
٩٦. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي ابن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت: ١١٨٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٩٧. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن ابن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت: ١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية.
٩٨. حاشية القليوبي على شرح الأزهرية: شهاب الدين أحمد بن أحمد ابن سلامة القليوبي المصري الشافعي (ت: ١٠٦٩هـ)، تحقيق ودراسة: رمضان علي عبد الجواد الجلموني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٩٩. حاشية القوني على تفسير البيضاوي: عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت: ١١٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٠٠. الحاشية المفيدة على العقيدة الفريدة المسماة (الحواشي البهية على شرح الهددي للسنوسية): الحسين بن محمد النماوي، تحقيق: بشير برمان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٠١. حاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على شرح الإمام المحلي على جمع الجوامع: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تقديم: أ. د مصطفى سعيد الخن، تحقيق وتعليق ودراسة: عبد الحفيظ بن طاهر هلال الجزائري، مكتبة الرشد - ناشرون المملكة العربية السعودية - الرياض، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٠٢. حاشية علي الأجهوري على نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر: علي ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت: ١٠٦٦هـ)، المكتبة الأزهرية، مصر - القاهرة، رقم الحفظ: [١٣] / ١٣٦٥ [٨٣٠] ٥٣٠٦٩.

١٠٣. حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي (ت: ١٠٦٩هـ) وأحمد البرلسي عميرة (ت: ٩٥٧هـ)، دار الفكر - بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٠٤. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٠٥. الحاوي للفتاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٠٦. حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر: شيث بن إبراهيم بن محمد بن حيدرة، أبو الحسن القفطي، ضياء الدين المعروف بابن الحاج القناوي (ت: ٥٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.
١٠٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ط الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٠٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٠٩. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن ابن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت: ١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، دار صادر - بيروت، ط الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١١٠. خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل.
١١١. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.
١١٢. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي (ت: ١١١١هـ)، دار صادر - بيروت.
١١٣. الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، ط الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٤. الدر الثمين في أسماء المصنفين: علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السّاعي (ت: ٦٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي - تونس، ط الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسّمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
١١٦. درة الحجال في أسماء الرجال: أبو العبّاس أحمد بن محمّد المكناسي الشّهير بابن القاضي (ت: ١٠٢٥هـ)، تحقيق: د. محمد الأحدي أبو النور، دار التراث القاهرة - المكتبة العتيقة تونس، ط الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
١١٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١١٨. الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع: شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (٨١٢ - ٨٩٣ هـ)، تحقيق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١١٩. دستور العلماء المسمّى: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢ هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٢٠. الدعوات الكبير: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط الأولى للنسخة الكاملة ٢٠٠٩ م.

١٢١. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب: محمد الأمين بن محمد المختار ابن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز - جدة، ط الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

١٢٢. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: محمد علي بن محمد بن علان ابن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (ت: ١٠٥٧ هـ)، اعتنى بها: خليل مأمون شحيا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٢٣. الديباج المذهب في مصطلح الحديث: يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإناباي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.

١٢٤. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت: ٨٣٢ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

١٢٥. رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار: محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (ت: ٧٧٩هـ)، دار الشرق العربي.

١٢٦. رحلة الشتاء والصيف: محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بـ كبريت (ت: ١٠٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - بيروت، ط الثانية ١٣٨٥هـ.

١٢٧. رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر ابن عبدالعزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٢٨. الرد الوافر: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٣٩٣هـ.

١٢٩. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.

١٣٠. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كُتُب السنّة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣١. رسوم التحديث في علوم الحديث: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم ابن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم ابن شريف الملي، دار ابن حزم، لبنان - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٣٢. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: تاج الدين عبد الوهاب ابن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب - لبنان - بيروت، ط الأولى ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.

١٣٣. روضة المحبين ونزهة المشتاقين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

١٣٤. الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٣٥. زهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، نور الدين اليوسي (ت: ١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حجي - د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة - دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٣٦. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: محمد خليل بن علي بن محمد ابن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (ت: ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية - دار ابن حزم، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣٧. سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت: ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسىكا، استانبول - تركيا ٢٠١٠م.

١٣٨. السلوك في طبقات العلماء والملوك: محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عبد الله، بهاء الدين الجُندي اليمني (ت: ٧٣٢هـ)، تحقيق: محمد بن علي ابن الحسين الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد - صنعاء، ط الثانية ١٩٩٥م.

١٣٩. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى بن حسني السباعي (ت: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (بيروت).
١٤٠. سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٤١. سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
١٤٢. السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت: ٧٢١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط الأولى ١٤١٧هـ.
١٤٣. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبداللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٤٤. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٤٥. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٤٦. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤٧. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية - لبنان، ط الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٤٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت: ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
١٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٥١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٥٢. شرح البسطة والحمدلة: أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي (ت: ٩٩٥هـ)، دار الكتب العصرية، ٥٤/١.
١٥٣. شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.



١٥٤. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٥. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (ت: ١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥٦. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري (ت: ١١٢٢هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥٧. شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط العاشرة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٥٨. شرح ألفية العراقي أو شرح التبصرة المسماة بالتذكرة في علوم الحديث: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، مكتبة الفارابي، دمشق - سورية.

١٥٩. شرح القويسني على السلم المنورق للأخضري: أبو عبد الله، أحمد ابن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، <http://al hazme.net>.

١٦٠. شرح الكافية الشافعية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت: ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦١. الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.

١٦٢. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٦٣. شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٦٤. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ابن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦٥. شرح كافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٦٦. شرح مختصر خليل للخرشي وبهامشه حاشية العدوي: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (ت: ١١٠١هـ)، دار الفكر للطباعة - بيروت.

١٦٧. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، قدم له: الشيخ عبد

الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم - هيثم نزار تميم، دار الأرقم، لبنان - بيروت.

١٦٨. شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية: رسالة ماجستير - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، إعداد الطالب: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، إشراف الدكتور: محمد جمال صقر، ٢٠١٢م.

١٦٩. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٧٠. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوُجَردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٧١. الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت: ٨٧٣هـ)، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧٢. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر ابن علي الأرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- ١٧٣.صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت: ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٤.الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧٥.الصواعق المرسلّة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية: سليمان ابن سحمان بن مصلح بن حمدان بن مصلح بن حمدان بن مسفر بن محمد ابن مالك بن عامر الخثعمي ، التتالي ، العسيري ، النجدي (ت: ١٣٤٩هـ)، دار العاصمة- الرياض- المملكة العربية السعودية.
- ١٧٦.الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ١٧٧.طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٣هـ .
- ١٧٨.طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ١٧٩.طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية ١٤١٣هـ .
- ١٨٠.طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شعبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ .
- ١٨١.طبقات الشافعيين: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم - د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٨٢. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٨٣. طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (ت: ق ١١هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨٤. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مزحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط الثانية.

١٨٥. الطوالع المنيرة على بسملة الشيخ عميرة: أبو بكر بن إسماعيل ابن الشنواني (ت: ١٠١٩هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة - مصر، رقم الحفظ: [١١٢٦] ١٦٢٧٠.

١٨٦. عجائب الآثار في التراجم والأخبار (الجزء الخامس): عبد الرحمن ابن حسن الجبرتي المؤرخ (ت: ١٢٣٧هـ)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة - مصر.

١٨٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي ابن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨٨. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى - سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨٩. العقيدة الإسلامية ومذاهبها: د. قحطان عبد الرحمن الدوري، كتاب ناشرون بيروت - لبنان، ط الثانية ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٩٠. علم المعاني: عبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٩١. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت: ٦٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة - مدينة الأندلس، ط الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٩٢. العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط الخامسة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٩٣. عمل اليوم والليلة سلوك النبي ﷺ مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد: أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله ابن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّينَوْرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت: ٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.
١٩٤. عمل اليوم والليلة: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠٦هـ.
١٩٥. العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرتي (ت: ٧٨٦هـ)، دار الفكر.

١٩٦. غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٩٧. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط الأولى ٢٠٠١م.

١٩٨. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، المطبعة الميمنية. ١٩٩. غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠٠. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر: أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي (ت: ١٠٩٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠١. الفتاوى الحديثية: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الفكر.

٢٠٢. فتح الإله في شرح المشكاة: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠١٥م.

٢٠٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين

الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ.

٢٠٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود - مجدي بن عبد الخالق الشافعي - إبراهيم بن إسماعيل القاضي وغيرهم، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠٥. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد ابن زكريا الأنصاري السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٢٠٦. الفتح المبين بشرح الأربعين: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: ٩٧٤هـ)، عني به: أحمد جاسم محمد المحمد - قصي محمد نورس الحلاق - أبو حمزة أنور بن أبي بكر الشخي الداغستاني، دار المنهاج، جدة - المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٠٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢٠٨. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر بن محمد ابن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت: ٤٢٩هـ)، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط الثانية ١٩٧٧م.

٢٠٩. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.



٢١٠. الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٢١١. فصول في أصول التفسير: د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط الثانية ١٤٢٣هـ.
٢١٢. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيكات والمسلسلات: محمد عبد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسن بن الإدريسي، المعروف بعبد الحَي الكتاني (ت: ١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت ص. ب: ٥٧٨٧/١١٣، ط الثانية ١٩٨٢م.
٢١٣. فوات الوفيات: محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر ابن هارون بن شاکر الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط الأولى ١٩٧٣م - ١٩٧٤م.
٢١٤. الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ابن عابدين، محمد أمين ابن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢١٥. الفوائد المسجلة في شرح البسمة والحمدلة: أبو عبد الله محمد بن محمد ابن حمدون بناني الفاسي المعروف بالمحوجب (ت: ١١٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: علي قاسمي التسماني، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٢١٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط الأولى ١٣٥٦هـ.
٢١٧. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف:

محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الثامنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١٨. قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت: ٩٧١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الثانية ١٤٠٨هـ.

٢١٩. قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز ابن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (ت: ٦٦٠هـ)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط جديدة مضبوطة منقحة ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.

٢٢٠. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٢١. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٢٢. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٢٣. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو ابن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة - ١٤٠٧هـ.

٢٢٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت: ١١٦٢هـ)، مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة ١٣٥١ هـ.
٢٢٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد ١٩٤١ م.
٢٢٦. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٢٢٧. الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي - إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
٢٢٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٢٩. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٣٠. لب اللباب في تحرير الأنساب: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٣١. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

٢٣٢. الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين ابن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

٢٣٣. الباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٣٤. لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفهاني ثمّ المكيّ الشافعي (ت: ٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٣٥. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط الثالثة ١٤١٤ هـ .

٢٣٦. لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى ٢٠٠٢ م.

٢٣٧. اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء: أحمد بن مصطفى اللبّايدي الدمشقي (ت: ١٣١٨هـ)، دار الفضيلة - القاهرة.

٢٣٨. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ط الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٣٩. المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٤٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر ابن سليمان الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٤١. مجمل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٤٢. محبة الرسول بين الاتباع والابتداع: عبد الرؤوف محمد عثمان، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة - الرياض، ط الأولى ١٤١٤هـ.
٢٤٣. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٤٤. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٤٥. مختصر السنوسي المنهج السديد: أحمد بن تركي المنشلي (ت: ٩٧٩هـ)، تحقيق: عماد الجليلاتي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٤٦. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: روحية النحاس - رياض عبد الحميد مراد - محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.
٢٤٧. مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب الباب من واجب الأنساب: عباس بن محمد بن أحمد بن السيد رضوان المدني الشافعي (ت: ١٣٤٦هـ)، مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية - مصر ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م.

٢٤٨. المختصر في علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح):  
 محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو  
 عبد الله الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ)، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد -  
 الرياض، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
٢٤٩. المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى  
 (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي -  
 بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٢٥٠. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: محمد بن أبي بكر  
 بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد  
 المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط الثالثة، ١٤١٦هـ -  
 ١٩٩٦م.
٢٥١. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: على جمعة محمد عبد الوهاب، دار  
 السلام - القاهرة، ط الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٥٢. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: عبد المؤمن ابن  
 عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين  
 (ت: ٧٣٩هـ)، دار الجيل - بيروت، ط الأولى ١٤١٢هـ .
٢٥٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن (سلطان) محمد، أبو  
 الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت  
 - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٥٤. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: أحمد بن يحيى بن فضل الله  
 القرشي العدوي العمري، شهاب الدين (ت: ٧٤٩هـ)، المجمع الثقافي، أبو  
 ظبي، ط الأولى، ١٤٢٣هـ .
٢٥٥. المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في  
 صحيحيهما: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي  
 (ت: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار

خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الثالثة ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٥٦. المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٥٧. مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت: ٢٠٤ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٥٨. مسند أبي يعلى: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت: ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٥٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦٠. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢ هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، عادل ابن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط الأولى (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

٢٦١. مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي ابن حكيمون القضاعي المصري (ت: ٤٥٤ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٦٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ :

مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢٦٣. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض ابن

عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار

التراث.

٢٦٤. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: محمد بن حبان بن أحمد

بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي

(ت: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء

للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٦٥. مشيخة القزويني: عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج

الدين (ت: ٧٥٠هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر

الإسلامية، ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٦٦. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي

ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

٢٦٧. المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)،

تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ط الثانية

١٩٩٢م.

٢٦٨. معجم ابن الأعرابي: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد ابن

بشر بن درهم البصري الصوفي (ت: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخرّيج:

عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي - المملكة

العربية السعودية، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٦٩. معجم ابن المقرئ: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان

الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي



- عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٧٠. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
٢٧١. معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦ هـ)، دار صادر - بيروت، ط الثانية ١٩٩٥ م.
٢٧٢. معجم الشيوخ: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١ هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي ٧٠٣ - ٧٥٩ هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٤.
٢٧٣. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط الثانية.
٢٧٤. معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٧٥. معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إيلان بن موسى سرקيس (ت: ١٣٥١ هـ)، مطبعة سرקيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
٢٧٦. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية: عاتق بن غيث بن زوير ابن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت: ١٤٣١ هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٧٧. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٧٨. معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات): علي الرضا قره بلوط - أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري - تركيا، ط الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٧٩. معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت: ٣٥٠ هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر - القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٨٠. معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة): أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة - بيروت [١٣٧٧ - ١٣٨٠ هـ].
٢٨١. معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨٢. معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة - مصر، ط الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٨٣. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٨٤. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق ابن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٨٥. معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٨٦. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٨٧. معنى لا إله إلا الله: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: علي محيي الدين علي القرعة راغي، دار الاعتصام - القاهرة، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٨. معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف - مصر ١٩٦١م.

٢٨٩. المغرب في ترتيب المعرب: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي (ت: ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي.

٢٩٠. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط السادسة ١٩٨٥م.

٢٩١. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط الأولى ١٤١٢ هـ.

٢٩٢. مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (ت: ٦٤٣هـ)، و مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (ت: ٨٠٥هـ)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف.

٢٩٣. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: إبراهيم بن محمد ابن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت: ٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩٤. المقنع في علوم الحديث: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، ط الأولى ١٤١٣هـ.

٢٩٥. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

٢٩٦. المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري: عطية الأجهوري (ت: ١١٩٠هـ)، علق عليها وخرج أحاديثها: أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٩٧. منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه: تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٨ - ٧٧١هـ)، تحقيق: د. سعيد ابن علي محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية، ط الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٩٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط الثانية ١٣٩٢هـ.

٢٩٩. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: أبو عبد الله، محمد ابن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، ط الثانية ١٤٠٦هـ.

٣٠٠. المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

٣٠١. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.

٣٠٢. الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط الثانية ١٤١٢هـ.

٣٠٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣٠٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي ابن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: ٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٣٠٥. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام): أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث - القاهرة، ط الخامسة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٦. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)،

تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٠٧. نظم العقيان في أعيان الأعيان: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية - بيروت.  
٣٠٨. النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهْدَبِ: محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطلال (ت: ٦٣٣هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية - مكة المكرمة ١٩٨٨ م - ١٩٩١ م .

٣٠٩. النكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.

٣١٠. النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط الأولى ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣١١. النكت على مقدمة ابن الصلاح: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين ابن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣١٢. نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد ابن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط الأولى ١٤٢٣هـ.

٣١٣. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: ١٠٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط أخيرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣١٤. نهاية المطلب في دراية المذهب: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ابن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، حققه وصنع فهرسه: أ. د عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣١٥. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١٦. النور السافر عن أخبار القرن العاشر: محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيذروس (ت: ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.

٣١٧. نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التتبعي السوداني، أبو العباس (ت: ١٠٣٦هـ)، عناية وتقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط الثانية ٢٠٠٠م.

٣١٨. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجيلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

٣١٩. مع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

٣٢٠. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط - تركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢١. الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد.

٣٢٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد ابن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض - د. أحمد محمد صيرة - د. أحمد عبد الغني الجمل - د. عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: أ. د عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٢٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد بن محمد بن محمد بن سليمان أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

٣٢٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

٣٢٥. اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: زين الدين محمد المدعو بـ(عبد الرؤوف) بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، ط الأولى ١٩٩٩م.



## Summary

The way I worked in the message was as follows:

The first section: The academic section, in which there are five topics, these topics include the definition of the Iraqi hafiz, may God have mercy on him, Sheikh Zakaria Al-Ansari, may God have mercy on him, and the definition of Sheikh Ali Al-Saidi Al-Adawi, may God have mercy on him and his book (A footnote to the scholar Al-Saidi on the explanation of Sheikh Al-Islam Zakariya Al-Ansari on the millennium term), describing the sin, which are three versions that I met Between them, with a picture of the first plate and the last plate of each copy.

### **As for the second section: The verified text:**

Then comes the indexes that contain the index of Quranic verses, the hadith index, the relics, the media index, the index of countries and places, and the index of sources and references.

Finally, I ask God to make this work pure for his honorable face. God bless our Prophet Muhammad and his family and him

**Researcher: Laith Muhammad Hassan Al-Issawi.**

The Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
University of Baghdad  
College of Islamic Sciences  
Department of Islamic Creed and  
Thought - Graduate Studies



# **The Footnote Of The Scholar Al-Saidi On The Explanation Of The Sheikh Of Islam (Zakaria Al-Ansari) On The Millennium Of The Term**

**Ali bin Ahmed bin Makram Allah al-Saidi al-Adawi**  
(Death: ١١٨٩ AH)

**From the beginning to the first to classify the right**  
(Study and investigation)

**An introduction letter**

**To the Council of the College of Islamic Sciences University of  
Baghdad**

**It is part of the requirements for a master's degree  
On Islamic Doctrine and Thought (Major Hadith)**

**From the student**  
**Laith Muhammad Hassan al-Issawi**

**Supervision by**  
**Pro .Dr. Abdul Rahman composite Awad al-Issawi**

**١٤٤١ AH**

**٢٠٢٠ AD**